



مُشْكُ الْمُقَرَّبِ

لابن عصفور الإشبيلي

(ت ٦٦٩ هـ)



تحقيق
الأستاذ: صلاح سعد محمد المليطي

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مُتَابِعَاتُ الْمُقَرَّبِ

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

مُشْكُ الْمُقَرَّبِ

لابن عصفور الإشبيلي
(ت ٦٦٩ هـ)

تحقيق
الأستاذ: صلاح سعد محمد المليطي
عضو هيئة التدريس بجامعة الفاتح
طرابلس - ليبيا



رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

اسم الكتاب : مثل المقرب
اسم المؤلف : ابن عصفور الاشبيلي
اسم المحقق : صلاح سعد محمد المليطي

رقم الإيداع : ٥٧٦٦ / ٢٠٠٦
الترقيم الدولي : 1 - 143 - 344 - 977 ISBN

الطبعة الأولى
١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناس

دار الآفاق العربية

نشر - توزيع - طباعة

٥٥ ش محمود طلعت - من ش الطيران

مدينة نصر - القاهرة

تليفون : ٢٦١٧٣٣٩ - تليفاكس : ٢٦١٠١٦٤

e-mail: daralafk@yahoo.com



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة على سيدنا محمد النبي الأمين الداعي إلى دين ربّه بالحكمة وبالتور المين.

أما بعد.... فقد شَرَّفَ الله سبحانه اللغة العربية على سائر لغات العالم إذ جعلها وعاء يحمل ذلك اللفظ العظيم، وهو القرآن الكريم لنحظى بشرف خدمته، فنال بذلك الخادم شرف المخدم.

فاز دهرت اللغة وكثرت المؤلفات قديماً في مختلف علومها الأمر الذي خلف لنا تراثاً علمياً غزيراً، حقق بعضه ولا يزال بعضه الآخر ينتظر من ينفذ عنه الغبار، ويخرجه إلى النور، ليضاف إلى ذلك الرصيد الجهم من المصادر، وأمهات الكتب، ليكون دعامة من دعائم البحث العلمي، ومصدراً من مصادره.

إن الإقدام على تحقيق كتب التراث وإظهارها للوجود هو عمل شاق، يتطلب جهداً مضاعفاً من أجل إخراج ذلك الكتاب بالشكل الذي أراده مؤلفه، وإخراج النص سليماً من أى عيب، وهذه مسؤولية باللغة الصعوبة، يتحمل الباحث تبعاتها.

ومنها يكن من أمر، فإن جهود العلماء في تحقيق كتب التراث واضحة جلية، ولولا جهودهم التي بذلوها لما كان للبحث العلمي أن يزدهر، ويتطور، وما كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، وغيرها من كتب السلف إلا دليل على عظمة ما أنجزه الباحثون وأهمية ما بذلوه في تحقيق هذه الكتب التي كان لها الدور الرئيسي في فهم هذه اللغة العظيمة.

ومن أجل ذلك اتجهت إلى مجال التحقيق، وخلال بحثي عن كتب التراث، وقفت على كتاب (مثل المقرب) لابن عصفور الإشبيلي مخطوطاً، وبعد قراءة المخطوط زاد تعلقى بتحقيقه لما يمثله هذا الكتاب من قيمة علمية عظيمة والمتمثلة في الهدف الذي من أجله ألف ابن عصفور الإشبيلي هذا الكتاب، فقد كان يهدف إلى إزالة الغموض عن كتابه (المقرب) وهو ما نتج عن ترك تمثيل مسائله باعتياده مسلك الاختصار عند تأليف (المقرب).

لهذا السبب ووصولاً إلى الهدف الذي من أجله ألف هذا الكتاب رأيت تحقيق هذا الكتاب ليلحق بكتاب (المقرب) وهو مطبوع الآن حتى يؤدي الكتابان الفائدة المرجوة منها. وقد قسمت هذا العمل على قسمين:

- القسم الدراسي.

- قسم التحقيق.

أولاً: القسم الدراسي: ويشمل على فصلين:

الفصل الأول: وقد قمت فيه بالتعريف بابن عصفور، اسمه، ونسبة ومولده، وشيوخه، ومؤلفاته، وشعره، ووفاته.

الفصل الثانى: كتاب (مثل المقرب) وقد جاء هذا الفصل على مباحث.

فتناولت فى المبحث الأول سبب تأليف الكتاب وعلاقته بكتاب المقرب الذى من أجله كان إنجاز مثل، ودور الأمير أبى يحيا أبى زكريا الحفصى فى الإشارة على ابن عصفور بتأليف مثل المقرب لما أصاب كتاب المقرب من الغموض نتيجة اعتماده منهج الاختصار فيه.

وتناولت فى المبحث الثانى من هذا الفصل المصادر التى أعتمد عليها ابن عصفور فى تأليف (مثل المقرب)، وكانت هذه المصادر على نوعين، مصادر صرح فيها باسم الكتاب، واسم المؤلف، ومصادر صرح فيها باسم الكتاب فقط، فقامت بتحديددها وترجمتها.

أما فى المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تناولت منهج ابن عصفور فى تأليف (مثل المقرب)، وتابعت طريقته فى هذا المؤلف، ومصطلحاته ووضعت منهجه من خلال هذا الكتاب.

فتناولت العلة النحوية عند ابن عصفور وقد تحدثت عن مفهوم العلة لغةً واصطلاحاً، وعن نشأتها وموقف النحاة منها، ثم قمت بدراسة بعض المسائل النحوية التى أوردها ابن عصفور وبينت منهجه فيها.

أما فى المبحث الرابع فقد تناولت شواهد، بدأت بالشاهد القرآنى عند ابن عصفور، وبينت موقفه من القراءات، ثم بينت سبب ندرة استشهاد بالحديث النبوى الشريف.

أما الشاهد الشعرى، فقد تحدثت فيه عن الحدود الزمانية والمكانية التى حددها النحاة للشواهد الشعرية، وبينت موقف ابن عصفور منها، ثم قمت بدراسة بعض هذه الشواهد، والتى كانت موضع خلاف بين النحاة، وبينت موقف ابن عصفور منها.

أما المبحث الخامس فقد بينت فيه موقف ابن عصفور من الآراء النحوية المختلفة، وحددت من خلال ذلك مذهب النحوى من خلال الآراء التى كان يجتازها، فوجدته يأخذ بالمذهب البصرى، ويرد ما عداه، ورأيت أنه فى بعض الأحيان يناقش آراء البصريين وسيبويه ويردّها أحياناً.

وبعد الانتهاء من القسم الدراسى ذيلته بخاتمة احتوت أهم نتائج هذه الدراسة.

ثانياً: قسم التحقيق وقد جعلته مشتملاً على:

أولاً: احتوى على دراسة المخطوط لإثبات نسبة الكتاب للمؤلف - ابن عصفور - ثم وضعت النسخ المعتمدة فى التحقيق، ثم بينت المنهج الذى اتبعته فى تحقيق هذا الكتاب.

ثانياً: قدمت هنا الكتاب محققاً حسب منهج التحقيق، ثم ألحقت هذا البحث بفهارس الآيات القرآنية، والحديث النبوى الشريف، والشواهد الشعرية، وأمثال العرب وأقوالهم، والأعلام، وأسماء الكتب والأماكن والقبائل، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وقد واجهت هذا البحث مجموعة من الصعوبات أبرزها:

١ - صعوبة الحصول على نسخ المخطوط.

٢ - صعوبة الحصول على بعض المصادر، وخصوصاً التى احتواها.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أستاذي الأول الذي نهلت من معين علمه الذي لا ينضب، ومنهل عطائه الذي لا يغور، إلى والدي المجتهد الذي كانت لتوجيهاته الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

المحقق

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كلمة شكر وتقدير

إلى أستاذي الفاضل ومثلي الأعلى الأستاذ الدكتور: مناف مهدي الموسوي الذي شرفني بتدريسي عندما كنت طالباً في المعهد العالي لرفع كفاءة المعلمين، وتدريسي في مرحلة الدبلوم بالسنة التمهيدية للدراسات العليا بقسم اللغة العربية. كما شرفني بقبوله الإشراف على هذه الرسالة والذي كان له الدور الكبير، والأثر العظيم في تهذيبها وصقل سبكها. كما أكرر شكري له بلا انقطاع لما أفدت منه من التواضع ليكون ذلك منهجاً أقتدي به في هذه الحياة.

المحقق

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القسم الأول الدراسة

- الفصل الأول: ترجمة ابن عصفور
- الفصل الثاني: كتاب (مثل المقرب)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

الفصل الأول

ترجمة ابن عصفور

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

اسمه ونسبه:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور بن فرحون^(١)، هذا اسمه الذي اشتهر به عند اكثر من ترجم له، وقد أورد المراكشي في الذيل والتكملة ترجمة غير هذه الترجمة، حيث أورد اسمه: علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور بن عصفور الحضرمي^(٢) فقد زاد المراكشي في نسبه أن اسم أبيه، الحسين، ثم زاد مجموعة من أسماء آبائه لم أجدها عند غيره من الذين ترجموا لابن عصفور.

أما أبو الحسين فقد يكون تحريفاً لكنية ابن عصفور، لا اسم أبيه، ومهما يكن الأمر فإن الاعتماد على المشهور والأكثر الذي عليه المؤرخون، هو الأولى عندي في إثبات اسم ابن عصفور ونسبه.

مولده ونشأته:

ولد ابن عصفور بإشبيلية بالأندلس سنة ٥٩٧ هـ ونشأ بها ودرس العلم، ولكن المصادر التي رجعت إليها لترجمة ابن عصفور لم تذكر شيئاً من مراحل حياة ابن عصفور الأولى، أو ذكر الأحوال العلمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لأسرته.

وبالنظر إلى الفترة التي ولد فيها ابن عصفور نستطيع القول بأنه قد نشأ بين أحضان دولتين عظيمتين هما الدولة الموحدية، والدولة الحفصية الأمر الذي يسهل لابن عصفور فرصة الاستفادة من الظروف المحيطة، حيث كانت الأمور

(١) (فرحون) انفرد بذكره بروكلمان، دون غيره ممن ترجم لابن عصفور، ينظر: (تاريخ الأدب العربي ٣٦٦: ٥).

وينظر ترجمة ابن عصفور في: (الوافي بالوفيات ٢٢: ٢٦٥ وما بعدها)، و(فوات الوفيات ٣: ١٠٩ وما بعدها)، و(نفح الطيب ٢: ٢٠٩)، و(معجم المؤلفين ٤: ٢٥١)، و(تاريخ الأدب العربي ٥: ٣٦٦).

(٢) ينظر: (الذيل والتكملة ٥: ٤١٣).

الاقتصادية تؤهل مدينة أشبيلية لأن تكون قاعدة حضارة وعلوم^(١) الأمر الذي فسح المجال لابن عصفور أن يعبَّ من معين معارف مختلفة على يد مشاهير عصره من العلماء الذين أسهموا إسهامًا مباشرًا في بناء شخصية ابن عصفور العلمية، وأثَّروا في صقل موهبته، ليظهر بذلك علمًا من أعلام هذه الأمة.

شيوخه:

أخذ العلم عن أبي الحسن الدباج ثم عن أبي علي الشِّلَوِيِّين ولم تذكر المصادر التي ترجمت لابن عصفور من شيوخه سوى هذين العالمين^(٢).

ثم حدثت بينه وبين الشلوبيين منافرة ومقاطعة، بعدها تصدر للاشتغال بالتدريس بالأندلس، وغيرها من البلدان^(٣) حيث درس في أشبيلية، شريش ومالقة، ولورقة، ومرسية، وغيرها.

أولاً: أبو علي الشلوبيين

هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشِّلَوِيِّين، بفتح الشين واللام، وإسكان الواو، والشلوبيين كلمة أندلسية تعني "الأبيض الأشقر"، والشلوبيين من أئمة العربية في زمانه، له معرفة بنقد الشعر، معلمًا بارعًا، أخذ عن ابن ملكون، اشتغل بالتدريس نحو ستين سنة، أخذ عنه ابن أبي الأحوص، وابن فرخون وغيرهما، من مؤلفاته: تعليقات على كتاب سيبويه، وشرحان على الجزولية، وله كتاب التوطئة في النحو.

توفي سنة ٦٤٥ هـ^(٤)، وعلى الرغم من تدريسه لابن عصفور، إلا أنه كان ييغضه، ويؤلب الطلاب ضده، قال أحد تلاميذ الشلوبيين: "قال لنا: إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل، يعني ابن عصفور، فلما خرجنا سرنا إليه فلم نجسر على سؤاله لهيبته وانصرفنا"^(٥) وعلى الرغم من ذلك فإن فضل الشلوبيين في تعليم

(١) ينظر: (عصر المرابطين والموحدين ٢: ٢١٢ وما بعدها)، و(الذيل والتكملة ٥: ٤٦١ وما بعدها).

(٢) ينظر: (فوات الوفيات ٣: ١٠٩)، و(نفع الطيب ٢: ٢٧٠)، و(بغية الوعاة ٢: ٢١٠).

(٣) ينظر: (بغية الوعاة ٢: ٢١٠).

(٤) ينظر: (بغية الوعاة ٢: ٢٢٤ وما بعدها).

(٥) (نفع الطيب ٢: ٢٠٩ وما بعدها).

ابن عصفور واضح في سطوع شمسهِ، وعلو سيطهِ، حيث لازم الشلوين عشر سنين حتى ختم عليه كتاب سيبويه^(١).

ثانياً: أبو الحسن الدَّبَّاج

هو: علي بن جابر بن علي الإمام أبو الحسن الدباج الإشبيلي اللخمي، كان نحويّاً أديباً، عالماً بالقراءات أخذ النحو على أئمة جهابذة، منهم ابن خروف وقرأ القرآن على أبي بكر بن صاف، وقد تصدر لإقراء النحو، والقرآن مدة خمسين سنة.

من شعره:

رَضِيتُ كِفَافِي رَتْبَةً وَمَعِيشَةً فَلَسْتُ أَسَامِي مُوسِراً وَوَجِيهَةً
وَمَنْ جَرَّ أَثْوَابَ الزَّمَانِ طَوِيلَةً فَلَا بُدَّ يَوْماً أَنْ سَيَعْشَرَ فِيهَا
وكانت وفاته في سنة ٦٤٦ هـ^(٢).

أما ابن عصفور فقد كان أصبر الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك، لذا نجد أغلب الكتب التي ترجمت لابن عصفور تصفه بأنه حامل لواء العربية بالأندلس^(٣).

كما تصفه تلك المصادر بأنه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ولا تأهل لغير ذلك^(٤)، وهذا دليل على أنه التزم بالتخصص الدقيق، وهو النحو وتبحر فيه، ونهل من معينه دون أن يشركه بعلم آخر غيره حتى يكون كل وقته وجهده في خدمة النحو، وأن يجعل كل العلوم الأخرى خادمة للنحو، الذي هو أساس النجاح في كل علوم العربية، وتدل مصنفات ابن عصفور أن العلاقة وثيقة بينه وبين علم النحو، لأن أغلب هذه المصنفات تصب في هذا العلم وإن لم تكن كلها، وسيتم ذكر هذه المصنفات لاحقاً، وعلى ما سبق ذكره، فإن العبارة السابقة هي بمثابة إشادة به ومدح، وليس المقصود بها الذم والقدح، والمتتبع لمؤلفات ابن عصفور يجده ملماً بالقراءات، والشعر، والقرآن واللغة، وغيرها من الأمور التي صيرها خادمة

(١) ينظر: (فوات الوفيات ٣ ك ١٠٩ وما بعدها).

(٢) ينظر: (بغية الوعاة ٢: ١٥٣) و(شذرات الذهب ٥: ٣٣٠).

(٣) ينظر: (بغية الوعاة ٢: ٢١٠) و(فوات الوفيات ٣: ١٠٩) و(شذرات الذهب ٥: ٣٣٠) و(الوافي بالوفيات ٢: ٢٦٥)، و(الأعلام ٥: ٢٧).

(٤) (بغية الوعاة ٢: ٢١٠).

لمؤلفاته، وشاهدةً لأرائه، واختياراته، ولذلك ذاعت شهرته، وعلا قدره، من إشبيلية بالأندلس، إلى تونس بأفريقيا، فصارت له الخطوة بين الخلفاء، والرتبة بين العلماء.

تلاميذه:

على الرغم من تصدره للاشتغال بالتدريس، وتنقله بين بلاد كثيرة، منها إشبيلية، وشريش، ومالقة، ولورقة، ومرسية^(١) بالأندلس، إلى أن وصل إلى تونس بالشمال الأفريقي، فإن المصادر تذكر لنا أسماء عديدة من تلاميذه الذين قرؤوا على يده، فقد وجدت أبا حيان^(٢) الأندلسي يذكر في كتابه ارتشاف الضرب، أحد تلاميذ ابن عصفور، وهو ابن الصفار^(٣) حيث يقول: ".... وهو كثير فصيح، خلافاً لما في شرح الصفار، الذي كتبه ابن عصفور.... وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدل على الجسارة، وعدم حفظ كتاب الله تعالى...." ^(٤).

وابن الصفار هو: قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطلاني، الشهير بالصفار، من شيوخه الشلوين، توفي سنة ثلاثين وسبعمائة هـ^(٥).
ومن تلاميذ ابن عصفور أيضاً:

- أبو عثمان الطبري سعيد بن الحكم القرشي^(٦).

- أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن الأوسي الخضراوي والمعروف بابن عذرة الأنصاري^(٧).

- أبو عبد الله الشلوين الأصغر، محمد بن علي الأنصاري المالقي^(٨).

(١) ينظر: (فوات الوفيات ٣: ١٠٩).

(٢) هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي نحوي، ولغوي، ومفسر، ولد بغرناطة، كان تعلمه بين الأندلس، ومصر، والحجاز، من شيوخه: أبي جعفر الطباع، وابن أبي الأحوص، والبهاء ابن النحاس، من مؤلفاته: البحر المحيط في التفسير، ارتشاف الضرب، التذيل والتكملة في شرح التسهيل، وغير ذلك كثير، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة، ينظر ترجمته في: (بغية الوعاة ١: ٢٨٠ وما بعدها).

(٣) ينظر: (بغية الوعاة ٢: ٢٥٦).

(٤) ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ٦٥٥ وما بعدها).

(٥) ينظر ترجمته في: (بغية الوعاة ٢: ٢٥٦).

(٦) ينظر: (بغية الوعاة ١: ٢٨٣).

(٧) المصدر نفسه: (١: ٥١٠).

(٨) المصدر نفسه (١: ١٨٧).

مؤلفاته:

ذكرت المصادر جملة من الآثار العلمية التي ألفها ابن عصفور في العلوم المختلفة من نحو، وصرف، وأدب، إلا أنَّ الملاحظ على هذه المؤلفات لم تظهر كلها إلى حيز الوجود، وأن ما وصل منها يمثل الشيء اليسير إذا ما قورن بعدد مؤلفاته المذكورة في المصادر التي ترجمت لابن عصفور، وقد قمت بذكر هذه المؤلفات مرتبة حسب الترتيب الأبجدي للحروف، وذلك لعدم معرفة تاريخ تأليف هذه المصنفات، الأمر الذي لا يسمح بترتيب هذه المصنفات حسب الأسبقية التاريخية.

ومن هذه المؤلفات:

أولاً .. المؤلفات التي وصلت إلينا:

(١) شرح الجمل: وهو شرح جمل الزجاجي.

ذكره السيوطي في بغية الوعاة^(١) حيث أوضح أنَّ له ثلاثة شروح على الجمل، وهذه الشروح هي: الشرح الكبير، والأوسط، والصغير، أما الشرح الكبير فهو مطبوع الآن، بتحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، ١٩٩٩ ف.

وما وصل من هذه الشروح اثنان فقط^(٢).

(٢) مُثل المقرب:

وهو الكتاب الذي بين يدي التحقيق، وقد يطلق عليه خطأً (شرح المقرب)، والصواب أن اسمه (مُثل المقرب) لأن المصادر أشارت إلى أن شرح المقرب لم يتمه ابن عصفور، وأكدت المصادر أن له شرح المقرب وشرح الحماسة، وهذه شروح لم يكملها^(٣) وذكر بروكلمان كتاب المقرب ضمن مؤلفات ابن عصفور ثم قال: " وله عليه شرح بعنوان (المثل)"^(٤) وسيتم ذكر أسباب تأليف هذا

(١) ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).

(٢) ينظر: (شرح الجمل ١ : ٣٨).

(٣) (الوافي بالوفيات ٢٢ : ٢٦٥).

(٤) (تأريخ الأدب العربي ٥ : ٣٦٦ وما بعدها).

الكتاب ومنهجه، وعلاقته بكتاب المقرب عند الحديث عن هذا الكتاب بشكل مفصل.

(٣) المقرب:

وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور بناءً على طلب الأمير الحفصي في تونس، الأمير أبي زكريا بن أبي محمد بن أبي حفص، الذي طلب منه وضع تأليف خفيف خالٍ من الإطناب بعيداً عن الاختصار المخل، يحتوي على كليات النحو، لا يورد فيه الخلاف، مجرداً من ذكر التعليل، وقد أورد ابن عصفور منهجه هذا في مقدمة المقرب. وفي هذا الكتاب يذكر ابن عصفور القاعدة، ثم يأتي لها بمثال، أو شاهد شعري، أو نثري، مع الالتزام بعدم ذكر الخلاف، أو العلة، وكذلك لا يذكر المذاهب إلا في القليل النادر، وهذا المنهج الذي ارتسمه قد أثر في صورة الكتاب، فقد خرج هذا الكتاب قليل الأمثلة يشوب مسائله إشكالاً، وغموض واعمجام، الأمر الذي دعا الأمير سالف الذكر أن يطلب منه وضع جزءٍ خفيفٍ يعالج فيه هذا القصور الذي وقع في كتابه المقرب، بسبب هذا المنهج الذي اتبعه في تأليفه^(١).

(٤) الممتع في التصريف:

ذكرت المصادر^(٢) كتاب الممتع في التصريف ضمن الكتب التي ألفها ابن عصفور، وهو مطبوع الآن بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة من جامعة حلب، طبعة ١٩٧٠ ف، وهو كتاب يقع في اثنين وثلاثين باباً تعالج القضايا الصرفية، وقد وقع بين يديّ نسخة مخطوطة لهذا الكتاب، نسخة خزانة القرويين بفاس، في وضع غير جيد، من حيث كثرة الطمس، وعدم وضوح الكلمات.

(٥) ضرائر الشعر:

من أهم الكتب التي ألفها ابن عصفور، حيث اهتم فيه باحتواء الضرورات الشعرية، الأمر الذي جعله يعتمد على كثير من المصادر للحصول على مفردات الموضوع، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشواهد النحوية، لأن موضوع الضرورة الشعرية يدور حول الإجازات التي تمنح للشاعر من أجل المحافظة على الوزن

(١) ينظر: (مقدمة مثل المقرب).

(٢) (بغية الوعاة ٢: ٢١٠) و (الوافي بالوفيات ٢٢: ٢٦٥) و (بروكلمان ٥: ٣٦٦ وما بعدها).

الشعري، فقرأه يتجاوز بعض القواعد النحوية في إطار محدود، فيرتكب هذه التجاوزات المحدودة، محافظةً على استقامة الوزن الشعري، وهذا الكتاب - ضرائر الشعر - جمع فيه ابن عصفور الضرائر الشعرية، ورتبها، وقسمها، بشكل محكم، الأمر الذي جعل كثيراً من العلماء قديماً، وحديثاً يهتم بهذا الكتاب، ويعبّ من معينه، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق، السيد إبراهيم أحمد، سنة ١٩٨٢ ف، دار الأندلس بيروت - لبنان.

ثانياً .. مؤلفات مفقودة^(١):

- ١- كتاب: الأزهار.
- ٢- كتاب: إنارة الدياجي.
- ٣- كتاب: السالف والعدار.
- ٤- كتاب السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقبان، وهو رجز في النحو.
- ٥- كتاب: إيضاح المشكل، شرح المغرب للمطرزي.
- ٦- كتاب: مختصر الغرة.
- ٧- كتاب: مختصر المحتسب.
- ٨- كتاب: المفتاح.
- ٩- كتاب: المقنع.
- ١٠- كتاب: منظومة في النحو.
- ١١- شرح ديوان المتنبي.
- ١٢- شرح الحماسة.
- ١٣- شرح كتاب سيويه.

شعره:

على الرغم من استشهاده كثيراً بالشعر عند تمثيله للمسائل، أو تعرضه لتقعيد القواعد، وهذا شأن غيره من النحاة، في مؤلفاتهم، حيث يعتمدون اعتماداً كبيراً على إيراد الشواهد الشعرية، وهذا شأن ابن عصفور أيضاً إلا أنني لم أعر على شعر كثير ينسب إلى ابن عصفور في المصادر التي تناولت حياة ابن عصفور بالترجمة، ولا في

(١) تنظر هذه المؤلفات المفقودة في: (فوات الوفيات ٣: ١٠٩) و (تاريخ الأدب العربي ٥: ٣٦٦ وما بعدها).

المراجع التي ألفت حديثاً، أو حققت مؤخراً وفيها تعرض لحياة ابن عصفور من بعيد أو قريب. إلا أنني قد وجدت بعض الأبيات منسوبة لابن عصفور، مبثوثة في بعض المصادر التي ترجمت لحياته، وهذه الأبيات من القلة، والندرة، إلى درجة أنها لا يمكن أن تعطي الدارس فرصة الحكم لابن عصفور بأنه شاعر، ذو موهبة يمكن أن يوضع بين مصاف شعراء عصره، وهذا الحكم أيضاً يجعلني أصطدم بخبرته في مجال الضرورة الشعرية، وهي معرفة دقيقة بأحكام الوزن العروضي، من خلال القاعدة النحوية، الأمر الذي يتمثل في كتابه: (ضرائر الشعر)، فأحكام الضرورة تعتمد اعتماداً كبيراً على أحكام الأوزان الشعرية من خلال تطبيق القاعدة النحوية، وخلاصة الأمر، أن ابن عصفور قد أثر انشغاله بصناعة النحو على قدرته في الشعر أي: أن سبب عزوفه عن الإكثار من الشعر، والانشغال بصناعته هو اهتمامه الشديد بحرفة النحو، وميوله إلى اللغة وعلومها، وقد ذكرت سالفاً أنه لم يوجد عنده ما يؤخذ منه إلاّ النحو، ولم يتأهل لغيره، وأقدم الآن مجموعة الأبيات الشعرية التي عثرت عليها منسوبة لابن عصفور حيث يقول^(١):

لَمَّا تَدَنَسْتُ بِالتَّفْرِيطِ فِي كِبَرِي وَصِرْتُ مُغْرَى بِشَرْبِ الرَّاحِ وَاللَّعْسِ
أَيَقَنْتُ أَنَّ خِصَابَ الشَّيْبِ أُسْتَرُّ لِي إِنَّ الْبَيَاضَ قَلِيلُ الْحَمْلِ لِلدَّنَسِ

وفاته:

توفي ابن عصفور في تونس، سنة تسع وستين وستمائة، على الأرجح وقد ذكر بعض المؤرخين خلاف ذلك، إلا أنه لا يعد خلافاً كبيراً يهتم به من حيث زمن وفاته^(٢) أما الأمر الجدير بالاهتمام هو ذلك الاختلاف الوارد في سبب وفاته، فقد ورد في ذلك روايتان:

الأولى: أنه لم يكن عنده ورع، فجلس في مجلس شراب، فلم يزل يرحم بالنارنج إلى أن مات^(٣).

(١) ينظر: (بغية الوعاة ٢: ٢١٠).

(٢) ينظر: (فوات الوفيات ٣: ١٠٩) و(بغية الوعاة ٢: ٢١٠).

(٣) المصدر نفسه.

الثانية: أن ابن عصفور كان جالساً بحضرة أحد الخلفاء الحفصيين، فقال السلطان مفاخراً: قد أصبح ملكنا الغداة عظيماً، فأجابه ابن عصفور قائلاً: بنا وبأمثالنا، الأمر الذي تضايق منه السلطان، وعندما قام ابن عصفور ليخرج، أمر السلطان رجاله أن يلقوه في الجابية فالقوة فيها، ثم إنهم لا يتركوه يخرج منها، كلما أراد الصعود ردوه إليها، مظهرين اللعب معه فأصابه من ذلك برد شديد، تحول بعد ذلك إلى حمى ومات بعد ذلك^(١).

بالنظر إلى الروایتين السابقتين حول سبب وفاة ابن عصفور، أرى أن الرواية الأولى لا يمكن القبول بها، لتكون نهاية لعالم جليل ترك بصماته على جدار اللغة العظيمة، وجعل عقله رهناً لخدمة النحو واللغة، ومؤلفاته العظيمة خير شاهد على ذلك، ومن المستبعد أن يجلس عالم هذه صفاته، وعمره بتجاوز السبعين، وعلى منزلة كمنزلة ابن عصفور في مجلس شراب، يؤدي إلى رجه بالنارنج إلى أن يموت.

إن القبول بهذه الرواية يجعلنا نقبل بالاستخفاف بحياة علمائنا الإجلاء، دون أن يُجادَل في هذا من أجل الوصول إلى الحقيقة المرضية، في وقت توجد فيه رواية أخرى تكون دليلاً على بطلان هذه الرواية السابقة.

أما الرواية الثانية فهي الأقرب للاعتقاد، والتصديق لأن مخالطة السلاطين، والأمراء تستوجب من عالم كابن عصفور أن يجاري السلطان في أقواله، وخصوصاً وهو يفتخر بسلطانه وعظمة دولته، الأمر الذي جعله يرى كلام ابن عصفور إنقاصاً لسيادته، وإضعافاً لسطوته، الأمر الذي جعله يدبر له هذه الميتة، على هذه الطريقة.

(١) (تأريخ الدولتين ٣٠).

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

كتاب (مثل المقرب)

- المبحث الأول: سبب تأليفه الكتاب.
- المبحث الثاني: مصادره.
- المبحث الثالث: منهجه.
- المبحث الرابع: شواهد - العلة النحوية
- المبحث الخامس: موقفه من آراء النحاة.
- الخاتمة.

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

سبب تأليفه (مثل المقرب) :

بالنظر إلى فترة حياة ابن عصفور، والتي تبدأ بولادته سنة ٥٩٧ هـ، إلى وفاته سنة ٦٦٩ هـ، يلاحظ أن حياته امتدت نيفاً وسبعين عاماً، عاشها بين أحضان دولتين عظيمتين حكمتا الأندلس، والمغرب، هما دولة الموحدين ودولة الحفصيين، التي انقسمت عن الدولة الموحدية لتحكم تونس، وما جاورها في شمال أفريقيا، ثم انقسمت هذه الدولة الحفصية على دولتين، حيث استقل الأمير، أبو زكريا يحيى بن أبي إسحق إبراهيم بن حفص، رابع الخلفاء الحفصيين، وخرج على الدولة الحفصية " واستحدث ملكاً ببجاية وقسنطينة وما إليها " ^(١) وهكذا استمر الانقسام بينهم إلى أن ضعفت دولتهم، وزال ملكهم، بسبب اهتمامهم بزخارف الحياة، ومعالم الأبهة، الأمر الذي يعد من أسباب ضعف هذه الدول، يقول ابن خلدون: " فإذا انتبهت عيون ساداتهم وتبطروا في أعطاف ملكهم واستموا شيات الحضارة، والبذخ والأبهة انتحلوا جميع هذه السمات وجزعوا من افتقارها وخلّوا دولتهم من آثارها " ^(٢)، والملاحظ مما سبق أن الحالة السياسية لهذا العصر هي حالة اضطراب، وعدم استقرار، حيث تتعاقب الدول، وتقلب الإمارات، الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً في الأحوال العامة.

وعلى الرغم من هذه الحالة الموسومة بعدم الاستقرار السياسي في هذا العصر الذي عاش فيه ابن عصفور، إلا أن الملاحظ فيه أنه عصر ازدهار علمي وأن اهتمام الخلفاء بطائفة العلماء قد أثر مباشرة في انتشار التعليم في ربوع الأندلس والمغرب.

حيث نبغ في هذه الأمصار عدد لا بأس به من شيوخ العلم، في مختلف العلوم، وبخاصة علوم اللغة والنحو من أمثال، الشلوين، والدباج وابن عصفور، وابن

(١) ينظر: (مقدمة ابن خلدون: ٣٥٥).

(٢) ينظر: (مقدمة ابن خلدون ٣٢٩-٣٥٥).

مالك، وأبي حيان، وغيرهم كثير، وقد أشار ابن عصفور في مقدمة كتابه (مُثل المقرب) الذي بين يدي التحقيق الآن، أن الأمير أبو يحيى، أبو زكريا بن أبي حفص قد أشار عليه أن يضع تأليفاً يستوفي فيه مُثل كتابه (المقرب) بسبب ما لحقه من غموض، واستعجام بسبب المنهج الذي اتبعه في تأليفه، والذي اعتمد فيه الاختصار، وترك كثير من تمثيل مسائله، فكان تأليف هذا الكتاب (مُثل المقرب) استجابةً للإشارة الخليفة ونزولاً عند رغبته^(١).

ومما يستفاد من هذا السرد أن اهتمام الخلفاء بأمور العلم ومتابعة العلماء وتوجيههم، والإشارة عليهم بأمور تتعلق بتحسين مؤلفاتهم، هو دليل على ازدهار النواحي العلمية في هذا العصر.

ومن خلال قراءة مقدمة هذا الكتاب، يتضح جلياً السبب الرئيس الذي أوجب على ابن عصفور تأليف كتاب (مُثل المقرب)، حيث يقول: "لما سلكت في كتابي المسمى (المقرب) مسلك الاختصار، فتركت كثيراً من تمثيل مسائله خوف الإكثار، لحق بعض ألفاظه - بسبب ذلك - إظلام، واستعجم المعنى المراد به بعض الاستعجام"^(٢)، فيلاحظ أن السبب الرئيس لتأليف هذا الكتاب هو إزالة الغموض عن كتابه (المقرب) وهو ما نتج عن ترك تمثيل المسائل الواردة في الكتاب، والنتائج من اعتماده مسلك الاختصار كمنهج لتأليف كتاب (المقرب).

والسبب الثاني في تأليف (مُثل المقرب) يتضح أيضاً من خلال إشارة ابن عصفور في مقدمة هذا الكتاب حيث يقول: ".... فأشار من منفعه أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفة الأمير أبو يحيى بن الأمير أبو زكريا ابن أبي محمد بن الشيخ المجاهد أبي حفص إلى وضع تأليف نستوفي فيه مثله ليتبين بذلك مشكله، فوضعت في ذلك جزءاً خفيفاً شرحت فيه تلك المسائل المشككة"^(٣).

(١) ينظر مقدمة: (مُثل المقرب) محل التحقيق الآن.

(٢) مقدمة (مُثل المقرب) ٩٧.

(٣) مقدمة (مُثل المقرب) ٩٧.

من هذه المقدمة يتضح السبب الثاني الذي من أجله ألف ابن عصفور كتابه (مثل المقرب) حيث أفاد أن الأمير الحفصي سالف الذكر، قد أشار عليه، وضع تأليف، يستوعب فيه المثل التي أهملت بسبب منهج الاختصار الذي اعتمده في تأليف كتابه (المقرب).

ونزولاً عند أمر الأمير، وضع ابن عصفور هذا الكتاب - مثل المقرب - ليُلحق بكتاب - المقرب - ليؤدي الكتابان الفائدة المرجوة منهما، وإن الكتابين يمثلان وحدة واحدة، لا ينفك أحدهما عن الآخر.

ولهذا رأيت أن وصف ابن عصفور لكتابه (المقرب) بالغموض والإبهام، والاستعجام، لا يزال قائماً، على الرغم من تحقيق - المقرب - وطبعه مؤخراً، إلا أن هذه الجهود التي بذلت، لا ترفع عن المقرب، تلك الصفات التي أقرها ابن عصفور، إلا باتباع ما صنعه ابن عصفور نفسه، بتأليفه (مُثل المقرب) ليتحقق الهدف بتحقيق المخطوط، ليجمع الله شمل الكاتبين، بعد سبعمئة عام من الفراق، لينهل الطلاب، من معين لا ينضب.

مصادره في كتاب (مُثل المقرب)

من خلال دراسة الكتاب يمكن تقسيم المصادر التي اعتمد عليها ابن عصفور في تأليف هذا الكتاب على قسمين:

١ - مصادر صرح فيها باسم المؤلف والكتاب.

٢ - مصادر صرح فيها باسم المؤلف فقط.

أولاً: المصادر التي صرح فيها باسم المؤلف والكتاب:

كان ابن عصفور أحياناً يذكر اسم المؤلف واسم الكتاب عند تعرضه للمسائل، كقوله: ".... ما حكى عن البغداديين أنَّ العرب قالت: هم اللاتين فعلوا كذا، ذكر ذلك الفارسي في شيرازياته...." ^(١) كما يذكر الهروي وكتابه الأزهية، وكذلك يذكر أبا حاتم السجستاني وكتابه، الإبل، ويذكر أبا عبيدة وكتاب مجاز القرآن، هذه

(١) قسم التحقيق: ١١٥.

جملة المصادر التي ذكرها ابن عصفور في هذا الكتاب وذكر معها أسماء مؤلفيها، وقد اعتمد ابن عصفور على هذه المصادر في احتجاجه لآرائه، عند ذكرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.

ثانياً: المصادر التي صرح فيها باسم المؤلف فقط:

ويلاحظ كثيراً أنه كان لا يذكر اسم الكتاب، ويكتفي بذكر المؤلف فقط وربما يرجع ذلك إلى اعتياده منهج الاختصار في تأليف هذا الكتاب، فلا يعبأ كثيراً بذكر الكتب مقرونة بأسماء مؤلفيها.

من ذلك قوله: "وقولي: وما، في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء، هذا الذي ذكرته هو مذهب سيويه" (١).

وكذلك يقول: "ومذهب الأخفش أن، ما، موصولة والجملة التي بعدها الصلة، والخبر محذوف... " (٢) وهذان مثالان على ذكره لاسم المؤلف، دون ذكر اسم الكتاب، وأشارت إلى أن هذه المصادر هي الأكثر ذكراً في هذا الكتاب، وهذه أسماء العلماء الذين ذكرهم ابن عصفور في (مثل المقرب) وهم: الفراء، والكسائي، وثعلب وأبو بكر بن السراج، وأبو زيد (الأنصاري) وابن كيسان، والمبرد، وأبو عمرو الشيباني، وابن السكيت.

وهكذا أكون قد أحصيت مجموعة المصادر التي اعتمد عليها ابن عصفور في تأليف هذا الكتاب بطريقة إحصائية إجمالية، وسيتم الإشارة إلى هذه المصادر، في قسم التحقيق عند ذكره للآراء التي أخذت من هذه المصادر مع تحويل إلى مواضع هذه الآراء في المصادر المذكورة.

منهجه في تأليف: (مثل المقرب)

نهج ابن عصفور في تأليف هذا الكتاب منهجاً مطابقاً لمنهجه في تأليف كتاب: (المقرب) من حيث تقسيمه على أبواب تبدأ بباب: (معرفة علامات الإعراب)،

(١) قسم التحقيق: ١٣٨.

(٢) قسم التحقيق: ١٣٩.

وينتهي بباب: (الضرائر) وكذلك منهجه في: (مثل المقرب) قد بدأ بالبداية نفسها، وانتهى بالنهاية نفسها، إلا انه لم يتعرض في (مثل المقرب) لذكر بعض الأبواب، وقد يكون السبب في ذلك إلى أنها قد استوفت أمثلتها ومساثلها، الأمر الذي يخرجها عن السبب الذي ألف من اجله الكتاب، وقد جاءت أبواب الكتاب على النحو التالي:

- ١- الباب الأول: ذكر حقيقة النحو.
- ٢- الباب الثاني: تبيين الكلام وأجزائه.
- ٣- الباب الثالث: الإعراب.
- ٤- الباب الرابع: الفاعل.
- ٥- الباب الخامس: نعم وبئس.
- ٦- الباب السادس: حبذا.
- ٧- الباب السابع: التعجب.
- ٨- الباب الثامن: ما لم يسمَّ فاعله.
- ٩- الباب التاسع: المبتدأ والخبر.
- ١٠- الباب العاشر: الاشتغال.
- ١١- الباب الحادي عشر: كان وأخواتها.
- ١٢- الباب الثاني عشر: الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها.
- ١٣- الباب الثالث عشر: ما، ولا، ولات.
- ١٤- الباب الرابع عشر: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.
- ١٥- الباب الخامس عشر: المفعول به.
- ١٦- باب: الأفعال المتعدية.
- ١٧- باب: اسم الفاعل.
- ١٨- باب: الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل.
- ١٩- باب: المصدر العامل عمل فعله.
- ٢٠- باب: أسماء الأفعال.

- ٢١- باب: الإعراب.
- ٢٢- باب: المنصوبات على التشبيه بالمفعول به.
- ٢٣- باب: المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم.
- ٢٤- باب: المنصوبات التي يطلبها الفعل على غير اللزوم.
- ٢٥- باب: المفعول معه.
- ٢٦- باب: الاستثناء.
- ٢٧- باب: لا.
- ٢٨- باب: حروف الخفض.
- ٢٩- باب: الإضافة.
- ٣٠- باب: النعت.
- ٣١- باب: عطف النسق.
- ٣٢- باب: التوكيد.
- ٣٣- باب: البدل.
- ٣٤- باب: عطف البيان.
- ٣٥- باب: ذكر نواصب الأفعال.
- ٣٦- باب: ذكر جوازم الفعل.
- ٣٧- باب: البناء.
- ٣٨- باب: الحكاية.
- ٣٩- باب: إسناد الفعل إلى مؤنث.
- ٤٠- باب: العدد.
- ٤١- باب: اسم الفاعل المشتق من العدد.
- ٤٢- باب: الإدغام من كلمتين.
- ٤٣- باب: أحكام المتقارب في الإدغام.
- ٤٤- باب: التقاء الساكنين.
- ٤٥- باب: همزة الوصل.
- ٤٦- باب: التثنية، وجمع السلامة.

٤٧- باب: النسب.

٤٨- باب: نوني التوكيد.

٤٩- باب: التصغير.

٥٠- باب: جمع التكسير.

٥١- باب: المصادر.

٥٢- باب: أسماء الفاعلين.

٥٣- باب: الإدغام في الكلمة.

٥٤- باب: البدل.

٥٥- باب: القلب والحذف.

٥٦- باب: الضرائر.

هذه جملة الأبواب التي يتألف منها كتاب (مُثل المقرب) وهي أبواب كتاب: (المقرب) نفسها.

ثانياً.. نهج ابن عصفور في ترتيب كتابه (مُثل المقرب) نهجاً مطابقاً لمنهجه في ترتيب كتابه (المقرب) محافظةً منه على وحدة البناء بين الكتاين لأن الكتاين يمثلان وحدة واحدة، يكمل كلٌّ منهما الآخر، لذا حافظ ابن عصفور على وحدة المنهج في تأليف (مُثل المقرب).

ومن خلال متابعة ترتيب الكتاب، أبوابه وفصوله، وجدت أنه قسمه على النحو التالي:

(١) الكتاب في جملة مقسم على قسمين هما:

أ- أحكام الكلم بعد التركيب.

ب - أحكام الكلم قبل التركيب.

أ- أحكام الكلم بعد التركيب جاءت على قسمين:

١- الإعراب، ويشمل:

أ- المرفوعات مثل الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، وباب كان وأخواتها، وباب إنَّ.

ب - المنصوبات. ويضم المفاعيل، والنداء والمجرورات، والإضافة، والتوابع، ونواصب المضارع، وجوازم المضارع.

٢ - البناء: ويضم هذا القسم باب الحكاية، والعدد، والإدغام، والوقف.

ب- أحكام الكلم قبل التركيب

وقد قسمها ابن عصفور على قسمين:

١ - وهذا القسم يضم باب التصغير، وجمع التكسير، والمصادر وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين.

٢ - ويضم هذا القسم القلب، والحذف، وقد أنهى الكتاب بباب الضرائر الشعرية. ثالثاً.. من منهجه في هذا الكتاب إيراده للنصوص من كتابه (المقرب) لأجل التمثيل لها، أو إزالة الغموض عنها، فيوردها مسبوقة بجملة (قولي) أي: قوله في كتاب (المقرب) ثم يختم العبارة بقوله (إلى آخره) ويذكر بعد ذلك المثال لها بقوله (مثال ذلك)، وهذا المنهج سار عليه ابن عصفور من أول الكتاب إلى آخره.

رابعاً.. لم يتعرض للحدود النحوية بالتمثيل أو الشرح، وقد يرجع ذلك إلى أنه قد تناولها في كتابه (المقرب) بشكل وافٍ، الأمر الذي يعُدُّ ذكرها في هذا الكتاب (مُثل المقرب) تكراراً لا فائدة من ورائه.

خامساً.. عدم التعرض لذكر الخلافات المذهبية إلا نادراً، أو ذكر الآراء إلا بشكل يسير، عاملاً بذلك على المحافظة على منهجه الذي ارتسمه لتأليف كتاب (المقرب) ليسير عليه في هذا الكتاب أيضاً، هادفاً بذلك إلى إخراج كتابه (مثل المقرب) موافقاً لمنهج (المقرب) لأن الكتائين بمثابة كتاب واحد لا ينفك أحدهما عن الآخر.

يقول ابن عصفور: إنه أشار عليه الخليفة الحفصي ".... إلى وضع تأليف منزّه عن الإطناب الممل، والاختصار المخل.... عارٍ عن إيراد الخلاف والدليل، مجرد أكثره عن ذكر التوجيه والتعليل....." ^(١). فقد التزم ابن عصفور بهذه المنهجية في

(١) (المقرب ١: ٤٤).

تأليف كتابه (مثل المقرب) فجاء مطابقاً للمقرب تمام المطابقة من حيث هذه المنهجية.

سادساً.. كثرة استشهاده بالشعر وكلام العرب، حيث أورد ما يربو عن مائة وخمسين بيتاً من الشعر لطبقات مختلفة من الشعراء، فقد استشهد بشعر الشعراء الجاهليين بكثرة والإسلاميين، وكذلك بشعر المولدين ولكن على قلة ويذكر كذلك أشعاراً مجهولة القائل، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن كتاب (مثل المقرب) يقوم أساساً على إيراد الأمثلة لمسائل من كتاب (المقرب) ولما كانت هذه صفته، وأنه ليس كتاباً لتقعيد القواعد، أوجد ابن عصفور لنفسه العذر في إيراد الأمثلة من الشعر لشعراء من طبقات مختلفة يصل حدهم الزماني إلى المولدين من الشعراء، وسيتم مناقشة ذلك في فصل الشواهد بشكل مفصل.

أما القرآن الكريم فإنه استشهد به بشكل أقل عدداً من شواهد الشعرية، فقد وصلت الآيات القرآنية في شواهد إلى ما يقرب من تسعين آية، فقد يلاحظ إirاده للشواهد القرآنية عند الضرورة، فقط، من حيث تأييد قاعدة نحوية، أو دعم رأي اعتمده، أو رأي يرفضه.

أما الحديث فلم يستشهد إلاّ بحديثين فقط، وسيتم ذكر الأسباب في ذلك عند الحديث عن شواهد بإذن الله.

سابعاً.. الإكثار من الأمثلة للمسائل التي وقعت في (المقرب) دون تمثيل لها أو شرح لمهملها، قال ابن عصفور : " فوضعت في ذلك جزءاً خفيفاً شرحت فيه تلك المسائل المشكلة، واستوعبت مثلها المهمة " (١)، وهذا دليل على أن (مثل المقرب) كتاب يهتم أصالة بذكر الأمثلة، وإيراد الشواهد لمسائل قد أهمل منها ذلك في كتاب (المقرب) وليس المقصود شرح كتاب (المقرب).

(١) مقدمة (مثل المقرب) ٩٨.

شواهد

إنَّ قراءةً متأنيةً واعيةً في (مُثل المقرب) يمكن أن يتضح من خلالها أنَّ ابن عصفور كغيره من النحاة من حيث إirاده للشواهد النحوية، فقد أورد شواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال العرب - منظومة ومثورة - ومن خلال عرضه لهذه الشواهد يمكن أن نبين منهجه في هذه الشواهد.

أولاً: القرآن الكريم

"القرآن الكريم هو أشرف نص من حيث اللفظ والمعنى حظيت به العربية وهو أدق نص ضبط روايةً ودرايةً وأداءً...." ^(١) لذا فهو أعلى أنواع الشواهد مرتبةً عند جميع اللغويين "وهو عماد لغة العرب الأسمى، تدين له اللغة في بقائها وسلامتها، وتستمد علومها منه على تنوعها وكثرتها، وتفوق سائر اللغات العالمية في أساليبها ومادتها" ^(٢)، وهو أفصح كلام، وأبلغ تعبير عرفته العرب، لذلك احتج به النحاة دون خلاف، وترى النحوي "يبنى منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه" ^(٣) "إلاَّ أنَّه في القرآن قراءات ووجوه إعراب مختلفة" والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور أو كيفيتها، من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما" ^(٤).

ومن خلال دراسة بعض هذه الشواهد القرآنية يمكن الوصول إلى تحديد موقف ابن عصفور من القراءات القرآنية، ووجوه إعرابها المختلفة في بعض الآيات القرآنية التي أوردتها في (مُثل المقرب).

موقفه من القراءات

من الملاحظ في موقفه من القراءات أنه كان يتبنَّى مذهب الجمهور، حيث كان يتشدد في الأخذ بالقراءات، إذ كان يقبل القراءة المتواترة، ويرد القراءة الشاذة،

(١) (النحو العربي ومناهج التأليف، د. شعبان عوض ٣٦٧).

(٢) (مناهل العرفان في علوم القرآن ١ : ١٠).

(٣) (الاتقان في علوم القرآن ١ : ٣٩).

(٤) (البرهان في علوم القرآن ١ : ٣٩).

خلافاً للكوفيين الذين كانوا يأخذون بكل قراءة قرآنية متواترة، أو نادرة أو شاذة، واحتجوا بها في نحوهم، وهو بهذا مخالف لنحاة عصره: " وقد استشهد عدد كبير من نحاة القرن السابع في الأندلس بالقراءات الشاذة " (١).

١ - ردّ قراءة حفص وأبي جعفر القعقاع ﴿قُلْ رَبِّ احْكُم﴾ (٢) بضم الباء في (ربُّ) بعد حذف ياء المتكلم في النداء.

قال ابن عصفور: " وقولي: المعنى: يا ربي ولذلك جاز حذف حرف النداء، أعني أنه لو كان (رب) في قراءة من قرأ (ربُّ) نكرةً مقبلاً عليها لم يجوز منها حذف حرف النداء دلّ ذلك على أن المراد يا ربي، كما جاز ذلك في القراءة الأخرى " (٣) وقراءة الجمهور: ﴿قُلْ رَبِّ احْكُم﴾ بكسر الباء على أنه منادى مفرد وحذف حرف النداء، وقد ضعف ابن جني هذه القراءة - قراءة الرفع - قائلاً: " وَضَعَفَ حَذْفَ حَرْفِ النَّدَاءِ مَعَ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِأَيِّ وَجْهٍ ضَعُفَ إِعْرَابُ (هَؤُلَاءِ) مُنَادًى، مِنْ آيَةِ ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ﴾ ... " (٤).

ويؤكد ابن جني على عدم جواز ذلك حيث يقول: " هذا عند أصحابنا ضعيف، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً لأي " (٥).

وللنحاة مذاهب مختلفة في إعراب الاسم المتصل به ياء المتكلم الواقع منادى، وأضعف هذه الوجوه الرفع، وقد ذكر أبو حيان هذه الوجوه المختلفة حيث قال: " وأما في النداء فأطلق فيه النحاة خمسة أوجه: فتح الياء، يا غلامي وإسكاتها نحو: يا غلامي، وقلب الياء ألفاً نحو: يا غلاماً، وحذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو: يا غلام، وحذفها وضم ما قبلها نحو: يا غلامُ، تريد:

(١) (خصائص مذهب الأندلس النحوي : ١٥٠).

(٢) الأنبياء ١١٢.

(٣) قسم التحقيق ٢٢٢.

(٤) (المحتسب ٢ : ٣٩٠).

(٥) (المحتسب ٢ : ٦٩).

يا غلامي وقرئ ﴿قُلْ رَبِّ احْكُم﴾ بضم الباء بعد حذف ياء المتكلم يريد:

يا ربي حذف حرف النداء وياء المتكلم وتختلف رتبة هذه الأوجه في الفصاحة، فأضعفها، يا غلام، ثم يا غلاماً، ثم يا غلامي، وأقلها يا غلام ...^(١).

ومن النحويين من صرح بعدم جواز هذه القراءة وأنها لحن، فلا يجوز عندهم: رجل أقبل، قال النحاس: " وهذا عند النحويين لحن لا يجوز عندهم رجل أقبل، حتى تقول: يا رجل أقبل "^(٢).

ويفهم من قول ابن عصفور السابق أنه " لم يجز منها حذف حرف النداء دل ذلك أن المراد (ربي) " ويفهم من هذا القول رده لهذه القراءة الشاذة^(٣).

٢- قال في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً﴾^(٤) فحمل يقنت على لفظ (مَنْ) وتعمل على معناها قراءة (من يقنت) بالياء هي قراءة الجمهور، وهي قراءة الأعمش، وقرأ الفراء والكوفيون^(٥): ﴿وَمَنْ تَعْمَلْ مِنْكُنَّ صَالِحاً﴾. ومن قرأ الأولى بالتاء والثانية بالياء قد جعل التأنيث أصلاً وهذا ضعيف عند النحويين، لأن التذكير هو الأصل فلا يجعل تبعاً للتأنيث^(٦).

٣- يقول ابن عصفور: " فإن كان في الصلة طول جاز إثباته وحذفه مثل الذي، تقول: يعجبني الذي هو قائم في الدار، ويعجبني الذي في الدار، لما طالت الصلة بالمجرور، فأما قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾^(٧) "^(٨) ثم قال في

(١) ارتشاف الضرب ٣: ٥٣٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣: ٨٤.

(٣) تنظر هذه القراءة في: (المحتسب ٢: ٣٩٠) و (إعراب القرآن للنحاس ٣: ٨٤) و (إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢: ٦٩) و (كشف المشكلات في إعراب القرآن للباقي ٢: ١٢٦) و (ارتشاف الضرب ٢: ٥٣٨) و (البحر المحيط ٧: ٤٧٤).

(٤) الأحزاب: ٣١.

(٥) ينظر: (التبيان ٢: ١٠٥٦).

(٦) تنظر القراءة في: (إعراب القرآن للنحاس ٣: ٣١٢) و (إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢: ١٩٨) و (حجة القراءات لأبي زُرعة ٥٧٦) و (البحر المحيط ٨: ٤٧٣).

(٧) البقرة: ٢٦.

(٨) قسم التحقيق ١٢٣.

ضرائر الشعر: "فأما قراءة يحيى بن يعمر"^(١) ﴿وَتَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(٢) وقراءة رؤبة ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ فهما من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه لعدم الطول من الصلة"^(٣).

وقد قرأ الجمهور بنصب بعوضة، والتقدير، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ بَعُوضَةً مَثَلًا، وأما الرفع فلأن بعض بني تميم يقولون: "مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ" فيجعلون (ما) بمنزلة (الذي) ويقدرّون (هو) مضمرة، والتقدير: يضرب مثلاً الذي هو بعوضة"^(٤).

والكلام نفسه يقال في قوله: ﴿وَتَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ وقد أعدها ابن عصفور قراءة شاذة أيضاً"^(٥).

٤ - قال ابن عصفور: "وأما قراءة ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٦) فنادرة، وقد يمكن أن يكون الذي غلطه في ذلك رسم (شركائهم) في مصاحف أهل الشام، بالياء، فتوهم أن الخفض بإضافة المصدر، وأن أولادهم مفعول والشركاء فاعل كما هو في القراءة الأخرى، وليس كذلك، بل الخفض في (شركائهم) على أنه بدل من الأولاد، وخفض الأولاد بإضافة المصدر إليه وهو من قبيل بدل الشيء من الشيء لأن الأولاد شركاء آبائهم في أموالهم"^(٧).

وقد ردّ هذه القراءة لما فيها من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا مذهب جمهور البصريين، وقد ردّ ابن عفور هذه القراءة ووصفها بأنها نادرة، واتهم القارئ بالغلط، وهذا التعليق الذي ذكره هو كلام الزنجشري

(١) يحيى بن يعمر التابعي فقيه، أديب، نحوي، سمع أبا عمر وجابر، وأبا هريرة، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، توفي سنة ١٢٩ هجرية، ترجمته في: (بغية الوعاة ٢: ٣٤٥).

(٢) الأنعام: ١٥٤.

(٣) ضرائر الشعر ١٧٤ وما بعدها.

(٤) ينظر: (معاني القرآن للأخفش ١: ٥٩).

(٥) ينظر: (معاني القرآن للفراء ١: ٣٦٥) و(المحتسب ١: ٦٤) و(البحر المحيط ٤: ٩٠٤).

(٦) الأنعام: ١٣٧.

(٧) قسم التحقيق ١٠٨.

الذي يقول: " أمّا قراءة ابن عامر ﴿ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ برفع القتل ونصب الأولاد، وجَرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج وردّ في: رَجَّ القلوصَ أَبِي مِرَادَةَ.

فكيف في الكلام المنشور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبة بالياء ولو قرئ بجر الأولاد، والشركاء، لكان الأولاد شركائهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب^(١).

وهذه القراءة لم يردّها سيبويه عند استشهاده بقراءة الرفع قائلاً: " ومثْل: لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ، قراءة بعضهم " ^(٢)، ثم ذكر القراءة.

" وأهل الكوفة يجوزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه " ^(٣)، وتبعهم أغلب نحاة الأندلس في هذا الاختيار، وتمسكوا بمنهجهم هذا، ودافعوا عن اختيارهم بكل قوة، وقد تصدى أبو حيان لقول الزمخشري السابق فقال: " أعجب لعجميّ ضعيف في النحو يردّ على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب، وأعجب لسوء ظنّ هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة " ^(٤).

وقد انبرى ابن مالك مدافعاً عن قراءة ابن عامر وداعماً لها، مصححاً للقاعدة بالقراءة حيث يقول^(٥):

لِفَاعِلٍ مِنْ بَعْدِ مَفْعُولٍ حِجْزٌ	كَقَوْلِ بَعْضِ الْقَائِلِينَ لِلرَّجَزِ
يُفْرِكُنْ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَافِجِ	بِالْقَاعِ فَرَكٌ - الْقُطْنُ - الْمَحَالِجِ
وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ	وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ

(١) (الكشاف للزمخشري ٢: ٥٤).

(٢) (الكتاب ١: ٢٠٠).

(٣) (حجة القراءات ١: ٢٧٣).

(٤) (البحر المحيط ٤: ٦٥٧ وما بعدها).

(٥) (شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢: ١٨١ وما بعدها).

أما موقف ابن عصفور هذا فلا يلتفت إليه لما فيه من رد لقراءة متواترة صحيحة ليس لشيء إلا لتعصبيه لقاعدة نحوية ليرز من خلال ذلك نهجه منهج البصريين الأمر الذي يعد تكلف منه لا فائدة من ورائه، يقول الزركشي: " ولا عبرة بإنكار مغاربة النحاة كابن عصفور قراءة ابن عامر ﴿ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة " (١).

والأمر اللافت للنظر أن موقف ابن عصفور في هذه القراءة كان مضطرباً، ولم يقف تجاه هذه القراءة موقفاً محدداً إذ تراه في كتابه (مثل المقرب) يرد القراءة ويرفضها للأسباب سالفة الذكر، ثم هاهو يقر بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ثم يعتمد هذه القراءة، ويؤكد على أن رد قراءة ابن عامر، ورفضها بهذا الشكل هو تحامل عليه حيث يقول: " وزعم الفراء (٢): أن هذه القراءة خطأ عند النحويين وادّعى أن الذي دعا ابن عامر إلى ذلك أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في (شركائهم) وهذا عندي تحامل عليه، ولا ينكر مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف، ولا مجرور في الكلام، وإن لم ينقص ذلك فقد حكى أبو عبيدة عن أبي سعيد وهو أعرابي لقيه أبو الدقيش، أنه سمعه يقول: " إِنَّ الشاة تسمع صوت - قد علم الله - رَبَّهَا فتقبل إليه وتثغو " يريد: صوت رَبِّهَا قد علم الله، فقدّم الجملة وفصل بها بين المضاف والمضاف إليه، وقراءة ابن عامر أسهل من هذا " (٣).

ومن خلال هذا العرض لرأي ابن عصفور في هذه القراءة فإنه لا يمكن الحكم له بتبني مذهباً معيناً حول قضية الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بل الذي يمكن الحكم به أن ابن عصفور لم يقر بموقف محدد فقد رد الاحتجاج بقراءة ابن عامر، ووصفها بأنها نادرة واتهم القرئ بالغلط، في كتابه (مثل المقرب) ناهجاً في

(١) (البرهان في علوم القرآن للزركشي ١: ٣١٨ وما بعدها).

(٢) نسبة هذا القول للفراء غير صحيح، والصحيح أن هذا القول للزخشري، ينظر قول الفراء في: (معاني القرآن ١: ٣٥٧).

(٣) (ضرائر الشعر ١٩٨ وما بعدها).

ذلك منهج البصريين في رفض الفصل بين المتضايين وبعد هذا تراه يقرُّ بجواز الفصل بين المتضايين، وقبول قراءة ابن عامر والدفاع عنها ناهجاً في ذلك منهج الكوفيين، ومنهج نحاة عصره ومصره.

قال ابن عصفور: "وقولي: وتقول في تثنية الذي، واللذان رفعاً إلى آخره، مثال تخفيف النون مع الألف، وتشديد النون قوله تعالى ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾^(١) فإنه قرئ بتشديد النون وتخفيفها"^(٢).

فقد قرأ الجمهور (اللذان) بالتخفيف، وقرأ ابن كثير وحده بالتشديد (اللذان) وكذلك (هذان) و(هاتين).

وحجة ابن كثير "أن الأصل في قوله (واللذان) اللذان، فحذف الياء وجعل النون المشددة عوضاً عن الياء المحذوفة التي كانت في (الذي) "^(٣) أما حجة الجمهور في التخفيف، أن من كلام العرب أن يحذفوا ويعوضوا، وإن يحذفوا ولا يعوضوا، فمن عوّض أثر تمام الكلمة بالتشديد، ومن لم يعوّض أثر التخفيف^(٤) ويلاحظ من كلام ابن عصفور السابق أنه يجيز القراءة بالوجهين: التخفيف، والتشديد، فقد اعتمد هاتين القراءتين لسببين، قراءة التخفيف هي قراءة الجمهور، والتشديد لأن العرب في كلامهم يخففون، ويشددون، ولذا بنى رأيه على هذين السببين.

قال ابن عصفور: "ولا يجوز مع الياء إلا التخفيف نحو قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ اللَّذَيْنِ﴾"^(٥) "^(٦).

(١) النساء: ١٦.

(٢) قسم التحقيق ١١٣.

(٣) حجة القراءات لأبي زرعة ١: ١٩٣ وما بعدها.

(٤) ينظر: (إعراب القراءات السبع لابن خالوية ١: ١٣٠) و(حجة القراءات لأبي زرعة ١: ١٩٣)

و(التيان ١: ٣٣٩) و(البحر المحيط ٣: ٥٥٩).

(٥) فصلت: ٢٩.

(٦) قسم التحقيق لوحة ٥ ب.

وقراءة التخفيف قراءة جمهور البصريين، وهي لغة الحجاز وبني أسد ومنع البصريون قراءة التشديد، وقرأ السبعة بالتخفيف ﴿أَرْنَا اللّٰذِينَ﴾ وأجازها الكوفيون وهي لغة تميم وقيس^(١)، فقد احتج بقراءة أهل البصرة، لأنها متواترة، وهي قراءة السبعة، وردّ قراءة الكوفيين لأنها غير متواترة، قال أبو حيان: "وتشديد النون في اللذين حالة كونها بالباء لا يميزه البصريون، والقراءة بذلك في السبعة حجة عليهم"^(٢).

وقال ابن عصفور: "فكل فعل ثلاثي يجوز فيه أن يُبنى على وزن (فَعْلَ) إلى آخره ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾"^(٣) ألا ترى أن فاعل (كَبُرَتْ) مضمّر على شريطة التفسير بإبعده"^(٤)، وهذه قراءة الجمهور بنصب كلمة على التمييز، وفاعل (كَبُرَتْ) مضمّر، والمعنى معنى التعجب، والتقدير: ما أكبرها كلمة، والجملة التي بعدها صفة لها^(٥).

ومن خلال هذا العرض للشواهد القرآنية لابن عصفور يمكن أن أخلص إلى ما يأتي:

- ١ - احتجاج ابن عصفور بالقراءات القرآنية والأخذ بها.
- ٢ - لا يحتاج بالقراءات الشاذة، وهذا دليل على تبنيه مذهب جمهور البصريين تجاه القراءات الشاذة.
- ٣ - يكتفي غالباً بعرض وجه إعرابي واحد من خلال تناوله للقراءات.
- ٤ - في الغالب لا ينسب القراءات لقارئ واحد محدد، إذ استثنى من ذلك قراءة ابن عامر، وقراءة ابن مسعود.

(١) ينظر: (حجة القراءات لأبي زرعة ٢: ١٩٣) و(ارتشاف الضرب ١: ٥٢٦) و(البحر المحيط ٩: ٣٠٣).

(٢) (البحر المحيط ٩: ٣٠٣).

(٣) (الكهف: ٥).

(٤) قسم التحقيق ١٣٤.

(٥) (تنظر القراءة في: (معاني القرآن للفراء ٢: ١٣٤) و(معاني القرآن للأخفش ٢: ٤٢٧ وما بعدها) و(التيبان ٢: ٨٣٨) و(البحر المحيط ٧: ١٣٨)).

ثانياً: الحديث النبوي الشريف

احتج ابن عصفور في كتابه (مثل المقرب) بحديثين هما:

• الأول: " فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ " .

وقد استشهد به على مجيء بات بمعنى صار، إذا كانت بات ناقصة إذ لم تختص بنوم ليل، من نهار^(١).

• والثاني: " مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ " .

وقد رجعت إلى كتب الصحاح لتخريج هذين الحديثين في قسم التحقيق^(٢).

ومن خلال هذين الحديثين، يلاحظ أن ابن عصفور نادر الاستشهاد بالحديث، وأنه بهذا ينهج نهج النحويين منذ عهد سيبويه، إلى عصر المتأخرين من النحويين، الأمر الذي يعد موضع دراسة وبحث عند الأقدمين والمحدثين، في هذه القضية لتقصي الأسباب الكامنة وراء ذلك، وقديماً ردّ ابن الضائع^(٣) الاستشهاد بالحديث ومنعه لسببين^(٤):

أولهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما رويت بالمعنى.

ثانيهما: أن أئمة النحو من بصريين، وكوفيين لم يحتجوا بالحديث، ثم عاب ابن خروف على كثرة استشاده بالحديث، فقال: " وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار، والتبرُّك بالمروى فحسن، وإن كان يرى أن مَنْ

(١) ينظر قسم التحقيق: ١٦٧.

(٢) ينظر قسم التحقيق: ٢٠٥.

(٣) هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع، من شيوخه: الشَّكَّوِين، وله املاءات على إيضاح الفارسي، توفي سنة ٦٨٠ هـ. ترجمته في: (بغية الوعاة ٢: ٢٠٤).

(٤) ينظر: (الخزانة ١: ٩).

قبله أغفل شيئاً، وجب عليه استدراكه فليس كما رأى " (١)، ومن خلال هذا العرض الموجز، يتضح أن موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث في النحو قد انقسم على ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأول: وهو مذهب المانعين مطلقاً:

وعلى رأسهم ابن الضائع، وتبعه أبو حيان الأندلسي، وغيرهما " من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس " (٢) ويرجع السبب في هذا المنع إلى عدة أسباب أهمها:

- ١ - أن النحاة الأقدمين لم يحتجوا بالحديث مطلقاً.
 - ٢ - أن السبب في عدم احتجاجهم بالحديث جواز نقله بالمعنى.
 - ٣ - ظهور الاستشهاد بالحديث على يد ابن خروف، الأمر الذي يعدُّ سابقةً في هذا الشأن (٣).
 - ٤ - أن ندرة استشهاد النحاة بالحديث ليس مردها إلى النقل بالمعنى، أو أن الرواة كانوا من الأعاجم وإنما السبب الرئيس عنده، أن النحاة كان أغلبهم من القراء، ورواة الشعر، ولذا كثر الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر، ولم يكونوا محدّثين، ومن هنا كانت ندرة الاحتجاج بالحديث (٤).
- ومن هنا يمكن القول: إن ابن عصفور ينتمي إلى هذا المذهب، الذي لا يحتج أصحابه بالحديث مطلقاً، أو نادراً للأسباب التي ذكرت آنفاً، وخصوصاً السبب الرابع، حيث إنني لم أقف على أي نص في المصادر التي بحثت فيها يدل على أن ابن عصفور كان محدثاً، أو مهتماً بالحديث وعلومه.

(١) ينظر: (الخزانة ١ : ١٠).

(٢) (الخزانة ١ : ١٠).

(٣) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي ٢٠.

(٤) هو ينظر (خلاصة الإعراب للطوسى ٦٦).

المذهب الثاني: وهو مذهب المجوزين مطلقاً:

وعلى رأس هذا المذهب ابن مالك^(١)، ورضي الدين الاستربادي^(٢) الذي جَوَّز الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت^(٣)، وابن مالك يمثل رأس المتشددين في الاحتجاج بالحديث " حتى انه جعل من بعض الأحاديث لغات كحديث: "يتعاقبون فيكم ملائكة"، فقد سمي ابن مالك هذه اللغة بلغة "يتعاقبون"، وكان القدماء يطلقون عليها لغة "أكلوني البراغيث"...."^(٤).

ويدافع المجوزون عن مذهبيهم بما يلي:

(١) إن عدم احتجاج القدماء من النحويين بالحديث، لا دليل فيه على منعهم لذلك، ولا دليل على انهم يجوزون الاحتجاج به.

(٢) إن القول: بأن الأحاديث كلها لا دليل على أنها من كلام الرسول - صلى الله عليه وسلم - هذا قول باطل، لأن المتواتر مجزوم بأنه من كلامه، وإن كان قليلاً.

(٣) إن القول: إن الرواة جوزوا نقل الحديث بالمعنى، الأمر الذي يؤدي إلى نقل المعاني دون الألفاظ، وهذا فيه اختلاف، فمن الأئمة من تشدد في الرواية بالمعنى، ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك بشرط أن يكون الراوي بالمعنى ممن أحاط بجميع دقائق علم اللغة.

(٤) إن تعدد الرواية للقصة الواحدة، القصد منه التبيين، وإزالة الإبهام والغموض، وهذا لا يؤثر في اللفظ المروي^(٥).

(١) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله الطائي، الجبلي، الشافعي من شيوخه: السخاوي، والحسن بن الصباح، ومن مصنفاته: الألفية في النحو، وشرح التسهيل والكافية الشافية، وغير ذلك، توفي سنة ٦٧٢ هـ ترجمته في: (بغية الوعاة ٢: ١٣٠).

(٢) ترجمته في: (بغية الوعاة ١: ٥٦٧).

(٣) ينظر: (الخزانة ١: ٩).

(٤) (النحو العربي، ومنهج التأليف والتحليل، د. شعبان عوض ٣٧٥).

(٥) ينظر: (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٤) و(النحو العربي، ومناهج التأليف والتحليل ٣٧٥).

المذهب الثالث: وهو مذهب المتوسطين:

وهذا مذهب يقف موقفاً وسطاً بين المتشددين في الاحتجاج بالحديث كابن مالك، وبين المانعين له مطلقاً كأبي حيان، وكان على رأس هذا المذهب، أبو أسحق الشاطبي^(١)، الذي عاب على النحويين ترك الاحتجاج بالحديث، ويحتجون بكلام العرب، حيث يقول: ".... وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب، وسفائهم وأشعارهم التي فيها الفحش، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى" ^(٢) وقد قسم الشاطبي، الحديث على قسمين، قسم لا يستشهد به في اللغة والنحو، وقسم يصح الاستشهاد به قال الشاطبي: "أما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم، عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته - صلى الله عليه وسلم - ككتابه لهماذان وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية" ^(٣).

من خلال هذا العرض لمواقف العلماء من الاحتجاج بالحديث في النحو، يمكن تحديد موقع ابن عصفور بين هذه المواقف المتباينة من خلال كتابه (مثل المقرب) وأستطيع أن أقول: إنَّ ابن عصفور نهج منهج الأقدمين في قلة استشهاده بالحديث، ويدل على ذلك قلة ما أورده من أحاديث في هذا الكتاب، حيث إنه لم يتجاوز الحديثين فيما استشهد به، الأمر الذي يعد ندرة شديدة، وهذا مذهب المانعين للاحتجاج بالحديث في النحو.

(١) هو: القاسم بن فيرة بن أبي القاسم، خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي المقرئ النحوي، الضرير. كان إماماً في النحو، والقراءات، والتفسير، والحديث، من مصنفاته: قصيدة في القراءات، والرائية في الرسم، توفي سنة ٥٩٠ هـ. ينظر ترجمته في (بغية الوعاة ٢ : ٢٦٠).

(٢) (الخزائن ١ : ١٢).

(٣) (الخزائن ١ : ١٢ - ١٣) و (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث د. الحديثي ٢٥) و (النحو العربي، ومناهج التأليف والتحليل، د. شعبان عوض ٣٧٦).

ثالثاً: الشاهد الشعري

إنَّ البحث في موضوع الشاهد الشعري، بحث طويل ومتشعب، وقد فصل فيه النحاةُ القولَ ابتغاء الوصول إلى تحديد ضوابط، يمكن من خلالها تحديد عصر الاستشهاد من حيث الزمان، والمكان، لتبين بذلك المادة اللغوية المنظومة، والمنثورة، التي تُعتمد كشاهدٍ نحوي، ومن خلال دراستي لموقف ابن عصفور من الشاهد الشعري، لتحديد منهجه في الاستشهاد بالشعر، من حيث التزامه بالحدود الزمانية والمكانية، التي حددها النحاة كأساس للغة المستشهد بها، من هنا كان واجباً عليّ أن أقدم موجزاً يوضح موقف النحاة من الشاهد الشعري، وشروطهم التي حددوها في هذا الشأن.

قد وضع النحاة حدّين أساسيين للاستشهاد بالشعر هما: الحد الزمني والحد المكاني.

أولاً .. الحدّ الزمني:

وهو الفترة الزمانية التي يرى فيها النحويون سلامة اللغة من اللحن وبعدها عن الفساد، وبراءتها من الدخيل حيث "نظر اللغويون إلى التراث اللغوي عند وضعهم ضابط الحدّ الزمني، باعتباره منظوماً، ومنثوراً، فوضعوا لكل قسم ضوابط توضح حدود عصر الاستشهاد به"^(١).

وهذه الفترة التي حددها النحاة، وكما سيتضح لاحقاً، هي الفترة التي اتسمت فيها اللغة، بالقوة، وتخلصها من اللحن، وسلامتها من الفساد، ومن هذا المنطلق فقد قسّم النحاة الشعراء على طبقات أربع^(٢):

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: وهم الذين أدركوا الجاهلية، والإسلام، كلبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

(١) التطريز اللغوي، للدناغ: (١٩١).

(٢) الخزانة ١ : ٥ وما بعدها).

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم مَنْ بعدهم، أي: بعد الإسلاميين، كبشار بن برد، وأبي نؤاس.

أما الطبقتان الأولى، والثانية، فيشهد بشعرهما، دون خلاف. وأما الطبقة الثالثة ففيها خلاف وجوّز البغدادي الاستشهاد بكلامها^(١) وأما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها مطلقاً^(٢) لأن الاتفاق " معقود على ألا يستشهد بشعر شعرائها " (٣).

ومهما يكن من أمر، فقد حدّد النحاة أنّ إبراهيم بن هرّمة^(٤) آخر من يستشهد بشعره^(٥)، وهذه المرحلة لا يمكن أن تبقى دون تقنين " على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين النحاة في فترة الاستشهاد، فإن الاتجاه الشائع بينهم أنها تمتد قرابة ثلاثة قرون في الحواضر، على حين تصل حوالي خمسة قرون في البوادي " (٦).

ويلاحظ مما سبق أن النحاة قد اهتموا بوضع هذه الحدود الزمنية، وانشغلوا بتتبع كلام العرب، وتصنيفه بين فصيح يحتجّ به، وغير فصيح لا يلتفت إليه خلال فترة زمنية محددة اتصفت فيها اللغة بالسلامة وخلوها من الفساد، وذلك راجع إلى عدم اختلاط أهل البادية بالحاضرة " وعلّة ذلك ما عرّض للغات الحاضرة، وأهل المدّر من الاختلال والفساد والخطل، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدّر من اضطراب الألسنة وخبائها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما ورد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا " (٧).

(١) (الخرّانة ١ : ٦ وما بعدها).

(٢) (الخرّانة ١ : ٦ وما بعدها).

(٣) (التطريز اللغوي للدناع : ١٩١).

(٤) هو: إبراهيم، أبو اسحق بن هرّمة بن علي بن سلمة بن عامر بن هرّمة، ترجمته في: (الخرّانة ١ : ٤٢٤).

(٥) ينظر: (الخرّانة ١ : ٨).

(٦) (أصول التفكير النحوي ٢٤٩).

(٧) (الخصائص ٢ : ٥).

ثانياً: الحدود المكانية

لم يقف حرص النحاة على سلامة اللغة المنقولة إلينا، وصفاء الملكة، عند الحدود الزمانية، وتسييج اللغة في سياج زمني محدد، بل وضعوا شروطاً لقبول الاستعمالات اللغوية في بيئة دون بيئة أخرى لما تتصف به تلك البيئة من سلامة في اللغة، وخلوّ من الشوائب ببعدهم عن مخالطة الأعاجم، وعدم قربهم من مراكز الحضارة، والمدنية التي ينتج عنها اختلاط الأقوام، فتتصهر اللغات بعضها في بعض، فلا يعرف الأصل من الغريب.

ومن هنا يرى النحاة " أن يتخذوا لغة بعض القبائل مادةً للاستشهاد في النحو " (١)، وقد ذكر الفارابي (٢) في هذا الأمر تفصيلاً، يحدد فيه البيئة المكانية للشاهد الشعري.

ومما نقله عنه السيوطي في المزه (٣) حيث يقول: " والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حصريّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لَحْم، ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر، والقبط، ولا من قضاة، وغسان، وإياد، لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم القبط والفرس، ولا من عبد القيس، وأزد عُمان، لأنهم كانوا

(١) (التطريز اللغوي للدناع: ١٨٢).

(٢) هو: محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، أبو نصر، بارع في العربية، وله معرفة باللغة التركية والفارسية، واليونانية، من مؤلفاته، كتاب الألفاظ والحروف، وكتاب آراء أهل المدينة الفاضلة وكتاب تحصيل أهل السعادة، وغير ذلك، توفي سنة ٣٣٩ هـ. تنظر ترجمته في: (شذرات الذهب ٢: ٢٥٠ وما بعدها).

(٣) كتاب المزه من مصنفات عبد الرحمن السيوطي، ت - ٩١١ هـ، وهو مطبوع الآن بتحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وآخرين.

بالبحرين مغالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة ولا من ثقيف، وأهل الطائف، لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتداءوا ينقلون لغة العرب، وقد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب فصيرها علماً، وصناعة، هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب ^(١)، ويلاحظ الدكتور شعبان عوض ^(٢) أن حصر الاحتجاج بالشعر على قبائل محدودة قد أدى إلى تضيق القواعد النحوية، وأن النحاة قد أهملوا الفصاحة الفردية واعتمادها كأساس آخر للاحتجاج.

وأن "مقياس الفصاحة عند الفرد أمر كان ينبغي ألا يهمله النحاة من بين هذه القبائل والغريب أنهم لاحظوا شيئاً مما قلناه، على أنهم لم ينموا هذه الملاحظة الدقيقة فالنحاة لا يستشهدون مثلاً بشعر عدي ابن زيد العبادي، برغم أنه شاعر جاهلي، لما رأوه قد اختلط بالفرس اختلاطاً جعلهم لا يطمثون إلى فصاحته" ^(٣). فيمكن من خلال هذه الملاحظة أن أقول: إنه كان على النحاة أن يعتمدوا على الفصاحة الفردية عند احتجاجهم، كما طبقوا هذا المنظور الفردي على شعراء جاهليين، ومنعوا الاحتجاج بشعرهم كما مر سابقاً، الأمر الذي يقدم خدمة عظيمة للغة حيث يمكن الاستفادة من عديد النصوص التي تثري اللغة، وتعظم الموروث اللغوي عند العرب.

وبعد هذا العرض لما وضعه النحاة من حدود زمانية ومكانية بالشاهد الشعري كمادة صالحة للاحتجاج بها عند تفعيد القواعد النحوية، بقي أن أحدد موقع ابن عصفور من هذه الشواهد.

(١) (المزهر للسيوطي ١: ٢١١-٢١٢).

(٢) هو: شعبان عوض محمد العبيدي، عضو هيئة التدريس بكلية التربية والآداب، بجامعة قار يونس بنغازي - ليبيا، من مؤلفاته (النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل) و(التعليل اللغوي عند سيبويه).

(٣) (النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ٣٤٥).

فمن خلال النظر إلى شواهد الشعرية في هذا الكتاب يتضح انه استشهد بشواهد الطبقة الأولى من الشعراء، كامرئ القيس، والنابعة الذبياني والأعشى، وعنترة، ولييد، كما استشهد بشعراء مخضرمين، كالشماخ والحطيئة، وابن احر، ولا خلاف بين النحاة في الاستشهاد بشعر هاتين الطبقتين.

كما استشهد بشعراء الطبقة الثالثة، مثل الفرزدق، وجريز، والقُطاميّ وجميل، وكثير عزة، وغيرهم من شعراء هذه الطبقة التي اختلفت النحاة في جواز الاستشهاد بها، وقد جَوَّزه البغداديّ كما مرَّ آنفاً.

فمن الملاحظ أنّ ابن عصفور يرجح الاستشهاد بشعر هذه الطبقة، على الرغم من اختلاف النحاة في ذلك، ويلاحظ أيضاً أنه قد التزم إلى حد كبير بهذه الحدود المكانية.

أما الطبقة الرابعة، وهي طبقة الشعراء المولدين، والتي منع النحاة الاحتجاج بشعرها، فقد استشهد ابن عصفور بجزء بيت لأبي نؤاس، والذي يقول:

أَقْمُنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا....

فاحتجاجة بهذا البيت يعد خروجاً على الحدود الزمانية والمكانية، ولكن من ينظر إلى شواهد الشعرية عامة يجد أنه لم يحتج بشعر المولدين، إلاّ بهذا البيت، ويجد أنه كان ملتزماً في شواهد بالاحتجاج بشعراء الطبقات الثلاثة المذكورة، أما الطبقة الرابعة فلم يذكر لها إلا هذا البيت، وهو على سبيل الاستئناس والتمثيل، وليس على سبيل التقعيد.

ويمكن قبول ذلك منه، لأن هذا الكتاب (مثل المقرب) هو كتاب مختص بالتمثيل للمسائل الواردة في كتابه (المقرب) كما ذكر ذلك ابن عصفور في مقدمة الكتاب، ومن هنا ألتمس له العذر في خروجه البسيط عن حدود الاحتجاج.

ويلاحظ على شواهد ابن عصفور الشعرية أن أغلبها كان موضع خلاف بين النحاة من حيث الإعراب، أو كانت موضع ضرورة، وسأذكر في هذا المقام طائفة من هذه الشواهد ليتم معرفة تناول ابن عصفور لهذه الشواهد:

الشواهد التي كانت موضع خلاف:

(١) يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

يقول ابن عصفور: "قولي: (وما هو في تقديره) الذي في تقدير الاسم: إنَّ و أنَّ، وأن، وما، وكي المصدريات أي: يسر المرء ذهابُ الليالي" ^(١)، وقد أورد هذا البيت على أن الفاعل مكونٌ من (ما) والفعل، في تأويل مصدر والتقدير: يسرُّ المرء ذهابُ الليالي، وقد اختلف في (ما) فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها حرف بمنزلة (أن) ^(٢) المصدرية، وذهب الأخفش وابن السراج والكوفيون ^(٣) إلى أنها اسم بمنزلة الذي، فأوقعوها على ما لا يعقل فيصبح التقدير عند ذلك: (يسرُّ المرء الذي ذهبه الليالي) أي: الذهاب الذي ذهبه الليالي، وقد ردَّ ابن عصفور هذا الاختيار حيث يقول: "وزعم أبو الحسن الأخفش أن (ما) المصدرية بمنزلة (الذي) فإذا قلت: يعجبني ما صنعت وتقديره: يعجبني الصنع الذي صنعته، وحذفت الضمير من الصلة، وهذا فاسد بدليل:

بما لستمُ أهلَ الخيانة والغدر

ألا ترى أنه يسوغ هنا تقديرها بالذي، أعني: (ما) المصدرية لا تدخل على جملة اسمية أصلاً" ^(٤)، ثم يؤكد ابن هشام على صحة ما ذهب إليه ابن عصفور وهو رأي الجمهور، إذ يرى دعوى الأخفش السابقة بعدم ورود السماع بذلك، إذ يقول: "ويُردُّ على هذا القول، أنه لم يسمع (أعجبني ما قمته وقعدته) ولو صح ما ذكر لجاز ذلك، لأن الأصل أنَّ العائد يكون مذكوراً لا محذوفاً" ^(٥).

ومن خلال هذا العرض فإن ابن عصفور يذهب مذهب سيبويه والجمهور بأنَّ الفاعل مكون من (ما) المصدرية، والفعل الذي بعدها مصدراً مؤولاً ويرى أن (ما)

(١) قسم التحقيق: ١٠٦.

(٢) (الكتاب ٣: ١٥٦) وينظر: (الأزهية ٨٣ وما بعدها).

(٣) ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٥١٩).

(٤) (شرح الجمل ٢: ٤٧١).

(٥) (قطر الندى وبل الصدى ٤٢).

حرفاً، خلافاً للأخفش، وابن السراج، والكوفيين^(١) الذين يرون اسميتها وكذلك لا يرى ابن عصفور دخول (ما) على الاسم، وقد شاطر ابن عصفور في هذا الاتجاه، أبو حيان، وابن هشام، والسيوطي، والاشموني^(٢).

(٢) فَرَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مِرَادَةَ

يقول ابن عصفور "ومثال كون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر، بأن والفعل، يعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا، ولا يجوز تقديم المفعول في شيء من ذلك، فأما البيت الذي أنشدته ضرورة^(٣)، وقد أورد هذا البيت شاهداً على عدم جواز تقديم المفعول به على الفاعل، عندما يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر، ثم حكم على هذا الفصل الحاصل في البيت السابق بأنه ضرورة^(٤) وهذا موضع خلاف بين النحويين.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه بغير الظروف، وحرف الجر، واحتجوا على جواز ذلك، بأن العرب قد استعملت ذلك كثيراً في أشعارها، وسأذكر طائفة من هذه الأشعار التي أحتج بها الكوفيون لاحقاً.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز ذلك^(٥)، وقد احتجوا بعدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه لأنهما بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز الفصل بينهما، إلا بالظرف وحرف الجر.

والملاحظ أن الكوفيين والبصريين متفقون على جواز الفصل ولكن الاختلاف حاصل في نوع الفاصل، الذي حصره البصريون في الظرف وحرف الجر، وأن يكون ذلك الفصل في الشعر دون الكلام.

قال البصريون: "... جاز الفصل بينهما بالظرف، وحرف الجر" ^(٦) ثم أورد البصريون طائفة من الأشعار المؤيدة لمذهبهم ليردّوا حجة الكوفيين بأن ما زعموه من

(١) ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٥١٩).

(٢) ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٥١٩) و (قطر الندى وبل الصدى ٤٢) و (مع الهوامع ١: ٣١٧-٤٧٥) و (شرح الاشموني ٢: ٩٨٨).

(٣) (المقرب ١: ٥٤).

(٤) ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٤٢٧).

(٥) ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٤٣١).

(٦) ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٤٣١).

سماعهم لأشعار العرب فإنَّ " الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا ما أنشدوه فهو مع قلته، لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به " (١).

وقد أنكر سيبويه الفصل بين المتضايين في سعة الكلام، حيث قال: " ولا يجوز: (يا سارق الليلة أهل الدار، إلا في سعة، كراهة أن يفصلوا بين الجار والمجرور " (٢).

وقد لخص الرضي رأي جمهور النحاة في هذه المسألة، مؤكداً على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعدّه قبحاً، وقلةً، حيث يقول: " وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف، ثابت، مع قلته، وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر، أقبح منه في الشعر والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، مفعولاً كان الفاصل، أو يميناً، أو غيرهما " (٣).

ويرى ابن جني عدم جواز الفصل بين الفاعل، والمصدر والمضاف إليه وأنَّ الإضافة أولى من الفصل، حيث يقول: "

فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مِرَادَةَ

أي: زَجَّ أبي مرادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به، وهذا مع قدرته على أن يقول: زَجَّ أبو مرادة كقولك: سَرَنِي أَكُلُ الْخُبْزِ زَيْدٌ، وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى المفعول به، ألا تراه ارتكب هاهنا ضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا شيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول " (٤).

والملاحظ مما سبق أن ابن عصفور قد نهج منهج البصريين في عدم جواز الفصل بين الفاعل، والمصدر المضاف إليه بغير حرف الجر، والظرف، وهذا مخالفة منه لمذهب الكوفيين أولاً، كما أنَّ أغلب المتأخرين من النحاة في الأندلس، والمغرب

(١) ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤٣٥).

(٢) (الكتاب ١ : ١٧٦).

(٣) (شرح الرضي على الكافية ٢ : ٢٦٠ وما بعدها).

(٤) (الخصائص ٢ : ١٠٦).

على تجويز الفصل، وعلى رأسهم ابن مالك، وتبعه أبو حيان، يقول ابن مالك: "وتقدّم أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً، جدير بأن يكون جائزاً في الاختبار، ولا يختص بالاضطرار واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم "هل أنتم تاركوا لي صاحبي"

وأقوى الأدلة على ذلك، قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(١) لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله، الذين لم يعلم عنهم مجاورة العجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به. أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه^(٢)، وسأقوم بذكر هذه الآراء مفصلة عند الحديث على قراءة ابن عامر عند دراسة الشاهد القرآني عند ابن عصفور.

أما الكوفيون فقد احتجوا بمجموعة من الشواهد الشعرية تأييدا لرأيهم بجواز الفصل بين الفاعل، والمصدر المضاف إليه، وهذه الشواهد هي^(٣):

- فَرَجَجْتُهَا بِمِرْجَجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مِرَادَةٍ
والتقدير: زَجَّ أَبِي مِرَادَةٍ الْقُلُوصِ.

٢- تَمَرُّ مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَّائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا
والتقدير: شَفَتْ غَلَّائِلَ صُدُورُهَا عَبْدِ الْقَيْسِ.

٣- يُطْفَنَ بِحُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ بَوَادِيهِ مِنْ قِرْعِ الْقَسِيِّ الْكَنَائِنِ
والتقدير: مِنْ قِرْعِ الْكَنَائِنِ الْقَسِيِّ.

٤- فَأَصْبَحْتُ بَعْدَ خَطِّ بُهْجَتِهَا كَانَ قَفَرًا رُسُومَهَا فَلَمَّا

(١) الأنعام: ١٣٧.

(٢) ينظر: (شرح التسهيل ٣: ٣٧٦).

(٣) تنظر هذه الأشعار في: (الإنصاف ٢: ٤٢٧ وما بعدها).

والتقدير: بَعْدَ بُهْجَتِهَا.

وأما البصريون فقد احتجوا لعدم جواز الفصل بين الفاعل، والمصدر المضاف إليه بهذه الأبيات الشعرية التالية:

١ - قال عمرو بن قميئة:

لَمَّا رَأَتْ سَارِتِيَدَمَا اسْتَعْبَرَتْ
لِللَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَامَهَا

والتقدير: لِللَّهِ دَرُّ مَن لَامَهَا الْيَوْمَ.

٢ - قال أبو حَيَّةَ النُّمَيْرِي:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا
يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

والتقدير: بِكَفِّ يَهُودِيٍّ يَوْمًا.

٣ - وقال ذو الرُّمَّة:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنِ إِيغَاهَنَّ
أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

والتقدير: أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ أَوَاخِرَ الْمَيْسِ.

٤ - وقالت امرأة من العرب: دُرْنَا بِنْتُ عُبَيْبَةَ الْجَحْدَرِي:

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَن لَا أَخَا لَهُ
إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةَ فِدْعَاهُمَا

والتقدير: هُمَا أَخَوَا مَن لَا أَخَا لَهُ.

وخلاصة القول: إنَّ ابن عصفور قد التزم في هذه المسألة بمذهب الجمهور، في عدم جواز الفصل بين الفاعل والمصدر المضاف إليه في سعة الكلام، وهذا اختياره، كما أجاز هذا في ضرورة الشعر.

ولكن هذا الالتزام مضطرب عند ابن عصفور، فقد أجاز الفصل بين المتضايفين، عند حديثه عن قراءة ابن عامر المذكورة سابقاً، وردّ كلام من أنكر هذه القراءة، وأثبت صحته، وجواز الفصل، حيث يقول: " هذا عندي تحامل عليه، ولا يُنكر مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف، ولا مجرور في الكلام، وإن لم ينقص ذلك، فقد حكى أبو عبيدة، عن أبي سعيد، وهو أعرابي لقيه أبو

الدَّفْش^(١) أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: " إِنَّ الشَّاةَ تَسْمَعُ صَوْتَ - قَدْ عَلِمَ اللَّهُ - رَبَّهَا، فَتَقْبَلُ إِلَيْهِ وَتَتَغَوَّ، يَرِيدُ: صَوْتَ رَبَّهَا قَدْ عَلِمَ اللَّهُ، فَقَدْ جُمِلَتْ، وَفُصِّلَ بِهَا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ أَسْهَلَ مِنْ هَذَا " (٢).

(٣) مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولِ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَائَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدَّ

قال ابن عصفور: " والألف، واللام بمعنى الذي والتي، هما الداخلان على اسم الفاعل، والمفعول وقد تدخل على الجملة الاسمية، والفعل المضارع في ضرورة الشعر " (٣)، ثم أورد البيت السابق شاهداً على دخول الألف واللام على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر، وقد اختلف النحاة في ذلك من وجهين:

أولاً: مذهب الأخفش أن (ال) حرف تعريف، وليست موصولة في هذا المقام، ومذهب الجمهور إلى أنها موصولة^(٤).

ثانياً: اختلف في (ال) هل يجوز وصلها بالجملة الاسمية، والفعل المضارع أو لا ؟. فمذهب الجمهور عدم جواز ذلك البتة، فلا توصل (ال) بالجملة الاسمية، ولا الظروف، ولا الجملة الفعلية، إلا في ضرورة الشعر، أما الكوفيون، فقد أجازوا ذلك، وتبعهم ابن مالك^(٥) في هذا الاختيار.

ويلاحظ من كلام ابن عصفور السابق أنه يختار مذهب الجمهور في عدم جواز دخول (ال) على الجملة الاسمية، ولا تدخل على الفعل المضارع إلا في ضرورة الشعر.

ويقول ابن هشام في هذا الشأن: " وربما وُصِلَتْ بِظَرْفٍ، أَوْ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، أَوْ فِعْلِيَّةٍ فَعَلَهَا مُضَارِعٌ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ وَالْجَمِيعُ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ وَابْنِ مَالِكٍ " (٦).

(١) ابن القسّس القناني العنوي من فصحاء العرب (الفهرست : ٧٦).

(٢) ضرائر الشعر : ١٩٩ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ١٠٧ .

(٤) ينظر : (ارتشاف الضرب ١ : ٥٣١).

(٥) (ارتشاف الضرب ١ : ٥٣١) و (همع الهوامع ١ : ٣٣١) .

(٦) (مغني اللبيب ٤٩) .

وخلاصة القول: أنَّ مذهب ابن عصفور، أنَّ (ال) الداخلة على الجملة الاسمية، أو الفعل المضارع " أنَّ حكمها ألا تدخل إلا على اسم الفاعل، واسم المفعول، نحو الضارب، والمضروب، تريد الذي ضُرب، والذي ضُرب، إلاَّ أنَّه لما اضطرَّ، جُعل وصلُّها بالفعل بدلٌ من وصلها باسم الفاعل إجراء لها في ذلك مجرى ما هي في معناه، وهو، الذي من القوم الرسولُ الله منهم، يريد الذين رسولُ الله منهم، فالأظهر أن تكون مبقاة من الذين، لأنه وصلَّها بالجملة الاسمية، ولم يدخلها على اسم الفاعل، ولا على ما أشبهه" (١).

(٤) وإني لرامِ نظرةً قبَل التي لعلِّي وإن شطَّتْ نَوَاهَا أزوَرُهَا
قال ابن عصفور: " وكذلك لو قلت: جاءني الذي لعله قائم لم يجوز لأن الجملة غير محتملة للصدق والكذب، وأما قول الفرزدق:
وإني لرامِ نظرةً قبَل التي ... لعلي

فوصل التي بلعل وما بعدها، وهي من الجمل غير المحتملة للصدق والكذب، فيتخرج على إضمار القول، التقدير (قبل التي أقول لعلي وإن شطَّتْ نواها أزوَرها) فالصلة على هذا محذوفة، وهي: أقول، والعرب كثيراً ما تضمّر القول" (٢).

وهذا الذي أورده ابن عصفور هو مذهب البصريين، حيث يرون أن الموصول الاسمي لا تكون صلته إلا جملة صريحة، وهذه الجملة لا تكون طلبية، خلافاً للكسائي، الذي أجاز أن تكون جملة أمر، أو جملة نهي، فيجوز عنده: أعجبني الذي اضربه، ولا تضربه زيد^(٣)، كما جَوَزَ المازني أن تكون جملة دعاء نحو: يرحم الله زيداً، " وذهب هشام^(٤) إلى أنه يجوز أن تكون مصدرة بليت، وبلعل " (٥).

(١) (ضرائر الشعر ٢٨٨ وما بعدها).

(٢) قسم التحقيق: ١٢٢.

(٣) ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٥٢١ وما بعدها) و (مغني اللبيب ٣٨٨).

(٤) هو: هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله من تلاميذ الكسائي، توفي سنة ٢٠٩. ترجمته في (بغية الوعاة ٢: ٣٢٨).

(٥) (ارتشاف الضرب ١: ٥٢١).

أما البصريون فقد قدروا القول في هذه الجملة لأنها إنشائية، فلا يصح وقوعها صلة، فقدر القول لتكون خبرية، ولتكون الدلالة قائمة، وهي أن الصلة إيضاح، وما عدا الخبر لا يوضح^(١)، وقال الرضي: ".... أنه يجب أن تكون الصلة جملة صريحة لما ذكرناه، أنه يجب أن تكون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجملة الإنشائية والطلبية.... لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها"^(٢).

(٥) والله ما زيد بنام صاحبُه ولا مخالطُ اللَّيالي جانبُه

وقد أورد هذا البيت في معرض كلامه على (نعم، وبئس)، وفي هذه المسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين، وقد ذهب ابن عصفور مذهب البصريين، حيث أقرَّ بأنها فعلاَن في بداية كلامه في باب (نعم وبئس) حيث يقول: "باب نعم وبئس، وهما فعلاَن غير متصرفين"^(٣)، وقد ورد الخلاف بين العلماء على مذهبيْن:

الأول: وهو مذهب البصريين، والكسائي، حيث ذهبوا إلى أنها فعلاَن ماضيان غير متصرفين، واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة:

١- اتصال الضمير بنعم وبئس كاتصاله بالأفعال، مثال ذلك: نعماً رجلين ونعموا رجلاً، كما تقول: قاما، وقاموا.

٢- تتصل بنعم وبئس تاء التأنيث الساكنة التي لا تقلب هاء في الوقف، كاتصاله بالأفعال، مثال ذلك: نعمت المرأة، وبئست الجارية، كما تقول: ذهبتُ هُندٌ وجاءت دُعد.

٣- نعم وبئس مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، والأسماء لا تبنى على الفتح من غير علة.

الثاني: وهو مذهب الكوفيين، حيث ذهبوا إلى أن (نعم وبئس) اسمان، واستدلوا على ذلك بخمسة أدلة:

(١) ينظر: (خزانة الأدب ٥ : ٤٦٤).

(٢) (شرح الرضي على الكافية ٣ : ١٠) و ينظر: (همع الهوامع ١ : ٣٣٤).

(٣) ينظر: (أسرار العربية الأنباري ٩٦) و (ارتشاف الضرب ٣ : ١٥).

١- يدل دخول حرف الجر عليهما أنها اسمان لأن الجر يختص بالأسماء وأوردوا قول الشاعر:

أَلَسْتَ بِنِعَمِ الْجَارِ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعَدَمِ الْمَالِ مَصْرَمَا
فاحتجوا بدخول الباء على نعم، وهذا من خصائص الاسماء.

٢- وكذلك حكوا عن العرب قولهم: "نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى بئس العير"، فدخول حرف الجر (على) على بئس دليل على اسمية بئس.

٣- أن العرب تقول: "يا نعم المولى ونعم النصير"، فهذا النداء الداخِل على نعم دليل على اسمية نعم، لان النداء من خصائص الاسماء.

٤- احتجوا على اسمية نعم وبئس بعدم اقترانها بالزمان، فلا يقال: نعم الرجل اليوم، ونعم الرجل أمس، وبئس المرأة غداً.

٥- نعم وبئس لا يتصرفان، والتصرف من خصائص الأفعال، فثبت أنها اسمان.

ويرد على الكوفيين ببطالان ما احتجوا به على اسمية (نِعَمَ وبئس) بما يلي:

١- إن دخول حرف الجر على نعم وبئس قد كان بتقدير وهذا لا يدل على أنها اسمان "لأن حرف الجر قد دخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة ولا خلاف أن (نام) فعل ماضٍ، ولا يجوز أن يقال: إنها هو اسم لدخول حرف الجر عليه" (١).

٢- وأما احتجاجهم بأن العرب قالت: "يا نعم المولى، ونعم النصير" وإن النداء من خصائص الاسماء فهذا مردود عليهم أيضاً، لأن النداء في هذه الحالة محذوف للعلم به، والتقدير: يا الله نعم المولى، فصَحَّ على هذا ما ذهب إليه البصريون بما قدموا من حجج لمذهبهم وما ردوا به حجج الكوفيين، وبذلك ناقش ابن عصفور هذه الأدلة، في باب: (نعم وبئس) اعتماده للمذهب البصري من خلال شواهد التي أوردها في هذا الشأن.

(١) ينظر الخلاف في (نعم وبئس) بين الكوفيين والبصريين في: (الخصائص ٢: ٣٦٦) و(أمالى ابن الشجري ٢: ٤٠٥ وما بعدها) و(الإنصاف ١: ١١٢) و(شرح الرضي ٤: ٢٤٦) و(ارتشاف الضرب ٣: ١٥) و(معجم الهوامع ١: وما بعدها). و(الخرزانه ٩: ٣٨٩).

(٦) تُجَانِفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

احتج ابن عصفور بهذا البيت على عدم جواز استعمال (سواء، وسوى) أسماء إلا في ضرورة الشعر، وهو ما ذهب إليه سيويه، والمبرد وابن الشجري، والرضي.

ورد ابن عصفور رأي الكوفيين، الذين ذهبوا إلى أن سوى، وسواء تكونان اسمين، وظرفين، حيث احتجوا على أن سواء تكون اسماً بمنزلة غير بقولهم أنهم يدخلون عليها حرف الجر^(١) ومن ذلك البيت السابق.

كما احتج الكوفيون أيضاً بكلام العرب كقول أحدهم: "أتاني سواؤك"^(٢) فَرَفَعَ سواء، فدل ذلك على أسميتها.

أما البصريون فقد أقرّوا عدم خروج سواء، وسوى عن الظرفية في سعة الكلام، ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر، قال سيويه: "واعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء قال الأعشى:

وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

فعلوا ذلك لأن معنى سواء، معنى غير"^(٣)

أما المبرد فقد تشدّد في عدم تجويز اسمية (سواء، وسوى) وعدّ ذلك قبحاً، لأن سواء لا تفيد إلا الظرفية، "ومما لا يكون إلا ظرفاً، ويقبح أن يكون اسماً، (سوى) و(سواء) ممدودة بمعنى سوى، وذلك إنك إن قلت: عندي رجل سوى زيد، فمعناه، عندي رجل مكان زيد، أي: سدّ مسدّه، ويغني غناه، وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً، لأن معنى غير"^(٤)

(١) (الإنصاف ١: ٢٩٤ وما بعدها).

(٢) (الإنصاف ١: ٢٩٦).

(٣) (الكتاب ١: ٩٦ وما بعدها).

(٤) (المقتضب ٤: ٣٤٩).

ويلاحظ مما سبق أنّ سواء عند البصريين ملازمة للنصب على الظرفية، "لأنه في الأصل صفة ظرف، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب، فنصبه على كونه ظرف في الأصل...." (١).

ومن خلال النظر إلى رأي ابن عصفور في هذه المسألة نجده قد تمسك بمذهب البصريين، وأقر ذلك صراحة بأن استعمال سوى في سعة الكلام اسماً لا يجوز "وذلك شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه" (٢).

(٧) كم بجودٍ مقرّفٍ نال العلى وكريمٍ بخُلّه قد وَضَعَهُ

استشهد به ابن عصفور على تجويزهم ما لا يجوز في الكلام من غير اضطرار إلى ذلك، لأنه للشاعر أن ينصب مقرفاً، أو يرفعها في هذا البيت دون أن ينكسر، ويمكن تقدير ذلك: كم مرةً مقرّفٌ نال العلى بجوده.

قال ابن عصفور: "مثال تجويزهم فيه ما لا يجوز في الكلام من غير اضطرار قوله:

كم بجودٍ مقرّفٍ نال العلى

ففصل بين كم، وما أضيف إليه بالمجرور من غير اضطرار إلى ذلك، إذ له أن ينصب، أو يرفع ويجعل، كم واقعةً على المار، كأنه قال: كم مرةً مقرّفٌ نال العلى بجوده...." (٣).

وقد أجاز الفصل بين كم، وما أضيفت إليه الجار والمجرور، سيبويه، والمبرد، وأبو علي الفارسي، والكوفيون (٤).

(١) (شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٣٢ وما بعدها).

(٢) (ضرائر الشعر ٢٩٣).

(٣) قسم التحقيق : ٣٠٧.

(٤) (ينظر: (الكتاب ٢ : ١٦٧) و (المقتضب ٣ : ٦١) و (المسائل المثورات ٧٨) و (الإنصاف ١ : ٣٠٣).

أما مذهب البصريين فعدم جواز الفصل بين كم وما أضيفت إليه، فرجحه الأنباري^(١) وخصصه ابن مالك بالشعر^(٢)، أما ابن عصفور فقد ذهب مذهب الجمهور^(٣)، هذا ما يلاحظ من كلامه السابق، وأنه يرد مذهب الكوفيين.

رابعاً : الأمثال وأقوال العرب

قد اعتمد النحاة في تقعيد قواعدهم على تلك الثروة اللغوية الكبيرة المتمثلة في الأمثال وأقوال العرب لأنهم يرون سلامة هذا اللفظ المتقول عنهم سماعاً من فصحاء العرب، وهو المصدر الرئيس يمكن أن يقاس عليه صحة اللغة وسلامة القاعدة، يقول ابن رشيق^(٤): " ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشْرُه، ولا ضاع من الموزون عشْرُه^(٥)، ومن الملاحظ أن أغلب النحاة يعتمدون اعتماداً كبيراً على الأمثال وأقوال العرب عند احتجاجهم، وإيرادهم الأدلة المؤيدة لقواعدهم.

وقد تتبعت (مثل المقرب) ورأيت أن ابن عصفور كثيراً ما يورد كلام العرب والأمثال كشواهد على القواعد النحوية، وهذه بعض الأمثلة أقدمها دليلاً على ذلك.

(١) "والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء، وبرها سرقة" ^(٦).

هذا المثل أورده ابن عصفور ليردّ به رأي الكوفيين الذين احتجوا به على اسمية، نعم، وحجتهم دخول حرف الجر على نِعَم، قال ابن عصفور " وحروف الجر لا تدخل إلا على الاسماء، فلذلك احتيج إلى تأويل ذلك على حذف

(١) (الإنصاف ١ : ٣٠٧).

(٢) (شرح التسهيل ٢ : ٤٢١).

(٣) ينظر: (ضرائر الشعر ١٣).

(٤) هو: الحسن بن رشيق القيرواني، من مصنفاته، العمدة في صناعة الشعر ونقده، والأنموذج في شعراء القيروان، توفي بالقيروان سنة ٤٥٦ هـ. ينظر ترجمته في (بغية الوعاة ١ : ٥٠٤).

(٥) (العمدة في صناعة الشعر ونقده ١ : ١٠).

(٦) قسم التحقيق: ١٢٩.

الموصوف "(١)"، حيث يقدر المحذوف على الحكاية، والتقدير (والله ما هي بمولودة مقولٌ فيها نعم الولدُ).

وحذف القول هو مذهب البصريين، أمّا جعله اسماً بدخول الباء على الفعل هو مذهب الكوفيين.

(٢) " ما رأيته مُذْ شَبَّ إِلَى دَبَّ " (٢).

ردّ به رأي من قال: الدليل على اسمية نعم دخول حرف الجر (مُذ) عليها وإضافة، نَعَمْ، إلى ما بعدها، وهو مذهب الكوفيين، ثم ذكر بيت الشعر الذي أورده دليل على ذلك.

فَقَدْ بُدِّلْتُ ذَاكَ بِنِعْمَ بِالْ وَأَيَّامٍ لِّكَيْلِهَا قِصَارُ

قال ابن عصفور : " البيت طاهرةٌ مخالفةٌ ما ذكرناه من أَنَّ نِعْمَ فعل، من حيث دخل عليها حرف الجر، وأضيفت إلى ما بعدها، فخرّجت ذلك على أَنَّ تكون قد صارت اسماً وانتقلت عن أصلها، وحينئذٍ فُعل بها ذلك، وأتيت لذلك بالنظير، وهم قولهم: ما رأيته مُذْ شَبَّ إِلَى دَبَّ " (٣).

ويقدر ابن عصفور الكلام في هذا المثل:

ما رأيته مُذْ أَنْ شَبَّ إِلَى دَبَّ. ما انتفى بذلك دخول حرف الجر على الفعل شَبَّ، ودَبَّ، لينتفي بذلك ما احتج به الكوفيون، قال أبو علي الفارسي: " تقول: مُذْ شَبَّ إِلَى دَبَّ، فهذا معناه مُذْ أَنْ شَبَّ، فجعل هذا الفعل يراد به ذلك وغير أول، لان حروف الجر لا تدخل على الفعل، فلما دخل حرف الجر على هذا، غير أوله " (٤).

(١) قسم التحقيق: ١٢٩.

(٢) قسم التحقيق: ١١٧.

(٣) قسم التحقيق: ١١٧.

(٤) (المسائل المشورة ٢٦٠).

(٣) " هذان ذوا تعرف، وهاتان ذواتا تعرف، وهؤلاء ذوو تعرف، وهؤلاء ذوات تعرف " (١).

فقد أورد هذا القول ليؤكد به على عدم جواز تشية، وجمع ذو، وذات الطائيتين، حيث قال: " الأفصح في ذو، وذات الطائيتين أن لا يثنيا ولا يجمعا " (٢).

(٤) " ما أنا بالذي قائل لك سوءاً " (٣).

احتج به على جواز حذف الضمير المبتدأ إذا طالت الصلة بالمجرور والتقدير: الذي هو قائل لك سوءاً، فإذا لم يكن في الصلة لم يحذف مثال: ما أنا بالذي هو قائم، فلا يجوز أن تقول: ما أنا بالذي قائم " (٤).

وبعد، فتلك نماذج من الأمثال وكلام العرب التي أوردها ابن عصفور في (مثل المقرب) كشواهد محتج بها على صحة ما ذهب إليه من آراء، أو يردُّ بها رأي من الآراء التي لا يقول بها.

والملاحظ على ابن عصفور أنه محتج بكلام العرب وأمثالهم كثيراً، فقد كانت أكثر شواهد من الشعر والأمثال، وهذا دليل على أنه يتحرى السلامة في اللغة المنقولة، وبعدها عن الفساد، والخلط، وذلك باعتياده على أصح النصوص ليتوفر على مادة لغوية صلبة، منهلها القريحة العربية القويمة، لتكون بين يديه حجة دامغة، وبرهاناً ساطعاً.

العلة النحوية

تعريف العلة:

أولاً.. العلة لغة:

تعددت معاني العلة ومفاهيمها في اللغة. قيل: " والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول

(١) قسم التحقيق: لوحة ١١٧.

(٢) التحقيق: لوحة ١١٧، ينظر: (الكتاب ٣: ٢٦٩) و (الازهية للهروي ٢٩٥).

(٣) قسم التحقيق: ١٢٣.

(٤) ينظر: (الكتاب ١: ١٠٨).

وقد اعتلَّ الرجل، وهذا عِلَّةٌ لهذا، أي سببٌ، وفي حديث عائشة: " فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعِلَّةِ الراحلة "، أي: بسببها " (١).

وقد جمع ابن فارس (٢) المعاني الواردة في باب (عِلَّ) في ثلاثة أصول تدور حولها هذه المادة في العربية وهي:

الأصل الأول: وهو (العَلُّ) وهي الشربة الثانية.

الأصل الثاني: وهو العائق يعوق " قال الخليل (٣): العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه " ويقال اعتله عن كذا، أي أعاقه " (٤).

الأصل الثالث: العِلَّةُ، المرض، وصاحبها معتل (٥).

ثانياً.. العلة اصطلاحاً:

للنحاة في تعريف العلة آراء مختلفة، فقد ذهب ابن جني إلى أن العلة على نوعين، عِلَّةٌ موجبة، وعلة مجوِّزة.

فإذا كانت العلة موجبة فهي بمعنى السبب، كرفع المبتدأ، والخبر، ورفع الفاعل، وجرّ المضاف إليه، وغير ذلك. أمّا العلة المجوِّزة فهي كالأسباب الداعية إلى الإمالة " وهي علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنّه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة " (٦) ومعنى هذا أن العلة تأتي بمعنى السبب إذا كانت موجبة،

(١) اللسان: (عَلَّلَ).

(٢) هو: أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، أبو الحسين لغوي ونحوي، كوفي المذهب، من شيوخه: إبراهيم بن سلمة القطان، ومن تلاميذه: صاحب بن عباد، من تصانيفه: المجمل في اللغة، والصاحبي في فقه اللغة، ومعجم مقاييس اللغة، وغير ذلك. توفي سنة ٣٩٥ هـ. ترجمته في: (بغية الرعاة ١: ٣٥٢).

(٣) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن نعيم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن. صاحب كتاب العين، روى عن عاصم الأحول وغيره من تلاميذه، سيبويه، والأصمعي، والنضر بن شميل، من مصنفاته، كتاب العين، وكتاب النغم، وكتاب الجمل، وكتاب العروض، وغير ذلك. توفي سنة ١٧٥ هـ. ترجمته في: (بغية الرعاة ١: ٥٥٧ وما بعدها).

(٤) مقاييس اللغة (عَلَّ).

(٥) مقاييس اللغة (عَلَّ).

(٦) (الخصائص ١: ١٦٤).

فإذا كانت مجوّزة فليس ذلك معناها، وأكثر العلل النحوية موجبة^(١) أما الأنباري فقد سَنَّج العلة في شرطين يدلان على صحتها، قال: " ويستدلّ على صحة العلة بشيئين: التأثير، وشهادة الأصول، فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة، وزواله لزوالها، وذلك مثل أن يُدلّ على بناء الغايات على الضّم، باقتطاعها عن الإضافة، فإذا طُلب بالدليل على صحة العلة، قال: الدليل على صحتها التأثير، وهو وجود الحكم لوجودها، وهو البناء، وعدمه لعدمها، ألا ترى أنّها قبل اقتطاعها كانت معربةً، فلمّا اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية.

وأما شهادة الأصول فمثل أن يدلّ على بناء (كيف) و (أين) و (أيّان) و (متى) لتضمّنها معنى الحرف، فإذا طُلب بصحة هذه العلة، قال: الدليل على صحة هذه العلة: أنّ الأصول تشهد وتدلّ على أنّ كل اسم تضمّن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً^(٢).

نشأة العلة:

قد مرّت العلة النحوية منذ ظهورها حتى استقرت على شكلها النهائي بثلاث مراحل رئيسة، وهذه المراحل على النحو التالي:

١- المرحلة الأولى:

وهذه المرحلة هي مرحلة النشأة لليلة النحوية "ويمكن أن يعدّ أباهما الشرعي عبد الله بن اسحق الحضرمي"^(٣)، وتنتهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي، أو الفرهودي، الذي يمكن أن يطلق عليه - دون تجوّز كبير - قمة التعليل في النحو في هذه المرحلة، وخاتمته معاً، إذ استطاع أن يستنبط من علل النحو ما لم يستطع أحدٌ، ولم يسبق إليه^(٤).

(١) (الخصائص ١ : ١٦٤).

(٢) (لمع الأدلة ١٠٧).

(٣) هو: عبد الله بن الحارث الحضرمي البصري، أبو بحر بن أبي اسحق، أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، توفي سنة سبع وعشرين ومائة، تنظر ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ : ٤٢).

(٤) (أصول التفكير النحوي لأبي المكارم ١٦٥).

ومن أهم مميزات هذه المرحلة أن " العلة في هذه الفترة تمثل مرحلة السهولة والوضوح، وعدم التكلّف، وكانت وليدة قريحة القائل بها، بعيدة عن الفلسفة، وقريبة من روح اللغة، وحسّها المرهف، الذي ينفر من القبح والثقل" (١).

وقد تأثر التعليل النحوي في هذه المرحلة بمدلولي المادة اللغوية حيث يبحث أولاً: في تفسير الأسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر اللغوية المؤدية إلى تعقيد القواعد النحوية، وثانياً: البحث وراء الأغراض الثانوية الناتجة عن هذا البحث وهو ما يستفيده النحاة من متعة نفسية، وذهنية (٢).

٢- المرحلة الثانية:

وتبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد، وتنتهي بالزجاج، حيث تمتد هذه المرحلة إلى أوائل القرن الرابع (٣)، وقد كثر في هذه الفترة التأليف في العلة النحوية، فقد ظهر كتاب الزجاجي الإيضاح في علل النحو، وكتاب الخصائص لابن جني، وغيرهما (٤)، وظهرت في هذه الفترة أيضاً الصلة القوية بين علل النحو، وعلل الفقه، قال ابن جني: " وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منتورة في أثناء كلامه فيُجمع بعضها إلى بعض" (٥)، ومن أهم خصائص العلة في هذه المرحلة، أن التعليل اللغوي أصبح يتناول كلّ جزئيات البحث النحوي، وكذلك أصبح التعليل النحوي يضم الظواهر الجزئية في إطار كلي، مثل تفسير الحركة الإعرابية - ككل - تفسيراً صوتياً، أو دلالياً (٦).

٣- المرحلة الثالثة:

وتبدأ هذه المرحلة بأبي بكر السراج، وفي هذه المرحلة من مراحل التعليل النحوي حدث تغيير كبير في منهج التعليل، وعلاقته بالتعقيد النحوي، فقد

(١) خصائص مذهب الأندلسي النحوي من خلال القرن السابع الهجري ١٨٥).

(٢) أصول التفكير النحوي ١٦٧).

(٣) ينظر: (أصول التفكير النحوي: ١٦٩).

(٤) خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٨٦).

(٥) الخصائص ١: ١٦٣).

(٦) ينظر: (أصول التفكير النحوي ١٧٣).

أثر الاتصال بثقافات الأمم الأخرى غير العربية تأثيراً كبيراً، فقد اتصل الفكر العربي بالفكر الإنساني على نطاق واسع في هذه الفترة، وخصوصاً عن طريق الترجمة، الأمر الذي أتاح لجهابذة الفكر العربي الوقوف على حصيلة الفكر الإنساني في الهند، وفارس، واليونان، الأمر الذي مكّن لهم مزج ثقافتهم العربية بألوان جديدة من الفكر، أثرت في مناهج ثقافتهم والتي من ضمنها منهج التعليل النحوي، ومن خلال هذا الامتزاج بالثقافات الأخرى، وقف علماء العربية من هذه العلوم المترجمة موقفاً يقوم على تحليل الفكر، ومناقشته ليتضح الصالح منه، ثم مزجه بالفكر العربي والارتقاء به، ونبذ المشوش، والذي لا تقبله الثقافة العربية، وكشف مساوئه^(١).

ومن أهم خصائص التعليل في هذه المرحلة، أنها لا تتقيد بالموجود في الظواهر اللغوية، أي: أنها لا تقف عند تفسير ظواهر لغوية معروفة بالفعل بل تتعداها إلى علل فرضية تعتمد الفرض العقلي ثم يوضع لها التعليل^(٢).

أنواع العلة:

تنقسم العلة على ثلاثة أقسام: علة أولى "تعليمية" وعلة ثانية "قياسية" وعلة ثالثة "جدلية".

وقد وضع الزجاجي هذه التقسيمات للعلة حيث يقول: "وعلل النحو بعد هذا ثلاثة أضرب، علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية نظرية"^(٣)، وبعد ذكر هذه الأنواع للعلة مجملة يجب أن أتناولها بشيء من التفصيل.

١- العلة التعليمية:

وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنه لم يسمع كلام العرب كله باللفظ، فلذلك قيس بعض هذا الكلام على ما سمع فمثلاً في قولنا: إنَّ زيدا قائمٌ

(١) ينظر: (خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٨٦).

(٢) ينظر: (خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٩٥).

(٣) الإيضاح للزجاجي ٦٤.

فإن قيل بما نصبتم زيدا؟ قيل: بأنَّ لأنتها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا نوع من التعليم وبه ضبط كلام العرب^(١). "لأن الجامعين للغة والمقعدين لها من النحاة الأوائل لم يدعوا أنهم قد جمعوا كل كلام العرب، وإنما جمعوا ما تسنى لهم جمعه ثم قاسوا ما لم يسمعه ويجمعه على ما سمعوه"^(٢).

٢- العلة القياسية:

قال الزجاجي: "فأما العلة القياسية فأنَّ يقال لمن قال: نصبت زيدا بأنَّ، في قوله: إنَّ زيدا ولمَّ وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟

فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه فأعملت إعماله لمَّا ضارعت، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدَّم"^(٣).

٣- العلة الجدلية (النظرية):

وهذه العلة هي التي تكون وسيلة للاختبار والتناظر بين العلماء^(٤)، ومن الواضح أن هذه العلة تعتمد على المناظرة والمجادلة لإثبات الأحكام، وقد سيجها الزجاجي في هذا التعريف حيث يقول: "وأما العلة الجدلية النظرية فكلَّ ما يعتل به في باب "إنَّ" يعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبَّهتموها؟ بالماضية أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة، وحين شبَّهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدَّم مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيدا عمرو ... وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر"^(٥).

(١) ينظر: (الإيضاح ٦٤ وما بعدها) و(أصول التفكير النحوي ١١٢) و(التعليل اللغوي في كتاب

سيبويه، د. شعبان عوض ٨٦).

(٢) و(التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض ٨٨).

(٣) الإيضاح ٦٤.

(٤) (خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٨٤).

(٥) (الإيضاح ٦٥).

وهكذا انطلق النحاة يتسابقون في ميدان التعليل النحوي وأولعوا بالتأليف في هذا المجال، فأكثرُوا من العلل في ثنايا مؤلفاتهم، إلى أن تطور الدرس اللغوي المختص بدراسة العلة، والتعليل، فأفردوا لليلة كتباً مختصة بها، فمن هذه المؤلفات: علل النحو لأبي عثمان المازني^(١) وعلل النحو للحسين الأصبهاني^(٢) والمختار في علل النحو لمحمد بن كيسان^(٣) وغيرها من الكتب التي اختصت بهذا العلم، والتي أسهمت دون شك في تطور الدرس اللغوي.

موقف النحاة من التعليل النحوي:

على الرغم من الخدمة العظيمة التي قدمها النحويون للغة من خلال دراستهم لليلة النحوية التي تكشف عن ماهية اللغة وفلسفتها، إلا أنه برز تبار مضاد يطالب بإلغاء نظرية العامل، والعلل الثواني، والثوالت، وإبطال القياس، وترك المسائل النظرية، وإسقاط كل ما لا يفيد في النطق^(٤).

ومن أبرز هؤلاء المضادين لدراسة العلة النحوية ابن مضاء القرطبي^(٥) الذي لم يدرك مدى أهمية دراسة العلة، متأثراً في ذلك بمنهج الفقه الظاهري، الأمر الذي ثار به على النحو، والنحاة، وقد صرح ابن مضاء بدعوته إلى إلغاء العلل الثواني، والثوالت، المعروفة بالعلل الجدلية، والعلل القياسية، فهو ينادي بإسقاطها من النحو حيث يقول: "ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالت...."^(٦) معتقداً بأن النحاة قد ضيعوا اللغة بكثرة التعليقات، والافتراضات، وقد أدخلوا في اللغة ما ليس منها، حتى ضَعُفَتْ ووهنت، قال ابن مضاء: "إني رأيت النحويين قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير فبلغوا في ذلك الغاية التي أمَّؤا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم

(١) (معجم الأدباء ٧: ١٢٢).

(٢) (معجم الأدباء ٨: ٤٢).

(٣) (معجم الأدباء ١٧: ١٣٩) و(بغية الوعاة ١: ١٨).

(٤) ينظر (خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٨٧ وما بعدها).

(٥) هو: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُرَيْث بن عاصم بن مضاء اللخمي، أبو العباس وأبو جعفر الحِجَّانِي القرطبي، من مؤلفاته: المشرق في النحو، والرَّد على النحويين، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، وغير ذلك، توفي ٥٩٢ هـ، ينظر ترجمته في: (بغية الوعاة ١: ٣٢٣).

(٦) (الرَّد على النحاة ١٧).

التزموا مالا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتَوَعَّرت مسالكها، ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها" (١).

وقد تمخضت عن هذه الصيحة التي أطلقها ابن مضاء دعوات غريبة تدعو إلى تيسير النحو، بحجة أن النحويين يغالون في الصناعة النحوية بعد ابن مضاء، ويفرطون في ذلك (٢).

وقد أكد الدكتور شعبان عوض على تأثر الباحثين في هذا العصر بأفكار ابن مضاء حيث يقول: "لم نرَ لما فعله ابن مضاء من أثر يذكر في هذه العصور حتى بداية هذا القرن، فرأينا تفكيراً من بعض الأساتذة والباحثين يدعو إلى تيسير النحو العربي، ورأينا في العقد الرابع من هذا القرن وما بعده إحياءً، وبعثاً لما فعله ابن مضاء، وقد أماتته القرون، وقد تحوّل إلى كتب وكتابات" (٣).

والمستبع لهذه الدعوات يلاحظ جلياً البون الشاسع بين هؤلاء الميسرين وتلك اللغة التي اتسمت بالرقي والدقة، وأنّ قواعدها محكمة، لا تقبل الاجتهاد الفردي إلا بما أتيح لها من إمكانيات، والتي لا يمكن تأديتها إلا وفق قوانينها، والتي تُوجب على مستعملها أن يصعد إليها ليرتقي بها، أمّا أن تطلب من اللغة أن تهبط إلى مستوى مستعملها، فهذا أمر قاتل للغة ومحطم لهيكلها وما هذه الدعوات إلا دليل على نضوب ما يدخرون، وليس في إينائهم ما ينضج به إلا عجزهم أمام هذه اللغة العظيمة.

وقد تنبأ ابن جني - رحمه الله - بهذا الموقف، فأعدّ دراسة مسبقة تفند أقوال المعارضين للعلة، فأفرد لذلك باباً في كتابه الخصائص سمّاه (باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة) كأنه يقول: من اعتقد فساد علل النحويين فهذا ناتج عن ضعف في نفسه عن أحكام العلة وعلمها، قال: "اعلم أنّ هذا الموضع هو الذي يتعسّف بأكثر من ترى، وذلك

(١) (الرد على النحاة ٧٢).

(٢) النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل. د. شعبان عوض ١٣٧.

(٣) النحو العربي ومناهج التأليف، د. شعبان عوض ٤٣٨.

أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف وإِ ساقط غير متعال ^(١).

ومن خلال العرض السابق تتضح أهمية دراسة العلة النحوية في منهج الدراسات اللغوية، وأهمية تلك الجهود التي بذلت منذ ظهور العلة النحوية وليدةً إلى أن اكتمل البحث اللغوي في مجال التعليل النحوي، "وفي ظلال هذه النظرة إلى اللغة تناول الدارسون الأولون في النحو ظواهرها، وتراكيبها ووضعوا لها قواعدها، وحدود أحكامها، وفي ظلال هذه النظرة انفتح أمام بحوثهم مجال جديد أرادوا به تأكيد ما في العربية من خصائص، ودعم مالها من امتياز ومن ثَمَّ فإنَّ على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتبس من ظواهر اللغة، وألاَّ يكتفي بالتقنين لهذه الظواهر فحسب، ولعلَّ نصَّ الخليل بن أحمد يصور هذا الموقف من النحاة تصويراً دقيقاً" ^(٢).

قال الخليل: "إن العرب نطقت على سجيَّتها، وطباعها، وعَرَفَتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلَلُهُ، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتَلَّتْ أنا بما عندي لما عللتهُ منه" ^(٣).

ويمكن تلخيص أهمية المنهج التعليلي في الدراسات النحوية عند النحاة على النحو التالي:

- ١- "التعليل النحوي يكشف حكمه الله في الصيغ وأوضاع الكلام.
- ٢- إنَّ هذه العلل قد قامت في عقول العرب ونِيَّاتهم عند النطق، والنحاة يعللون بها قام في النِّيَّات والعقول.
- ٣- الإحساس بالخفة أو الثقل والأنس بالشيء أو الاستيحاش منه.
- ٤- إنَّ العرب قد عللوا لنطقهم، ومن حق النحاة يأخذوا عنهم ما عللوا به" ^(٤).

(١) (الخصائص ١ : ١٨٤).

(٢) أصول التفكير النحوي ١٦٢.

(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٦.

(٤) (أصول النحو العربي ١٢٤ وما بعدها).

وبعد هذا العرض لمنهج التعليل عند النحاة الذي قدمت من خلاله طرحاً لمفهوم العلة وماهيتها، وأقسامها وبعض آراء النحاة حول العلة واتجاهاتهم المختلفة، وموقفهم من التعليل بين مؤيد ورافض، لذا أصبح من الواجب أن أبين موقف ابن عصفور من التعليل النحوي من خلال كتابه (مثل القرب) وذلك بعرض بعض النماذج من علله النحوية.

١- من علامات الرفع ترك الرفع

قال ابن عصفور: " وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه.... إلى آخره إن قال قائل: كيف جعلت ذلك علامة للرفع وأنت قد حددت الإعراب بأنه تغير آخر الكلمة لعامل، ولا تغير في هذين النوعين من المعربات في حال الرفع على مذهبك فالجواب إني لم أجعل عدم التغير فيهما إعراباً في حال الرفع بل هما مجردان من الإعراب في حال الرفع، وإنما جعلت عدم التغير علامة إعراب، من حيث قام مقام العلامة في إفهامه العلامة فيما فيه علامة الرفع"^(١).

وقد ذكر ابن عصفور هذا التعليل لما ذكره في (المقرب) عند حديثه عن ألقاب الإعراب حيث قال: " فأما الرفع فعلاماته ثلاث: الضمة، والنون، وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه غير مغير عما كان عليه قبل ذلك ليس بعلامة للرفع في الحقيقة، وإنما سمي علامة رفع لقيامه مقامها"^(٢) ويقصد أن العلامة الثانية للرفع هي بقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه غير مغير عما كان عليه قبل ذلك، وهذا يكون في المثني بالألف والنون في حالة الرفع أو جمع المذكر السالم بالواو والنون، فيكون بقاء اللفظ على ما هو عليه علامة للرفع في المثني، وجمع المذكر السالم، فأنت تقول: محمدان عند التثنية ومحمدون في الجمع، فإذا قلت جاء المحمدان، أو المحمدون، بقي اللفظ على ما هو عليه، وصار ترك العلامة فيها علامة.

(١) قسم التحقيق لوحة ١٠٤.

(٢) (المقرب ١: ٤٨).

وهذا الذي اختاره هو مذهب الجرمي^(١)، وقد ردّه الأنباري وابن مالك، قال الأنباري: ".... وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّ انقلابها هو الإعراب وليس بمذهبٍ لقائل هذا القول وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها، وذلك محال وأما من ذهب إلى أنّ انقلابها هو الإعراب فقد ضعفه بعض النحويين، لأنه يؤدي إلى أن يكون في التثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع لأنه لم ينقلب عن غيره إذ أول أحوال الاسم الرفع"^(٢).

وكذلك ردّ ابن مالك هذا الاختيار الذي نسبته للجرمي واختيار ابن عصفور، حيث ردّه من وجوه أهمها: "أحدها أنّ ترك العلامة لم يصبح علامة الإعراب لكان النصب به أولى.

الثاني: من وجوه الرد: أنّ القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر إذ ليس في المعربات غير المثني والمجموع على حدّه ما ترك العلامة له علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك.

الثالث: أنّ الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه يجعل علامته عدمية مُنافٍ لذلك موجب إطراحه.

الرابع: أنّ تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع"^(٣).

٢- حلة بناء (مثلاً) على الفتح

قال ابن عصفور: "وقولي: فمثّلهم مرفوع، إلا أنّه بُني على الفتح لإضافته إلى مبني، فإن اعترض ذلك معترض مضاف إلى مضمر، والمضمر وإن كان مبنياً فإنه يزُدُ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أنك تقول بك لأفعلنّ.

ولا يجوز أن تقول: تَكْ لأفعلنّ، ولا وَكْ لأخرجنّ، بل لا يجرّ المضمر من حروف القسم فالجواب: أنه قد استقر من كلامهم بناء المضاف إلى المضمر"^(٤).

(١) صالح ابن اسحق، أبو عمر الجرمي البصري، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، وحَدَّث عنه المبرد من مؤلفاته: التنبية، وكتاب السَّير، وغريب سيبويه، وغير ذلك، توفي سنة ٢٢٥ هـ. ينظر ترجمته في (بغية الوعاة ٢: ٨-٩).

(٢) (أسرار العربية ٥٢ وما بعدها).

(٣) (شرح التسهيل ٢: ٧٤).

(٤) قسم التحقيق: ١٧٨.

وسيبيويه لا يجوز عنده نصب (مثلهم) لأنه غير معروف على رأيه " وهذا لا يكاد يعرف "....^(١) وأقر المبرد الرفع، وردَّ النَّصب " فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بيّن، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمّر الخبر فتنصبه على الحال "....^(٢).

وجوز الكوفيون نصبه على الظرف، التقدير: في مثلهم حالهم ومثل مكانهم من الرفة^(٣) وجوّز الفراء النصب مطلقاً نحو: قائماً زيد^(٤).

٣- علة عمل (فَعِيل) عمل اسم الفاعل

اختلف النحويون حول (فَعِيل) من حيث جواز عملها عمَل اسم الفاعل فأجاز سيبويه عملها " وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إن كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل "....^(٥).

ومذهب المبرّد أنه لا يجوز ذلك، وردّ مذهب سيبويه بقوله: " فأما ما كان على فعيل، نحو: رحيم وعليم، فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً وذلك أن (فَعِيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به، والفعل الذي هو (فَعِيل) في الأصل هو ما كان على (فَعُل) نحو كَرَّم فهو كريم "....^(٦).

وردّ ابن عصفور ما ذهب إليه المبرّد مؤيداً رأي سيبويه حيث يقول: " وهذا الذي ذهب إليه من الاحتجاج فاسد. إذ الكلام لم يقع إلا في (فَعَل) و(فَعِيل) الواقعين موقع (مُفَعَّل) فإن قال: فما الدليل على أن العرب قد أوقعتها موقع (مُفَعَّل) بل القياس يقتضي أن يكون كلّ بناء على حكمه، ولا يوقع موقع غيره، فالجواب: " إنَّ سيبويه لم يقل ذلك إلا بعد ورود السماع بإعمالها "....^(٧).

(١) (الكتاب ١ : ٦٠).

(٢) (المقتضب ٤ : ١٩١ وما بعدها).

(٣) ينظر: (شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٨٨).

(٤) ينظر: (جمع الموامع ١ : ٤٥٠).

(٥) (الكتاب ١ : ١١٠).

(٦) (المقتضب ٢ : ١١٣ وما بعدها).

(٧) (شرح الجمل ١ : ٥٧٤).

ثم ذكر ابن عصفور هذا البيت دليلاً على ورود السماع بإعمال (فَعِيل) قال: "وَمِنْ إِعْمَالِ فَعِيلِ قَوْلُهُ:

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مُّوهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

فنصب موهناً بكليل، على أنه مفعول به. فإن قيل: فلعل موهناً منصوب على الظرفية كأنه قال: كليلٌ موهنٌ عملٌ في آخر، فالجواب أنه إنما يريد: أَكَلَّ

الموهن بكثرة عمله فيه، كما تقول: أتعبت نهارك، إذا أردت أنه عمل فيه عملاً كثيراً، ولم يرد أنه ضعيف في موهن، بدليل قوله في موهن في آخر البيت: وبات الليل لم ينم، فجعله عاملاً طول ليلة، كثير العمل، ولذلك قال: عملٌ وفَعِيلٌ من أبنية المبالغة ^(١) وقد أختار ابن مالك هذا الرأي، ووافق ابن عصفور في تأييد سيبويه، حيث يردّ على من غلط سيبويه في إعمال (فَعِيل) قال: ".... وهذا تكلف عندي لا حاجة إليه، وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهداً على أن (فاعلاً) قد يعدل به إلى (فَعِيل)، و(فَعِل) على سبيل المبالغة" ^(٢).

٤. علة إعراب (الكاف) في مكانك، ورويدك

قال ابن عصفور: "قولي: والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر أو بإضافة الظرف إليها، إن قال قائل: هلا جعلتم الكاف في، مكانك وأمثاله حرفاً لا موضع لها من الإعراب مثلها في رويدك لأن الظرف قد جعل اسماً للفعل، والأفعال كما تقدم لا تضاف، فكذلك ما جعل اسماً لها وأقيم مقامها فالجواب، إنَّ الظروف في أصل وضعها لم تجعل أسماءً للأفعال، وإنما طرأ ذلك فيها بعد استعمالها ظرفاً فلم يكن فيها إضافة إلا قبل تسمية الفعل بها ثم سُمِّيَ الفعل بها بعد ما أضيفت" ^(٣).

وهذا الذي ذكره ابن عصفور من جعل الكاف بمثابة الكاف في رويدك لا محل لها من الإعراب، لأن الظرف فيها جعل اسم فعل، هذا فيه ردّ لما ذهب إليه سيبويه حيث يقول: "وهذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعل فيه بأسماء مضافة ليست

(١) قسم التحقيق: ١٩٦.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٨٠.

(٣) قسم التحقيق: ١٩٩.

من أمثلة الفعل الحادث ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة " (١).

وقد أوضح المبرد موقع هذه الكاف فقال: " اعلم أن هذه الكاف زائدة، زيدت لمعنى المخاطبة " (٢).

أما الكاف فهي حرف لا محل له من الإعراب، وهذا دون خلاف إلا في (عليك، ودونك) وما جرى مجراهما، فمذهب الكسائي أنها في موضع نصب، ومذهب الفراء أنها في موضع رفع، ولا يجوز توكيدها بالمجرور.

ومذهب البصريين أنها في موضع جر، وهذا اختيار ابن عصفور، وهذا ما ذكره ابن عصفور هو ردّ اختيار الأخفش الذي ذهب إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب (٣) وفي هذه المسألة خلاف بين العلماء، يضيق المقام هنا عن تغطية كل جوانبه.

هـ. علة عدم إضافة أسماء الأفعال إلى ما بعدها

قال ابن عصفور: " إن قال قائل: هلاً لم يحز إضافة (ضَرَبَ) إلى ما بعده لأنه قائم مقام الفعل، فالجواب: إنَّ ذلك إنَّما ساع، ولم يسع في نزال لأن ضربَ مصدر في الأصل، وليس باسم فعل، فصحت إضافته لذلك، لأنه لم يجعل اسم فعل إلاّ بعد استقرار الإضافة فيه، وليس كذلك نزال، لأنه وضع في أول أحواله على أن يكون اسم فعل " (٤).

وهذا مذهب المبرد الذي ذهب إلى أنه لا يقاس شيء من الثلاثي على وزن فعَالٍ، فلا يقال قَعَادٍ، ولا ضرابٍ تريد اقعد، واضرب، وذهب الكوفيون إلى أن نزال فعل حقيقة، وذهب البصريون إلى أنها أسماء الأفعال (٥).

(١) (الكتاب ١: ٢٤٨ - ٢٥٠).

(٢) (المقتضب ٤: ١٧٧).

(٣) (ينظر: ارتشاف الضرب ٣: ٢١١ وما بعدها).

(٤) قسم التحقيق: ١٩٨.

(٥) (ارتشاف الضرب ٣: ١٩٨).

٦- علة نصب الاسم الواقع بعد الصفة المشبهة بالفعل

قال ابن عصفور: ".... ومثال ما لزم في النصب يلزم في الخفض، لأن الإضافة لا تكون إلا من نصب.... فمن النصب قول الشاعر:

وَادَقَةً ضُرَاتِهَا

فكسرُ التاء علامة نصب، ولا يجوز أن تكون علامة خفض لأن (وادقةً) منون.

ومن الخفض قول الآخر:

جُونَتَا مِصْطَلَاهِمَا

فجونتَا صفة لقوله جارتَا صفاً، والمصطلَى في موضع خفض بدليل حذف النون من جونتَيْن " (١).

وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل فيها الوجوه الثلاثة النصب، والجر والرفع حيث قال: " قد أجاز ذلك الكوفيون في الكلام نشره ونظمه، ومنع سيويه جوازه في غير الشعر، ومنعه المبرد مطلقاً، والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقاً.... " (٢) فهذا الذي اختاره ابن عصفور هو مذهب سيويه والجمهور، وردَّ به رأي الكوفيين الذي اختاره ابن مالك.

٧- علة عدم إدغام أحد حرفي العلة في الآخر

قال ابن عصفور: " نحو: مَيَّتْ أصله مَيِّوْتُ، وشقي أصله شَقِيَّوْ، ما لم يمنع من ذلك مانع على ما يتبين بعد. أعني أنك تقول: سَوَيْدٌ، وديوانٌ، فلا تدغم أحد حرفي العلة في الآخر لعله ستذكر بعد.... " (٣).

وهذه المسألة محل خلاف بين العلماء حيث ذهب الكوفيون إلى أن، سَيِّدٌ على وزن، فَعِيلٌ، نحو: سَوَيْدٌ.

(١) قسم التحقيق ٥٦.

(٢) (شرح التسهيل ٣ : ٩٦).

(٣) قسم التحقيق ٤٩.

وذهب البصريون إلى أن وزن سَيِّدٌ فَيَعْلَ بكسر العين، أو فَيَعْلَ بفتح العين، فاستدل الكوفيون على مذهبهم بأنَّ فَعِيلَ نحو سَوِيدَ له نظير في كلام العرب الأمر الذي أبطله البصريون.

أما سَيِّدٌ فالأصل فيه أنه عندما اجتمعت الواو، والياء، وكان الأول منهما ساكناً قلبت الواو ياءً ثم أدغمت الياء في الياء وشددت فأصبحت سَيِّدٌ، والمعنى أن الفاء في سَيِّدَ ليست أصلية وإنما منقلبة عن واو، فإذا كانت أصلية مثل ديوان فلا تدغم الياء والواو^(١) يقول ابن جني: " ولم تقلب الواو في، ديوان وإن كانت قبلها ياء ساكنة، من قبيل أن الياء غير لازمة.... "^(٢) وهذا اختيار ابن عصفور.

ومن خلال العرض السابق يمكن أن ألخص منهج ابن عصفور في العلة من خلال كتابه (مثل المقرب) في النقاط التالية:

- ١- أنه يهتم بدراسة العلة النحوية، ويدرك أهميتها في الدراسة اللغوية.
- ٢- قلة تعليقاته في هذا الكتاب، وهذا التزام منه بالمنهجية التي ارتسمها لتأليف كتابي (المقرب)، و(مثل المقرب)، حيث صرَّح بذلك في مقدمة كتاب المقرب، من أنه يسلك في هذا الكتاب مسلك الاختصار، بعيداً عن ذكر الخلافات وكثرة التعليقات، وعند تأليفه لهذا الكتاب (مثل المقرب) سار على نفس المنهج فلم يكثر من هذه التعليقات، والكتابان بمثابة كتاب واحد يكمل كل منهما الآخر.
- ٣- أنه يذكر تعليلاً واحداً للمسألة الواحدة، في الوقت الذي تتعدد فيه التعليقات عند النحاة.

٤- يتبنى مذهب الجمهور وتعليلاتهم، ولم تكن له آراء منفردة.

٥- يذكر العلة في المسألة دون ذكر ترجيح لمذهب معين.

(١) ينظر: (الإيضاح ٢: ٧٩٥).

(٢) (سر صناعة الإعراب ٢: ٢٦٥ وما بعدها).

موقفه من الآراء النحوية المختلفة:

إنَّ قراءة متأنية في (مثل المقرب) ليتضح من خلالها وبجلاء أنَّ ابن عصفور بصري المذهب، لا يجيد عن ذلك، فهو يأخذ بهذا المذهب في كل مسائله تقريباً.

ويلاحظ أيضاً أنَّ ابن عصفور في بعض الأحيان يناقش آراء البصريين، ويخالفها أحياناً، معنى هذا أنه يتصف بالاستقلالية وعدم التعصب، وأنه يبني آرائه على أساس من الموضوعية وإعمال الفكر.

أولاً: ما رجَّح فيه رأي البصريين:

١- أوجب تأخير الفاعل عن الفعل، وردَّ ما احتج به الكوفيون، مما ظاهره تقديم الفاعل، قال ابن عصفور: " وقولي: مقدماً عليه تحرُّزٌ من تأخرهما عنه لأنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه على العامل " (١)، وهذا الذي اختاره ابن عصفور هو مذهب البصريين، إذ لا يجوز عندهم تقديم الفاعل على عامله، وجوَّز الكوفيون تقديم الفاعل في مثل: زيدٌ قام، وتأوله البصريون على الابتداء (٢)، قال الأنباري: " فإن قيل فَلِمَ لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ قيل لأنه تنزل بمنزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل فإن قيل لم زعمتم أن قول القائل (زيدٌ قام) مرفوع بالابتداء دون الفعل؟ قيل لوجهين:

أحدهما أنه من شرط الفاعل ألا يقوم غيره مقامه.

والثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعمتم لوجب ألا تختلف حال الفعل، فكان ينبغي أن يقال الزيدان قام، والزيدون قام، كما تقول: قام الزيدان وقام الزيدون، دلَّ على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل " (٣).

٢- ذهب مذهب البصريين في أنَّ نِعَمَ وبشَّ فعلاً غير متصرفين، قال ابن عصفور: " نعم وبشَّ وهما فعلاً غير متصرفين " (٤) وردَّ بهذا مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها اسمان.

(١) قسم التحقيق ١٠٦.

(٢) ينظر: (مجمع الهوامع ١: ٥٧٦).

(٣) (أسرار العربية وما بعدها).

(٤) قسم التحقيق: ١٢٩.

٣- واختار مذهب البصريين في عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وزاد من تعصبه إلى هذا المذهب إلى درجة أنه ردّ قراءة ابن عامر ووصفها بأنها نادرة، واتهم القارئ بالغلط والوهم، قال: "وأما قراءة ابن عامر. قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ فنادرة، وقد يمكن أن يكون الذي غلّطه في ذلك رسم (شركائهم) في مصاحف أهل الشام بالياء...." (١).

٤- ذهب مذهب البصريين في إعراب (لا) إذا دخلت على معرفة لا تعمل شيئاً، ووجب تكرارها، حيث قال: " فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً، ولزم تكرارها، مثال ذلك: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو.... " (٢)، ووجب تكرارها في المعرفة لأنها جاءت مبنية على السؤال، كأنه قال: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ فقال لا زيدٌ عندي ولا عمرو (٣).

٥- ذهب إلى أن (حبذا) بمنزلة شيء واحد في (حبّ، وذا) فقال: " قولي: جُعلا بمنزلة شيء واحد مما يدل على أنّ حبّ مع ذا كلمة واحدة، وأنه لا يجوز الفصل بينهما بشيء.... " (٤) وهذا الذي اختاره هو مذهب البصريين، وقد ذكره الأنباري فقال: " فإن قيل فليَم جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة؟ قيل: إنما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلباً للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم..... " (٥).

٦- ذكر في باب الإدغام أنّ أصل (سَيِّد) هو سيود، وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ أصلها سَوِيد.

٧- اختار مذهب سيبويه في ماهية الإعراب، حيث عرفه ابن عصفور بأنه: " تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً " (٦)، وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه (٧)، وقد ردّه ابن مالك وآخرون (٨).

(١) قسم التحقيق: ١٠٨.

(٢) قسم التحقيق: ٢٢٦.

(٣) ينظر: (أسرار العربية ٢٥٠ وما بعدها).

(٤) قسم التحقيق: ١٣٥.

(٥) (أسرار العربية: ١٠٨).

(٦) ينظر باب الإعراب: ١٠١.

(٧) ينظر: (الكتاب ١: ١٣).

(٨) ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٤١٣).

ثانياً: موقفه من آراء سيبويه والبصريين

من خلال العرض السابق لبعض النماذج التي توضح اختياره مذهب البصريين ورد مذهب الكوفيين، يمكن القول إن ابن عصفور قد التزم بمذهب البصريين، دون غيره من المذاهب في أغلب مسائله إن لم تكن كلها.

وعلى الرغم من تمسكه بمذهب البصريين وسيبويه، فذلك لا يعني أنه تابع للبصريين دائماً غير معارض لهم، ومعتقاً مذهبهم لا يخالفهم، فقد كان في بعض الأحيان يعارضهم، ويردّ مذهبهم، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

١- يرى ابن عصفور أن رافع المبتدأ والخبر هو التعري عن العوامل اللفظية، يقول ابن عصفور " وإنما اشترطت تعريته عن العوامل اللفظية غير الزائدة " (١).

وقد ذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرفع بالابتداء، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان (٢).

٢- يشترط ابن عصفور في زيادة (كان) أن تزداد وحدها، وأجاز سيبويه زيادتها مع اسمها، قال سيبويه " قال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان " (٣).

ويبدو أن موقف ابن عصفور من الآراء النحوية المختلفة من خلال كتابه (مثل المقرب)، حيث كان يتبنى رأي البصريين في الغالب، وكان يردّ ما دون ذلك، وكان في بعض الأحيان يناقش آراء سيبويه ويرد بعضها، معتمداً على التحليل العلمي للآراء، والابتعاد عن مجرد التبعية لأي مذهب.

(١) قسم التحقيق: ١٤٨.

(٢) ينظر: (الإنصاف ١ : ٤٤).

(٣) (الكتاب ٢ : ١٥٣).

الخاتمة

هذا الكتاب (مُثل المقرب) هو كتاب جمع فيه ابن عصفور مثل مسائل كتاب (المقرب) الذي ألفه ابن عصفور قبل هذا الكتاب، والذي اعتمد فيه منهج الاختصار عند تأليفه، فلم يكثر فيه من ذكر الخلافات النحوية أو العلل المختلفة حتى يكون ميسور الفهم عند القارئ، فأصابه بسبب ذلك المنهج شيء من الغموض، وعدم الوضوح بسبب قلة إيراد الأمثلة لمسائله، لذا أشار عليه الأمير: أبو زكريا بن أبي محمد بن الشيخ أبي حفص أمير تونس، أن يضع في ذلك تأليفاً يستوعب فيه مثله المهمة، ومسائله المشكلة، فأنجز هذا الكتاب ليفي بالمطلوب.

عاش ابن عصفور الإشبيلي في عصر ازدهرت فيه العلوم بالأندلس الأمر الذي مَكَّن له أن يعبَّ من معين لا ينضب، فقد درس اللغة والنحو على يد خيرة علماء الأندلس، كان من بينهم الشلوبين، والدَّبَّاج، فنال بذلك الخطوة بين علماء عصره.

اهتم ابن عصفور في هذا الكتاب بذكر المسائل التي رأى أنها لم تستوفِ حقها في كتاب (المقرب) من حيث ذكر مثلها، فقد كان يذكر المسألة ثم يورد لها الأمثلة اللازمة لتوضيحها، وإزالة الغموض عنها، مع التزامه الشديد بالمحافظة على السير وفق المنهج الذي ارتسمه في المقرب، وهو الإيجاز والبعد عن ذكر الخلافات والتعليلات، وهذه سمة واضحة في (مُثل المقرب).

أمَّا شواهد في (مثل المقرب) فقد كان أكثرها من الشعر ثم القرآن الكريم، وفي القرآن الكريم قراءات، ووجوه إعراب مختلفة، فقد كان ابن عصفور يأخذ بالقراءات المتواترة، ويردّ القراءات الشاذة، التي يردها البصريون أيضاً.

أما وجوه الإعراب المختلفة في الآيات القرآنية فقد كانت في الغالب يذكر لها وجهاً واحداً للإعراب.

أما شواهده الشعرية فقد كانت أكثر شواهد، وقد التزم فيها ابن عصفور بالحدود الزمانية والمكانية التي أقرها النحاة إلى حد كبير، فلم يخرج عن هذه الحدود إلا عندما أستشهد بعجز بيت لأبي نؤاس وهو من المولدين الذين لا يستشهد بشعرهم، كما أقرّ النحاة ذلك، وأظن أنه أورد هذا البيت من باب التمثيل به لا من باب التقييد.

ويلاحظ على هذه الشواهد الشعرية أن أغلبها كان موضع خلاف بين النحاة، أو أنها قد وقعت فيها الضرورة الشعرية.

أما الحديث النبوي الشريف فقد ندر الاستشهاد به عند ابن عصفور، وقد يرجع السبب في ذلك الى أنه كان من الذين يمنعون الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وقد يكون السبب أنه لم يكن من المحدثين الذين لهم معرفة بعلم الحديث ومصطلحه.

أما الأمثال، وأقوال العرب، فقد احتج بها كثيراً، وهذا يدل على أنه صاحب موروث عربي كثير، فكانت بيئته عربية خالصة على الرغم من نشأته في بلاد الأندلس، إلا أن الطابع السائد في ذلك الوقت هو الروح العربية بكل ما تحمل.

أما مذهبه النحوي فقد كان بصري المنهج، الأمر الذي يتضح من خلال المسائل التي يتناولها في (مثل المقرب) حيث كان يختار ما هو بصري ويرد ما دونه، فهو بصري المذهب دون منازع.

المحقق

القسم الثاني قسم التحقيق

أولاً:

أ - إثبات نسبة الكتاب للمؤلف

ب - النسخ المعتمدة.

ج - المنهج المتبع في التحقيق

ثانياً: تحقيق الكتاب

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تحقيق الكتاب

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إثبات نسبة الكتاب لابن عصفور:

أولاً: ورد اسم الكتاب في نسخة معهد المخطوطات العربية رقم (١٤٠) باسم:
شرح المقرب، ولا يمكن أن يكون هذا هو عنوان الكتاب للأسباب التالية:

١ - قد نصت كتب التراجم على أن كتاب شرح المقرب لم يتمه ابن عصفور وهو أيضاً من الكتب التي لم تصل إلينا^(١). ويؤكد بروكلمان أن لابن عصفور كتاباً اسمه المقرب، وإن له عليه شرح بعنوان (المثل)، حيث يقول عند تعديده لمصنفات ابن عصفور: "كتاب المقرب في النحو، وله عليه شرح بعنوان: (المثل)"^(٢).

٢ - هذا الكتاب، ومن خلال طريقته في تأليفه، لا يعد شرحاً لأن الطريقة المتبعة، من خلال إيراده للأمثلة وكثرتها، وأيضاً من خلال مقارنة هذا الكتاب - مثل المقرب - بالكتب الأخرى التي شرحها ابن عصفور مثل كتب شرح الجمل للزجاجي، نجد هناك فرقاً كبيراً بين طريقة شرحه للجمل، وطريقته في تأليف مثل المقرب، فهو يسهب في شرح الجمل في ذكر العلل، والخلافات النحوية، الأمر الذي لا نراه في كتابه مثل المقرب.

٣ - إنَّ السبب الذي من أجله ألف ابن عصفور هذا الكتاب هو ذلك القصور الذي لحق كتابه المقرب، وذلك بسبب اعتماده مسلك الاختصار والإيجاز وبعده عن ذكر العلل النحوية والخلافات المذهبية، لذا اضطر ابن عصفور إلى تأليف كتاب، يستوعب فيه مثل المسائل التي أهملت، لهذا لا يجوز أن يكون الكتاب شرحاً.

ثانياً (مثل المقرب)

(١) ينظر: (الوافي بالوفيات ٢٢: ٢٦٥).

(٢) ينظر: (بروكلمان ٥: ٣٦٦ وما بعدها).

وهذا هو الاسم الصحيح للكتاب للأسباب التالية:

١ - ورد اسم الكتاب بهذا العنوان على غلاف المخطوط في نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٩٩١ نحو.

٢ - ورد اسم الكتاب بهذا العنوان في خاتمة المخطوط ، في نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٩٩١ نحو، حيث يقول: " نجزُ مثل المقرب، والحمد لله وحده، وصلواته، وسلامه على سيدنا محمد، وعلى جميع الأنبياء " (١).

٣ - ورد اسم الكتاب بهذا العنوان في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان حيث يقول: " كتاب المقرب في النحو، وله عليه شرح بعنوان المُثل " (٢) ذكر ذلك عند سرده لمؤلفات ابن عصفور.

٤ - عند ذكر ابن عصفور للنص المراد التمثيل له من كتاب المقرب، وبعد أن يقول: (وقولي) يذكر النص من كتاب المقرب ثم يقول: (مثال ذلك) وهذا دليل على أنه مهتم في هذا الكتاب بإيراد الأمثلة، وليس الشرح. بناءً على ما تقدم أظن أن الاسم الصحيح لهذا الكتاب هو: (مُثل المقرب).

النسخ المتعددة في التحقيق

النسخة الأولى:

وهي نسخة دار الكتب المصرية المسجلة تحت رقم (١٩٩١ نحو)، وقد رمزت لها بحرف (م) وعدد أوراقها خمسون ورقة تحتوي كل صفحة على واحد وعشرين سطرًا مقياس (٢٠ × ٣٠ سم) كتبت بخط مشرقى، واضح جميل.

تبدأ هذه النسخة بصفحة الغلاف، وعليها اسم الكتاب: (كتاب مُثل المقرب) وعلى هذه الصفحة تعليقة باسم: " محمد بن لطف البارئ، وتنتهي هذه النسخة بباب (الضرائر) وقد تم الفراغ من كتابتها في يوم ١٩ من ذي الحجة سنة ٧٢١ هـ،

(١) خاتمة المخطوط : ٣٠٨.

(٢) (تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ : ٣٦٦).

لناسخها محمد بن أبي القاسم بن خلف الله بن أبي القاسم بن علي المغربي القرشي، الشافعي.

النسخة الثانية:

وهي نسخة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة والمسجلة تحت (١٤٠ نحو) وهي نسخة مصورة عن النسخة السابقة، وبعد مقابقتها بالنسخة الأولى وجدتها مطابقة لها، ولذلك أهملت هذه النسخة للسبب المذكور.

النسخة الثالثة:

وهي نسخة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة والمسجلة تحت رقم: (١٠٦ نحو)، وقد رمزت لها بالحرف (ش) وعدد أوراقها ستون ورقة تحتوي كل ورقة على واحد وعشرين سطراً تقريباً، وقياس الورقة (١٧ × ٢٥ سم)، كتبت بخط مشرقي جميل، واضح، تبدأ هذه النسخة بصفحة الغلاف، وليس عليها اسم الكتاب، ويوجد عليها تعليقة لعمر الجودي الكونا هي . ويوجد ببطاقة المعلومات ما نصه: " اسم الكتاب: كتاب في النحو شرح المقرب المسمى المثل ".

تبدأ هذه النسخة بالمقدمة، وتنتهي باب: (الضرائر)، ثم الخاتمة التي لا تحمل اسم الناسخ.

وعند قراءة النسختين، وبعد مقابلهما، استقر الرأي على اختيار نسخة دار الكتب المصرية النسخة (م) لتكون أصلاً أعتمده في تحقيق هذا الكتاب للأسباب التالية:

١ - كثرة التعليقات العلمية على حاشية أوراق المخطوط.

٢ - مقابلة هذه النسخة على نسخة معتمدة من المؤلف، الأمر الذي يدل عليه التعليقات الواردة في أوراق هذه النسخة حيث توجد نصوص تقيد ذلك، من مثل: " تمت المقابلة على نسخة معتمدة بحسب الطاقة، والله الموفق للصواب " هذا ما ورد في الورقة خمسين من المخطوط، في النسخة (م).

٣ - ذكر تاريخ كتابة هذه النسخة وهو عام ٧٢١ هـ.

٤ - ذكر اسم الناسخ في هذه النسخة.

٥ - قلة السقط في النسخة.

منهجي في تحقيق كتاب (مثل المقرب)

- ١ - كتابة النص كاملاً بعد مقابلة النسخ المعتمدة في التحقيق وإثبات الاختلافات في الهامش، للوصول إلى النص الذي أراده المؤلف.
- ٢ - خرّجت الآيات القرآنية من المصحف، وكتبها بين قوسين مزهرين، وخرّجت الآيات القرآنية من كتب القراءات والتفاسير.
- ٣ - خرّجت الأحاديث من كتب الصحاح، ووضعناها بين قوسي تنصيص.
- ٤ - خرّجت الشواهد الشعرية التي ذكرها المؤلف في هذا الباب من دواوين شعرائها، والذي لم أعثر على ديوانه خرّجته من المصادر وأمهات الكتب.
- ٥ - أشرت إلى الآراء النحوية والصرفية التي ذكرها المؤلف، ونسبتها إلى أصحابها بقدر المستطاع، أو خرّجتها من مصادر معتمدة.
- ٦ - ترجمت الأعلام الواردة في الكتاب لأول مرة.
- ٧ - وضعت علامات الترقيم لما لها من تأثير على المعنى.
- ٨ - رمزت لظهور كل صفحة من صفحات هذا المخطوط بالرمز (ظ) ولوجهها بالرمز (ب).
- ٩ - وضعت علامةً عند نهاية كل ورقة من ورقات المخطوط للنسخة (م) التي عدتها أصلاً.
- ١٠ - وضعت النص الذي يذكره المؤلف من كتاب المقرب بين قوسين بعد كلمة: قولي: () وميزته بخط كبير الحجم وغامق.
- ١١ - وضعت الكلمات الساقطة من النسخة (ش)، أو النسخة (م) لهذا الكتاب بين معقوفتين: [].
- ١٢ - وضعت الأمثال، وأقوال العرب الواردة في الكتاب بين قوسي تنصيص.

الفصل الأول

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الحمد لله باري النسم، ومانح القسم، المتطول على الإنسان باللسان، والمميز له عن سائر الحيوان بالبيان، والصلاة على نبيّه محمد هادي الأمم، ورسوله إلى العرب، والعجم [محمد]^(٢) المجتبي من ولد معد^(٣) بن عدنان، المبعوث بالحنيفية السمحة، الناسخة لغيرها من الأديان، وعلى آله وصحبه الكرام، أيّان الإيّان، وأعلام الإسلام، ورضي الله عن الإمام [المعصوم]^(٤) المهدي المعلوم، منظر معالم الدين بعد خفائها وموضحها بعد عفائها، وعلى أصحابه الهادين المهتدين، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإنني لما سلكت في كتابي المسمى المقرب^(٥) مسلك الاختصار، فتركت كثيراً من تمثيل مسائله خوف الإكثار، لحق بعض ألفاظه - بسبب ذلك إظلام، واستعجم المعنى المراد به بعض الاستعجام فأشار من [منافعه]^(٦) أعلى من أن يسمو إليها المدح الصفة، ومفاخره أعظم من أن يحيط بها الإدراك والمعرفة، الإمام الحميد الشّيم، السعيد، مناط الهمم أبو يحيى^(٧) مولانا [الملك]^(٨) الهمام، المعلي

(١) في ش: ربّ يسرّ يا كريم.

(٢) ساقطة من (م).

(٣) هو: معد بن عدنان بن آد بن ناخور بن سود بن يعرب بن ثابت بن إسماعيل. ينظر ترجمته في:

(السيرة النبوية لابن هشام ١: ١٥ - ١٦) و(مروج الذهب للمسعودي ٢٦: ٧٢).

(٤) ساقطة من (م).

(٥) كتاب المقرب من تصنيف ابن عصفور الإشبيلي، وهو مطبوع الآن، بتحقيق أحمد عبد الستار

الجواري وآخر، الطبعة (الأولى) ١٩٧٢.

(٦) في ش: مناقبه.

(٧) هو: يحيى بن إبراهيم بن يحيى بن عبد الواحد أبو زكريا، أمير من أمراء بني حفص، في أفريقيا

الشمالية، خرج على عمه، المستنصر: عمر بن يحيى سنة ٦٨٣ هـ، فأطاعته بجاية، والجزائر ويسكرة،

واستقل بها عن تونس فانقسمت الدولة الحفصية على دولتين. ينظر: (الأعلام ٨: ١٣٤).

(٨) ساقطة من (ش).

[لواء] ^(١) الإسلام، المرتدي برد الإعظام، الأمير الأجلّ الأوحّد، [المظفر] ^(٢) السعيد أبو زكريا ابن الشيخ المقدس المجاهد أبي محمد ابن الشيخ المجاهد المقدس أبي حفص، عضّد الله بهم الدين، وأمتع بطول بقائهم المسلمين، إلى وضع تأليف نستوفي فيه مثله، ليتبين بذلك مشكله، فوضعت في ذلك جزءاً خفيفاً، شرحت فيه تلك المسائل المشكّلة، واستوعبت مثلها المهمة، فأفصح بذلك استعجامها وانفرج انغلاقها واستبهاها، ورفعتها إلى حضرتهم، وصل الله [دوام] ^(٣) عزّهم، إذ كان العلم نتيجة جلالهم، وأهلّه بمكان مكين من بالهم، وهو سبحانه يبقى حضرتهم منتهى الآمال، والأمانى، وأيامهم المشرقة الزاهرة موسماً للبشائر والتهاني، بمنّه، ويمنّه ^(٤).

ذكر [حقيقة النحو] ^(٥)

قولي: (النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب) ^(٦) أردت بذلك أن النحو علم أحكام كلام العرب الكلية المستخرجة بالمقاييس الموصوفة، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وغير ذلك من أحكام كلامهم، ألا ترى أن العلم بهذه الأحكام الكلية / هو المسمّى نحواً. وأما العلم بالمقاييس الموصوفة نفسها من غير نظر إلى معرفة الأحكام المستخرجة بها، فمن صناعة أخرى غير هذه الصناعة .

وقولي: (الموصلة إلى معرفة أحكامه التي ليست وزنية) تحزرت بذلك من علم العروض ، فإنه مستخرج أيضاً بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، ولا يُعترض على ذلك بأن يُقال: إن المقاييس النحوية قد توصل إلى معرفة أوزان الأفعال، وبعض الأسماء، لأنني لم أرد إلّا وزن الكلام وهو الوزن العروضي، لا وزن

(١) في: (م) : لواء.

(٢) ساقطة من (م).

(٣) ساقطة من (م).

(٤) في ش: وكرمه.

(٥) ساقطة من: (م).

(٦) وقد اعتمد هذا التعريف الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك ينظر: (شرح الأشموني ١ : ١٧).

بعض الكلم، وهو الوزن النحوي، ألا ترى أن الضمير من ^(١)قولي: أحكامه، عائد على الكلام ^(١).

باب تعيين الكلام وأجزائه

قولي: (الكلام اصطلاحاً) أي: في اصطلاح النحويين وتحزرت بذلك من الكلام بالنظر إلى اللغة فإنه [قد] ^(٢)يقع على الكلام الاصطلاحي وغيره .

وقولي: (هو اللفظ المركب) تحزرت [به] ^(٣)من المفرد، نحو: زيد، وعمرو .

وقولي: (وجوداً) مثاله، قام زيدٌ .

وقولي: (وتقديراً) مثاله، زيداً، تريد: أضربُ زيداً، ألا ترى أنه مركب في التقدير، ولا وجود للتركيب [بالنظر إلى اللفظ] ^(٤).

وقولي: (المفيد) تحزرت من اللفظ المركب غير المفيد، نحو قولك: إن قام زيد، إذا لم تأت له بجواب، فإنه يسمّى في اللغة كلاماً .

وقولي: [بالوضع] تحزرت من اللفظ المركب المفيد بغير وضع أي: بغير قصد، ككلام الساهي، والنائم، وما أشبهه، فإنه يسمّى في اللغة كلاماً وليس كذلك في اصطلاح النحاة [بالنظر إلى اللفظ] ^(٥).

باب الإعراب

قولي: (الإعراب اصطلاحاً) أي: في اصطلاح النحويين، وتحزرت بذلك من الإعراب بالنظر إلى اللغة، فإنه يقع على الإعراب الاصطلاحي المذكور، وغيره مما ذكره أهل اللغة.

(١) في ش: في قولي.

(٢) ساقطة من (م).

(٣) ساقطة من (م).

(٤) ساقطة من (ش).

(٥) ساقطة من (م).

وقولي: (لعامل يدخل عليها) تحرزت بذلك من تغيير آخر الكلمة لعامل غير داخل عليها، نحو تغيير آخر المحكي بمن، ومثال ذلك قولك: مَنْ زيدٌ؟ لمن قال: قام زيدٌ، ومن زيداً؟ لمن قال: رأيت زيداً، ومَنْ زيدٌ؟ لمن قال: مررت بزيد، فأخبر زيد قد تغير بسبب حكاية العامل الداخل في كلام المستثبت.

إذن [جرّ]^(١) التغيير، وإلاّ فالعامل الداخل على زيد الواقع بعد مَنْ، لم يتغير .

وقولي: (عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى) أردت ١. ب بذلك أن / أئين التغيير المسمى إعراباً، ليس كون آخر الكلمة مرفوعاً تارة، ومنصوباً تارة، ومخفضاً تارة، فإن المعرب قد لا يتغير آخره هذا النوع من التغيير، ألا ترى أن بعض المعربات قد يُلتزم فيه طريقة واحدة فلا يستعمل إلاّ مرفوعاً نحو: أَيْمَنُ الله، ولَعَمْرُ الله، أو منصوباً نحو: سبحان الله، ومعاذ الله.

وإنما التغيير المسمى إعراباً: كل تغير حدث في الكلمة بسبب دخول العامل^(٢) ولم يكن فيها قبل ذلك، فالألفاظ المفردة كانت قبل دخول العامل موقوفة، نحو: زيد، وعمر، و يقوم، و يقعد، بدليل أن أسماء العدد إذا لم يُدخلوا عليها عاملاً في اللفظ، ولا في التقدير، بل قُصد بها مجرد العدد نحو: [واحد]^(٣) ثلاثة أربعة، كانت موقوفة، فإذا دخل عليها عامل من العوامل نقلها من ذلك الوقف إلى حركة.

فإن كان العامل داخلاً على جملة، نُقل المُعَرَّبُ من ذلك النوع الذي كان فيه من الإعراب إلى نوع آخر، وذلك نحو قولك: يقوم زيدٌ، إذا دخل الجازم نقل الفعل من

(١) في ش: أحدث.

(٢) وبهذا المعنى فإن الإعراب عند ابن عصفور معنوي، وقد انقسم النحاة في هذا على قسمين: قال السيوطي: (اختلف، هل الإعراب لفظي أو معنوي؟ على قولين على الأول وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين، وابن مالك و نسبه للمحققين وابن الحاجب ... وذهب الأعلام و جماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، و نسب لظاهر قول سيبويه.....) (هـع الهوامع ١ : ٥٩ - ٦٠)، ينظر آراء النحاة حول الإعراب مختلفة في: (الكتاب ١ : ١٣) و (نتائج الفكر في النحو للتسهيل: ٨٢) و (المقرب لابن عصفور ١ : ٤٧) و (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ١٠٢) و (شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٢ - ٣٣) و (ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ : ٤١٣) و (شرح الأشموني ١ : ٥٤ - ٥٥).

(٣) ساقطة من (م).

الرفع إلى الجزم، فهذا النوع من التغيير الذي لا ينفك عنه معرب، هو المسمّى إعراباً^(١) لا النوع الأول.

وقولي: (وأماً الخفض فانفردت به الأسماء) إلى آخره إنما اعتذرت عن امتناع دخول الخفض في الفعل المضارع المضاف إليه اسم زمان، أو ذو، أو أية، لأنه قد كان خفضه واجباً لما ذكرناه، لولا ما منع من ذلك أن الإضافة في الحقيقة إنما للمصدر، كأنك إذا قلت: أقوم يوم يقوم زيد، قد قلت: يوم قيام زيد، ولذلك تُعرّف يوم بالإضافة.

ولو كانت الإضافة للفظ والمعنى إلى الفعل لم تتعرف، لأن الفعل نكرة بدليل وصفهم النكرة، نحو قولك: مررت برجل يضحك، ولم أعتذر عن امتناع الخفض فيما عدا ذلك من الأفعال غير المضارعة، لأنه لم يجب فيعتذر عنه.

وقولي: (و أما الجزم فانفردت به الأفعال)^(٢) إلى آخره إنما لم أعتذر عن امتناع الجزم في الأسماء المنصرفة، لأنه لم يجب فيعتذر عنه.

باب معرفة علامات الإعراب

قولي: (وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه) إلى آخره، إن قال قائل: كيف جعلت ذلك علامة للرفع؟ و أنت / قد حدّدت في الإعراب بأنه تغير آخر الكلمة لعامل، ولا تغير في هذين النوعين من المعربات في حالة الرفع على مذهبك، فالجواب: إني لم أجعل عدم التغير فيهما إعراباً في حالة الرفع، بل هما مجردان من الإعراب في حالة الرفع، وإنما جعلت عدم التغير علامة إعراب من حيث قام مقام العلامة في إفهامه الرفع كما تُفهم العلامة فيما فيه علامة الرفع.

وقولي: (نحو قولك: الزيدان يقومان) إلى آخره، مما كان من هذه المثل قد قدّم فيه الفعل على الاسم، فالألف والواو فيه علامتان لا ضميران، وما كان فيه قد قدّم الاسم على الفعل هما فيه ضميران لا علامتان.

(١) وللنحاة في تحليل ذلك آراء كثيرة توسعوا في تفصيلها، قال السّهيلي: " ولبعض النحويين في تحليل ذلك كلام يُرغب عنه ". (نتائج الفكر في النحو : ٨٢).

(٢) قال ابن مالك (وجعل جزم الفعل عوضاً مما فإنه من المشاركة في الجرّ فانفرد به) (شرح التسهيل ١ : ٤٠).

وأردت بقولي: (أكلوني البراغيث، والبراغيث يأكلونني) أن أبين أن الواو لا تكون لغير العاقل، إذا عومل معاملة العاقل، ألا ترى أن المستعمل إنها هو وصف البراغيث بالإيلام، والإيذاء، فيقال أذنتي البراغيث، وألمتني فلما وصفت بالأكل، وهو مما يوصف به العاقل، عوملت معاملته، فجعل ضميرها وعلامتها، كضميره وعلامته وهو الواو.

وقولي: (فالكسرة تكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) إلى آخره، مثال النصب بالكسرة فقولك: رأيت الهندات، ومثال النصب بانقلاب الألف ياءً: رأيت الزيدَين، ومثال النصب بانقلاب الواو ياءً رأيت الزيدَين، لأنه قد تقدم^(١) أنَّها قبل دخول العامل عليها. يقال فيها: الزيدان بالألف والزيدون بالواو. ومثال النصب بحذف النون: الزيدون لن يقوموا، والزيدان لن يقوموا، وهند لن تقومي، ومثال النصب بالفتحة: إنَّ زيداً لن يركبَ.

وقولي: (الفتحة تكون علامةً للخفض في الأسماء التي لا تنصرف) إلى آخره، مثال الخفض بالفتحة: مررت بأحمدَ، ومثال الخفض بانقلاب الألف ياءً: مررت بالزيدَين، ومثال الخفض بانقلاب الواو ياءً: بالزيدَين.

وقولي: (أحدهما ما رفع بالنون) إلى آخره، مثال الجزم بحذف النون: الزيدان لم يقوموا، والزيدون لم يقوموا، وأنتِ لم تقومي^(٢).

وقولي: (واثباته إجراءً له مجرى الصحيح) مثال ذلك قوله^(٣):

عُجِبْتُ مِنْ لَيْلَايَ^(٤) وَانْتِيَايَا مِنْ حَيْثُ زَارْتَنِي وَلَمْ أَرَابَهَا^(٥) ٣ ب

(١) يعني أنه قد تقدم في تعريف الإعراب أنها موقوفة، وعند دخول العامل عليها أحدث فيها هذا التغيير الحاصل بعد الدخول بانقلاب هذه الحروف. ينظر باب الإعراب من هذا الكتاب (٤ - ٥).

(٢) أنواع الإعراب، ينظر: (ارتشاف الضرب لأبي حيان. ١: ٤١٤ وما بعدها).

(٣) البيت بلا نسبة في: (الكتاب ٣: ٥٤٤) و (اللسان (و رأ)) و (المجيد للصفاقي ٢٠٢) و (مع الهوامع للسيوطي ١: ٢٠٦).

(٤) في ش: ليلال.

(٥) والبيت برواية: عجبت من ليلاك في (الكتاب ٣: ٥٤٤) و (المجيد ٢٠٢) و (المع ١: ٢٠٦) وهذا البيت من الرجز، ولم ينكسر الوزن بتغير روايته.

الشاهد: إثبات الألف في (أورا)، في حالة الجزم، حيث كانت مبدلة من همزة.

فأثبت^(١) الألف من أورا في الجزم لما كانت [مبدلة^(٢)] من همزة، والأصل أورا بها، لأنها من لفظ الوراء، أي: لم أوت بها من ورائي .

باب الفاعل^(٣)

قولي: (وما هو في تقديره)^(٤)، الذي هو في تقدير الاسم: " إن " و " أن " و " ما " و " كي " المصدريات، إلا أن كي^(٥) لا تستعمل فاعلة، تقول: يعجبني أن تقوم، ويسرني أنك قائم، ويسرني ما صنعت، أي: صنعك ومن ذلك قوله^(٦):

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهاباً بهنّ له ذهاباً

أي: يسر المرء ذهاب الليالي^(٧).

وقولي: (وما جرى مجراه) أعني بذلك ما جرى من الأسماء والظروف والمجرورات، مجرى الفعل، ومثال ذلك: مررت برجل قائم أبوه ومررت برجل في الدار أبوه، و مررت برجل عليه عمامته.

(١) قال السيوطي " فإذا دخل الجازم في هذه اللغة لم يجر حذف الآخر له لأن حكمه حكم الصحيح وأجاز ابن عصفور حذفه ... " (الهمع ٣ : ٢٠٦) واستحسنه الصفاقسي حيث قال: " فمنهم من يشبهه إجراء مجرى الصحيح، وهو حسن " و (المجيد : ٢٠٢).

(٢) في ش : منقلبة.

(٣) لا خلاف بين ابن عصفور والنحاة في تعريف الفاعل، بل كان حريصاً على الالتزام بالحدود يقول ابن عصفور: " الفاعل: هو اسم أو ما في تقديره يتقدم عليه ما أسند إليه لفظاً أو نية على طريقة فَعَل أو فاعل " (المقرب ١ : ٥٣) ينظر التعريف في: (شرح الحدود ١٤٦).

(٤) في تقديره أي: ما أشبهه مما يعمل عمله كاسم الفاعل، والصفة المشبهة، والمصدر، واسمه. ينظر: (شرح الرضي على الكافية ١ : ١٨٦) و (ارتشاف الضرب ١ : ٥١٩) و (همع الهوامع ٣١٧١).

(٥) " كي " لأنها ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة (أن) ينظر: (شرح قطر الندى : ٨١).

(٦) البيت بلا نسبة في: (شرح التسهيل : ٢ : ١٠٥) و (ارتشاف الضرب ٢ : ١٢٩) و (شرح قطر الندى ١٦) و (همع الهوامع ٣١٧).

(٧) هذا المعنى على رأي سيبويه، والجمهور، حيث ذهبوا إلى أنها حرف بمنزلة (أن) وذهب الأخفش و ابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة (الذي) أي : ويسر المرء الذي ذهبه الليالي. ينظر هذا الخلاف في : (ارتشاف الضرب ١ : ٥١٩) و (شرح قطر الندى ٦١).

وقولي: (متقدماً عليه) تحرزت من تأخرهما لأنّ، الفاعل لا يجوز تقديمه على العامل فيه ^(١).

فأما قول النابغة ^(٢):

ولابدَّ من عوجاء تهوي براكبٍ إلى ابن الجلاحٍ سيرها الليل قاصد ^(٣)

فسيرها مبتدأ، لا فاعل بقاصد، والليل في موضع خبره، وقاصد صفة لعوجاء ولم تلحقه علامة تأنيث على حد قوله [سبحانه وتعالى] ^(٤) ﴿ السَّيِّئُ مُنْقَطِرٌ بِهِ ﴾ ^(٥).

وكذلك قول امرئ القيس ^(٦):

فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيذٌ بِنِعْمَةٍ فَقَلَّ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٌ ^(٧)

فنحسه مبتدأ وليس فاعلاً بمتغيب، والأصل: متغيبي، على حدّ قولهم: دَوَّارٍ ودَوَّاري للمبالغة، ثم خفّف على حدّ قول الآخر ^(٨):

يَوْمًا يَمَانٌ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنِ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعَدِيًّا فَعَدْنَانُ ^(٩)

(١) هذا الرأي على مذهب البصريين في وجوب تأخير الفاعل عن عامله ، و الأصل عندهم أن يلي الفاعل فعله، و لذلك جاز : (ضرب غلامه زيد) ، وأما الكوفيون فقد جوزوا نحو: زيد قام وتبعهم الأخفش وابن جني. ينظر (شرح الرضي على الكافية ١ : ١٨٧ - ١٨٨) و (ارتشاف الضرب ٢ : ١٧٩ - ١٨٠) و (مع الهوامع ١ : ٥٧٦).

(٢) النابغة هو: زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن غيظ بن مرة، ينظر ترجمته في: (الشعر والشعراء ١ : ٩٢ وما بعدها) و (الفهرست ٢٢٤).

(٣) ديوان النابغة : ٥٨

الشاهد في هذا البيت (سيرها) مبتدأ لا فاعل بقاصد، والليل خبر، حيث لا يجوز (سيرها) فاعل لتقدمه على العامل.

(٤) ساقطة من: (م).

(٥) المزمّل : ١٨.

(٦) هو: امرؤ القيس بن حُجر بن عمرو الكندي، من أهل نجد، وهو من شعراء الطبقة الأولى، ينظر: (الشعر والشعراء ١ : ٥٠ وما بعدها).

(٧) ديوان امرئ القيس : ١٢

الشاهد: (نحسه) مبتدأ، وليس فاعلاً لمتغيب، وأصل متغيب (متغيبي)، ينظر عجزه في: (شرح التسهيل ٢ : ١٠٨).

(٨) القائل: نسبة في الكامل: لعمران بن حطان (٢ : ١٦١) و (في العقد الفريد ٣ : ١٥) و (الخزائن ٥ : ٣٥٧)، برواية (فعدنانيّ).

(٩) في ش: (فعدنانيّ).

الشاهد: (فعدنانيّ): حذف الضمة لثقلها مع الياء.

أي: فعدناي، وحذفت الضمة استثقلاً لها في الياء، وكذلك قوله^(١):

يا نعمها ليلة حتى تَحَوَّنَهَا داعٍ دعا في فروع الصبح شَحَّاجٍ^(٢)
أي: شحاجي، إلا أنه خُفِفَ.

وقولي: (على طريقة فَعَلَ، أو فاعِل) تحررت من طريقة فَعَلَ نحو: ضُرب زيدٌ، ومفعول نحو: مررت برجل مضروب أبوه.

وقولي: (وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً) إلى آخره، مثال كونه ضميراً متصلاً: ضربتُك، وضربت زيدا، ومثال أن لا يكون في الكلام شيء مُبَيَّن: ضرب هذا هذا^(٣)، ومثال كون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأن، والفعل يعجبني / ٤ ظ ضرب زيدٌ عمراً، لا يجوز تقديم المفعول في شيء من ذلك، فأما البيت الذي أنشدته^(٤) فضرورة وأما قراءة ابن عامر^(٥):

﴿ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾^(٦) فنادرة^(٧) وقد يكون الذي غلطه في ذلك رسم شركائهم في مصاحف أهل الشام بالياء، فتوهم أن الخفض بإضافة المصدر إلى

(١) القائل: الراعي: حصين بن معاوية، ترجمته في (الشعر و الشعراء ١ : ٣٢٧) وقد نسب هذا البيت للراعي في اللسان (شَحَّجَ) وهو برواية (يا طيبها ليلة).

(٢) شَحَّاجٌ: الشَّحَاج (رفع الصوت)، اللسان: (شحج).

(٣) يجب أن يتقدم الفاعل في هذه الحالة لأن اللبس الحاصل من خفاء المعنى، حيث لا يعلم الفاعل من المفعول، لذا وجب أن يكون الأول هو الفاعل. ينظر: (شرح قطر الندى ٢٠٩) و (مع الهوامع ١ : ٢٨٠) و (شرح الأشموني ٢ : ١١١).

(٤) البيت هو: فزججتها بمرجة زجَّ القُلوص أبي مزاده.

القائل: البيت بلا نسبة في: (الخصائص ٢ : ٤٠٦) و (الإنصاف للأنباري ٢ : ٤٢٧) و (ضرائر الشعر ١٩٦) و (شرح التسهيل ٣ : ٢٨٦ - ٢٨٧) و (شرح الرضي على الكافية ٢ : ٢٦٠) و (الخزانة ٤ : ٤١٥).

(٥) ابن عامر هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم، أبو عمران اليحصبي الدمشقي. يقال إنه أخذ القرآن عن عثمان بن عفان، وقرأ عليه وهو في الطبقة الأولى من التابعين، ينظر ترجمته في: (سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٩٢ - ٢٩٣).

(٦) الأنعام: ١٣٧.

(٧) على الرغم من موقفه من القراءة ووصفها بأنها نادرة و اتهامه القارئ بالغلط، إلا أنه يدافع عن القارئ ويقر بجواز الفصل بين المتضامنين حيث يقول في كتابه ضرائر الشعر: "هذا عندي تحامل عليه ولا ينكر مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا مجرور في الكلام...." (ضرائر الشعر ١٩٩).

أولادهم، وهم مفعول، والشركاء فاعل، كما هو في القراءة الأخرى^(١) وليس كذلك، بل الخفض في شركائهم على أنه بدل من الأولاد، وخفض الأولاد بإضافة المصدر إليه وهو من قبيل بدل الشيء من الشيء لأن الأولاد شركاء آبائهم في أموالهم.

وقولي: (وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً و الفاعل ظاهراً)^(٢) إلى آخره مثال كون المفعول ضميراً والفاعل ظاهراً: ضربني زيد، ومثال أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول: ضرب زيداً غلامه ومثال كون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال: هذا ضاربُ زيدٍ غلامه الآن أو غداً، ومثال إضافة المصدر المقدر بأن والفعل، إلى المفعول سَرني قتلُ الكافرِ المسلم، ومثال كون الفاعل مقروناً بإلاً: ما ضرب زيداً إلا عمرو.

وقولي: (وهو أن يكون المفعول اسم شرط)^(٣) إلى آخره، مثال كونه اسم شرط: مَنْ تَكْرَمَ أَكْرَمُهُ، ومثال كونه اسم استفهام: أي رجل تريد؟ ومثال كونه كم الخبرية: كم درهمٍ ملكْتُ.

وقولي: (وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً)^(٤) إلى آخره مثال كونه ضميراً متصلاً: ضربني زيد، ومثال كون العامل غير متصرف: ما أحسنَ زيداً، ومثال دخول ما النافية عليه: ما ضربتُ زيداً ومثال دخول لا في جواب القسم عليه: والله لأضربُ زيداً ومثال دخول أداة الاستفهام عليه: هل ضربت زيداً؟ ومثال دخول أداة الشرط عليه: إن تضربُ زيداً يضرِبُكَ ومثال دخول أداة التحضيض عليه:

(١) القراءة الأخرى قراءة الجمهور حيث قرءوا برفع (شركاؤُهُم). ينظر: (البحر المحيط ٤ : ٦٥٧ - ٦٥٨).

(٢) هذا الشرط يوجب تقديم الفعل وتأخير المفعول، والأمثلة توضح ذلك.

(٣) يجب تقديم المفعول به على الفعل إذا كان المفعول به من الحروف التي لها الصدارة كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام.

(٤) ويلزم تأخير المفعول عن العامل إذا كان المفعول ضميراً متصلاً، أو غير متصرف (شرح

الجمال لابن عصفور ١ : ١٦٥) و (مع الهوامع ١ : ٥٨٠ - ٥٨١) و (شرح الأشموني ٢ : ١١١ - ١١٢).

هلاًَّ ضربت زيداً، ومثال دخول لام التأكيد عليه غير مصاحبة لأنَّ: لتضربن زيداً، فإن كانت مصاحبة لها نحو: أنَّ زيداً ليضرب عمراً، جاز تقديم المفعول، فتقول إن شئت: إنَّ زيداً عمراً ليضرب^(١)، ومثال وقوعه صلة لموصول: جاءني الذي أكرمت إياه ومثال وقوعه صفة لموصوف: مررت برجل نجيبٍ جاريته.

وقولي: (وقسم أنت فيه بالخيار) وهو ما عدا ذلك، مثال: يضربُ زيدُ عمراً، وان شئت قلت: عمراً يضرب زيدٌ. /

٤ ب

قولي: (نوع منه آخر^(٢) والألف و اللام [بمعناها^(٣)] بمعني الذي والتي^(٤) هما الداخلان على اسم الفاعل والمفعول^(٥) نحو: الضاربُ تريدُ: الذي ضرب، والضاربة تريد التي ضربت، والمضروب تريد: الذي ضُرب، وقد تدخل على الجملة الاسمية والفعل المضارع في ضرورة الشعر.

فمن دخولها على الجملة الاسمية^(٦) قوله:

مِن الْقَوْمِ الرَّسُولِ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(٧)
أي: الذين رسول الله منهم.

ومن دخولها على الفعل المضارع قوله^(٨):

-
- (١) أي .. يجوز في هذه الحالة تقديم المفعول على الفعل.
(٢) أي: نوع من باب الفاعل والمفعول به، حيث يتم في هذا الباب حصر الموصولات وتبين معانيها لأن مدار مسائل الباب على ذلك. ينظر: (شرح جمل: ١: ١٦٩).
(٣) أي: الألف واللام بمعنى الذي والتي. ينظر (شرح جمل: ١: ١٦٩).
(٤) ساقطة من (ش).
(٥) عند الأخفش (أل) حرف تعريف وليست موصولة، ومذهب الجمهور أنها موصولة. ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٥٣١).
(٦) ولا توصل (أل) بالجملة إلا في ضرورة الشعر. ينظر تفصيل ذلك في (شرح الجمل ١: ١٨١) و (شرح التسهيل ١: ٢٠٢) و (ارتشاف الضرب ١: ٥٣٩) و (شرح الأشموني ١: ٢١٢).
(٧) البيت بلا نسبة في: (شرح الجمل ١: ١١٢) و (ضرائر الشعر ٢٨٩) و (ارتشاف الضرب ٥٣٠) و (مغني اللبيب ٤٩) و (معجم الهوامع ١: ٣٣٣).
الشاهد: دخول (ال) على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر، (وجعل ابن هشام ذلك دليلاً على أنها ليست حرف تعريف، وأن ذلك خاص بالشعر خلافاً للأخفش و ابن مالك ...). ينظر تفصيل ذلك في: (مغني اللبيب ١: ٤٩).
(٨) البيت بلا نسبة في: (ضرائر الشعر: ٢٨٨) و (الخزانة ٥: ٤٨٢).

لا تبعثنَّ الحربَ إني لك الـ يُنذِرُ من نيرانها فاصطلي^(١)
وقول الآخر^(٢):

فدو المال يؤتى ماله دون عرضه لما ناباه والطارق اليتعهد^(٣)
وأنشد الفراء: ^(٤)

أحين اصطبانني أن سكتُ وأنني لفي شغلٍ عن رجلي اليتبع^(٥)
أي: الذي يُنذر، والذي يتعهد.

وقولي: (وذو، وذاتٌ في لغة طيء)^(٦) تحرزت بذلك منهما بمعنى صاحب،
وصاحبة، نحو قولك: جاءني ذو مال، وجاءني ذات جمال فإنها إذ ذاك ليستا من
قبيل الموصولات.

(١) البيت برواية (فاصل) في: (ضرائر الشعر: ٢٨٨) و برواية (فاتق): (الخرزانه ٥ : ٤٨٢) (الشاهد: دخول (ال) على الفعل المضارع (ينذر) وهذا خاص بالضرورة.

(٢) البيت بلا نسبة في: (ضرائر الشعر: ٢٨٨) و(الخرزانه ١ : ٣٢).

الشاهد: دخول الألف واللام التي هي بمعنى الذي على الفعل المضارع (يتعهد وقد أقر البصريون أن إدخال الألف واللام على الفعل خطأ لأنه شاذ في القياس والاستعمال، وإنما يجوز لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها وجوازه في الضرورة لا بدل على جوازه في غيرها. ينظر تفصيل ذلك في: (الإنصاف ١ : ١٥٢).

(٣) البيت برواية (اليتعمل) في (الخرزانه ١ : ٣٢).

(٤) الفراء هو: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الدَّيلمِي الكوفي أخذ عن الكسائي، ويونس بن حبيب البصري، من تصانيفه: معاني القرآن، المصادر في القرآن كتاب اللغات، وغيرها، توفي سنة ٢٠٧ هـ. ترجمته في: (معجم الأدباء ٢٠ : ٩ وما بعدها) و (بغية الوعاة ٢ : ٣٣٣).

(٥) البيت بلا نسبة في: (الإنصاف ١ : ١٥٢) و (ضرائر الشعر ٢٨٨) و (شرح التسهيل ٢ : ٩٠) و (مغني اللبيب ١ : ٤٩) و (الخرزانه ٥ : ٤٨٢) و (الخرزانه ١ : ٣٢) و (الخرزانه ١ : ٣٢).

وقد رواه في اللسان بإنشاد الفراء برواية:

أخفنَ أطعاني إن شكين وإنني لفي شغلٍ عن دخلي اليتبع
ينظر اللسان: (أمس)

الشاهد: دخول (أل) التي بمعنى (الذي) على الفعل.

(٦) تكون (ذو) موصولة في لغة طيء خاصة. ينظر تفصيل ذلك في (قطر الندى ١٢٦) و (همع الهوامع ١ : ٣٢٥).

وقولي: (والأولى بمعنى الذين) تحزرت بذلك من الأولى بمعنى أصحاب، نحو قوله^(١):

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكِل عن الضرب مسمعا

أي: أصحاب المغيرة، ألا ترى أنها إذا كانت بهذا المعنى لم تحتج إلى صلة.

وقولي: (وذا، إذا كانت مع ما، أو مَنْ الاستفهامية و أريد بها معنى الذي والتي) إنما اشترط اقترانها بها، ومن، لأنها إن لم تقترن بها لم تستعمل موصولة^(٢)، واشترط أيضاً أن يراد بها معنى الذي والتي لأنها قد تقترن بها ولا يراد بها ذلك، بل تبقى على أصلها من الإشارة فلا تحتاج إلى صلة، تقول: مَنْ ذا، وماذا، تريد: مَنْ المشار إليه - وما المشار إليه^(٣).

وقولي: (وفي الذي أربع لغات) إلى آخره، مثال تشديد الياء قوله^(٤):

وليس المال فاعلمه بمالٍ وإن أنفقتَه إلا الذي

تجوز به العلاء وتصطفيه لأقرب أقربيك وللصفى

(١) البيت نسبه سيويه للمرار الأسدي (الكتاب : ١ : ١٩٢) و (المقتضب : ١ : ١٤) و (شرح الجمل : ١٧٩ : ١) و (شرح التسهيل : ٣ : ٦١٦) و (شرح الرضي على الكافية : ٣ : ٥٨٣) و (ارتشاف الضرب : ٢ : ٣١٣) و (الخزانة : ٨ : ١٢٩).

الشاهد: (أولى المغيرة) بمعنى أصحاب المغيرة، وهذا ما تحرز منه المصنف، و يرى ابن حيان (أولوا) بمعنى أصحاب، وأولات بمعنى صاحبات تضافان إلى اسم جنس ظاهر. ينظر: (ارتشاف الضرب : ٢ : ٥١٣).

(٢) اشترط البصريون تقدم (ما) و (مَنْ) الاستفهاميتين على (ذا) لتكون موصولة، وأجاز الكوفيون موصوليتها بعدم تقدم ذلك عليها. ينظر: (شرح الأشموني : ١ : ٢٠٤).

(٣) ويشترط أيضاً، لتكون (ذا) موصولة، ألا تكون مشاراً بها. ينظر: (شرح الأشموني : ١ : ٢٠٥).

(٤) البيتان بلا نسبة في: (الإنصاف : ٢ : ٦٧٥) و (اللسان: ضمن، لذا).

الشاهد: (الذي) بتشديد الياء وهي إحدى اللغات الأربع المذكورة في (الذي) وهذه اللغات هي (الذي - اللذي - اللذ - اللذ)، ينظر تفصيل هذه اللغات في:

(أمالي ابن الشجري : ٣ : ٥٢٣ و ما بعدها) و (الإنصاف : ٢ : ٦٢٥ و ما بعدها) و (شرح التسهيل : ١ : ١٨٩ و ما بعدها)

(شرح الرضي على الكافية : ٣ : ١٧) و (ارتشاف الضرب : ١ : ٥٢٥) و (همع الهوامع : ١ : ٣٢٠) و (الخزانة : ٥ : ٥٠٩).

[واللدِّ]^(١) بحذف الياء قول الآخر^(٢):

واللدِّ لو شاءَ لَكنْتُ صَخْرًا أو جَبلاً أَشَمَّ مُشْمَخِرًا^(٣)

ومثال اللدِّ بتسكين الذال، والذي يثبت الياء خفيفةً قوله^(٤):

فَكُنْتُ وَالْأَمْرُ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَالَّذِ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا /

ومثال هذه اللغات في التي، يقال: التيّ والتّ والتّ ومن تسكين التاء قوله^(٥):

فَقُلْ لَلَّتْ تَلُوْمُكَ: إِنَّ نَفْسِي^(٦) أَرَاهَا لَا تَعُوْدُ بِالتَّمِيمِ

وقولي: (وتقول في تثنية الذي، اللذان)^(٧) إلى آخره، ومثال تخفيف

(١) في ش: ومثال الذي.

(٢) بلا نسبة في: (أما لي ابن الشجري ٥٢: ٣ وما بعدها) و(الإنصاف: ٢: ٦٧٦) و(شرح الرضي على الكافية: ٣: ١٨) و(شرح الجمل ١: ١٧١) و(مع الهوامع: ١: ٣٢١ برواية لكتن بزا) و(الخزانة ٥: ٥٠٥).

(٣) المُشْمَخِرُ: العالي المتناول. اللسان (شَمْخَر).

(٤) البيت بلا نسبة في: (الكامل للمبرد ١: ٢٤) و(المقصود والممدود لابن ولاد: ٥١) و(إعراب القرآن للنحاس ١: ٤٦٥) و(أما لي ابن الشجري ٣: ٥٣) و(الإنصاف: ٢: ٦٧١) و(شرح الجمل ١: ١٧٢) و(شرح الرضي على الكافية ٣: ١٨) و(الخزانة ٦: ٣).

- الزُّبْيَةُ: بثر أو حفرة تحفر للأسد، ينظر: (اللسان: زبي)

الشاهد: (الذي) يثبت الياء، و(اللدِّ) بتسكين الذال هي لغتان في الذي..

(٥) البيت بلا نسبة في: (أما لي ابن الشجري ٣: ٥٩) و(شرح الرضي على الكافية ٣: ١٨) و(اللسان: لذا التي) و(مع الهوامع ١: ٣٢٠) و(الخزانة ٦: ٦).

التميم: جمع تيممة وهي التعويذة ينظر: (أما لي ابن الشجري ٣: ٥٩).

(٦) في ش: فقل للت تكرمك إنَّ نفسي، والصواب ما هو في الأصل من حيث إن الوزن لا يستقيم كما ورد في ش.

(٧) من الموصولات الاسمية: (الldان) للمثنى المذكر رفعاً، و(الldين) له جرّاً ونصباً. ينظر: (مع الهوامع ١: ٣٢١) و(شرح الأشموني ١: ١٧٨ وما بعدها).

النون مع الألف وتشديد النون قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ﴾^(١) فإنه قرئ بتشديد^(٢) النون وتخفيفها^(٣) ولا يجوز مع الياء إلا التخفيف^(٤) نحو قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ اللَّذِينَ﴾^(٥).

ومثال حذف النون تخفيفاً قوله^(٦):

وَعِكْرِمَةُ الْفَيَاضِ مِنَّا وَجَوْشَبُ هُمَا فَتَيَا النَّاسِ اللَّذَانِ لَمْ يُعَمَّرَا
وقول الآخر^(٧):

وَحَوْصَاءُ وَرَاءَ لَاتِ الَّذِي دَلَّ عَلَى الْحَجِّ

ومثال ذلك في تشنية التني، تقول: هما اللتان واللذان بتخفيف النون وتشديدها، وفي النصب والخفض اللتين، ولا يجوز تشديد النون وإن شئت حذف النون في جميع ذلك، ومن ذلك قوله:

[هُمَا اللَّتَالُو وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ مَجْدَلُهُمْ صَوِيمٌ]^(٨)

(١) النساء: ١٦.

(٢) هذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس، ينظر (شرح الأشموني ١: ١٧٩).

(٣) قرأ الجمهور: (الذنان) بتخفيف النون، وقرأ ابن كثير بالتشديد (الذنان).

ينظر: (إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١: ١٣٠) و (حجة القراءات لأبي زرعة ١٩٣ وما بعدها) و (التيبان ١: ٣٣٩) و (البحر المحيط ٣: ٥٥٩).

(٤) منع البصريون التشديد مع الياء، وأجازوه الكوفيون، ينظر: (الإنصاف: ٢: ٦٧٠ وما بعدها) و (شرح الأشموني ١: ١٧٩).

(٥) فصلت: ٢٩.

وتخفيف النون لغة الحجاز وبني أسد، ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٥٢٦).

(٦) البيت رواه ابن جني عن قطرب: (البيت برواية " ... لم يُغَمَّرَا " ينظر: (سر صناعة الإعراب ٢: ٩٣).

الشاهد: (الذنا) حذف النون تخفيفاً.

(٧) لم أعر على قائله فيما رجعت إليه من مصادر.

الشاهد: (الذي) هي (الذين) حذفت النون تخفيفاً.

قال أبو حيان " وذكر أصحابنا أنه يجوز حذف النون تخفيفاً وقصد بها الجمع فصيحاً " (ارتشاف الضرب ١: ٥٢٦).

(٨) ما بين القوسين زيادة في ش.

البيت بلا نسبة في: (أمالي ابن الشجري ٣: ٥٩) و (شرح الرضي على الكافية ٣: ١٩) و (همع الهوامع ١: ١٨٩ وما بعدها) و (الخزانة ٦: ١٤).

الشاهد: (اللتا) حذفت النون تخفيفاً.

ومن ذلك قوله^(١):

هُمُ اللَّذَوْنَ صَبَّحُوا صَبَاحاً يَوْمَ التَّحْمُلِ غَارَةً مَلْحَاحاً
ومن استعمال اللاتين بالواو في الرفع، والياء في الخفض، والنصب قول الآخر^(٢):

هُمُ اللَّاءُونَ فَكُّوا الْغُلَّ عَنِي بِمَرِّو الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي
وقول الآخر^(٣):

أَلَمَّا تَعَجَّبِي وَتَرَى أَطِيطاً مَنِ اللَّاتِينَ فِي الْحَقَبِ الْخَوَالِي
وإن شئت حذفْتَ النونَ تخفيفاً في جميع ذلك، حكى الكسائي^(٤): هم اللاؤوا فعلوا كذا، ومن استعمال اللاتين بالياء في جميع الأحوال ما حكى عن بعض البغداديين أن العرب قالت: " هم اللاتين فعلوا كذا " حكى ذلك الفارسي^(٥)

(١) البيت بلا نسبة في: (ارتشاف الضرب ١: ٥٢٦) و(جمع الهوامع ١: ٢٣٨) و(الخزانة ٦: ٢٣).

الشاهد: (اللذون) عدم تشديد النون، وإن شئت حذفْتَ النون (اللذو).

ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٥٢٦) و(الخزانة ٦: ٩٣).

(٢) البيت بلا نسبة في: (أملالي ابن الشجري ٣: ٥٨) و(شرح التسهيل ١: ١٩٤) و(جمع الهوامع ١: ٣٢٤).

الشاهد: (اللاءون) تستعمل بالواو رفعاً و بالياء نصبا وجراً. ينظر: (أملالي ابن الشجري ٣: ٥٨) و(شرح التسهيل ١: ١٩٤) و(جمع الهوامع ١: ٣٢٤).

(٣) البيت بلا نسبة في: (اللسان، ببط) و(الخزانة ٦: ٨١).

وقد رواه في اللسان: أَلَمَّا تَعَجَّبِي وَتَرَى بِطِيطاً.....

الشاهد: (اللاتين) جاءت بالياء في حالة الجر.

(٤) الكسائي هو: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان من ولد جهمن بن فيروز، النحوي أحد القراء السبع، قرأ على حمزة، وسمع من سليمان بن أرقم، صنف: معاني القرآن، القراءات النوادر... وغيرها، توفي سنة ١٨٢ هـ. ينظر: (معجم الأدباء ١٣: ١٦٧ وما بعدها) و(بغية الوعاة ٢: ١٦٢ وما بعدها).

(٥) الفارسي هو: الحسن بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي، أبو علي الفارسي المشهور، صنف: كتاب الحجة، كتاب التذكرة، كتاب المسائل الشيرازية وغيرها، توفي سنة ٣٧٢ هـ، ينظر: (معجم الأدباء ٧: ٢٣٢ وما بعدها) و(بغية الوعاة ١: ٤٩٦ وما بعدها).

فسي شيرازياته^(١) وقرأ ابن مسعود^(٢) ﴿اللَّائِي أَلُوْا مِنْ نِسَائِهِمْ﴾^(٣).
وقال الشاعر^(٤):

إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ

وقولي: (تقول في جمع التي، اللاتي) إلى آخره.

مثال اللائي قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَنْسُنَ مِنَ الْحَيْضِ﴾^(٥)

ومثال اللائي أيضاً بالياء قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَنْسُنَ﴾^(٦).

فإنه قرئ بهما، ومثال اللاتي قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾^(٧).

ومثال اللواقي قوله^(٨):

مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي
وَمِنَ اللَّاءِ بِحَذْفِ الْيَاءِ قَوْلُهُ^(٩):

(١) ينظر: (المسائل العضديات ٢٠٢ وما بعدها).

(٢) ابن مسعود هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمع بن فار ابن مخزوم، شهد بدرًا توفي سنة ٣٢. ينظر: (سير أعلام النبلاء ١ : ٤٦١ وما بعدها) قال ابن خالويه: " وفيه قراءة ابن مسعود ﴿وَاللَّائِي أَلُوْا مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ كما يجوز فيه حذف الهمزة فيصير: " اللاي " ينظر تخريج القراءة في: (مختصر شواذ القرآن لابن خالويه : ١٣ وما بعدها).

(٣) البقرة: ٢٢٦.

(٤) البيت بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ٢ : ٩٣) و (اللسان - ذا) والرجز:

يَا رَبِّ عَيْسَى لَا تَبَارِكْ فِي أَحَدٍ *** في قائم منهم ولا في مَنْ قَعَدَ

إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ

الشاهد: (الذي) في جميع الأحوال بالياء في المفرد والجمع.

(٥) الطلاق : ٤.

(٦) الطلاق : ٤.

(٧) الأحزاب: ٥٠.

(التي) جمعت على اللاتي بالتاء في الآية، ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢٧).

(٨) البيت بلا نسبة في: (شرح التسهيل ١ : ٢٣٣) و (شرح الرضي على الكافية ٣ : ٨٩) و (اللسان - لتا) (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢٧) و (الخزائن ٦ : ١٥٦).

الشاهد: (التي) تجمع على اللواقي، اللاتي.

(٩) البيت بلا نسبة في: (أمالى ابن الشجري ٣ : ٦٠).

الشاهد: (اللاء) بحذف الباء وكسر الهمزة ٤.

مِنَ اللّاءِ لَمْ يَحْجُبْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً وَلَكِنْ لِّيَقْتُلَنَّ الْبَرِيَّ الْمَعْقِلَا / ٥ ب
وَمِنَ اللَّاتِ بِحَذْفِ الْيَاءِ قَوْلُهُ^(١):

اللّاتِ كَالْيَيْضِ لَمَّا تَعْدُ أَنْ دَرَسَتْ صَفْرُ الْأَنَامِلِ مِنْ قَرَعِ الْقَوَارِيرِ
وَمِنَ اللَّوَا بِالْقَصْرِ قَوْلُهُ^(٢):

تَجَمَّعَتْ مِنْ أَنْيُقٍ غِرَارٍ مِنَ اللَّوَا شَرُفُنَ بِالضَّرَارِ
وَمِنَ اللّاءِ بِغَيْرِ يَاءٍ قَوْلُ أَنْشَدَهُ ثَعْلَبُ^(٣):

فَدُومِي عَلَى الْوَصْلِ الَّذِي [كَانَ]^(٤) بَيْنَنَا أَمْ أَنْتِ مِنَ اللَّا مَا هُنَّ عُهُودُ^(٥)
وَمِنَ اللَّاتِ قَوْلُهُ^(٦):

أَوْلُثَكَ أَخْدَانِي وَأَخْدَانِ شِيمَتِي وَأَخْدَانِكَ اللَّاءَاتِ زَيْنَ بِالْكَثْمِ
وقولي: (وتقول في تشنية ذو الطائية، ذوا في الرفع) إلى آخره^(٧) الأفصح
في ذو، وذات الطائيتين أن لا يثنيا ولا يجمعا، وحكى الهروي^(٨) في

(١) البيت منسوب للأسود بن يعقوب في: (أمالي ابن الشجري ٣: ٦٠) و(اللسان - لتا).

الشاهد: (اللات) بحذف الياء من (اللاتي).

(٢) البيت بلا نسبة في (شرح التسهيل ١: ١٩٥) و(ارتشاف الضرب ١: ٥٢٧).

الشاهد: (اللوا) حذفت التاء والياء من (اللواتي).

(٣) أحمد بن يحيى بن بشار الشيباني البغدادي، أبو العباس ثعلب، لازم ابن الأعرابي وسمع من محمد بن سلام الجمحي، وروى عنه محمد بن العباس اليزيدي، والأخفش الأصغر ونفطويه، من مصنفاته: اختلاف النحويين، الوقف والابتداء، معاني القرآن، الأمالي، وغير ذلك، توفي سنة ٢٧١ هـ. ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ٥: ١٠٢) و(بغية الوعاة ١: ٣٩٦) و(طبقات المفسرين ١: ٩٤).

(٤) ما بين القوسين ساقطة من: (م) وقد وردت في: (ش).

(٥) البيت بلا نسبة في: (أمالي ابن الشجري ٣: ٦١) و(شرح التسهيل ١: ١٩٥).

الشاهد: (اللا) بحذف الهمزة و الياء.

(٦) البيت بلا نسبة في: (شرح التسهيل ١: ١٩٢ برواية "أولئك إخواني الذين عرفتهم ***...") و (اللسان - خلل برواية ".... وأخلال شيمتي ***... اللائي ...") و (جمع الهوامع الهوامع ٣٢٠: ١).

(٧) ومذهب أبي زيد الأنصاري أنها تقع على المؤنث ينظر: (النوادر ٨٥ - ٢٢٢) و(شرح الجمل ١: ١٧٨).

(٨) علي بن محمد أبو الحسن الهروي، كان عالماً بالنحو، والأدب جيد القباس، من تصانيفه كتاب الأزهية في الحروف، وكتاب الذخائر في النحو، توفي بمصر عام ٤١٥ هـ ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١٤: ٢٨٤ وما بعدها) و (بغية الوعاة ٢: ٢٠٥).

الأزھية^(١) أن بعض العرب تقول: " هذان ذوات تعرف، وهاتان ذواتا تعرف وهؤلاء
ذوو تعرف، وهؤلاء ذواتُ تعرف " ^(٢).

وقال أبو بكر بن السَّراج^(٣) إنّ ذوو ثنية ذوات، وجمع ذو ولا يجوز فيها إلا
الإعراب، وأما جمع ذات فحكى الهروي في الأزھية أنه لا يجوز فيها إلا ضمُّ التاء
على كل حال^(٤)، وحكى البيت الذي أنشده الفراء^(٥) شاهداً على ذلك.

وقولي: (فأما، ما، فإنها تقع على ما لا يعقل) إلى آخره وقوعها على ما لا يعقل
هو الكثير.

قال تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾^(٦) ومن وقوعها على أنواع
مَنْ يعقل قوله تعالى: ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾^(٧) أي: من أنواع

(١) الأزھية: من الكتب التي صنّفها الهروي وهو كتاب: (الأزھية في علم الحروف) وهو محقق الآن،
تحقيق عبد المعين الملوحي الطبعة (الأولى) عام ١٩٧١. ثم أعيد طبع الكتاب طبعة ثانية عام ١٩٩٣،
نشرة مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٢) الأفصح في ذو، وذات الطائيتين أنها لا يثنيا، ولا يجمعها، ولكن سمع من بعض العرب أنهم ثنّوا
وجمعوا، ذو، وذاتٌ مع التزامهم رفع التاء في ذات على كل حال: ينظر تفصيل المسألة في: (الأزھية:
٢٩٥).

(٣) محمد بن السريّ بن سهل، أبو بكر السراج البغدادي، النحوي، أحدث أصحاب المبرد أخذ عنه أبو
القاسم الزجاجي، و السيرافي و الفارسي، والرماني، صنّف: الأصول الكبير، والأصول الموجز شرح
كتاب سيويو، الاشتقاق، الشعر و الشعراء... وغير ذلك، توفي سنة ٣١٦ هـ. ينظر ترجمته في:
(معجم الأدباء ١٨ : ١٩٧ وما بعدها) و (بغية الوعاة ١ : ١٠٩ وما بعدها).

(٤) تنظر المسألة في: (الأزھية ٢٩٥).

(٥) البيت الذي أنشده الفراء:

جمعتها من أيقن موارق *** ذوات ينهضن بغير سائق

البيت في: (الأزھية: ٢٩٥) بلا نسبة.

القاتل: رؤبة ديوانه: ١٨٠.

الشاهد: (ذواتٌ) لا يجوز فيها إلا الضم في كلّ أحوالها، ينظر البيت في: (الأزھية ٢٩٥) و (آمالى ابن

الشجري ٣ : ٥٥) و (المقرب ١ : ٥٨) و (شرح التسهيل ١ : ١٩٦) و (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢٧)

و (معجم الهوامع ١ : ٣٢٥).

(٦) النحل: ٩٦.

(٧) النساء: ٣.

وقعت (ما) في الآية على أنواع من يعقل، أي: أنواع النساء.

الداء وأما وقوعها على آحاد أولى العلم فلا يجوز^(١)، وحكى أبو زيد^(٢) " سبحان ما سبَّح الرعدُ بحمده"^(٣) ولا حجة فيه، لإمكان أن تكون (ما) ظرفية مصدرية، أي سبحان الله مدة تسبيح الرعد بحمده، فتكون مثلها في قول الشاعر^(٤):

أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ
[أي: أطوَّفَ مدةً تطوافي]^(٥)، واستعملت سبحان غير مضافة مثلها في قول الآخر^(٦):

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عُلْقَمَةُ الْفَاخِرُ
ووقوع (من) على العاقل هو الأكثر، ومنه قوله تعالى:

(١) لا يجوز وقوع (ما) على آحاد العلم، لأنها قد تكون ظرفية مصدرية، وذهب ابن خروف إلى جواز ذلك. ينظر: (معاني القرآن للفراء ١: ٢٥٣) و(إعراب القرآن للنحاس ١: ٤٣٤) و(التيبان ٣٢٨: ١) و(ارتشاف الضرب ١: ٥٢٧).

(٢) أبو زيد الأنصاري سعد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان ابن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج ، النحوي البصري، أخذ عن عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أبو حاتم السجستاني ورؤبة بن العجاج وعمر بن شبة وغيرهم، من مصنفاته: كتاب الإبل و الشاء، كتاب إيمان عمر كتاب بيوتات العرب، وغير ذلك، توفي سنة ٢١٥ هـ ينظر ترجمته في (طبقات المفسرين ١: ١٢٩ وما بعدها) و(معجم الأدباء ١١: ٢١٢ وما بعدها) و(بغية الوعاة ١: ٥٨٣ وما بعدها).

(٣) لم أقف على هذا القول في النوادر.

(٤) القائل: الخطيئة، ديوانه ٢٥٦.

الشاهد: وقوع (ما) ظرفية مصدرية، أي: أطوَّفَ منه تطوافي، ينظر (شرح الجمل ١: ١٧٦) و(ارتشاف الضرب ١: ٥٤٧) و(اللسان - لكع) و(جمع الهوامع ١: ٣١٨).

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٦) القائل: الأعشى، ديوانه ٩٣.

الشاهد: (سبحان) غير مضافة، وحذف المضاف إليه، وبقي المضاف على حالة دون تنوين. ينظر:

(المقتضب ٣: ٢١٧ - ٢١٨) و(الخصائص ٢: ١٩٧ - ٤٣٥) و(أمالى ابن السجري ٢: ١٠٧)

و(شرح التسهيل ٢: ١٨٥) و(شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٤٨) و(جمع الهوامع ١١٦: ٢).

﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ ﴾^(١) ومن وقوعها على ما لا يعقل لما عامله معاملة من يعقل قول امرئ القيس^(٢):

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْنُنَ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

فأوقع (مَنْ) على الطلل لما أجراه مجرى مَنْ يعقل في أن ناداه وحياءه ومن ذلك / ٦ ظ قول أبي زيد الطائي^(٣):

فَوَافَى بِهِ مَنْ كَانَ يَرْجُو إِيَابَهُ وَصَادَفَ مِنْهُ بَعْضَ مَا كَانَ يَخْذَرُ^(٤)

يريد السبع، وأجرأه، واللبؤة، فأوقع مَنْ عليها لما وصفها بالرجاء وهو من صفة العاقل.

وقولي: (والذي وقع على من يعقل وما لا يعقل مِنَ المذكرين العاقلين) إلى آخره مِنْ وقوع (الذي) على مَنْ يعقل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾^(٥).

وقوله سبحانه: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾^(٦).

وقوله سبحانه: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى * الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى * وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾^(٧).

(١) يونس: ٤٣.

(٢) ديوان امرئ القيس: ٢٧

الشاهد: (مَنْ) وقعت على ما لا يعقل، وعملت معاملة من يعقل عندما وقعت على الطلل الذي أجراه مجرى من يعقل عندما ناداه وحياءه، ينظر: (أمالى ابن الشجري ١: ٤١٩) و(ارتشاف الضرب ١: ٥٤٦) و(الخزانة ١: ٦١).

(٣) هو المنذر بن حرملة من قبيلة طيء، نصراني الديانة، ينظر ترجمته في: (خزانة الأدب ٤: ١٩٢).

(٤) لم أقف على نسبة هذا البيت لأبي زيد الطائي فيها بحثت فيه من مصادر.

الشاهد: وقوع (مَنْ) على غير العاقل ثم عامله معاملة العاقل، فأوقع (مَنْ) على الأسد واللبؤة عندما وصفها بالرجاء، وهو من صفة العاقل.

(٥) الزمر: ٣٣.

(٦) البقرة: ٢٥٩.

الشاهد في الآية: وقوع الذي على من يعقل.

(٧) الليل: ١٥-١٦-١٧-١٨.

و من وقوعها على ما لا يعقل قوله سبحانه: ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾^(١).
و من وقوع (التي) على من يعقل قوله سبحانه: ﴿الَّتِي تَجَادَلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾^(٢).
و من وقوعها على ما لا يعقل قوله تعالى: ﴿عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾^(٣).

وتشيتها بمنزلتها في ذلك، وأما جمع الذي فلمّا كان على صورة جمع المذكر السالم فلم يوقع إلا على العاقل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(٤) كما أنّ جمع المذكر السالم لا يقع إلا على العاقل، ومن وقوع (الألف واللام) على من يعقل من المذكرين و المؤنثات قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾^(٥) أي: الذين حفظوا فروجهم، واللائي حفظنها، ومن وقوعها على ما لا يعقل من المذكرين قوله تعالى: ﴿وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾^(٦) أي: الذي عُمِرَ وفي وقوعها على المؤنث قوله سبحانه: ﴿تَحْمِلُنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾^(٧) أي: التي تجري.

ومن وقوع (أي) على العاقل من مذكر أو مؤنث قوله سبحانه:

﴿ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٨) ألا ترى أن المعنى على العموم في الصنفين .

(١) الانشراح : ٣.

(٢) المجادلة : ١.

وقعت التي على من يعقل.

(٣) البقرة : ١٤٢.

(٤) الكهف : ١٠٧.

أي: (الذين) في الآية جمع الذي، لا تقع إلا على العاقل، لأنها جاءت على صورة جمع المذكر السالم الذي لا يقع على العاقل..

(٥) الأحزاب : ٣٥.

حيث: وقعت الألف واللام على من يعقل من المذكرين والمؤنثات.

(٦) الطور : ٤.

(٧) الحاقة : ١١.

وقعت الألف واللام في الآية على ما لا يعقل، أي: التي تجري، هي السفينة ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٥ : ٢١).

(٨) مريم : ٦٩.

جاءت (أي) في الآية على العموم، حيث وقعت على ما يعقل من مذكر ومؤنث وهي من الموصولات، ينظر: (التيان : ٢ : ٨٧٨).

ومن وقوعها على غير العاقل (أيها) ، وحكى إدخال التاء على (أي) إذا أريد بها المؤنث^(١) ، ابن كيسان^(٢) وغيره.

وقولي: (الألى بمعنى الذين) إلى آخره

من وقوع الأولى بمعنى الذين على من يعقل، قول القُطامي^(٣):

أليسوا بالألى قسطوقديما على النعمان وابتدروا المصاعا

ومن وقوعها على ما لا يعقل قول مضرس^(٤):

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَامَنَا الْأَلَى مَرَّرْنَا عَلَيْنَا وَالزَّمَانَ وَرِيْقَ

وأما (ذا) فإنها تابعة في المعنى، لما ، وَمَنْ ، تقول: مَنْ ذا عندك من الناس؟ تريد:

مَنْ الذي عندك؟ أو من التي عندك؟ وتقول: ماذا عندك؟ مَنْ أَلَدَوَات، نريد: ما الذي عندك؟ وما التي عندك؟.

٦/ب

وقولي: (فأما، أن، وما، وكى المصدريات) إلى آخره، مثال ذلك: يعجبني أنك

قائم، وأن تقوم، أو ما تصنع، تريد: يعجبني قيامك، أو صنعك، وجئت كي

تكرمني، أي: لإكرامك لي، ومثال وصل الأسماء الموصولة بالظروف والمجرورات

التامة والجمل المحتملة للصدق والكذب الخالية من معنى التعجب المشتملة على

ضمير يعود على الموصول قولك: جاءني الذي في الدار وجاءوني الذي عندك،

(١) ينظر: (شرح الجمل ١: ١٧٨)، (ارتشاف الضرب ١: ٥٣٤) و(شرح الأشموني ١: ٢١٤).

(٢) أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، من تصانيفه: المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، اللامات علل النحو ... ، توفي سنة ٢٩٩ هـ. ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١٧: ١٣٧) و(بغية الوعاة ١: ١٨).

(٣) عمر بن شُبَيْم، من بني ثعلب، وكان حسن التشبيب. ينظر: (الشعر والشعراء ٢: ٦٠٩) و(معجم الشعراء ٤٧).

الشاهد: (الألى) بمعنى الذين حيث وقعت على من يعقل.

(٤) مضرس بن يحيى بن لقيط بن خالد بن نضلة بن الأشتر بن قعس بن طريف الأسدي. ينظر ترجمته في: (معجم الشعراء: ٣٠٧).

لم أقف على نسبة هذا البيت لمضرس فيها بحثت فيه من مصادر.

الشاهد: (الألى) وقعت على ما لا يعقل وهي الأيام أي أيامنا التي.

وجاءني الذي قام أبوه [ولو قلت: جاءني الذي بك، والذي إليك، لم يجوز لأنها ناقصان لا فائدة في الوصل بهما]^(١).

وكذلك إذا قلت: جاءني الذي ما أحسنه ، لم يجوز، لأن التعجب لا يُوصل به موصول، وكذلك جاءني الذي عمر قائم لم يجوز لخلو الجملة من عائد إلى الموصول، وكذلك لو قلت: جاءني الذي لعله قائم ، لم يجوز لأن الجملة غير محتملة للصدق والكذب فأما قول الفرزدق^(٢):

وإني لرامِ نظرةً قبِلَ التي لعلِّي وإن شطّ نواها أزورها^(٣)

فالصلة على هذا محذوفة وهي: أقول، والعرب كثيراً ما تضمّر القول قال تعالى: ﴿ وَ الْمَلِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾^(٤) أي: يقولون سلام عليكم وقد تقدم تمثيل وصل الألف واللام باسم الفاعل واسم المفعول.

وقولي: (إن كان مرفوعاً وكان غير مبتدأ لم يجوز حذفه) مثال ذلك قولك: جاءني الذين قاموا، و مَنْ قاموا [فالواو في قاموا]^(٥)، ضمير مرفوع لأنه ضمير الفاعل، ولا يجوز أن تقول: الذين قام فتحذفه.

قولي: (وإن كان مبتدأ وكان الخبر فعلاً، أو ظرفاً، أو مجروراً لم يجوز حذفه) مثال ذلك قولك: جاءني الذي هو يضحك، أو جاءني الذي هو عند زيد أو جاءني الذي هو الدار، لا يجوز في شيء من ذلك حذف هو، لأنك لو قلت: جاءني الذي

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) هو: همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن شعبان بن مجاشع بن دارم بن عوف بن حنظلة، توفي سنة ١١٠ هـ وهو من الطبقة الأولى من شعراء الإسلام. ينظر: (الشعراء والشعراء ١ : ٣٨) و (طبقات الشعراء لابن سلام الحمحمي ٢ : ٢٩٨).

(٣) البيت ليس في الديوان.

الشاهد: وصل التي بـ (لعل) لأنها من الجمل غير المحتملة للصدق والكذب، وتقدير الصلة: التي أقول: (لعلّي أزورها) وهو مذهب الجمهور، وجوز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو: الذي أضربه أو لا تضربه زيد، وجوزه المازني بجملة الدعاء. ينظر: (شرح الرضي على الكافية ٣ : ١٠) و (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢١) و (مغني اللبيب ٣٩١) و (معجم الهوامع ١ : ٣٣٤) و (الخزانة : ٤٦٤).

(٤) الرعد ٢٣.

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (م).

يضحك، وأنت تريد: الذي هو يضحك، أو جاءني الذي عند زيد أو جاءني الذي في الدار، وأنت تريد: الذي هو عند زيد، والذي هو في الدار لم يجوز لأنه لا دليل على ذلك، إذ الكلام مستقل بالظرف، أو بالمجرور وحده.

وقولي: (وكان الموصول أياً ، جاز إثباته، وحذفه) مثال ذلك قولك: يعجبني أيهم هو قائم / وأيهم هو قائم في الدار، وإن شئت قلت: يعجبني أيهم قائم، وأيهم / قائم في الدار.

وقولي: (وإن كان الموصول غير ذلك، فإن كان في الصلة طول جاز إثباته وحذفه) أعني: أنه إن كان الموصول غير (أي) مثل الذي تقول: يعجبني الذي هو قائم في الدار، ويعجبني الذي قائم في الدار، لما طالت الصلة بالمجرور جاز إثبات الضمير المبتدأ وحذفه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾^(١) التقدير: وهو الذي هو في الأرض إله وهو في الأرض إله، ومن كلام العرب: " ما أنا بالذي قائل لك سوءاً" التقدير: الذي هو قائل لك سوءاً، فحذف (هو) لما طالت الصلة بالمجرور والمفعول، وإن لم يكن فيها طول لم يجوز الحذف نحو قولك: ما أنا بالذي هو قائم لا يجوز أن تقول: بالذي قائم، فأما قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾^(٢) و﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(٣) [في قراءة من رفع بعوضة وأحسن]^(٤) فشاذ والتقدير: مثلاً ما هو بعوضة ، وعلى الذي هو أحسن، ومثل ذلك قول عدي^(٥):

(١) الزخرف: ٨٤

الشاهد: حذف الضمير المبتدأ لما طالت الصلة فيجوز إثبات الضمير (هو). والمعنى: أنه هو معبود في السماء و معبود في الأرض، و العائد على الموصول محذوف تقديره: هو. ينظر: (البحر المحيط ٩: ٣٩١).

(٢) البقرة: ٢٦.

قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ الضحاك، وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤبة بن الحجاج وقطرب: بعوضة بالرفع) وهذا لا يصح إلا على مذهب الكوفيين حيث قدروا: (هو بعوضة) : ينظر : (البحر المحيط ١٩٧: ١ وما بعدها).

(٣) الأنعام: ١٥٤.

(٤) ما بين القوسين زيادة في (ش).

(٥) هو: عدي بن زيد بن حمار بن زيد بن أيوب، أحد بنى امرئ القيس بن زيد بن مناة بن تميم، من شعراء الطبقة الأولى من الشعراء الجاهليين، ينظر (طبقات الشعراء ١: ١٣٧) و(الشعر والشعراء ١٥٣: ١).

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتْيَانِ فِي غَيْرِ الْـ أَيَّامٍ يَنْسَوْنَ مَا عَوَّاقِبَهَا^(١)
وقولي: (فَإِنْ كَانَ مَنْفَصِلًا لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ) مثال ذلك: جاءني الذي لم أكرم إلا إياه،
لا يجوز الحذف لأن إياه منفصل.

وقولي: (وإن كان في صلة الألف واللام لم يجوز حذفه إلا في ضعيف من الكلام) مثال ذلك قولك: جاءني الضاربة زيد، فتقول إن شئت: جاءني الضاربة زيد، إلا أن ذلك قليل .

وقولي: (وإن كان في صلة غيرها) أعني: في صلة غير الألف واللام.

وقولي: (وإن كان فعلاً) أعني، وإن كان العامل في الضمير فعلاً .

وقولي: (وإن كان في الصلة ضمير آخر عائد على الموصول لم يجوز حذفه) مثال ذلك: جاءني الذي أكرمه في داره، لا يجوز أن تقول: جاءني الذي أكرمت في داره، تريد: الذي أكرمه في داره.

وقولي: (وإن لم يكن جاز إثباته وحذفه) أعني وإن لم يكن في الصلة ضمير آخر يعود على الموصول، ومثال ذلك: جاءني الذي ضربته

وإن شئت قلت: الذي ضربت، قال الله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(٢)
أي: بعثه الله رسولاً .

وقولي: (ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول، ولا بين أبعاض الصلة بأجنبي، وهو ما ليس من الصلة) مثال ذلك: ضربت زيدا الذي قام أبوه، لا يجوز ضربت / ب الذي زيدا قام أبوه، ولا ضربت الذي قام أبوه فتفصل بين الموصول الذي

(١) البيت منسوب لعدي في: (معاني القرآن ١ : ٢٤٥) و (طبقات الشعراء ١ : ١٣٧) و (أمالي ابن الشجري ١ : ١١١) و (ضرائر الشعر ١٧٣) و (ارتشاف والضرب ٣ : ٣٠٩) و (الخزانة ٦ : ١٥٧) .
الشاهد: حذف الضمير الرابط للصلة إذا لم يكن في الصلة طول المجرور أو المفعول فإذا لم تطل الصلة لم يجوز حذف الضمير والتقدير: (ينسون التي هي عواقبها) أي ينسون الأشياء التي هي عواقبها الأيام .

(٢) الفرقان : ٤١

الشاهد: جواز حذف الضمير العائد على الصلة من الفعل والتقدير: (الذي بعثه رسولاً) ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٣ : ١٦٢) و (التبيان ٢ : ٩٨) و (ارتشاف الضرب ١ : ٥٣٥) .

هو (الذي) وبين صلته وهي (قام أبوه) بمفعول ضربت وهو (زيد) ولا بين [بعض الصلة]^(١) وهو (قام) والبعض الآخر وهو (أبوه) يزيد أيضاً الذي هو معمول ضربت لأنه أجنبي عن الصلة فإن فصلت بجملة اعتراض ساغ ذلك، كالفصل بالقسم بين الصلة و الموصول في البيت^(٢).

وقولي: (ولا يجوز أن يتبع الموصول ولا يستثنى منه ولا يخبر عنه إلا بعدم تمام صلته) مثال الإخبار عنه: إن الذي ضربت أباهُ زيدٌ ومثال الاستثناء منه: إن الذين قام أبوهم إلاَّ زيدٌ، إخوتك، ومثال إتباعه: إنَّ التي قام أبوها العاقلةُ هندُ، لا يجوز أن تقول: إنَّ الذي ضربتُ زيدٌ أباهُ، ولا إنَّ الذي قام إلاَّ زيداً أبوهم إخوتك، ولا إنَّ التي قام العاقلة أبوها هندُ، لأنك لو فعلت ذلك لكنت قد أتيت بالخبر وبالاستثناء وبالتابع قبل تمام الصلة، وذلك لا يجوز، لأن الصلة والموصول كالشيء الواحد فلا يجوز الفصل لذلك^(٣).

وقولي: (لا يجوز أيضاً تقديم الصلة على الموصول، ولا تقديم شيء منها) مثال تقديم الصلة على الموصول: جاءني في الدار الذي، تريد جاءني الذي في الدار ومثال تقديم بعض الصلة على الموصول قولك: جاءني أباهُ الذي ضربتُ، تريد: الذي ضربتُ أباهُ، ولا يجوز شيء من ذلك.

وقولي: (فإن جاء ما ظاهره بخلاف ذلك تؤوّل) مثال ذلك قول الشاعر [الأعشى]^(٤):

-
- (١) ما بين القوسين زيادة في (ش).
(٢) البيت في: (المقرب ١ : ٦٢) ذاك الذي - وأبيك - يُعرف مالك *** والحق يدفع ترهات الباطل. القائل: جرير، ينظر: (المقرب ١ : ٦٢).
الشاهد: جواز الفصل بين الصلة والموصول بالجملة الاعتراضية، وهي جملة القسم من أجل تأكيد الصلة و تبينها. ينظر: (الخصائص ١ : ٢٣٥ و ما بعدها) و(شرح التسهيل ٢ : ٣٧٥) و(ارتشاف الضرب ١ : ٥٥٠) و(مغني اللبيب ٣٨٦-٣٩١) و(همع الهوامع ١ : ٣٤١).
(٣) الصلة لا يتقدم بعض أجزائها على بعض، كما لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه، ولا يستثنى منه قبل تمام صلته، ينظر: (شرح التسهيل ١ : ٢٣١ - ٢٣٢).
(٤) ما بين القوسين زيادة في (ش).
الأعشى هو: ميمون بن قيس بن شرحبيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس ابن ثعلبة، ويكنى أبا بصير. ينظر ترجمته في (طبقات الشعراء ١ : ٥١ - ٥٢) و (الشعر والشعراء ١ : ١٧٨) و(معجم الشعراء ٣٢٥).

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادٍ دَارَهَا تَكَرَّيْتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا^(١)

فظاهره أنه أبدل إِيَاداً من الموصول الذي هو (مَنْ) قبل كمال صلته، لأن (جعلت) صلة و (دارها) و (تكريت) مفعولان لجعلت، فكان ينبغي أن يقول: لسنا كمن جعلت دارها تكريت، وحينئذ يأتي بالبدل فيقول: إِيَادٍ، إلا أن ذلك يتخرج على أن لا تكون دارها، وتكريت مفعولين لجعلت هذه الظاهرة، بل لأخرى مضمره، فتكون الصلة قد كملت بجعلت وأبدل إِيَاد من كمال الصلة بجعلت، ثم يبين بعد ذلك ما جعلت فقال: دارها تكريت، ثم أضمر جعلت لدلالة الأولى عليها.

وقولي: (ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد و الاثنين و الجمع والمذكر و المؤنث بلفظ واحد الحمل على اللفظ فيعامل معاملة الواحد المذكر / والحمل على ٨ المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى الذي تريد)^(٢) مثال ذلك قولك: جاءني من قام، تعني: رجلاً، أو رجلين، أو رجالاً، أو امرأة، أو امرأتين، أو نساء، فتحمل على اللفظ في جميع ذلك، فتفرد الضمير وتذكره على كل حال.

وإن شئت حملت على المعنى^(٣) فقلت: إن عنيت رجلاً، و إن عنيت رجلين قلت: جاءني من قاما قال الشاعر^(٤):

تَعَالِ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُبُّ يَصْطَحِبَانِ

(١) ديوان الأعشى: ٥٦.

الشاهد: ظاهر البيت أن (إِيَاد) بدل من الموصول (مَنْ) قبل تمام الصلة، لأن (جعلت) صلة و (دارها) و (تكريت) مفعولان لجعلت، لذا وجب أن يقول لسنا كمن جعلت داره تكريت مفعولين ولا يجوز الفصل بين بعض ما هو من تمام الصلة بأجنبي، وحمله على الظاهر لحن ينظر: (الخصائص: ٢: ٤٠٢ برواية " حلت إِيَاد رتقب حبها) و (أمالى ابن الشجري ١: ٣٠٠) و (ارتشاف الضرب ١: ٥٥١).

(٢) الأحسن مراعاة اللفظ لأنه الأكثر في كلام العرب. (مع الهوامع ١: ٣٣٨).

(٣) وإن حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قبح، وجب مراعاة المعنى نحو: اعط من سألتك، فلو قيل: مَنْ سالك لحصل بذلك لبس. (مع الهوامع ١: ٣٣٨).

(٤) الشاعر: الفرزدق، البيت في ديوانه ٢: ٣٢٩، وقد ورد برواية: (تعش) بدل (تعال). الشاهد: حمل الموصول (مَنْ) على المعنى، فأراد (مثل اثنين) أو (مثل الذين) هكذا تقديره في (الكتاب ٢: ٤١٦).

وينظر: (أمالى ابن الشجري ٣: ٦٣ - ٦٤) و (شرح التسهيل ١: ٢١٣) و (ارتشاف الضرب ١: ٥٣٩) و (مع الهوامع ١: ٣٣٨).

وإن عنيت رجالاً قلت: جاءني مَنْ قاموا، قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾^(١) وإن عنيت امرأة قلت: جاءني من قامت، وإن عنيت امرأتين قلت: جاءني مَنْ قامتا، وإن عنيت نساء قلت: جاءني مَنْ قُمن.

وقولي: (كذلك يجوز في الذي والتي إذا وقعتا بعد ضمير متكلم [أو مخاطب]^(٢) الحمل على اللفظ)^(٣) مثال ذلك: أنت الذي ضربه عمرو وأنا الذي ضربه عمرو، وأنت التي ضربها عمرو، وأنا التي ضربها عمرو فيكون [الضمير]^(٤) العائد على الذي، والتي غائباً، مذكراً أو مؤنثاً كالضمير العائد على الأسماء المفردة الظاهرة و من ذلك قوله^(٥):

وَأَنَا الَّذِي عَرَفْتُ مَعَدَّ فَضْلَةً ونشدت عن مجير بن أم قطام
وإن شئت حملته على المعنى فقلت: أنا الذي قمتُ، وأنت الذي قمتُ، لأن الذي أنت، وأنا من جهة المعنى. قال^(٦):

أَنَا الَّذِي سَمَّيْنِي أُمِّي حَيْدَرَةً

فقال: سمّيتني، كما قال: أنا سمّنت أُمّي.

وقولي: (وإن شئت في جميع ما ذكر بعض الصلة على اللفظ وبعضها على المعنى) مثال ذلك أن تقول: جاءني مَنْ قام وخرجت، وأنت تعني امرأة، فتحمل قام على اللفظ، وخرج على المعنى، وكذلك أيضاً تقول: أنا الذي قام وخرتُ، فتحمل قام

(١) يونس: ٤٢.

يرى المبرد حمل (مَنْ) في الآية مرةً على اللفظ ومرة على المعنى، لأن (مَنْ) وإن كان موحد اللفظ فإن معناه هذا الجمع ينظر: (المقتضب: ٢: ٢٤٥).

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٣) يجوز في الضمير الواقع قبل، الذي والتي أن يكون للغائب أو المخاطب أو المتكلم، ينظر: (ممع الهوامع ١: ٣٣٦).

(٤) ما بين القوسين زيادة في (ش).

(٥) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ١١٨.

الشاهد: حمل (الذي) على اللفظ لوقوعها بعد ضمير المتكلم (أنا).

(٦) الرجز منسوب للإمام علي بن أبي طالب في (شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٧) و (الخزانة ٦: ٦٢ - ٦٣) وهو بلا نسبة في: (ممع الهوامع ١: ٣٣٦).

الشاهد: حمل (الذي) على المعنى كأنه قال: أنا سمّنت أُمّي حيدرة حيث عاد معنى الضمير على المفرد المتكلم..

على اللفظ وخرج على المعنى والأولى في ذلك كله الابتداء بالحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾^(١) لحمل (يقنت) على لفظ مَنْ و(تعمل) على معناها ومن ذلك أيضاً البيت المتقدم^(٢) حُلَّ فيه الضمير أولاً على اللفظ فقيل: فضله / ثم حمل بعد ذلك ٨ ب على المعنى فقيل: ونشدت، و يجوز الابتداء بالحمل على المعنى ومن ذلك البيت الذي في الكتاب^(٣) ألا ترى أن (كنت) حمل على المعنى، ثم حمل بعد ذلك على اللفظ فقيل: (به) ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾^(٤) فجاء خالدين على المعنى ثم جاء بعد ذلك له على اللفظ^(٥).

باب نعم وبئس

وهما فعلان غير متصرفين^(٦)

قولي: (فأما قول بعض العرب: والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء وبرها سرقة) إلى آخره، إنما احتجت إلى التنبيه على ذلك لأن الظاهر من ذلك إبطال ما قدمناه من أنها فعلان، من حيث دخل عليهما حرف الجر وحروف الجر لا تدخل

(١) الأحزاب: ٣١.

وهذه قراءة الجمهور (ومن يقنت) بالياء و(تعمل) بالتاء، حمل الأولى على اللفظ، والثانية على المعنى وقرأ الكوفيون (يعمل صالحاً)، ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٣: ٣١٩) و (البحر المحيط ٨: ٤٧٣).

(٢) وهو بيت أمري القيس المتقدم: أنا الذي عرفت معدّ فضله *** ونشدت عن حجر بن أم رقطام.

(٣) البيت في المقرب ١: ٦٣ وهو

أأنت الذي كنت مرة *** سمعنا به والأرجحي المقلب

الشاهد: جواز الحمل على المعنى أولاً (إن كنت) ثم الحمل على اللفظ (به) وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فلا يميزون ذلك، ينظر: (شرح الجمل ١: ١٩١).

(٤) الطلاق: ١١.

جاءت (خالدين) حملاً على المعنى ثم جاءت (به) حملاً على اللفظ.

(٥) والحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ جائز عند البصريين باعتبار الفصل بين الجملتين، أما الكوفيون فلا يميزون ذلك لعدم اعتبار الفصل ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٥٤١).

(٦) ذهب البصريون والكسائي إلى أنهما فعلان، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنها اسمان، ينظر الخلاف في هذه المسألة في: (الإنصاف ١: ٤٧) و (شرح التسهيل ٣: ٥) و (شرح ابن عقيل ٣: ١٦٠ - ١٦١) و (ارتشاف الضرب ٣: ١٥) و (معجم الهوامع ٣: ٢٣).

إلا على الأسماء، فلذلك احتيج إلى تأويل ذلك على حذف الموصوف فيكون ذلك نحو قول الشاعر^(١):

وَاللهَ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُحَالِطٌ اللَّيَالِي^(٢) جَانِبُهُ
الأصل: والله ما زيدٌ برجل نام صاحبه، فحذف الموصوف، والصفة غير مختصة،
أو على الحكاية نحو:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللهِ لَا تَنْكَحُونَهَا بَنِي شَابٍ قَرْنَاهَا نَصْرٌ وَتَحْلُبُ^(٣)
والقول الآخر هو الأولى عندي^(٤) لما يلزم في ذلك من دخول حرف الجر على
الفعل من حيث قام مقام الموصوف.
وكذلك أيضاً قول الآخر^(٥):

فَقَدْ بَدَّلْتُ ذَاكَ بِنِعْمَ بَالٍ وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ
البيت ظاهرة مخالفة ما ذكرناه من أن نعم فعل من حيث دخل عليها حرف الجر
وأضيفت إلى ما بعدها، فخرجت ذلك على أن تكون قد صارت اسماً وانتقلت عن
أصلها وحيثُ فعل بها ذلك، و أتيتُ لذلك بالنظير وهو قولهم " ما رأيته مُدَّ
شَبَّ إلى دَبَّ ".

(١) البيت بلا نسبة في: (أملالي ابن الشجري ٢ : ٤٠٥) و (الإنصاف برواية " والله ما ليلى ولا
مخالط الليالي " ١ : ١١٢) و (همع الهوامع ١ : ٣٢) و (الخرزاة ٩ : ٣٨٩).

الشاهد: دخول حرف الجر على الفعل (نام) وهذا ما احتج به الكوفيون على اسمية (نعم) وقد أبطل
البصريون هذه الحجة حيث قدروا الموصوف: (ما زيد برجل نام صاحبه).

(٢) في (ش) الليان، وكذا في (شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٤٦).

(٣) البيت بلا نسبة في: (الكتاب ٣ : ٢٠٧) و (المقتضب ٤ : ٩ - ٢٢٦).

الشاهد: تقدير الصفة على الحكاية حيث سمي بالفعل والفاعل: (شاب قرناها) كأن تسمي رجلاً أو
امراً بشيء قد عمل بعضه في بعض: ينظر السابق.

(٤) يعني الأولى تأويل الموصوف على الحكاية أي: (ما زيد برجل مقول فيه نام صاحبه).

(٥) لم أقف له على قائل فيها بحث من مصادر.

الشاهد: ظاهر البيت أن نعم اسم وليست فعل إذ دخل عليها حرف الجر وكذلك أضيفت إلى ما
بعدها (نعم بال) وهذا مخالف لمذهبه في كون (نعم وبش) فعلاً، وقد خرج ذلك بأنها انتقلت عن
أصلها محدث ذلك لها وجاء بالقياس من كلام العرب فأول الفعل (مدَّ شَبَّ: أي مدَّ أن شَبَّ) إلى أن
دَبَّ).

وقولي: (في نِعَم أربع لغات) أمّا كسر النون وتسكين العين فهو من الكثرة بحيث لا يحتاج إلى تمثيل^(١) وأمّا فتح النون وكسر العين نحو قوله^(٢):

خَالَتِي وَالنَّاسُ قَدْ مَأَّ أَنْتَهُمْ نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ ط / ٩
وأمّا فتح النون وتسكين العين فلأن كل فعل بكسر العين يجوز ذلك فيه^(٣) وأمّا كسر النون والعين فقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٤).

وحكى الأخفش^(٥): بَشَسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبَشَسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ^(٦).

وقولي: (فإن كان المذكر قد كُنِيَ به عن مؤنث ألحققتها علامة التأنيث إن شئت) مثال ترك [العلامة التأنيث]^(٧) قوله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبَشَسَ الْمُهَادُ﴾^(٨) فالمهاد، وإن كان مذكراً، فقد كنى به عن مؤنث، لأن جهنم

(١) ومن قال: (نِعَم) بكسر النون وسكون العين نقل كسرة العين في (نِعِم) إلى النون وعليها أكثر الفراء، ينظر: (الإنصاف ١: ١٢٦).

(٢) لم أقف له على قائل فيما بحث فيه من مصادر.

الشاهد: (نِعَم) بكسر النون وسكون العين هي لغة في نعم.

(٣) الأصل فيها (نِعِم) على وزن (فَعِلَل) وعينه من حروف الخلق جاز فيه أربع لغات نحو شَهَدَ وشَهَّدَ وشَهَّدَ.

(٤) البقرة: ٢٧١.

الشاهد كسر النون والعين في (نِعِم) وهي أحد اللغات الأربع المذكورة في نعم وهذه قراءة أبي عمرو، وعاصم، ونافع، وابن كثير، وورش وحفص وهذه اللغة لغة هذيل. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٣٨) و (إعراب القراءات السبع ١: ١٠٠ - ١٠١) و (حجة القراءات ١٤٦ - ١٤٧) و (التيبان ١: ٢٢١) و (البحر المحيط ٢: ٩٨٩).

(٥) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، سكن البصرة، وأخذ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، مات سنة عشر، وقيل سنة خمس عشرة، وقيل إحدى وعشرين ومائتين صنف من الكتب: الأوساط في النحو، معاني القرآن، المقاييس في النحو والاشتقاق - المسائل الكبير والصغير، وغيرها... ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١١: ٢٢٤) وما بعدها) و (بغية الوعاة ١: ٥٩٠ وما بعدها) و (طبقات المفسرين للذواودي ١: ١٨٥ وما بعدها).

(٦) قد يقال في (بَشَسَ): (يَبْسَسُ) ينظر: (شرح الأشموني ٣: ٥٠).

(٧) كذا وردت في الأصل.

(٨) ص: ٥٦.

الشاهد في الآية ترك علامة التأنيث في (بَشَسَ) وذلك رعيًا للفظ (المهاد) لما فيه من التذكير، وقد كُنِيَ به عن مؤنث وهي جهنم.

مؤنثة - أعاذنا الله منها- لكن لم تلحق علامة التأنيث رعيًا لِلْفُظْ المهَاد [من التذكير]^(١) ومن رعى المعنى ألحق علامة التأنيث كما فعل في بيت ذي الرمة^(٢) المذكور في الكتاب^(٣).

وقولي: (وقد حكى الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب) حكى ذلك في كتابه الكبير^(٤) عن ناس من بني أسد فصحاء قال: لقيتهم ببغداد قال منهم أبو محمد، وأبو صالح^(٥)، إلا أنه ارتاب فيهم لمخامرتهم أهل الحاضرة.

وقولي: (فلا يجوز دخول، من عليه إلا في ضرورة) أعني: أنه لا يجوز أن تقول: نعم من رجل، وسبب ذلك أنه أشبه التمييز المنقول^(٦)، لأن الأصل: نعم الرجل فجعلت نعم الرجل فاعلاً، ونقلت الرجل عن أن يكون فاعلاً ونكرته ونصبته على التمييز، فأشبه التمييز المنقول من الفاعل والمفعول نحو قولك: تصيب زيد عرقاً، فالأصل: تصيب عرق زيد، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾^(٧)

(١) ما بين القوسين ساقطة من (س).

(٢) أبو الحارث غيلان بن عقبة بن كعب بن بهيش بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة ابن ساعدة بن كعب، وهو من شعراء الطبقة الثانية من شعراء الإسلام توفي سنة ١١٧ هـ، ترجمته في: (طبقات الشعراء ٢: ٥٣٤ وما بعدها) و (الشعر والشعراء ٢: ٤٣٧).

(٣) البيت في كتاب (المقرب ١: ٦٨): وهو لذي الرمة، ديوانه ١٦١

أو حرة عَطْلٌ ثَجَاءٌ بِحَفْرَةٍ *** دعائم الزور نعمت زورق البلد

الشاهد: ألحقت علامة التأنيث بـ (نعم) رعيًا للمعنى الزورق مذكر، والحرة مؤنث لِمَا كانت الناقه مؤنثة (زورق البلد).

ثجاء: بفتح الثاء هي الضخمة، والثج الصدر.

ينظر: (شرح الرضي على الكافية: ٤: ٢٥٤) و (الخزانة: ٩: ٤٢٠ وما بعدها).

(٤) كتاب المسائل الكبير للأخفش.

(٥) قال في شرح جمل الزجاجي: وحكى ذلك في كتاب عن أبي محمد وأبي صالح السليل، ثم قال بعد

ذلك إني لا آمن أن يكونا قد فهما التلقين). ينظر: (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ١

(٦١٨).

(٦) هذا الرأي على مذهب سيبويه والسيرافي، فلا يجوز ذلك عندهما لأنه لا إبهام يرفعه التمييز هنا وجوز

المبرد وابن السراج، والفارسي ذلك لأن التمييز قد يكون للتوكيد وجوزه ابن عصفور هنا في

الضرورة لأنه أفاد ما لم يفده الفاعل، ينظر: (همع الهوامع: ١: ٣١٣).

(٧) القمر: ١٢.

الشاهد في الآية (عُيُونًا) تمييز منقول عن المفعول، الأصل: فجربنا عيون الأرض.

الأصل: فجرنا عيونَ الأرض فكما لا يجوز [أن]^(١) يقال: تصيب زيد من عرق، وفجرنا الأرض من عيون، كذلك لا يقال: نعم رجل زيد، فأما قوله:

فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَاَمَى^(٢)

ففيه شذوذان، أحدهما إدخال من على التمييز، والآخر الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وهو المرء، وكان الذي سهّل دخول من، ظهور الفاعل، لأن التمييز إذ ذاك لا يشبه المنقول.

وقولي: (وأغنى العموم عن الرابط)^(٣) أعني عن عموم الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ نعم الرجل، إنما تريد بالرجل جميع جنس الرجال مبالغةً في المدح، وأمن اللبس، إذ لا يتوهم بالرجل على هذا المعنى أنك قصدت به غير زيد، ونظير ذلك ٩ ب في إغناء العموم عن الرابط قول الشاعر^(٤):

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

فقوله: (فلا صبرا) جملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو الصبر، ولا ضمير فيها عائد عليه، لأن عموم الصبر المنفى عنه، وعن غيره يدخل فيه نفى صبره عنها، ولا يتصور أن يكون الرابط هنا تكرير لفظ الصبر، لأن الصبر الثاني لو كان هو الأول لم يكن بدًّا من إدخال لام التعريف عليه التي تعني أنك أردت المعهود في

(١) ما بين القوسين زيادة في (ش).

(٢) هذا عجز بيت صدره: تَحَيَّرُهُ فَلَمْ يَعْدُلْ سِوَاهُ

نسبه ابن دريد في الاشتقاق ليحيى بن عبد الله بن سلمة (الاشتقاق : ١٠١) و (الخزانة : برواية : رجل تهامي) الخزانة : ٩ : ٣٩٥ .

الشاهد : (من رجل) عدم جواز دخول (من) على فاعل نعم إلا في ضرورة و هذا البيت من قبيل الضرورة، وهذا لا يقاس عليه لقلته، ينظر : (شرح الجمل ١ : ٦١٩) .

(٣) أغنى فاعل نعم وبش عن الضمير الرابط إذ دل على العموم حيث أريد به الجنس والدليل على ذلك، الالتزام بالألف، واللام في الفاعل، وكذلك إلحاق علامة التأنيث وحذفها مع الفاعل فلا يجوز قام المرأة. ينظر: (شرح الجمل ١ : ٦١٦) .

(٤) نسبه في الكتاب لابن ميادة، الكتاب ١ : ٣٨٤ .

الشاهد: (فلا صبرا) جملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو (الصبر) والنفي منع الربط بالضمير و جاز ذلك لأن اسم (لا) نكرة استغرقت للجنس المعرف بالألف واللام. ينظر (أمالي ابن الشجري ٢ : ٤ - ٥) و (شرح التسهيل ٢ : ١٣٠) و (همع الهوامع ١ : ٣٧٢) و ما بعدها .

اللفظ، وأيضاً فإنَّ (لا) التي للتبرية، لا يكون الاسم الذي بعدها إلاَّ نكرة يراد به العموم.

وقولي: (فإن تأخر عنه جاز فيه أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره) إنما ساغ ذلك لأن تقديم الخبر على المبتدأ وهو جملة سائغ، قال الفرزدق^(١):

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبَوُهُ وَلَا كَانَتْ كُليْبٌ تُصَاهِرُهُ

التقدير: (أبوه ما أمه من محارب) فقدّم.

وقولي: (وأن يكون خبر ابتداء أو مبتدأ والخبر محذوف)^(٢) إنما ساغ تكلف إضمار الخبر أو المبتدأ مع إمكان أن لا يكون في الكلام حذف، لأن نعم للمدح وبئس للذم، وتكثير الجمل، وإطالة الكلام مما يناسب المدح والذم لأنهما مقاما إسهاب، وإطالة.

وقولي: (فكل فعل ثلاثي يجوز فيه أن يبنى على وزن فَعَلَّ)^(٣)

إلى آخره ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٤)

ألا ترى أن [فاعل]^(٥) كبرت مضمّر على شريطة التفسير بما بعده، ولا يعود الضمير على ما بعده، إلا في أبواب معلومة منها باب نعم وبئس، فلو لا أن كبرت كلمة بمنزلة نعم، جداً لم يجوز ذلك.

(١) ديوان الفرزدق ١: ٢٥٠.

الشاهد: تقديم الخبر على المبتدأ، التقدير: (أبوه ما أمه من محارب).

ينظر: (مغني اللبيب: ١٦٦) و(معجم الهوامع ١: ٤٣١).

(٢) ذهب ابن مالك إلى عدم جواز حذف الخبر، قال: "... لأن هذا الحذف مُلْتَزَم، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه، إلا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسدّه فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور" (شرح التسهيل ٣: ١٧).

(٣) يجري مجرى (نعم وبئس) ما كان من الأفعال الثلاثية على وزن (فَعَلَّ) مثل حَسَنَ الخلق وقُبِحَ العمل، (السابق ١: ٢١).

(٤) الكهف: ٥.

قرأ الجمهور (كلمة) بالنصب على التمييز، أي: أكْبُرُ بها كلمةً.

وقرئ برفع كلمة، لأنها هي التي كبرت، ينظر تخريج القراءة في: (معاني القرآن للفرّاء ٢: ١٣٤)

و (معاني القرآن للأخفش ٢: ٤٢٧ وما بعدها) و (البيان ٢: ٨٣٨) و (البحر المحيط ٧: ١٣٨).

(٥) الشاهد: (كَبُرَتْ) جاء الفعل الثلاثي على وزن (فَعَلَّ) وأضمر فاعل (كَبُرَ) على التفسير بما بعده، وعاد الضمير على ما بعده، فأفادت (كبرت وفاعلها الذم ببئس، أي: بئس كلمة تخرج من أفواههم.

باب حبذا

قولي: (فجعلنا بمنزلة شيء واحد)^(١) مما يدل على أن حب، مع ذا بمنزلة كلمة واحدة، أنه لا يجوز الفصل بينهما بشيء كما [لا]^(٢) يجوز الفصل بين الفاعل والفعل، لا يجوز أن تقول حبّ اليوم ذا زيد، تريد: حبذا زيد اليوم فلما جعلنا بمنزلة شيء واحد غلبَ حكم / الاسم على الفعل لأن التركيب أغلب على الأسماء نحو: ١٠ ط (بعلبك) منه على الأفعال نحو: هل تفعلن، ومما يدل أيضاً على أن حبذا بمنزلة الاسم^(٣) ما ذكرناه من كثرة مباشرته لحرف النداء.

باب التعجب

قولي: (وغير المزيد إن كان على أزيد من ثلاثة أحرف، لم يجز التعجب منه) مثاله: دحرج.

وقولي: (فإن كان غير متصرف لم يجز التعجب منه) إنما لم يجز التعجب من الفعل غير المتصرف، لأنه لا يتعجب منه حتى يبنى منه، أفعل وبناء أفعل منه تصرف فيه يجوز لذلك التعجب منه^(٤).

(١) هذا على مذهب سيبويه، قال في الكتاب: (.....) لكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة ... وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عم ...، (الكتاب ١٨: ٢).

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٣) اختلف النحاة في إعراب (حبذا) على النحو التالي:

ذهب المبرد وابن السراج وابن هشام - واختاره ابن عصفور هنا - إلى أن (حبذا) بمنزلة اسم واحد وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن (حبّ) فعل ماضٍ و(ذا) فاعل.

وذهب ابن درستويه إلى أن (حبذا) فعل ماضٍ، وزيد فاعل.

ينظر الخلاف في هذه المسألة في (المقتضب ٢: ١٤٥) و (شرح التسهيل ٣: ٢٣) و (ارتشاف الضرب ٢٩: ٣) و (شرح ابن عقيل ٣: ١٣٠ - ١٣١) و (معجم الهوامع ٣: ٤٠ - ٤١).

(٤) تبنى صيغ التعجب من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة، غير مبني للمفعول، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء، فاشتراط هنا أن يكون الفعل متصرفاً احترازاً عما لا يتصرف، وشذ ما أعساه من عسى، وهو فعل غير متصرف. ينظر: (شرح ابن عقيل ٣: ١٥٤ - ١٥٥) و (ارتشاف الضرب ٣: ٤٣).

وقولي: (فإن كان من باب (كان) لم يجوز التعجب منه)^(١) إنما لم يجوز ذلك، لأن كان وأخواتها بمنزلة ما كان من الأفعال متعدّياً إلى مفعول واحد، نحو ضرب زيد عمراً، والفعل الذي يتعدى لواحد إذا تعجبت منه نقلته بالهمزة فصار فاعله مفعولاً، وأدخلت عليه مفعوله الذي كان له قبل النقل، باللام فتقول: ما أضرب زيدا لعمرو، فكان يلزم على هذا، أن لو تعجبت من كان أن تقول: ما أكون زيدا لقائم فتدخل اللام على الخبر، ودخول اللام على الخبر غير سائغ .

وقولي: (وإن كان من باب ظننت لم يجوز التعجب منه إلا بشرط [أن يقتصر على الفاعل، فتقول: ما أظن زيدا]^(٢)) إنما لم يجوز التعجب منه إلا بشرط الاقتصار على الفاعل، لأن الفعل المتعدي لا يجوز أن يتعجب منه حتى يبنى على (فعل) بضم العين، وسبب ذلك، أن (فعل) من أفعال الغرائز والنجائز، فجعل الفعل الذي يتعجب منه كأنه [غريزة في المتعجب منه ونجيزة]^(٣) له، فنقل إلى (فعل) من أجل ذلك، وفعل، لا يتعدى فإذا نُقل بالهمزة صار متعدّياً إلى واحد، وهو الاسم الذي كان [متعدّياً]^(٤) فاعلاً قبل النقل، ولزم إدخال حرف الجر على ما عدا ذلك، فلذلك لم يجوز التعجب من ظننت وأخواتها، إلا بعد الاقتصار على الفاعل لكونك لو أدخلت حرف الجر على المفعولين ولم تحذفهما فقلت: ما أظن زيدا لعمرو لقائم كما تقول: ما أضرب زيدا لعمرو لم يجوز [لأنه]^(٥) لا يتعدى فعل إلى مجرورين / بجر ١٠ ب في جرّ من جنس واحد، إلاّ وأحدهما معطوف على الآخر نحو قولك: مررت بزيد وبعمر ولا يجوز مررت بزيد بعمر ولا يجوز أن تحذف أحد الاسمين وتترك

(١) ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز التعجب من الأفعال الناقصة، مثل: كان، وظل، وكاد، وكرب وغيرها من النواقص، وأجاز الكوفيون: (ما أكون زيدا لأخيك)، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ٤٣) و (شرح ابن عقيل ٣ : ١٥٤) .

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش) .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (ش) .

(٤) ما بين القوسين ساقطة من (ش) .

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (ش) .

الآخر وتدخل عليه اللام، فتقول: ما أظنّ زيداً لعمري، أو ما أظنّ زيداً لقائمٍ لأنّ المفعولين في هذا الباب لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر^(١).

وقولي: (والفعل الذي يتعجب منه إن كان على وزن (فعل) بضم العين) إلى آخره، مثال ذلك، ظُرف، تقول ما أظرفه^(٢).

وقولي: (وإن كان على [وزن] ^(٣) فعل بفتح العين أو كسرهما فلا بد من تحويله إلى فعل بضم العين) وحينئذ يتعجب منه، الدليل على تحويله إلى فعل بضم العين شيئان:

أحدهما كون الفعل يصير غير متعد وقد كان قبل التعجب منه متعدياً ألا ترى أنّ ضربَ لو بقى في حين التعجب منه على تعديه للزم إذا تعجبت منه وأدخلت عليه الهمزة إلى النقل أن يتعدى إلى مفعولين فكنت تقول: ما أضربَ زيداً عمراً، وهم لا يقولونه، فدل ذلك على أنه لم يُتعجب منه حتى حوّل إلى فَعَل، لأنها لا تتعدى^(٤).

والآخر: أنه يجوز ذلك في فعل المفتوح العين والمكسورها إذا أردت التعجب منه أن تنقله إلى فعل، بضم العين، فتقول: كَضْرَبَ الرجل، ولشْرَبَ أي: ما أضربه [وما]^(٥) أشربه، ولا يجوز إذا أردت معنى التعجب أن تبقها على وزنيها الأصليين فدل ذلك على أنه لا يجوز التعجب من الفعل حتى يحول إلى، فعل بضم العين^(٦)

(١) مذهب البصريين أنه ينصب بإضمار فعل، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بفعل التعجب نفسه ينظر: (شرح التسهيل ٣: ٤٣) و (ارتشاف الضرب ٣: ٤٠ - ٤١) .

(٢) يجوز ما أحسنه، وجواز يحسان، وهو من ألفاظ المبالغة في حَسَن، ينظر: (الكتاب ٤: ٩٨) و (ارتشاف الضرب ٣: ٤٤) .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٤) قال ابن مالك: " هذا مذهب سيبويه في باب التعجب قوله: ونداؤه أبداً من فَعَل، وفَعِل وفَعَّل، وأفَعَّل سوى بين الثلاثة في صحة بناء التعجب منها ... فَعَلَم أنه فرق بين ما همزته للتعدية، وبين ما همزته لغير التعدية، كما فعل ابن عصفور إذ أجاز القياس على، ما أعطى زيداً لأن همزته غير معدية، ولم يقس على ما أعطاه لأن همزته معدية، وهو تحكم بلا دليل " . (شرح التسهيل ٣: ٤٦ - ٤٧) .

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٦) اشترط ابن عصفور في فعل التعجب أن يكون على " فَعَّل " بالضم أصلاً أو محولاً إليها أي: يقدر ردّه إلى " فَعَّل " لأن " فَعَّل " غريزة. قال الأشموني: " والصحيح عدم اشتراط ذلك " . (شرح الأشموني ٣: ٤٠ - ٤١) .

والسبب في ذلك ما ذكرناه أنهم أرادوا أن يجعلوا الفعل كأنه غريزة في المتعجب منه مبالغة.

وقولي: (وما، في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء) وهذا الذي ذكرته هو مذهب سيبويه^(١) أعني أن (ما) اسم تام بمنزلة شيء^(٢).

وساغ الابتداء بالنكرة لأن التعجب سوغ ذلك، ألا ترى أنك تقول: عجبٌ لزيد، فعجب نكرة، وجاز الابتداء به لَمَّا دخل الكلام من معنى التعجب^(٣) ومذهب الأخفش^(٤) أن، ما موصولة والجملة التي بعدها الصلة والخبر محذوف كأنه قال: ما أحسن زيدا عظيماً، أي: الذي حَسَّنَه في عيني عظيم من الحسن وحذف ذلك لأن المعنى بدل / عليه، ومذهب سيبويه الأولى^(٥) لأمرين:

١١ ظ

أحدهما: أنه لا يكون في الكلام إذ ذاك إدعاء حذف.

والآخر: أن (ما) إذا قدّرت نكرة كان معنى التأكيد مناسباً لمعنى التعجب لأن التعجب لا يكون كما تقدم إلا خفي السبب، و(ما) هي الواقعة على ذلك السبب

(١) عمر بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، إمام البصريين، أصله من البيضاء بفارس، نشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل بن أحمد، ويونس، وأبي الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر، ألف الكتاب توفي عام ثمانين ومائة. ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١٦: ١١٤-١١٥) و (الفهرست ٧٦-٧٧) و (بغية الوعاة ٢: ٢٢٩-٢٣٠).

(٢) مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء وما بعدها خبر وكذا المبرد حيث يرى أن (ما) اسم مرتفع بالابتداء، و(أحسن) خبره. ينظر: (الكتاب ١: ٧٢-٧٣) و (المقتضب ٤: ٧٣).

(٣) ينظر رأي الأخفش في: (ارتشاف الضرب ٣: ٣٣).

(٤) وللأخفش ثلاثة آراء في (ما) :

الأول: (ما) اسم مرتفع بالابتداء و(أحسن) خبره، وهذا كراي جمهور البصريين.

الثاني: أن (ما) موصول، والفصل صلته، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير: الذي أحسن زيدا، عظيم. وهذا ما ذكره ابن عصفور آنفاً.

الثالث: أن (ما) نكرة موصوفة، والفعل صفتها، والخبر محذوف وجوباً والتقدير: شيء أحسن زيدا عظيم. ينظر آراء النحاة في: (الكتاب ١: ٣٧٢) و (المقتضب ٤: ٧٣) و (ارتشاف الضرب ٣: ٣٣) و (همع الهوامع ٣: ٤٧) و (شرح الأشموني ٣: ٣١).

(٥) هذا تصريح منه باختيار مذهب سيبويه، وجمهور البصريين، وعلل لذلك بأمرين:

الأول: أنه لا يكون هناك حذف للخبر.

والآخر: معنى التعجب يكون خفياً، وهذا الخفاء يتطلب النكرة، أما (ما) عندما تكون موصولة كانت معرفة، والمعرفة تناقض معنى الخفاء الذي يتطلبه التعجب.

الذي لأجله كان التعجب، فينبغي أن يكون نكرة، لأن التنكير مناسب لمعنى الخفاء إذا جعلناها موصولة كانت معرفة، فينبغي إذ ذاك لا يقع [إلا^(١)] على العموم، و المعنى الذي كان بسببه التعجب ليس معلوماً، فناقض معنى الموصولة، ومعنى التعجب لذلك.

وقولي: (في زيادة أصبح و أمسى أن ذلك لا يُقاس) وهو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فقاموا ذلك في أصبح وأمسى حملاً على قولهم، (ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها) يعنون الدنيا، أي: ما أبردها في الصباح، وما أدفأها في المساء^(٢).

وقولي: (لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه) مثال ذلك قولك: ما أحسن زيدا يوم الجمعة، لا يجوز أن نقول: زيدا ما أحسن يوم الجمعة ولا يوم الجمعة ما أحسن زيدا.

وقولي: (ولا بد أولاً من بنائه على وزن أفعل التي يراد بها صار ذلك) الدليل على صحة ذلك قطع همزة ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٣) فدل ذلك على أنه من أسمع وأبصر، ولو كان من سَمِع ولم ينقل إلى أسمع كانت الهمزة همزة وصل و لكانت مكسورة، فكنت تقول: استمع بفتح الميم وكسر الهمزة.

وقولي: (و الأصل اسْمَعَ زَيْدٌ، و أَبْصَرَ عمرو ، لأنه مبني على فعل لا يتعدى) أردت بذلك أن أبين أن المجرور فاعل، والباء زائدة لأنه أمرٌ من اسْمَعَ، أي: صار ذا سمع، واسمع بهذا المعنى لا يتعدى، فكَذلك لا يتعدى الأمر الذي يكون منه.

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) ويرى البصريون عدم زيادة كان، وظل، وبات، وأصبح، وأمسى، وصار. أما الكوفيون فيجيزون ذلك واستدلوا بكلام العرب: (ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها) يعنى الدنيا، أي: ما أبرده، وأدفاً أما أصبح وأمسى فزائدتان.

وجوز المبرد ذلك، ثم علله بأنه بعيد، فقال: (وَصَحَّ هذا لجعلهم (ما) للآدميين)، ينظر: (المقتضب ٤ : ١٨٥)، (شرح الجمل ١ : ٥٩٨) و (ارتشاف الضرب ٣ : ٤٣) و (شرح الأشموني ٣ : ٣٩).

(٣) مريم: ٣٨.

الشاهد: بناء فعل التعجب على: أفعل، التي يراد بها صار ذلك، وقطع همزة أسمع، ليتعدى فعل التعجب إلى المفعول، ولو كان على سمع استمع، بكسر همزة الوصل وفتح الميم فإنه لا يتعدى إلى المفعول، وبذلك يكون فعل أمر ينظر: (المقتضب ٤ : ١٨٣) و (معاني القرآن للنحاس ٣ : ١٨) و (البيان ٢ : ٨٧٥).

وقولي: (ساغ وقوع الظاهر فاعلاً للأمر بغير لام لما لم يكن أمراً في الحقيقة بل المعنى الخبر) أعني أن الأمر الصحيح بغير لام إنما يكون فاعله ضمير خطاب، نحو قولهم: قم، اقعد، فلولا أن الأمر الذي يراد به التعجب ليس بأمر صحيح، وإنما هو خبر في المعنى لم يجوز مجيء الفاعل فيه ظاهراً^(١)، وإنما سوغ ذلك فيه كونه خبراً في المعنى فجاء الفاعل فيه ظاهراً كما يجيء ذلك في الخبر.

وقولي: (ولا يلزم في الفاعل الألف واللام فتقول / ضَرَبَ زيدٌ) هذا المذهب ١١ ب الذي ذكرته مذهب الأخفش والمبرد^(٢) وهو الصحيح وإن كان جمهور النحويين لا يجوز عندهم أن يكون الفاعل إذ ذاك إلا ما يكون فاعلاً في باب نعم وبئس^(٣)، لأنه إذا قدر فيه معنى التعجب لم يكن من باب نعم وإن قدر فيه معنى المدح إن كان الفعل يقتضي مدحاً، أو الذم إن كان الفعل يقتضي ذمّاً حينئذٍ ينبغي أن يجري مجرى نعم وبئس، ومما تبين أنه لا ينبغي أن يعامل معاملة نعم وبئس إذا ضمن معنى التعجب زيادة الباء في الفاعل في قوله^(٤):

حُبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ^(٥)

والباء لا تزداد في فاعل، نعم وبئس^(٦).

(١) مذهب البصريين أن لفظه لفظ الأمر و معناه الخبر من حيث جاء فعله على صيغة الأمر و فاعله ظاهر. ينظر: (شرح الجمل ١: ٦٠٠-٦٠١) و(شرح الأشموني ٣: ٣٢).

(٢) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليمان بن سعد بن عبد الله بن بلال أبو العباس، ولد بالبصرة أخذ عن الجرهمي والمازني، قرأ عليهما كتاب سيبويه، من مصنفاته، الكامل في الأدب، وهو أشهر كتبه، والمقتضب في النحو، وهو أكبر مصنفاته، وكتاب الاشتقاق وغيرها. توفي المبرد سنة ٢٨٥ هـ. ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١٩: ١١١ وما بعدها) و(بغية الوعاة ١: ٢٦٩ وما بعدها).

(٣) قال المبرد: (أما نعم وبئس فلا يقعان إلا على مضمير يحره ما بعده، والتفسير لازم على معرفة بالألف واللام ...). ينظر: (المقتضب ٢: ١٤ و ١١، ما بعدها)، (شرح الأشموني ٣: ٥٤ وما بعدها).

(٤) البيت بلا نسبة في اللسان: (زَوْرَ)، ونسبه السيوطي (للطرماح ٣: ٤٥).

الشاهد: زيادة الباء في الفاعل، حيث لا يعامل معاملة نعم وبئس إذا ضمن معنى التعجب بزيادة الباء أي لا يجوز جرّ فاعلها أي: (حُبَّ) بالباء الزائدة، تشبيهاً بفاعل أفعال تعجباً. ينظر: (معجم الهوامع ٣: ٤٥-٤٦).

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٦) شذ جر فاعل نعم وبئس بالباء الزائدة، حيث روى نعم بهم قوماً، أي: نعم هم، ينظر: (معجم الهوامع ٣: ٣٥).

باب ما لم يسم فاعله

قولي: (إن كان في أوله همزة وصل ضمنت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره) مثال ذلك: انطَلَقَ، تقول فيه: انطَلِقْ، وكذلك اقتدر واستخرج، وأشباه ذلك، تقول فيهما: اقتدِرْ، واستخرِجْ.

وقولي: (وإن كان في أوله تاء زائدة، ضمنت أوله، وثانيه وكسرت ما قبل آخره) ^(١) مثال ذلك: تَضَرَّبَ، وتكَّرَمَ، وتدحرج، تقول فيهما: [تَضَرَّبَ وتُكَّرَمَ] ^(٢) وتُدْحَرْجْ.

وقولي: (والمضارع من جميع ذلك يضمُّ أوله ويفتح ما قبل آخره) ^(٣) مثال ذلك: ينطَلِقُ، ويُقتدر، ويستخرج، ويتدحرج، ويُضرب ويُكْرَمُ، ويُدْحَرْجُ.

وقولي: (والمعتل يتغير على حسب ما يحكم في التصريف) ^(٤) مثال ذلك: قِيلَ، بَيْعَ، أصلهما: قَوْلَ، بَيْعَ، لكنَّ الإعلالَ صَيَّرَهُمَا قَيْلَ، وَبَيْعَ وَمِنْ يُشَمُّ ^(٥) في الباء من بَيْعَ، والقاف من قِيلَ فأشعاراً بأن الأصل الضَّمُّ ومنهم من يقول: قَوْلَ، وبُوعَ، وذلك كله شيء أوجبه التصريف.

وقولي: (فإنه يحذف، إمَّا لعلم المخاطب [به] ^(٦)) ^(٧) مثال ذلك: أنزَلَ المطرُ.

[وقولي] ^(٨): (أو جهل المخاطب) مثال ذلك: ضُرب زيدٌ، إذا كنت لا تعلم الضارب.

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) يتابع الحرف الثاني للأول في الضم، (شرح الأشموني ٢: ١٢٨).

(٣) يقول المبرد: ((وإنما كان رفعاً، وحذف المفعول أن يكون نصباً لأنك حذفْتَ الفاعل، ولا بد لكل فعل من فاعل ... كالأبتداء والخبر))، (المقتضب ٤: ٥٠).

(٤) الإشمام: هو الإتيان على فاء الفعل المعتل بحركة بين الضم والكسر.

(٥) وجاء في بعض اللغات: بُوعَ، وقَوْلَ. وهي لغة بني فقعس، ينظر: (شرح الأشموني ٢: ١٢٨ - ١٣٠).

(٦) ما بين القوسين زيادة من (ش).

(٧) أي: يحذف الفاعل، ويقام مقامه المفعول نيابةً عنه للأسباب التي يذكرها بعد.

(٨) ما بين القوسين زيادة من: (ش).

وقولي: (أو للخوف عليه) مثال ذلك: قُتِلَ زيدٌ، فلم تذكر القاتل خوفاً عليه من الغريم.

[وقولي]^(١): (أو للخوف منه) مثال ذلك: قُتِلَ ابن جُبَيْر^(٢) ولا تذكر قائله ، وهو الحجاج^(٣) خوفاً منه.

وقولي: (أو للتعظيم إذا كان المفعول حقيراً) / مثال ذلك ضَرَبَ اللصُّ، ولا ١٢ ظ تذكر الفاعل تهاوناً باللصّ وتحقيراً له.

وقولي: (أو للتحقير إذا كان المفعول عظيماً) مثال ذلك طُعِنَ عمر^(٤)، ولا تذكر العليج^(٥)، اجلاً لا لعمر - رضي الله عنه - من أن يذكر اسم العليج معه. وقولي: (أو لإقامة الوزن، ولتوافق القوافي) مثال ذلك قوله^(٦):

-
- (١) ما بين القوسين زيادة من: (ش).
(٢) هو سعيد بن جبیر قتله الحجاج عام، أربع وتسعين هـ، عندما ظفر به، وقال له: ما اسمك؟ قال: اسمي سعيد بن جبیر، قال: بل شقي بن كُسير، قال: إني أعلم باسمي منك، قال: شقيت وشقي أبوك، قال له: الغيب إنها يعلمه غيرك. فأمر بعد ذلك بقتله. ينظر: (مروج الذهب للمسعودي ١٧٣: ٣) و (العقد الفريد ٥٥: ٥).
(٣) الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي، والي العراق في عهد عبد الملك بن مروان وكانت وفاته في آخر أيام الوليد بن عبد الملك. ينظر: (مروج الذهب ١٣٢: ٣) و (العقد الفريد ٥٥: ٥ - ٥٥).
(٤) عمر بن الخطاب بن عقيل بن عبد العزّي، قُطِرَ بن رياح بن عبد الله رازح بن عدي بن كعب وفي عدي، يجتمع نسبه مع نسب النبي (ص) ينظر: (مروج الذهب ٣١٣: ٢) و (العقد الفريد ٤: ٢٥٠).

(٥) فيروز أبو لؤلؤة كان مجوسياً، والعلج، الكافر من العجم ويجمع على علوج: وعلجة و (علج) أصل صحيح يدل على تمرّس ومزاولة، وغلظ ومن ذلك همار الوحش وبه يشبه الرجل الأعجمي وأبو لؤلؤة قاتل عمر بن الخطاب ونظراً لمزاولته عدد من المهن في المدينة طُلب منه إعطاء الجزية، فرفع الأمر إلى عمر فأقر عمر الجزية عليه لهذا قرر قتل عمر، قال عمر بن الخطاب " أما العليج فقد توعدني أنفأ "، ينظر: (مروج الذهب ٣٢٩: ٢) و (مقاييس اللغة ١٢١: ٤) و (العقد الفريد ٤: ٢٥٣ وما بعدها) و (لسان العرب (علج)).

(٦) القاتل: ذو الرمة ينظر: (اللسان (ثمل))، وهو برواية: وأدرك المتقى. الشاهد: (أدرك) مبني للمجهول لإقامة الوزن، ولو بني للمعلوم وذكر معه الفاعل لأدى ذلك إلى إنكار الوزن و (استثنى) في البيت، لو بني للمعلوم لأدى ذلك إلى ذكر الفاعل الذي ينصب: (الغرب) وهذا عيب في القافية وهو عدم توافق القوافي، لأن القافية مرفوعة، وهنا نصب هذا يسمى الإقواء.

وَأَذْرِكَ السَّقْيِ مِنْ ثَمِيلِيهِ وَمِنْ ثَمَائِلِهَا وَاسْتَنْشَى الْغَرْبُ

ألا ترى لو أنه بنى، أدرك، للفاعل، لكان ذكر الفاعل يفسد الوزن، وكذلك بنى، استنشى، للفاعل، لكان الغرب، منصوباً، فتختلف القوافي، فلما بنى استنشى، للمفعول، اتفقت القوافي بذلك.

[وقولي] ^(١) (أو لتقارب الأسجاع) مثال ذلك [قول] ^(٢) عربي: فالحمد لله الذي لا تُكْتُ نعمه، ولا يُفسد قسمه، ألا ترى أنه لو قال: لا يَكْتُ أحد نعمه، لتفاوت ما بين السجعين.

وقولي: (فالمصدر بشرط أن يكون مختصاً) إلى آخره، مثال المختص في اللفظ قولك: سِيرَ عليه سيرٌ شديدٌ، ومثال المختص تقديراً: قِيلَ فيه قولٌ أي: قولٌ حسنٌ، فحذفت للدلالة، ونعني بالتصرف، أن يستعمل في موضع الرفع والنصب، والخفض، نحو: ضربٌ، وقيامٌ، وسيرٌ، فإن لزم النصب على المصدرية نحو: سبحان الله، ومعاذ الله، ولم يجوز أن يقام مقام الفاعل ^(٣) لا يقال: سُبح سبحان الله، ومثال ظرفي الزمان، والمكان المتصرفين قولك: سِيرَ عليه يومان، ومُرَّ به فرسخان، فإن كانا غير متصرفين لم يجوز ذلك فيهما، فلا يقال سير عليه بعيدات بين، ولا قُعد عندك، لأن بعيدات بين وعندك لا يتصرفان، بل تلتزم العرب في بعيدات بين النصب على الظرفية.

وفي [عندك] ^(٤) النصب على الظرفية أو الجر بمن، فأما ما حكى من قول العرب: " أو لك عندٌ "، فقد أخرجت فيه، عند، عن معناها، وجعلت بمعنى مكان كأنه قال: أو لك مكانٌ يختص بك، وإلا فمعلوم أن كل أحد لا بد له من أن يكون عند

(١) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٢) في (م): قولي.

(٣) إذا لم يوجد المفعول به، أقيم الظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور مقامه، ويشترط في هذه الأشياء أن تكون قابلة للنيابة عن الفاعل، أما الظروف التي لا تتصرف ويلزمها النصب في كل حال فإنها لا تقع نائب فاعل مثل (معاذ الله) و(سبحان الله)، فلا يجوز رفع (معاذ الله)، ينظر: (شرح ابن عقيل ١١٩: ٢ - ١٢٠).

(٤) كذا في: (ش) وفي: (م): عند.

شيء، أو يكون عنده شيء، ومثال المفعول به المسرح: ضرب زيد ومثال المقيّد: سير بزيد.

وقولي: (وأما الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت) إلى آخره، مثال اجتماع المفعول به المسرح مع غيره مما يقام مقام الفاعل: سميت أخاك بزيد يوم الجمعة أمام عمرو تسميةً [لا]^(١) [تقول إذا بنيت للمفعول: يُسمى أخوك بزيد يوم الجمعة أمام / ١٢ ب عمرو تسميةً]^(٢) ولا يجوز غير ذلك، ومثال ما لا يكون له مفعول مسرح من الفعل المبني للمفعول، المسألة المذكورة إذا حذف منها الأخ فتقيم إذ ذاك أيّ البواقي شئت، فإن أقمت المجرور، نصبت يوم الجمعة وأمام عمرو، وتسميةً فتقول: سمّي بزيد يوم الجمعة أمام عمرو تسميةً، [وإن أقمت يوم الجمعة رفعت، وتركت ماعده على حاله، فتقول: سمّي بزيد يوم الجمعة أمام عمرو تسميةً، وكذلك]^(٣) [إن أقمت الأمام، أو تسمية، رفعت المقام منها وتركت ماعده على حاله، إلا أن يكون المصدر مختصاً في اللفظ، فإن إقامته إذ ذاك أولى من إقامة ما عدا المفعول به المسرح به، نحو قولك: سير بزيد يوم الجمعة أمام عمرو سيرٌ شديد، برفع سير، وترك ماعده على حاله أولى من إقامة المجرور، أو أحد الطرفين، ومثال إقامة الأول في باب أعطيت: أعطى زيد درهماً، وقد يجوز أن يقال: أعطى درهمٌ زيداً فيقام الثاني والمعنى واحد.

ومن النحويين من يزعم أنك إذا أقمت الثاني انعكس المعنى كأنك جعلت المعطي للدرهم مجازاً، وذلك باطل^(٤)، لأنه لا يجوز إلى ذلك شيء، وإنما حملهم على

(١) لا: ساقطة في (م).

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٤) البصريون يجوزون في باب (أعطى) إقامة المفعول الأول أو الثاني مقام الفاعل، ويشترطون في ذلك عدم حصول اللبس، فيجوز عندهم: أعطى عمراً درهماً، وإن شئت قلت: أعطى درهمٌ زيداً ولا يجوز: أعطى موسى عيسى، أعطى موسى عيسى إلا الأول لأمن اللبس.

أما الكوفيون، فلا يجوز عندهم: أعطى درهمٌ زيداً، لأن درهماً نكرة، وزيد معرفة، لذا يجب تقديم المعرفة على رأيهم. ينظر: (المقتضب ٤: ٥١ - ٥٣) و (شرح ابن عقيل ٢: ٢٥) و (جمع الهوامع ١: ٥٨٤).

ذلك أنهم رأوا قدماء النحويين قد حملوا: أُدْخِلَ القبرُ زيداً على القلب فتوهّموا إن الموجب لذلك كون المقام مقامَ الفاعل هو الثاني، وليس الأمر كذلك، بل الذي أوجب إدعاء القلب في قولك: أُدْخِلَ القبرَ زيداً، أن قولك: أُدْخِلْتَ زيداً القبر، من قبيل ما اجتمع فيه مفعولان، أحدهما مَسْرَح والآخر مقيد، لأن دخل لا يتعدى إلى القبر ومثاله إلا بنية حرف الجر والأصل: أُدْخِلْتَ زيداً في القبر، وإذا اجتمع المقيد في التقدير مع المَسْرَح لفظاً وتقديراً، فإنما يقام المسرح، فلولا القلب لما جازت إقامة القبر، لأنه إذا أُدْخِلَ القبرَ زيداً، صار القبر هو المَسْرَح وزيداً هو المقيد كأنك قلت: أُدْخِلْتَ القبر في زيد، وما ذكرته من جواز إقامة أي المفعولين شئت في باب أعطيت إنما ذلك مع أمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس لم يقيم الأول نحو قولك: أعطى عمرو زيداً بكراً، لا يجوز إلا إقامة زيد فتقول / أعطى زيد بكراً^{١٣} ظ ولا يجوز^(١) أن تقول: أعطى بكرٌ زيداً، على معنى أعطى زيدٌ بكراً بل إن قلت ذلك كان المعنى إعطاء زيد لبكر ومثال إقامة الأول في باب ظننت^(٢) ظنَّ زيدٌ قائماً، ومثال إقامة الثاني فيه: ظنَّ قائمٌ زيداً، والمعنى واحد في الحالين.

ومثال إقامة الأول في باب أعلم: أعلم زيدٌ بكراً منطلقاً، وإنما لم يجوز في باب أعلم إلا إقامة الأول^(٣)، لأنه مفعول صحيح، وأما الثاني والثالث، فهما مبتدأ وخبر في الأصل، وإنما نصبا بالتسمية بمفعولي أعطيت، وإلا فحق الجمل أن لا يغيرها العامل فلما اجتمع المفعول الصحيح مع ما ليس كذلك، لم يجوز إقامة سواه، هذا هو القياس عندي، وبه ورد السماع.

(١) لا يجوز إلا إقامة الأول لأمن اللبس، لأن كل اسم منها يصلح أن يكون فاعلاً، وعدم تقديم الثاني وجوباً أدى إلى تحديد الفاعل.

(٢) ذهب قوم إلى عدم إقامة إلا الأول نائباً عن الفاعل، ولا يجوز إقامة الثاني، وهو اختيار ابن هشام وذهب السيرافي، وابن عصفور، وابن مالك، إلى جوازه إذا أمن اللبس، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ١٨٧) و(شرح ابن عقيل ٢: ١٥٢) و(معجم الهوامع ١: ٥٨٤).

(٣) الأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ومنع الثاني والثالث في باب أعلم المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فتقول: أعلم زيدٌ فرسك مسرجاً، ولا يجوز أعلم زيداً فرسك مسرجاً ولا أعلم زيداً فرسك مسرج. ينظر: (المقتضب ٤: ٥١) و(شرح ابن عقيل ٢: ١٢٥) و(معجم الهوامع ١: ٥٨).

قال^(١):

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ بِمَنْ حُدَّ ثَمَوُهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ
وقال آخر^(٢):

وَأَنْبِئْتُ زَيْدًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

باب المبتدأ والخبر

قولي: (فالابتداء هو [جعلك]^(٣) الاسم) إلى آخره، مثال الابتداء بالاسم المجعول أول الكلام لفظاً، قولك: زيدٌ قائمٌ، ومثال الابتداء بما هو في تقديره قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾^(٤) أي: صومكم خير لكم ومثال جعله في أول الكلام تقديرًا قولك: في الدار زيدٌ، وفي علمي أن تقوم وفي الكتاب^(٥): (أنك قائم)^(٦) فالمبتدأ في جميع ذلك، وإن تأخر في اللفظ مقدم في التقدير، وإنما اشترطت تعريته من العوامل اللفظية غير الزائدة لأنه قد يدخل عليه عامل لفظي زائد، ولا يخرج به عن الابتداء، نحو قولك: هل من رجل قائم، فرجلٌ، وإن جُرَّ بمن الزائدة، مبتدأ، ولذلك أخبر عنه كما يخبر عن المبتدأ، وإنما

(١) القائل: الحارث بن حلزة الشكري من الشعراء الجاهليين. ينظر: (شرح المعلقات السبع للزوزي ١٩٩) و (شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ٢ : ٥٧٤) والبيت برواية (العلاء) بدل (الولاء).

الشاهد: (حد ثَمَوُهُ ... له علينا الولاء) حيث أعمل (حدث) في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل وهو ضمير المخاطب، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة: (له علينا الولاء).

(٢) القائل: الأعشى ديوانه: ٢١١.

الشاهد: (وأنبت زيداً) (خير أهل اليمن) حيث أعمل أنباء في ثلاث مفاعيل الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: (زيداً) والثالث قوله (خير أهل اليمن).

(٣) في ش: (جَعَلْتُكَ).

(٤) البقرة: ١٨٤.

الشاهد في الآية: (وأن تصوموا) وهو الابتداء بما هو في تقدير اسم، أو تأويله، والتقدير (صيامكم خير) قال النحاس " وأن تصوموا خير لكم، ابتداء وخبر، أي: فالصوم خير لكم ". ينظر: (إعراب القرآن ١ : ٢٨٦).

(٥) (الكتاب) كتاب المقرب لابن عصفور.

(٦) (أنك قائم) الجملة في: (المقرب ١ : ٨٥ - ٨٦).

جعلت الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة، لأنك إذا قلت، زيدٌ قائم، لم ترد أن تعرف المخاطب زيداً - وإنما أردت أن تعرفه قيامه، فلما كان المعتمد عليه في الفائدة الخبر، لذلك حُدَّ بأنه الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية.

وقولي: (و المبتدأ لا يكون إلا معرفة) إلى آخره، مثال الابتداء بالنكرة الموصوفة قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ ﴾^(١).

ومثال الابتداء بالنكرة المقاربة للمعرفة نحو قولك: خيرٌ من زيدٍ شَرٌّ من عمرو / ١٣ ب
فخير نكرة إلا إنها تقارب المعرفة في أنها لا تقبل الألف واللام، لا يقال: الخير من زيد، فجاز الابتداء بها لذلك. ومثال الابتداء باسم الاستفهام: أيُّ رجل قائم معه، ومثال الابتداء باسم الشرط أيُّ رجل يقيم أقم، ومثال الابتداء بكم الخبرية: كم درهم [عندك]^(٢) ومثال الابتداء بالنكرة في التعجب: عجبت لزيد وما أحسن زيداً، ومثال الابتداء بها لتقدم أداة نفي ما أحدٌ قائم، ومثال الابتداء بها لتقدم أداة الاستفهام قولك: أرجل قائم أم امرأة، ومثال الابتداء بها لتقدم خبرها، وهو ظرف، أو مجرور: في الدار رجل، وعندك امرأة، ومثال الابتداء

بها لكونها في معنى الدعاء: ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ ﴾^(٣) و ﴿ وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾^(٤) ومثال

الابتداء بها لكونها عامة ﴿ كُلِّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾^(٥) ومثال الابتداء بها

(١) البقرة: ٢٢١.

الشاهد: في الآية، (عبدٌ مؤمنٌ) الابتداء بالنكرة الموصوفة، وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ١ : ٣١٠).

(٢) في ش: (ملككت).

(٣) الصافات: ١٣٠.

الشاهد: (سلامٌ) نكرة أفادت الدعاء وهي مبتدأ.

(٤) المطففين: ١.

الشاهد: (ويلٌ) رفعت بالابتداء، ولا يقال فيه إلا ذلك، لأنه لا يقال: دعاءٌ عليهم. (للمطففين) خبر. ينظر: (المقتضب ٣ : ٢٢١) و (إعراب القرآن للنحاس ٥ : ١٧٢).

(٥) المؤمنون: ٥٢.

الشاهد (كل) الابتداء بالنكرة لأنها أفادت العموم.

لكونها في جواب من سأل بالهمزة وأم، قولك: رجلٌ قائمٌ، في جواب من قال:
أرجل قائم أم امرأة؟.

ومثال الابتداء بها لكون الموضع موضع تفصيل قوله^(١):

فلما دنوت تسديتها فثوباً نسيْتُ وثوباً أجراً

وقولي: (قسم هو الأول) مثال ذلك: زيدٌ قائم.

وقولي: (ويشترط فيها أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ) إلى آخره، ومثال
الرابط بالضمير قولك: زيد قام أبوه، ومثاله بتكرار الأول بلفظه، قوله:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقه ولا منسئٌ معن ولا متيسرٌ^(٢)

فقوله: (ولا منسئٌ معن) في موضع خبر، معن الأول، لأنه معطوف على خبره،
ولا رابط فيه إلا التكرار.

ومثال الرابط بعموم. يدخل تحته المبتدأ قوله^(٣):

ألا ليت شعري هل إلى أم مالك سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقد تقدم تبينه.

(١) القائل: امرؤ القيس ديوانه: ١٥٩ وهكذا ورد في الديوان.

الشاهد: الابتداء بالنكرة إذا كان الموضع موضع تفصيل (فثوباً نسيْتُ، وثوباً أجراً).

والبيت برواية: (تُوبٌ نسيْتُ وثوبٌ أجراً) في: (الكتاب: ١: ٨٦) و (إعراب القرآن للنحاس ٤: ٣٥٣) و (ابن السجري ١: ١٤٠) و (شرح الرضي على الكافية ١: ٢٤٠) و (مغني اللبيب ٤٢٧) و (الخزاعة ١: ٣٧٣ وما بعدها).

(٢) القائل: الفرزدق ديوانه ٣٨٤.

الشاهد: (ولا منسئٌ معن) في موضع خبر لمعن الأول، لأنه معطوف على خبره، ولا رابط فيه إلا التكرار، وتكرار الاسم مظهراً من جملتين أحسن من تكراره في جملة واحدة، ينظر تفصيله في: (الكتاب ١: ٣٦) و (إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٣٨) و (شرح التسهيل ١: ٣٨٢) و (شرح الرضي على الكافية ١: ٢٤١) و (معجم الهوامع ١: ٤٦٧).

(٣) بلا نسبة في (الكتاب ١: ٣٨٦) و (مغني اللبيب ٥٠) و (ارتشاف الضرب ٢: ٣٤٥).

الشاهد: ربط الخبر بالمبتدأ بعموم يدخل تحته المبتدأ، وهو عموم الصبر، والرفع هو لغة بني تميم يقولون أما العلمُ فعالم. (الكتاب ١: ٣٨٦).

وذهب ابن هشام إلى أن الرابط في هذا البيت - إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، بل المراد أنه لا صبر له عنها، (مغني اللبيب ٥٠).

وقولي: (وأما المفرد، فإن كان ظرفاً أو مجروراً) إلى آخره إنها تحمّل جميع ذلك الضمير [إلى آخره]^(١) لأنه في معنى ما يتحمل الضمير فقولك: زيدٌ في الدار، وزيدٌ عندك وزيدٌ قائم، بمعنى: زيد استقر^(٢) في الدار وزيد استقر عندك، وزيد قائم، فكلما تحمّل الفعل الضمير، وكذلك تحمّله ما في معناه، وأما الجامد نحو: زيدٌ أخوك، فلما كان هو الأول، لم يحتاج إلى رابط وليس أيضاً في معنى ما يتحمل ضميراً فيحمل عليه.

وقولي: (وفي الضمير إن كان مرفوعاً / لم يحذفه) إلى آخره / ١٤ ظ

مثال المرفوع: الزيدان قاما، لا يقال الزيدان قام فتحذف ضمير الرفع، ومثال المخفوض بالإضافة زيدٌ قام أبوه، لا يجوز حذف الضمير المضاف إليه الأب.

وقولي: (نحو: ضربي زيداً قائماً) الأصل ضربي زيداً إذا كان قائماً أو إن كان قائماً، فحذف الظرف مع ما أضيف إليه، وأقيم الحال مقامه لاشتباههما في إن كل واحد منهما منصوب على معنى، في، وأيضاً فإن الحال بمعنى الوقت ألا ترى أنك إذا قلت: جاء زيد راكباً، كان في معنى: جاء زيدٌ وقت ركوبه والدليل على أن قائماً حال، وكان تامة إلتزام التنكير فيه.

وقولي: (وهو كل خبر لا يكون له إن حذف ما يدل عليه) إلى آخره مثال ذلك: زيد قائم ألا ترى أنك لو قلت: زيد، لم يُدر، هل المحذوف قائم أو غيره، ومثال (ما) التعجبية: ما أحسن زيداً، لا يجوز أيضاً حذف أحسن^(٣) وإن دلّ عليه دليل، لأنه جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير ومثال الخبر المستعمل في مثل قولهم: الكلاب على البقر، لا يجوز حذف: على البقر، فإن الأمثال لا تغير أيضاً عما استعملت عليه، وكذلك أيضاً لا يجوز حذف الكلام ولا حذف (ما) التعجبية، ومثال ما أنت في

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) يذهب البصريون إلى تقدير: (استقر) أو (كائن). ينظر (ارتشاف الضرب ١: ٥٤).

(٣) يجب تقديم الخبر و يمنع تأخيره ، إذا استعمل مثلاً ، لأن الأمثال لا تميز ، هذا خلافاً للأخفش أما الكسائي فإنه يميز التقديم للخبر على المبتدأ . ينظر (ارتشاف الضرب ٢: ٤٢) و (مع الهوامع ١ :

حذفه بالخيار من مبتدأ أو خبر قولك: صبر جميل، أي: أمرى صبر جميل، إن قدرت المحذوف المبتدأ أو صبر جميل أمثل إن قدرت المحذوف الخبر^(١).

وقولي: (والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه، ثلاثة أقسام) إلى آخره، مثال كون المبتدأ اسم شرط : أي رجل يقمُ أقمُ معه ومثال كونه اسم استفهام أي رجل قائم؟.

ومثال كونه كم الخبرية: كم درهم مالك، ومثال كونه (ما) التعجبية: ما أحسن زيدا! ومثال تساويهما في التعريف زيدٌ أخو عمرو، ومثال تساويهما في التأكيد خيرٌ من زيد شرٌّ من عمرو، ومثال كونه مشبهاً بالخبر زيدٌ زهيرٌ، ومثال كونه ضمير شأن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) ومثال الإخبار

عنه بفعل مرفوعه مضمرة: زيد قام وعمرو ضرب، جميع ذلك يلزم فيه تقديم المبتدأ^(٣).

وقولي: (وقسم يلزم فيه تقديم الخبر) إلى آخره، مثال كون المسوغ اسم استفهام: أي رجل زيد؟ ومثال كونه كم الخبرية: كم درهم مالك ومثال كون للابتداء بالنكرة كون خبرها ظرفاً أو مجروراً مقدماً عليها: في الدار رجلٌ، وعندك/ امرأة، ومثال كون المبتدأ أن ومعمولها في الكتاب^(٤): أنك منطلق، ومثال اتصال ضمير عائذ على شيء في [الخبر]^(٥) بالمبتدأ قولك: في الدار صاحبها، جميع ذلك يلزم فيه تقديم الخبر، وما عدا أنت فيها الخيار، نحو قولك: زيد قائمٌ، وإن شئت قلت: قائم زيدٌ.

وقولي: (ويجوز دخول الفاء في الخبر) إلى آخره، مثال دخول الفاء في خبر الموصول، والنكرة الموصوفة عند استيفاء الشروط قولك: الذي في الدار فله درهم، والذي عندك فله دينار، والذي أتاني فله جبة، وكل رجل في الدار فله درهم، وكل

(١) ينظر: (معجم الهوامع ١: ٣٩٢).

(٢) الإخلاص: ١.

(٣) أي: ما سبق هي مسوغات تقديم المبتدأ وجوباً، ينظر تفصيله في: (شرح الجمل ١: ٣٦٠ وما بعدها).

(٤) الكتاب: كتاب (سيبويه ٣: ١١٩ وما بعدها)، قال سيبويه (أما أن في اسم، وما عملت فيه صلة... فأنتك في موضع اسم كأنك قلت: بلغني ذاك).

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

رجل عندك فله دينار، وكل رجل أثنائي فله جبة، فإن لم تقدر الكون في الدار، أو عندك، والإتيان سبباً في استحقاق الدينار أو الدرهم، أو الجبة، بل استحق ذلك لسبب آخر.

لم تدخل الفاء في الخبر ولو قلت: الذي أبوه قائم فله درهم [وكل رجل أبوه قائم فله درهم]^(١) لم يسغ ذلك لأن الصلة والصفة ليستا بظرف [ولا مجرور]^(٢) ولا فعل، وكذلك لو قلت: كل رجل يأتني آتاه فله درهم، وفي الدار إن يأتني آتاه فله درهم لم يسغ ذلك لأن الصلة والصفة جملة شرط وجزاء وكذلك لو قلت الذي ما أثنائي فله درهم و كل رجل ما يأتني فله درهم ذلك، [إلا أن]^(٣) أداة الشرط لا تدخل على الفعل المنفي بها، لا تقول: إن ما أثنائي أحد فله درهم فالصواب في جميع ذلك إسقاط الفاء من الخبر^(٤).

باب الاشتغال

قولي: (وأعني بالسّي) إلى آخره، مثال ما أضيف إلى ضمير المشتغل عنه: زيدٌ ضربتُ أخاهُ، فالأخ مضاف إلى ضمير المشتغل عنه، وهو زيدٌ، ومثال ما أضيف إلى ما اتصل بضميره، زيد ضربتُ غلام أبيه، ومثال ما اشتملت صفته على ضمير عائده: [ضربت رجلاً تبغضه]، ومثال ما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائده عليه^(٥) [بالواو خاصة: زيد ضربت رجلاً وأخاه.

وقولي: (فإن عمل في الضمير أو السببي رفعاً لم يجز في المشتغل عنه إلا الرفع على الابتداء) مثال ذلك: زيد قام، وزيدٌ قام أبوه ولا يجوز في زيد في المسألتين إلا الرفع على الابتداء^(٦).

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٣) في ش (لأن).

(٤) لا تدخل الفاء على الخبر في جميع ذلك. ينظر تفصيل ذلك في (مع الهوامع ١ : ٤٠٣ وما بعدها).

(٥) ما بين القوسين زيادة من: (ش).

(٦) لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملاً فيما قبله. ينظر: (شرح ابن عقيل ٢ :

١٣٦ وما بعدها).

وقولي: (وإن عمل فيه غير ذلك) إلى آخره، مثال ذلك، زيدٌ ضربته وزيدٌ مررت به، وزيدٌ ضربت أخاه، وزيدٌ مررت بأخيه، الأحسن في جميع ذلك الرفع على الابتداء لأنه ليس فيه تكلف إضمار فعل، ويجوز فيه النصب^(١) بإضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه إن أمكن، وذلك قولك: زيداً ضربته أي: ضربت زيداً ضربته، وإلا فمن معناه/ نحو قولك: زيداً ضربت أخاه وزيداً مررت بأخيه، أي: أهنت زيداً ضربت أخاه، ولقيت زيداً مررت به ولا بستُ زيداً مررت بأخيه.

١٥ ظ

وقولي: (والمخفوض إذا كان في موضع رفع يعامل في هذا الباب معاملة المرفوع)^(٢) مثال ذلك: زيدٌ سير به، لا يجوز في زيد إلا الرفع على الابتداء كما لا يجوز في زيد قام، إلا الرفع على الابتداء.

وقولي: (إلا أن النصب أبداً في هذا الباب) إلى آخره إنها كان النصب في: زيداً ضربته أحسن منه في: زيداً مررت به، لأن ضرب يفسر العامل المضمر من لفظه ومعناه، وفي: زيداً مررت به، يفسره من معناه وكان النصب في قولك: زيداً مررت به، أحسن منه في قولك: زيداً ضربت أخاه، لأن دلالة مررت على لقيت أبين من دلالة ضربت على أهنت والنصب في قولك [زيداً]^(٣) ضربت أخاه، أحسن منه في قولك: زيداً مررت بأخيه، لأن ضربت يصل بنفسه كأهنته، وليس مررت واصلاً إلى معموله كوصول لا بستُ.

وقولي: (فإن كان العامل في معنى أمر، أو نهي، أو دعاء) إلى آخره إنها يختار النصب^(٤) بإضمار فعل إن كان الضمير، والسببي منصوباً لأن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل، فاختر إضمار الفعل لذلك، والدعاء بمنزلة الأمر لأنه طلب مثله، ولذلك [كان حق]^(٥) باب صيغة فعله أن يكون كصيغة فعل الأمر نحو

(١) أي: أنه منصوب بفعل يفسره العامل في الضمير أو السببي فيقدر من لفظ الفعل أو من معناه وينظر: (ارتشاف الضرب ٣: ١١٠).

(٢) هذا مذهب الجمهور، حيث يرون منع ما دون الرفع في هذه المسألة، ينظر: (جمع الهوامع ٣: ١٣٦).

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٤) يختار النصب ترجيحاً على الرفع في هذه الأحوال أي: إذا وقع الاسم المشتغل قبل فعل الطلب الأمر، النهي والدعاء ينظر: (شرح الأشموني ٢: ١٤٨).

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (م).

قولك: اغفر اللهم لزيد، ومثال ذلك: زيدا أضربه وزيدا لا تضربه، وزيدا امر به، وزيدا لا تمر به، وزيدا اغفر اللهم له، وزيدا أضرب أخاه، وزيدا لا تضرب أخاه، وزيدا أمر بأخيه، وزيدا لا تمر بأخيه، وزيدا غفر الله لأبيه، ومثل تلك العلة أيضاً نختار الرفع بإضمار فعل إذا كان الضمير، أو السببي مرفوعاً نحو قولك: ويد ليقم، وزيد ليقم أبوه، وزيد لا يقم، وزيد لا يقم أبوه.

وقولي: (ما لم يقع العامل صلة أو صفة) إلى آخره، مثال وقوع العامل صلة: زيد الذي ضربته، ومثال وقوعه صفة: زيد رجل يكرمه عمرو ومثال الفصل بينهما: إنما زيد ما ضربته، وبأداة الاستفهام زيداً ضربته؟ وبأداة شرط : زيدا إن تضربه يضربك، وبأداة تحضيض زيد هلاً ضربته وبلاد الابتداء: زيد لأنك تضربه، وبلاد القسم: زيد لتضربته، لا يجوز في زيد في جميع ذلك إلا الرفع على الابتداء^(١).

وقولي: (فإن تقدمه غير ذلك فالأمر على ما كان عليه لو لم / يتقدمه شيء) مثال ١٥ ب ذلك إن تقدمه، ألا، الاستفاحية، نحو قولك: ألا زيد ضربته الاختيار في زيد الرفع على الابتداء كما كان قبل أن يدخل عليه، ألا ويجوز نصبه بإضمار فعل^(٢).

وقولي: (و إن تقدمه سؤال) إلى آخره، مثال تقدم السؤال مع كون العامل غير خبر قولك في جواب من قال: أي رجل أضربه؟ زيدا أضربه، وفي جواب من قال: أي رجل لا أضربه؟ زيدا لا تضربه، الاختيار في زيد [الرفع]^(٣) في المسألتين النصب كما كان قبل تقدم السؤال ومثال تقدمه مع كون العامل خبراً قولك في جواب من قال: أي رجل ضربت، زيدا، ضربته وفي جواب من قال: أي رجل ضربته زيد ضربته، فت نصب زيدا، وترفعه على أن الاختبار إذا كان اسم السؤال الذي هو، أي، منصوباً أن تنصبه، وإذا كان مرفوعاً أن ترفعه.

وقولي: (وإن تقدمه حرف عطف) إلى آخره، مثال تقدم حرف العطف عليه، والعامل غير خبر قولك: أضرب زيدا وعمراً [لا تضربه ولا تضرب زيدا

(١) ينظر: (شرح الأشموني: ٢: ١٥٦).

(٢) الأولى الرفع لأن أدوات التحضيض أو الغرض، أو التمني لها الصدارة في الجملة، ينظر: (همع الهوامع ٣: ١٣١).

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (ش) وهي زيادة يقتضيها السياق، وقد تكون وقعت سهواً من الناسخ.

وعمرًا [^(١)] اضربه، الاختيار في عمرو النصب على إضمار فعل ، ويجوز رفعه على الابتداء ^(٢) كما كان لو لم يتقدمه شيء، ومثال تقدم حرف العطف والعامل خبر، وقد تقدم حرف العطف جملة اسمية قولك: عمرو أخوك وزيدٌ ضربته الاختيار في زيد الرفع على الابتداء كما كان قبل أن يتقدمه شيء ويجوز النصب بإضمار فعل، ومثال تقدمه والعامل خبر وقد تقدم حرف العطف جملة فعلية قولك: ضربت زيداً وعمراً أكرمته، الاختيار في عمرو النصب بإضمار فعل حتى يكون قد عطف جملة فعلية على جملة فعلية ويجوز رفعه على الابتداء، مثال تقدّم حرف العطف على الاسم المشتغل، وقد تقدمه جملة ذات وجهين قولك: زيد ضربته وعمرو أكرمته ، يستوي في عمرو الرفع على الابتداء رعيّاً للجملة بأسرها لأنها اسمية، أي: صدرها اسم، والنصب بإضمار فعل رعيّاً للجملة الصغرى التي هي ضربته، من قولك: زيدٌ ضربته ^(٣).

وقولي: (هذا ما لم يفصل بين حرف العطف والمشتغل بإذا) إلى آخره مثال الفصل بإذا التي للمفاجأة: أتيت زيداً فإذا عمرو يضربه، لا يجوز في عمرو إلا الرفع على الابتداء ^(٤) / ومثال الفصل بأمّا قولك: ضربت زيداً وأمّا عمرو فأكرمته، ١٦ ظ الاختيار في عمرو الرفع على الابتداء كما كان لو لم يتقدمه شيء، ويجوز نصبه بإضمار فعل.

وقولي: (وتلك الأدوات هي أدوات الشرط ^(٥)) إلى آخره مثال تقدم أداة الشرط : إن زيداً ضربته ضربك، ولو زيداً ضربته ضربك لا يجوز في زيد في المسألتين إلا

-
- (١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).
 - (٢) إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ، فالاختيار النصب ويجوز الرفع لأن الجملة ذات وجهين، أي: كان صدرها اسم، وعجزها فعل فجاز الأمران لذلك: ينظر: (شرح ابن عقيل ١٣٨: ٢ وما بعدها).
 - (٣) ينظر: (شرح ابن عقيل ١٣٨: ٢ وما بعدها).
 - (٤) هذا من المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المشتغل إذا وقع بعد إذا الفجائية ، فلا يجوز هنا إلا الرفع لأن (إذا) لا يقع بعدها الفعل، لا ظاهراً ولا مقدراً. ينظر تفصيل المسألة في: (شرح ابن عقيل ١٣٥: ٢ وما بعدها) و (همع الهوامع ١٣١: ٣) و (شرح الأشموني ١٤٧: ٢ وما بعدها).
 - (٥) يجب نصب المشتغل إذا ولى أداة شرط جازمة، لأن أدوات الشرط تختص بالأفعال خلافاً للأخفش، حيث جوّز دخولها على المبتدأ مع ترجيحه للنصب، ينظر: (شرح ابن عقيل ١٣٢: ٢ وما بعدها) و (همع الهوامع ١٣٨: ٣) و (شرح الأشموني ١٤٥: ٢ وما بعدها).

الحمل على إضمار فعل فتنصبه ، سواء كانت لو بمعنى إن ، أو حرف امتناع لامتناع ، والفرق بينهما ، أن التي هي بمعنى إن تدخل على الماضي فتخلصه للاستقبال نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدِيَ بِهِ ﴾ ^(١) والتي بمعنى حرف الامتناع لامتناع تدخل على المضارع

فتخلصه إلى الماضي نحو قولك : لو يقوم زيدٌ قام عمرو ، تريد : لو قام زيدٌ قام عمرو .

وقولي : (وعلى ذلك ينبغي أن يحمل : (نعم العبد ضُهِيب لو لم يخف الله يعصه) ^(٢) ، [أي : على أنها بمعنى إن ، كأنه قال : إن لم يخف الله لم يعصه] ^(٣) و إنما حملتها على ذلك لأنها لو كانت حرف امتناع لامتناع لكان المعنى فاسداً فإنه إذا امتنع النفي لزم الإيجاب ، فلزم من ذلك أن يكون خاف الله وعصاه وهو خلاف المعنى المراد ، ولا يلزم ذلك إن جعلتها بمعنى إن .

وقولي : (وأدوات التحضيض) إلى آخره مثال تقدم أداة التحضيض هلاً زيداً ضربته ، لا يجوز في زيد إلا نصب بإضمار فعل لأن أداة التحضيض لا يليها المبتدأ ، فأما قول الشاعر ^(٤) :

وَنُبْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا
وقول الآخر ^(٥) :

قَالَتْ أَرَأَيْكَ بِمَا أَنْفَقْتَ ذَا سَرَفٍ عِنْدَ اللَّقَاءِ فَهَلَّا فِيكَ تَصْرِيدٌ

(١) آل عمران : ٩١ .

(٢) هذا الأثر مروي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في مدح الرومي ، ينظر : (شرح المقرب تأليف د . علي محمد فاخر ٢ : ٨٣١) .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (م) .

(٤) القائل : الصمة القشيري ، شرح ديوان الحامسة للمرزوقي ١٢٢٠ .

الشاهد : (نفسٌ ليلي) محمولة على إضمار فعل و ليست مبتدأ ، والتقدير : فهلاً شفعت نفس ليلي لها وشفيعها بدل من نفس ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هو شفيعها المقبول ، وحذفت الصفة لدلالة المعنى عليها .

(٥) لم أعثر على هذا البيت فيما بحثت فيه من مصادر .

الشاهد : (تصريد) محمول على إضمار فعل ، وليس بمبتدأ ، والتقدير : (فهلاً رأيت فيك تصريد) .

فنفس ليلي، وتصريد، محمولان على إضمار فعل وليسا بمبتدأين، والتقدير فهلاً رأى فيك تصريد، وهلاً شفعت نفس ليلي لها، وشفيعها بدل من نفس، أو خبر ابتداء مضمراً، أي: هو شفيعها المقبول، وحذف الصفة لفهم المعنى، وكل ظرف [زمان] ^(١) لما يستقبل، فإنه إذا تقدم الاسم المشتغل عنه، يجري مجرى أداة الشرط [في أن] ^(٢) الاسم لا يكون إذ ذاك إلا محمولاً على فعل مضمّر فإذا قلت: إذا زيداً ضربته غضب، لم يجوز في زيد إلا النصب بإضمار فعل وإذا قلت: إذا زيداً قام، قام عمرو، لم يكن زيداً إلا مرفوعاً بإضمار فعلاً أي: إذا قام زيد قام عمرو، فأضمرت قام الأولى لدلالة الثانية عليها، والدليل على أنه محمول على إضمار فعل أنه لم يؤت بعد إذا / بصريح المبتدأ والخبر لا يقال: إذا زيداً قائم قام عمرو فأما قول الشاعر ^(٣):
١٦ ب

فَهَلَّا أَعْدَوْنِي لِشَلِي تَفَاقَدُوا إِذَا الْخَصْمُ أَبْزَى مَائِلَ الرَّاسِ أَنْكَبُ

فأبزى، فعل ماضٍ بمعنى غلب، وليس اسماً على وزن أفعل، ويكون قوله: مائل لرأس أنكب، خبر ابتداء مضمّر، أي: هو مائل الرأس أنكب الجملة في موضع الحال من الضمير الذي أبزى.

وقولي: (والأدوات التي هي بالفعل أولى، أدوات الاستفهام) إلى آخره مثال تقدم أداة الاستفهام على الاسم المشتغل عنه: أزيداً ضربت ومثال تقدم ما، ولا النافيتين عليه: ما زيداً ضربته، ولا عمراً أكرمته، الاختيار في زيد، وعمرو في جميع ذلك، النصب ^(٤) بإضمار فعل يفسره ما بعده ويجوز رفعها على الابتداء، وكذلك

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) في ش: (فإن).

(٣) القائل: نسبه في شرح الرضي على الكافية، والخزانة لبعض بنى فقعمس، ينظر: (شرح الرضي على الكافية ١ : ٤٦٠ و ٣ : ١٩١) و (الخزانة ٣ : ٢٩).

الشاهد: (أبزى) فعل ماضٍ بمعنى: غلب، وليس اسماً على وزن أفعل، وهذا موضع خلاف فذهب الكوفيون إلى أنه اسم بمعنى أفعل، ولذلك يجوز عندهم وقوع الجملة الاسمية والفعلية بعد إذا واشترطوا في خبر الجملة الاسمية أن يكون فعلاً، ولا يقع اسماً إلا شاذاً كما هو في هذا البيت وجوز به البصريون والأخفش على ضعف. ينظر: (شرح الرضي على الكافية ١ : ٤٦٠).

(٤) ذهب الأشموني في شرحه للألفية إلى أنه لا يقع الاشتغال بعد أدوات الاستفهام وأدوات الشرط إلا في الشعر، أما في الكلام فلا يليها إلا صريح الفعل، إلا، إذا، الشرطية أو، إن، والفعل ماضٍ فيقع وذبح السهيلي إلى القول باختيار النص على الرفع في باب الاشتغال بالأمر، والنهي والاستفهام ينظر تفصيل المسألة في: (نتائج الفكر للسهيلي ٤٣٥) و (شرح الأشموني ٢ : ١٤٧).

لو قلت: أزيدُ قام، وما زيدُ قام، ولا عمرو خرج لكان الاختيار في زيد، وعمرو الرفع بإضمار فعل يفسره ما بعده ويجوز زفعهما على الابتداء، وإنما اختير في الاسم الواقع بعدها الحمل على إضمار فعل لشبهها بأدوات الشرط، وذلك أن الفعل بعدها غير واقع، كما أنه بعد أداة الشرط كذلك، ألا ترى أن القيام إذا دخلت عليه أداة الشرط [غير واقع كما أنه كذلك إذا دخلت عليه أداة نفي، أو استفهام، وأيضاً فإن الاستفهام قد يُضمّر معنى الشرط]^(١) فيحتاج إذ ذاك إلى جواب، فتقول أتأتيني أكرمك، كما تقول إن تأتني [أكرمك]^(٢)، ولقصور المشبه عن المشبه يجوز في الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام، و(ما)، و(لا) النافيتين أن يرتفع على الابتداء، ولا يجوز ذلك في الاسم الواقع بعد أداة الشرط .

وقولي: (إلا أن أدوات الشرط و أدوات الاستفهام) إلى آخره مثال وقوع الفعل والاسم بعدهما: هل قام زيدٌ؟ ومتى يقيم زيد قام عمرو فتقدم الفعل، ولا يجوز أن تقول: هل زيد قام؟ ومتى زيد يقيم قام عمرو إلا في ضرورة^(٣)، إلا الهمزة من أدوات الاستفهام، فإنه يجوز ذلك فيها في الكلام فتقول: أقام زيدٌ؟ وإن شئت قلت: أزيدُ قام؟.

وكذلك إن، من أدوات الشرط، إذا كان الفعل الذي بعدها ماضياً فإنه قد يجوز ذلك فيها في الكلام فتقول: إن قام زيدٌ قام عمرو، وإن شئت، إن زيدٌ قام، قام عمرو، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٤) وإنما جاز ذلك فيها لأن (الهمزة) أم أدوات الاستفهام، و(إن) أم أدوات الشرط، و إنما لم يجر ذلك في إن، إلا إذا كان الفعل ماضياً لأن الفعل الماضي لا يظهر لها / فيه عمل فسَّهل ذلك ١٧ ظ

(١) ما بين القوسين زيادة في (ش).

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٣) يختار النصب إذا وقع الاسم بعد الأدوات التي يغلب أن يليها الفعل، وهي: همزة الاستفهام و (ما) النافية و (لا) النافية، و(إن) النافية، ينظر: (شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٨).

(٤) التوبة: ٦.

الشاهد في الآية: (أحدٌ) وقعت بعد، إن الشرطية مرفوعة، وهذا جائز لأن الفعل الذي بعدها ماضياً، إذ لم يظهر لها فيه محل، وهذا حسن في (أن) قبيح في أخواتها، لأنها أم حروف الشرط ينظر: (معاني القرآن ١ : ٤٢٤) و (معاني القرآن للأخفش ١ : ٣٥٤) و (إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٠٣) و (التيبان ٢ : ٦٣٦) و (ارتشاف الضرب ٣ : ١١٤).

الفصل بينها وبينه في اللفظ وإذا كان الفعل مضارعاً ظهر عليها فلم يسغ الفصل بينهما، لو قلت: إن زيد يقيم قام عمرو، لم يجز إلا في ضرورة.

وقولي: (والاسم المشتغل عنه في هذا الباب، إن كان له ضمير واحد) إلى آخره، مثال ما له ضمير واحد، أو سببي واحد، زيد ضربته وعمرو أكرمت أخاه، وقد تقدم حكمه، و مثال ما له سببان: أزيداً ضربَ أخاهُ أبوه، ومثال ما له ضميران منفصلان: أزيداً أباهُ لم يضرب إلا هو ومثال ما له ضمير منفصل، وسببي: أزيداً لم يضرب أخاه إلا هو، وجميع ذلك يختار فيه نصبُ زيد بإضمار فعل، إن حملته على المنصوب، ورفعهُ بإضمار فعل إن حملته على المرفوع، وقد يجوز رفع زيد في جميع ذلك على الابتداء ومثال ما له ضمير متصل مرفوع مع سببي، أو ضمير منفصل قولك: إن زيداً لم يضرب أخاهُ وإن زيداً لم يضرب إلا إياه، المختار في زيد الرفع بإضمار فعل حملاً على الضمير المرفوع المستتر في يضرب، ويجوز رفعه على الابتداء ولا يجوز فيه النصب بإضمار فعل أصلاً، لا تقول إن زيداً لم تضرب، ولا إن زيداً لم يضرب إلا إياه.

ومثال ماله ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل، أو سببي في باب ظننت، وفي فقدت، وعدمت، إن أزيد لم يظنه ألا هو قائماً، وأزيدُ ظنَّه أخوك قائماً، وأزيدُ عدمه أخوه، وإن أزيد لم يعدمه إلا أخوه، المختار في زيد النصب بإضمار فعل حملاً على الضمير المنصوب، أو الرفع بإضمار فعل حملاً على الضمير المنفصل، أو السببي، ويجوز الرفع على الابتداء ومثال ما له ضمير متصل مع ضمير منفصل أو سببي في غير فقدت، وعدمت، وباب ظننت، قولك: أزيداً لم يضربه إلا هو؟ وأزيداً ضربه أخوه، المختار في زيد النصب بإضمار فعل، حملاً على الضمير المنصوب، ويجوز فيه الرفع على الابتداء ولا يجوز فيه الرفع حملاً على إضمار فعل حملاً على السببي أو الضمير المنفصل كما جاء ذلك في باب ظننت، ومثال ماله ضميران متصلان قولك: أزيداً أظنه قائماً؟ المختار في زيد الرفع بإضمار فعل حملاً على الضمير المرفوع المتصل المستتر في ظن، ويجوز رفعه على الابتداء، ولا يجوز نصبه حملاً على الضمير المنصوب، ولا يتصور أن يكون الاسم المشتغل عنه ضميران متصلان، أحدهما

مرفوع، والآخر منصوب في غير باب ظننت^(١) وقعدت، وعدمت، لو قلت: أزيد ١٧ ظ
ضَرَبَه؟ تريد: ضَرَب هو زيد نفسه لم يجوز، لأن الضمير المتصل لا يتعدى فعله إلى
الضمير المتصل إلا فيما ذكر من قعدت، وعدمت، وباب الظن.

بابُ كان وأخواتها

قولي: (فما كان مبتدأ، كان اسماً لها، إلا اسم الشرط) إلى آخره مثال ذلك: زيد
قائم، إذا أدخلت عليها فعلاً من أفعال هذا الباب، صار المبتدأ اسماً له وخبره خبراً
له، فتقول: كان زيد قائماً، إلا ما استثنياه فإن ذلك لا يجوز فيه، أما اسم الشرط،
واسم الاستفهام، وكم الخبرية، فلا يجوز ذلك فيها لأنها لها صدر الكلام، وجعلها
اسماً لفعل من أفعال هذا الباب يخرجها عن ذلك فلذلك لم نقل: كان أيهما قائماً؟
ولا كان أيهم يضرب اضربه، ولا كان كم درهم عندك، وأما (ما) التعجبية، وأيمن
الله، ولعمرُ الله، فإن العرب التزمت فيها الرفع على الابتداء وجعلها أسماء لفعل من
أفعال هذا الباب يخرجها عن ذلك، فلذلك لم يُقل: كان ما أحسن زيداً، ولا كان
أيمن الله لقد قام زيد ولا كان لعمرُ الله لقد قام زيد، على أن تجعل، ما، وأيمن الله،
ولعمر الله مرفوعاً بكان.

وقولي: (وما كان خبر مبتدأ كان خبراً لها) إلى آخره، مثال ذلك زيد قام، وزيد
يقوم، وزيد قائم، وزيد أبوه قائم، وإن شئت قلت في جميع ذلك كان زيد قام، وكان
زيد قائماً، وكان زيد يقوم، وكان زيداً أبوه قائم، فتجعل ما كان خبراً للمبتدأ خبراً
لكان، إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، لا يجوز أن تقول كان زيدٌ هل
قام، وكان زيداً ضربه، فأما قول الشاعر^(٢):

وكوني بالمكارم ذكرني ودلّي دَلّ ماجدة صناع

(١) أوجب الفراء في باب ظنّ الرفع، وزعم أنّ العرب من عادتهم إلغاؤها. ينظر: (هـع الهوامع ٣ :
١٣٣).

والفعل الذي اشتغل عن الاسم من باب ظن ولم يقع ضميراً أو سبباً حمل عليه، أو ضميرين متصلين
حمل على الرفع لا على النصب، ينظر تفصيل المسألة في: (ارتشاف الضرب ٣ : ١١٥).

(٢) البيت بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ١ : ٣٣٦ وما بعدها) و (شرح التسهيل ١ : ٣٣٥)
و (شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٠٣) و (مغني اللبيب ٥٨٥) و (هـع الهوامع ١ : ٤١٦)
و (الخزانة ٩ : ٢٦٦).

الشاهد: (ذكرني) وهي فعل أمر، وقعت خبراً ليكون، ومن المعروف أن الجمل التي لا تحتل صدقا
ولا كذباً، أي: الجمل الإنشائية، لا تقع خبراً لكان إلا أن هذه ضرورة، وهي من قبيل ما وضع فيه
لفظ الأمر موضع الخبر أي: تذكرني.

فضرورة، ويتخرج على أن يكون من قبيل ما وضع فيه لفظ الأمر مع موضع الخبر أي: تذكيرني، فيكون مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(١) أي: فيمد له الرحمن مدًّا.

وقولي: (إلا ليس، وما زال، وما فتى، وجاء، وقعد في المثل). أعنى أن قد يقال: كان زيد^(٢)، وأمسى زيد، فيكتفى بالمرفوع عن المنصوب، وكذلك سائر أفعال هذا الباب، إلا ما أستثنى فإنه لا يكتفى فيه بالمرفوع عن المنصوب، لا يقال: ليس زيد، ولا ما زال زيد، أعني بذلك زال التي / مضارعها يزال، فأما زال التي ١٨ ظ مضارعها يزول فإنها مكتفية بالمرفوع، تقول: مازال زيد عن فعله، وما يزول عن اجتهد، وكذلك أيضاً لا يقال: ما فتى زيد وقولهم " شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة " و " ما جاءت حاجتك " لا يحذف خبرها لأنها مثلان والأمثال لا تغير عما استعملت عليه.

وقولي: (وإن كانت تامة فكذلك، أو بمعنى صار) فما جاءت فيه كان بمعنى صار قوله^(٣):

بتيهاء قَفَرٍ وَالْمَطِيِّ كَأَنَّهَا
قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بَيُوضُهَا
أي: صارت.

(١) مريم: ٧٥.

الشاهد في الآية: (فليمدد) وضع فعل الأمر موضع الخبر، والتقدير: يمدد له الرحمن مدًّا. وقد تكون خبراً في المعنى، وصورته صورة الأمر. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٧) و (البحر المحيط ٧: ٢١٩ وما بعدها) و (ارتشاف الضرب ٣: ٥).

(٢) تفتقر كان إلى منصوبها لان فائدتها لا تتم إلا به، ولذا تسمى كان الناقصة، فإذا اكتفت بمرفوعها وأدت المعنى به فهي كان التامة. ينظر تفصيل المسألة في: (معجم الهوامع ١: ٤٢٤).

(٣) القائل: ابن أحر، وهو شاعر إسلامي، كذا نسبه في: (اللسان (كَوَّنَ)) و (شرح والتسهيل ١: ٣٤٥) و (شرح أبيات المفصل ٩٧٢).

الشاهد: (كانت) بمعنى صارت، حيث تستعمل للدلالة على معنى التحويل من وصف إلى آخر وهذا المعنى تختص به، كان الناقصة، واستعمالها بهذا المعنى قليل النسبة لمعناها الأول. ينظر: (شرح التسهيل ١: ٣٤٥) و (شرح الرضي على الكافية ٤: ١٨٩) و (اللسان (كَوَّنَ))

وقولي: (وقد تكون بمعنى صار) مثال ذلك في أصبح قوله^(١).

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أُمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَقَرَا

ألا ترى أن المعنى صرت لا أحمل السلاح ولا يريد بذلك صباحا من غيره ومن ذلك قول الآخر^(٢):

فَأَصْبَحْتُ كَالْهِنْدِيِّ، إِذْ مَاتَ حَسْرَةً عَلَى إِثْرِ هِنْدٍ أَوْ كَمَنْ سُقِيَ السَّمًّا

أي: صرت كالهندي، ومثال ذلك في أمسى قوله^(٣):

أُمْسَتْ خَلَاءً وَأُمْسَى أَهْلُهَا اخْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

أي: صارت خلأً، وصار أهلها محتملين عنه، ولم يرد حقيقة المساء إذا لم يرد أن أهلها احتملوا منها في المساء الذي وقف به في هذه الدار بدليل قوله: أخنى عليها الذي أخنى على لبْد.

وبدليل قوله بعد ذلك: إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا يَأْ مَا أَبِينُهَا^(٤)..... البيت فوصفها بالدثور والفساد، ومن ذلك قول الآخر^(٥):

(١) القائل: البيت من شواهد سيبويه حيث نسب للربيع بن ضبع الفزاري. ينظر: (الكتاب ١: ٨٨ وما بعدها) و(شرح جل الزجاجي ١: ٤٢١).

الشاهد: (أصبحت) جاءت بمعنى صار، لأن المعنى: صرت لا أحمل السلاح، ولا يريد بذلك صباحاً أو غيره. ينظر: (الكتاب ١: ٨٨ وما بعدها).

(٢) لم أقف له على قائل فيما بحثت فيه من مراجع.

الشاهد: (أصبحت) بمعنى صرت.

(٣) القائل: النابغة الذبياني، ديوانه: ٢٨.

الشاهد: (أمست) بمعنى: صارت خلأً، و صار أهلها محتملين عنها حيث لم يرد المساء حقيقة ولم يرد أهلها احتملوا عنها في المساء الذي وقف فيه. ينظر: (شرح التسهيل ١: ٣٤٤) و(مع الهوامع ١: ٤٢٠) و(الخرانة ٤: ٥).

(٤) القائل: النابغة الذبياني ديوانه: ٢٧.

وهذا صدر بيت عجزه: و الفؤى كالحوض بالظلومة الجلد.

(الأواري): جمع الأري، تشد بها الدابة، (لأياً) شدة.

الشاهد: الدليل على أن (أمست خلأً) في البيت السابق بمعنى صارت وليس المراد الماء، أن الأحداث صارت إليها الأماكن. ينظر: (الكتاب ٢: ٣٢٠) و(إعراب القرآن للفراء ١: ٢٨٩) و(الخرانة ٤: ٦).

(٥) القائل: لم أقف له على قائل فيما بحثت من مصادر.

الشاهد: (أمس) بمعنى صار.

أَمْسَى الْفَوَّادُ بِكُمْ يَا هِنْدُ مُرْتَهِنًا وَأَنْتِ كُنْتِ الْهَوَى وَالْوَسْنَ

أي: صار بكم مرتهنًا ومثال ذلك في أضحي قول جميل^(١):

تَذَكَّرْتُ مَنْ أَضَحْتُ قُرَى اللَّدْ دُونَهُ وَهَضَبُ لَيْمًا وَالهَضَابُ وَعُورُ

أي: صارت قرى اللد دونه، ومن مثل ذلك قول ابن الدمينه^(٢):

فَقَدْ مَاتَ قَبْلِي أَوَّلُ الْحُبِّ وَانْقَضَى وَإِنْ مِتُّ أَضْحَى الْحُبُّ قَدْ مَاتَ آخِرَهُ

أي: صار الحب قد مات آخره.

وقولي: (وإن كانت تامة^(٣) فهي للدلالة على الدخول في الازمنة المذكورة) مثال

ذلك قولك: أضحي عبد الله، أو أمسى، وأصبح، أي دخل عليه وقت الضحى، أو المساء أو/ الصباح.

ب ١٨

وقولي: (وأما غدا، وراح، فإن كانتا ناقصتين فهما للدلالة على اقتران مضمون

الجملة بالزمان) مثال ذلك: غدا زيدٌ قائماً، وراح عبد الله مقيماً أي: كان قيام زيد في [الغد]^(٤)، وإقامة عبد الله في الرواح.

وقولي: (وقد يكونان بمعنى صار) مثال ذلك في غدا قولك: غدا زيدٌ فارساً]

أي: صار فارساً^(٥).

(١) جميل بن عبد الله بن معمر بن ظبيان بن جُنَّ بن ربيعة بن حرام بن ضنة ابن عبد بن كبير بن سعد، ويكنى، أبا عمرو. أحد عشاق العرب المشهورين من شعراء الطبقة السادسة من الشعراء الإسلاميين، ينظر: (طبقات فحول الشعراء : ٢ : ٦٤٨) و (الشعر والشعراء : ١ : ٣٤٦).

البيت ليس في ديوان جميل، أورده ابن منظور في اللسان منسوباً لجميل، ينظر: (لسان العرب (لدد)).
الشاهد: (أضحت) جاءت بمعنى صارت، أي: صارت قُرَى اللَّدْ دُونَهُ.

(٢) هو عبيد الله بن عبد الله، والدُمينه أمُّه، وهو من بني خثعم ينظر: (الأعلام : ٤ : ١٠٢).
البيت لم أعثر عليه في المصادر التي رجعت إليها.

الشاهد: (أضحي) جاءت بمعنى صار، أي: صار الحبُّ قد مات آخره.

(٣) وتكون كان تامة إذا اكتفت بالاسم، ولا تحتاج إلى الخبر، وذلك إذا جاءت بمعنى، وقع، أو حدث أو خلق. ينظر: (الأزهية : ١٨٣).

(٤) في ش: الغدو.

(٥) ما بين القوسين ساقطة من: (ش).

ومن ذلك قوله^(١):

يغدوا عليك مرجلين كأنهم لم يفعلوا

أي: يصيرون مرجلين، ألا ترى أن المعنى على عدم مبالاتهم على الإطلاق من غير اختصاص وقتٍ بذلك دون وقت، ومثال ذلك في راح، قولك راح زيدٌ عالماً، أي: صار عالماً.

وقولي: (وأما ظلٌ وبات، فإن كانتا ناقصتين، فيكونان بمعنى صار) مثال كون ظلٌ بمعنى صار قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾^(٢)، أي: صار وجهه مسوداً، ومثال كون بات بمعنى صار قوله صلى الله عليه وسلم^(٣) " فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ " أي: [صارت]^(٤)، إذ لم تختص بذلك نوم ليل من نهار.

وقولي: (وقد تكون ظل لمصاحبة، الصفة للموصوف نهاره) إلى آخره، مثال ذلك في ظل قوله^(٥):

(١) نسبة سيبويه عن الأصمعي لبعض بني أسد في: (الكتاب ٣ : ٨٦).

الشاهد: (غدا) تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن لأنها ناقصة فجاءت غدا في البيت بمعنى يصيرون مرجلين ودلت يغدوا أنهم لم يفعلوا، ينظر: (الكتاب ٣ : ٨٧) و (الخزانة ٩ : ٩١) وما بعدها.

(٢) النحل : ٥٨.

الشاهد: (ظل) بمعنى صار لما أتت ناقصة، وهي هنا بمعنى أقام نهاراً على الصفة التي تسند إلى اسمها، والأظهر أن تكون ظل بمعنى صار، لأن التبشير قد يكون في الليل أو في النهار. ينظر: (الكتاب ١ : ٣٩٦) و (ومعاني القرآن للفراء ٢ : ١٠٦) و (إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣٩٩) و (البحر المحيط ٦ : ٥٤٨).

(٣) رواه البخاري في (الجامع الصحيح، كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترأ / ٢٧، رقم الحديث (١٦٠) واللفظ للبخاري) ورواه مسلم (في الجامع الصحيح، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ، وغيره يده المشكوك في نجاستها، في الإناء قبل غسلها ثلاثاً ١ : ٢٣٣ رقم (٢٧٨)) ولفظه (فإنه لا يدري أين باتت يده).

(٤) ساقطة من (ش).

(٥) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ٧٨.

الشاهد: (ظَلَّكَتْ) حيث دلَّت على مصاحبة الصفة للموصوف النهار كله، أي: أقمت النهار كله على هذه الصفة النهار كله على هذه الصفة، ردائي فوق رأسي، أعد الحصى ما تنقضي عبراتي. ينظر: (شرح التسهيل ٢ : ٣٦١).

ظلمت ردائي فوق رأسي قاعداً
أي: أقيمت النهار كله على هذه الصفة.
ومثال ذلك في بات، قوله:

[وبات وباتت له ليلةٌ كليلة ذي العائر الارمد^(١)]

أي: صاحبته ليلته بكمالها هذه الصفة.
وقولي: (وإن كانتا تامتين كانت بات بمعنى عرس^(٢))، وظلّ بمعنى الإقامة
بالنهار) مثال ذلك في ظل وبات قوله^(٣):
ولقد أبيت على الطوى وأظله
أي: أقيم عليه الليل والنهار.

وقولي: (و أمّا صار فإن كانت ناقصة تكن للدلالة على تحول الموصوف عن
صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى) مثال ذلك قوله^(٤): وصرنا إلى الحسنى
ورقّ كلامنا..... البيت.

أي: انتقلنا من المعاتبة إلى ما يحسن.
وقولي: (وآض في تمامها ونقصانها بمنزلتها) أي: بمنزلة صار.
مثالها ناقصة قوله^(٥):

آض لنا ماءً وكان نارا

ومثاله تامة آض زيد/ إلى الحق، أي: رجع إليه.

ظ ١٩

(١) ساقط من (ش)

القائل: امرؤ القيس، ديوانه ١٨٥.

الشاهد: (بات) تدل على مصاحبة الصفة للموصوف، أي هذه الصفة صاحبته ليلة بكمالها.
(٢) أعرس الرجل بأهله، إذا بنى بها، يعرس إعراساً، وعرس يعرس. ينظر: (معجم مقاييس اللغة
لابن فارس (عرس)) و (اللسان (بيت)).

(٣) القائل: عنتر بن شداد، ديوانه ٤٢.

الشاهد: (ظل) جاءت تامة، فهي بمعنى الإقامة، أي: أقيم عليه الليل والنهار، وهو الطوى.
(٤) القائل: امرؤ القيس ديوانه ٣٢، وهذا صدر بيت عجزه: ورُضيتُ فذلّت صعبةً أيّ إذلال.
الشاهد: (صرنا) حيث جاءت صار ناقصة، فكانت للدلالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان
عليها، إلى صفة أخرى، أي: انتقلنا من المعاتبة إلى ما يحسن.

(٥) القائل: لم أعثر على هذا البيت ولا قائله في المصادر التي رجعت إليها.
الشاهد: (آض) بمنزلة صار في تمامها ونقصانها. وقد جاءت آض هنا بمنزلة صار الناقصة.

وقولي: (وليس لانتهاه الصفة عن الموصوف في الحال) إلى آخره مثال ذلك:
 ليس زيد^(١) قائماً، ينبغي أن تحمل ذلك على نفي القيام عن زيد في الحال ولا يجوز
 غير ذلك، و ليس ذلك بمنزلة قولك: زيد قائم، فإنه وإن كان الأظهر في القيام
 المخبر به عن زيد إن كان حالاً، فإنه قد يجوز أن يراد به الماضي، أو الاستقبال، ولا
 يجوز ذلك مع ليس، بل يحمل على الحال لا غير فإن دخلت على مختص بزمان
 نفته على حسب اختصاصه فتقول: ليس زيد قائماً غداً ومن كلامهم " ليس
 خلق الله مثله "^(٢).

وقولي: (و أما مازال وما فتى فللدلالة على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان
 قابلاً لها) مثال ذلك: مازال زيد قائماً، وما فتى قاعداً أي: أنه قد قام، أو قد لم
 ينتقل عن ذلك [وأما ما انفك، وما برح فللدلالة على ملازمة الصفة للموصوف
 مذ كان قابلاً لها، مثال ذلك: ما انفك زيد قائماً، وما برح قاعداً، أي: أنه مذ قام
 وقعد لم ينتقل عن ذلك]^(٣).

وقولي: (وإن كانتا تامتين فللدلالة على بقاء الفاعل في مكان أو على صفة) مثال
 استعمال برح تامة قوله سبحانه:

﴿ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾^(٤).

[أي: لا أزل على السير حتى ابلغ مجمع البحرين]^(٥) ومثال استعمال انفك تامة
 قولك: ما انفك زيد عن القيام.

(١) تنظر المسألة في: (الأزهية ١٩٥).

(٢) المعنى: ما خلق الله مثله، وليس لابد لها من اسم، وخلق هنا فعل فلا يكون اسم ليس ويجوز إضمار
 اسم هاهنا بمعنى، الأمر والتقدير: ليس الأمر خلق الله مثله فكان الأمر اسم ليس، ينظر تفصيل
 المسألة في: (الأزهية ١٩٥).

(٣) ما بين القوسين ساقطة من: (ش).

(٤) الكهف: ٦٠.

الشاهد: (لا أبرح) التامة تأتى للدلالة على بقاء الفاعل في مكانه أو صفته، أي: لا أفارق السير
 حتى أبلغ مجمع البحرين، ينظر: (التيبان ٢: ٨٥٤) و (البحر المحيط ٧: ١٩٨).

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (م).

وقولي: (وأما مادام فلمقارنة الصفة للموصوف في الحال) مثال ذلك قولك: أقوم مادام زيد، أي: ما بقى مقارناً لهذه الصفة التي هو عليها من القيام.

وقولي: (و إن كانت تامةً فللدلالة على بقاء الفاعل) مثال ذلك قولك: أفعل هذا مادام زيد أي: مدة بقاء زيد.

وقولي: (ولا يجوز دخول (إلا) في خبر مازال وأخواتها) أعني أنه لا يجوز أن تقول: مازال زيد إلا قائماً، ولا ما انفك زيد إلا عالماً، وسبب ذلك أن قولك: مازال زيد عالماً، وما انفك زيد قائماً إيجاب في المعنى، لما لا يجوز أن تدخل إلا على الخبر إذا كان موجبا، فلذلك لا تدخل إلا في أخبار هذه الأفعال^(١)، فأما قول الشاعر^(٢):

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

فمناخةٌ حال، وليس خبر، وتنفك تامة لا خبر لها، كأنه قال: حراجيج ماتنفك عن التقطير إلا في حال الاناخة على الخسف.

وقولي: (وأفعال هذا الباب كلها متصرفة، إلا ليس وما دام وقعد وجاء في المثل قعد وجاء) (في المثل)^(٣) فلم يتصرفا، لأن الأمثال لا تغير عما استعملت عليه، وأما مادام / أما قعد وجاء [في المثل] فلم يستعمل منها المضارع لأنها في المعنى بمنزلة ١٩ ب فعل شرط ، قد تقدّم جوابه وفعل [الشرط]^(٤) إذا تقدم جوابه كان ماضياً، ألا ترى أنك إذا قلت: أفعل هذا مادام زيد قائماً، كان في المعنى قريباً من قولك: أفعل

(١) أي: أن إلا، للإيجاب والتحقيق بعد النفي، مثل: ما قام إلا زيد أي: قام زيد، لأن نفي النفي إثبات. ينظر مواضع إلا في: (الأزهية ١٧٤).

(٢) القائل: ذو الرمة، ديوانه ١٧٨ (مكارتني)، والبيت برواية (نرمي بها بالنون) في: (الكتاب ٣: ٤٨) و(الأنصاف ١: ١٥٦) و(شرح التسهيل ١: ٣٥٧).

الشاهد: (ما تنفك) تامة لا خبر لها، ومناخة حال، وليس خبراً، كأنه قال: حراجيج ما تنفك عن التقطير إلا في حال الاناخة على الخسف، وانفك بمعنى انفصل الشيء عن الشيء أي: فارقه، وهذا على مذهب البصريين، ينظر: (الكتاب ٣: ٤٨) و(إعراب القرآن للنحاس ٥: ٢٧٢) و(ابن الشجري ٢: ٣٧٣) و(الأنصاف ١: ١٥٦) و(شرح التسهيل ١: ٣٥٧) و(شرح الرضي على الكافية ٤: ١٩٧) و(شرح شواهد المفصل ٩٧٧ وما بعدها) و(جمع الهوامع ١: ٤٣٦) و(الخرزانة ٩: ٢٤٨).

(٣) ما بين القوسين زيادة في: (م) قد تكون سهواً من الناسخ.

(٤) ما بين القوسين ساقطة من (م).

هذا إن دام زيد قائماً، فكما لا يجوز أن تقول أفعل هذا إن يدُم زيد قائماً، فكذلك لا يجوز مع ما دام، وأما ليس فأجريت مجرى ما، فلم تتصرف لذلك:

وقولي: (قسم لا يجوز تقديم خبره عليه وهو ما دام) إلى آخره إنما لم يجز تقديم خبر ما دام عليها، فيقال أفعل هذا قائماً مادام زيد، لأن ما ظرفية مصدرية فهي من قبيل الموصولات، ولا يجوز تقديم شيء من صلة الموصول عليه، ولم يجز تقديم خبر قعد عليها في قولهم: (شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة) لأنها جاءت مثل، والأمثال لا تغير عما استعملت عليه ولم يجز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها، لا يقال: قائماً ما زال زيد، ولا عالماً ما انفك زيد، لأن ما النافية من حروف الصدور، فلم يتقدم لذلك ما بعدها عليها، وكذلك لا، الداخلة في جواب القسم هي إذن من حروف الصدور، فلذلك لم يجز أن تقول: والله قائماً لا يزال زيد.

وقولي: (وقسم يجوز تقديم خبره عليه وهو ما بقي من الأفعال)

مثال ذلك: قائماً كان زيد، وعالماً لم يزل زيد، ومنطلقاً أضحى عبد الله

وقولي: (ما لم يعرض عارض يوجب تقديم الخبر وتأخيره) إلى آخره.

مثال: ما كان زيد قائماً، وهل أصبح بكر مطلقاً، ألا ترى أن خبر كان وخبر أصبح قد كان تقديمهما جائزاً قبل دخول ما النافية، وأداة الاستفهام فلما دخلنا لم يجز التقديم، كما أنه لا يجوز تقديم المفعول على عامله إذا دخلنا عليه.

أعني: ما، وهل، وكذلك أيضاً قولك: زيد كأنه عمرو، أي مثله، لا يتقدم الخبر هنا على كأن لأنه ضمير متصل، كما أن المفعول إذا كان ضميراً متصلاً لا يجوز تقديمه على العامل، وكذلك سائر الموجبات لتأخير المفعول تكون أيضاً موجبة لتأخير الخبر، وتقول أيضاً: أي رجل كان زيد فيلزم تقديم الخبر لأنه اسم استفهام [كما يلزم تقديم المفعول على العامل إذا كان اسم استفهام]^(١) نحو قولك: أي رجل ضربت؟ وكذلك سائر موجبات تقديم المفعول على العامل توجب تقديم الخبر وقد تقدّم تبين الموجبات للتقديم والتأخير في باب الفاعل فأعني/ ذلك عن ٢٠ ظ أعادتها هنا.

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

وقولي: (ما عدا انفصال الضمير فإنه لا يوجب تقديم الخبر) أعني أن انفصال الضمير في مثل: إياك ضربت، قد كان موجباً لتقديم المفعول وليس لتقديم الخبر بل يجوز، عمرو كان إياه زيدٌ فلذلك استثنيته.

وقولي: (وهو أن يكون الخبر ضميراً [متصلاً]^(١) والاسم ظاهراً) إلى آخره، مثال تقديم الخبر على المخبر عنه لكونه ضميراً متصلاً، والاسم ظاهراً قولك: عمرو كأنه زيدٌ، أي كان مثله، ومثال تقديمه عليه لكونه نكرةً لا مسوغ للإخبار عنها، إلا كون خبرها ظرفاً، أو مجروراً [أو]^(٢) مقدماً عليها.

قولك: كان في الدار رجل، وكان عندك امرأة، ومثال تقديمه على الاسم لكون الاسم مقروناً بإلاً، أو في معنى المقرون بها قولك: لم يكن القائم إلا زيدٌ، وأما القائم زيدٌ، أي: ما كان القائم إلا زيدٌ ومثال أن يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر كان في الدار صاحبها.

وقولي: (وقسم يلزم تأخير عنه، وهو أن يكون الخبر [ضميراً]^(٣) متصلاً و الاسم كذلك) إلى آخره، مثال ذلك قولك: زيدٌ كنته أي: كنت مثله ومثال كون الخبر مقروناً بإلاً: ما كان زيدٌ إلا قائماً، ومثال كونه في معنى المقرون بها: إنما كان زيدٌ قائماً، تريد: ما كان زيدٌ إلا قائماً، ومثال عدم الفارق بين الاسم والخبر، كان موسى عيسى، أي: مثله.

وقولي: (وإذا كان الخبر معمول، فإن قدمته وحده على الخبر جاز) مثال ذلك: كان زيد طعامك آكلًا.

وقولي: (ما لم يكن في الخبر مانع من الموانع التي تمنع من تقديم المفعول على الفاعل) مثال ذلك: كان زيد ما يريد عمرو، ولا يجوز أن تقول: كان زيدٌ عمراً ما يريد.

(١) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

وقولي: (وإن قدمته على الاسم، جاز إن كان ظرفاً، أو مجروراً ولم يحز فيها عدا ذلك) مثال جوازه في الظرف، والمجرور قولك: كان في الدار زيداً قائماً، وكان عندك زيد جالساً، ومثال امتناعه فيها عدا ذلك، كان زيد آكلاً طعامك، لا يجوز، كان طعامك زيد آكلاً.

وقولي (وإن قدمته مع الخبر على الاسم فلا يخلو من أن يكون ظرفاً أو مجروراً، أو غير ذلك فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز) مثال ذلك: كان في الدار قائماً زيداً.

وقولي: (وإن كان غير ذلك، فلا يخلو أن يكون قبل / الخبر أو بعده فإن كان قبله ٢٠ ب لم يحز) مثال ذلك: كان طعامك آكلاً زيداً، لا يجوز ذلك لأنك أوليت كان ما ليس اسماً لها، ولا خبراً.

وقولي: (وإن كان بعده جاز) مثال ذلك: كان آكلاً طعامك زيداً.

وقولي: (وإن قدمتهما على الفعل لم يحز ذلك إلا حيث يجوز تقديم الخبر و حده) مثال ذلك: طعامك آكلاً كان زيداً، لا يمتنع ذلك، كما لا يمتنع، قائماً كان زيداً، ولا تقول: طعامك آكلاً ما كان زيد، كما لا يجوز أن تقول: قائماً ما كان زيد.

وقولي: (فإن كانا معرفتين، جعلت الذي تقدر المخاطب تجهله الخبر) مثال ذلك: كان زيداً أخاً عمرو، إن قدرت المخاطب يعلم زيداً، ويجهل أنه أخو عمرو، فإن قدرت المخاطب يعلم أخا عمرو، ويجهل أنه زيد قلت: كان أخو عمرو زيداً.

وقولي: (فإن كان يعلمهما إلا أنه يجهل النسبة فالمختار جعل الأعراف منهما الاسم، والأقل تعريفاً الخبر) مثال ذلك قولك: كان زيداً غلام الملك، وكان غلام الملك زيداً، إذا قدرت المخاطب يعلم زيداً بالسمع ويعلم غلام الملك بالسمع أيضاً، وبالسمع والعيان إلا أنه يجهل أن زيداً المعلوم عنده بالسمع هو غلام الملك المعلوم عنده أيضاً بالسمع، أو بالسمع والعيان، فالاسمان على هذا غير مجهولين، وإنما المجهول نسبة أحدهما إلى الآخر فلذلك جاز في كل واحد منهما أن يجعل اسماً وخبراً، إلا أن جعل زيد اسماً وغلام الملك الخبر أولى، لأن العلم أعرف من المضاف إلى ما عُرِّف بالألف واللام.

وقولي: (وإن كانا في رتبة واحدة من التعريف جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر) مثال ذلك: كان زيد صاحب عمرو، وإن شئت قلت: كان صاحب عمرو زيدا، وإنما تساويا في الحسن لأن المضاف إلى العلم في رتبة العلم في التعريف.

وقولي: (وإن كانا نكرتين جعلت الاسم التي لها مسوغ الإخبار عنها، و الآخر الخبر) مثال ذلك: كان خيرٌ من زيد امرأة، جعلت خيراً اسم كان، لأن فيها مسوغا للإخبار عنها، وهو مقاربتها للمعرفة، ولا يجوز أن تقول: كانت امرأة خيراً من زيد.

وقولي: (فإن كان لكل واحد منهما مسوغ، جعلت أيهما شئت الاسم و الآخر الخبر) مثال ذلك: كان خيراً من زيد شراً من عمرو، وكان شراً من عمرو خيراً من زيد / .

٢١ ظ

وقولي: (وإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرةً، جعلت الاسم المعرفة، والنكرة الخبر) مثال ذلك: كان زيد قائماً، ولا يجوز عكس ذلك إلا في الشعر، مثال ذلك قوله^(١):

ففي قَبْلِ التفرق يا ضَبَاعاً ولا يَكُ مُوقِفٌ مِنْكَ الوداعاً

باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها

قولي: (فأما عسى، ويوشك، واخلولق، فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع أن^(٢)) مثال ذلك: عسى زيد أن يقوم، و يوشك عمرو أن يخرج، واخلولق زيد أن يتوب.

(١) القائل: القطامي: ديوانه ٣١

الشاهد: (ولا يك موقف) كان، موقف اسم كان، وهي نكرة، والوداع خبرها، وهذا لا يجوز لا في ضرورة الشعر فالأولى أن تكون المعرفة هي الاسم، والخبر النكرة، ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٢ : ١٨٥) و (شرح التسهيل ١ : ٣٥٦) و (مغني اللبيب ٤٥٣) و (مع الهوامع ١ : ٤٣٥) و (الخزانة ١ : ٢٨٦) و (شرح أبيات المفصل ٩٥٩ وما بعدها).

(٢) يجب إسناد (أوشك) و (عسى) إلى (أن) والفعل، و أما (اخلولق) فقد أجاز النحويون: اخلولق أن يفوز، وأنكر ابن هشام ذلك، أي لا يجوز عنده دخول أن على الخبر.

وقولي: (وأَمَّا كاد ، وكرب فتقع الأفعال موقع خبرهما بغير أن) مثال ذلك: كاد زيد يقوم ، وكرب زيد يخرج .

وقولي: (وأَمَّا أخذ ، وطفق ، وجعل ، فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا بغير أن)^(١) مثال ذلك: جعل زيد يضحك وأخذ يقوم ، وطفق يمشي ، قال الله تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾^(٢) .

باب، ما، ولا، ولات

قولي: (وإنما إن دخلت على المحتمل خلصته للحال كما أن ليس ، كذلك) مثال ذلك قولك: ما زيد قائماً ، ألا ترى أن قائماً من قولك: زيد قائم محتمل الحال وغيره ، وإن كان أظهر في الحال ، فلما دخلت ما ، النافية خلصته للحال ، كما إن ليس كذلك ، وقد تقدم تبين ذلك في موضعه .

وقولي: (إلا أنهم لم يعملوها عملها إلا بثلاثة شروط) إلى آخره مثال ذلك قولك: ما زيد قائماً .

وقولي: (فإن فقد شيء من ذلك يرجعوا إلى اللغة التيممية)^(٣) مثال ذلك: ما زيد إلا قائماً ، رفعت الخبر لما كان موجبا ، وكذلك أيضاً ترفع الخبر في مثل قولك: ما قائم زيد لتقدمه ، وليس بظرف ، ولا مجرور ، وكذلك أيضاً ترفع الخبر في مثل قولك: ما إن زيد قائم ، لفصلك بينها وبين الاسم [الزائدة]^(٤) .

وقولي: (فمثلهم مرفوع إلا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني) فإن اعتراض ذلك معترض ، فقال لا يسوغ ذلك ، لأن مثلاً ، في بيت الفرزدق^(٥) مضاف إلى

(١) ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ١١٩ وما بعدها) .

(٢) الأعراف: ٢٢ .

الشاهد في الآية قوله ﴿ طَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ حيث لا يقع الفعل موقع خبر طفق إلا بغير ، أن .

(٣) إذا دخلت (ما) النافية على الجملة الاسمية ففيها لغتان ، الأولى: رفع الاسم ونصب الخبر وهي لغة الحجاز ، والأكثر فيها دخول الباء على الخبر ، والثانية: برفع الاسم والخبر ، وهي لغة بني تميم ينظر: (الكتاب ١: ٥١) و (ارتشاف الضرب ٢: ١٠٣) .

(٤) ساقطة من (ش) .

(٥) بيت الفرزدق المذكور:

فأصْحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمُ *** إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مَثَلَهُمْ بِشَرِّ

ديوان الفرزدق: ٧٨ .

مضمر، والمضمر وإن كان مبنياً، فإنه يرد الأشياء إلى أصولها ألا ترى أنك تقول: بك لأفعلن، ولا يجوز أن تقول تك لأفعلن، ولا وك لأخرجن، بل لا يجز المضمر حروف القسم/ إلا بالباء، لأنها أصل في باب القسم، وكذلك أيضاً تقول: ٢١ب [أعطيتُموا]^(١) زيدا درهماً وأعطيتُم زيدا درهماً، فإذا قلت: الدرهم أعطيتُموه زيدا، لم يجز أن تقول: أعطيتُمهُ زيدا بل يلتزم للأصل بسبب الضمير، وأمثال ذلك كثير، فكذلك ينبغي أن لا يبنى (مثل) لإضافته إلى الضمير، لأن الضمير كثيراً ما يرد الأشياء إلى أصولها فالجواب: أنه قد استقر [من كلامهم]^(٢) بناء المضاف إلى الضمير أنشد الكوفيون^(٣):

لم يُبق إلا المجد والقصائد غيرك يا ابن الأكرمين والدا
فغير فاعل، يُبقي، وقد بنى لإضافته إلى الضمير، ألا ترى أنك إن لم تجعله فاعلاً، لزمك حذف الفاعل، وحذفه لا يسوغ.

وقولي: (و إن كان لا تقتضيه، وعطفته على الخبر كان المعطوف على حسبه إن كان مرفوعاً، أو منصوباً) مثال ذلك، ما زيد قائماً ولا قاعداً، وما زيد قائم ولا قاعدٌ.

وقولي: (و إن كان مخفوضاً جاز فيه الحمل على الموضع فيرتفع إن قدرتها تيمية، وينصب إن قدرتها حجازية، والحمل على اللفظ فيختص) مثال ذلك: ما زيد بقائم ولا قاعد، وإن شئت قلت: ولا قاعداً، وإن شئت قلت ولا قاعدٌ، وليس ما زعمه الفارسي^(٤) من أن الباء لا تدخل في خبر التيمية كما لا تدخل في خبر المبتدأ بشيء،

= الشاهد: (مثلهم) بُني على الفتح لإضافته إلى (هم) المبني وقد أنكر سيبويه ذلك، حيث قال " هذا لا يكاد يعرف ... " أي: بناء مثل، على الفتح، ينظر تفصيل المسألة في: (الكتاب ١ : ٦٠) و(شرح التسهيل ١ : ٣٧٣) و (شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٨٨) و (مغني اللبيب ٥١٧) و (مع الهوامع ١ : ٤٥٠) و (الخزانة ٤ : ١٣٣).

(١) في (ش) أعطيتُم.

(٢) في (ش): كلام العرب.

(٣) القائل: لم أعر على هذا البيت في المصادر التي رجعت إليها.

الشاهد: (غير) جاءت مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبني وهو الضمير (ك) وهو الفاعل في هذا البيت.

(٤) ينظر تفصيل المسألة في: (مع الهوامع ١ : ٤٥٢).

ويلزمه على قياس مذهبه، أن لا تدخل في الخبر إذا تقدّم، فلا يقال: ما بقائم زيد، ووجود ذلك في كلامهم يدل على أن الباء تدخل في الخبر وإن لم تعمل فيه [ما] (١).

وقولي: (وإن أتيت بعد حرف العطف بصفة أو موصوف وأوليت الوصف الخبر، وكان الموصوف سبباً من اسمها، كان الوصف على حسب الخبر إن كان مرفوعاً) مثال ذلك قولك: ما زيدٌ قائم ولا ذاهبٌ أخوه فلا يجوز في ذاهب إلاّ الرفع على وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على قائم وأخوه، مرفوع به.

والآخر: أن يكون مرفوعاً على أنه خبر مقدّم للمبتدأ الذي بعده وهو أخوه والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها.

وقولي: (ويجوز فيه الرفع، والنصب، وإن كان منصوباً) مثال ذلك قولك: ما زيداً قائماً، ولا ذاهباً أخوه بنصب ذاهب ورفع فالنصب على أن تعطف ذاهباً على قائم، ويكون أخوه مرفوعاً به، و الرفع على أن يكون خبراً مقدماً للمبتدأ الذي بعده وهو أخوه، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي قبلها.

ط ٢٢

وقولي: (ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض، (٢) إن كان مخفوضاً بالباء الزائدة) مثال ذلك قولك: ما زيد بقائم ولا ذاهب أخوه بخفض ذاهب ورفع ونصبه، فالخفض على عطف ذاهب على قائم، وأخوه مرتفع به والرفع على موضع (بقائم) إن قدرت (ما) تميمية، وأخوه أيضاً مرتفع به ويجوز أيضاً رفعه على أن يكون خبراً مقدماً للمبتدأ الذي هو أخوه، فالجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي قبلها والنصب على موضع بقائم، إن قدرتها حجازية، ويكون أخوه مرتفعاً به.

(١) ساقطة من: (م).

(٢) ومذهب الكوفيين أن " ما " لا تعمل شيئاً في لغة الحجاز، وأن المرفوع بعدها باق على ما كان عليه قبل دخولها، والنصب على إسقاط الباء، لأنها لا ترد إلا مقترنة بها. ينظر: (معجم الهوامع ٤٤٧: ١).

وقولي: (وإن كان الموصوف أجنبياً منه لم يجز في الوصف في جميع ذلك إلا الرفع) إلى آخره، مثال ذلك ما زيد قائماً، ولا ذاهبٌ عمرو وما زيد منطلق، ولا خارج بكر، وما زيدٌ بقائم، ولا ذاهب عبد الله، فيرتفع خارج و ذاهب على أنهما خبران لما بعدهما، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على ما قبلها.

وقولي: (وإذا تأخر الوصف جاز فيه الرفع و النصب [إن كان الموصوف]^(١) سببياً أو لم يكن) مثال ذلك: ما زيد قائماً، ولا أخوه ذاهباً وما زيد بقائم، ولا أخوه ذاهباً، وما زيد قائماً، ولا عمرو ذاهباً فيرتفع الاسم عطفاً على اسم ما، وتنصب ذاهباً بعده عطفاً على خبرها ويجوز رفع ذاهب في جميع ذلك، على أن تجعله خبراً للمبتدأ الذي قبله وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي قبلها.

وقولي: (فإن اقتضاه لم يجز إلا الرفع فيهما تأخر الوصف أو تقدم) مثال ذلك قولك: ما زيد قائماً بل عمرو ذاهبٌ، وما عمرو منطلقاً بل مقيم بكر، وما عبد الله خارجاً بل أبوه ذاهبٌ، وما جعفر مقيماً بل قاعداً أبوه وما زيد بقائم بل عمرو ذاهبٌ، وما محمدٌ مقيم بل قاعدٌ بكر ترفع الاسمين في جميع ذلك على المبتدأ والخبر.

وقولي: (والعطف على خبرها، كالعطف على خبر ما، إذا كان منصوباً) تمثيل ذلك كتمثيل العطف على خبر " ما " إلا أنك لا تعطف على خبر " لا " إلا اسماً نكرة، ولا تعطف على خبر " لات " إلا اسم زمان^(٢).

وقولي: (ولا يجوز ذلك في الكلام لأنها غير مختصة) أعني: أنها لا تختص بالدخول على الاسم، بل يُنفى بها الجملة الاسمية والفعلية، فيقال:

إِنْ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ^(٣)، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ / إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٤) أي: ما ٢٢ ب الكافرون إلا في غرور، ويقال إن قائم زيد، قال تعالى:

(١) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٢) تنظر (لا) و(لات) في: (الأزمية: ١٥٩ وما بعدها).

(٣) من معاني " إن " النفي، بمعنى (ما) ولا يأتي الخبر بعدها إلا مرفوعاً لأنها حرف نفي، دخل على مبتدأ وخبر، وهذا مذهب بني تميم في (ما) فكان القياس عليها، وهذا مذهب سيبويه والفرأء واختاره ابن عصفور، وقد خالف الكسائي والمبرد بنصب الخبر تشبيهاً لها، بليس - ينظر: (السابق: ٤٥ وما بعدها).

(٤) الملك: ٢٠.

﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاهُمْ فِيْمَا إِن مَكَّنَّكُمْ فِيْهِ ﴾^(١) أي: فيما لم نمكنكم فيه والحرف إذا كان غير مختص بقياسه أن لا يعمل.

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

قولي: (ولما كانت معاني هذه الحروف في أخبارها أشبهت الأخبار العمد) أعني أنك إذا قلت: إن زيدا قائم، ولكن عمراً منطلق وبلغني أن عمراً خارج، وكذت القيام أن، والانطلاق بلكن، والخروج بأن، فمعنى هذه الحروف وهو التأكيد، إنما هو في الخبر، ألا ترى أنك إذا شبهت زيدا بالأسد، وإذا قلت: ليت زيدا قائم ولعل زيدا قائم، فإنما تمنيت، ورجوت القيام فبمعنى: ليت ولعل أيضاً، إنما هو في الخبر.

وقولي: (إلا الجمل غير المحتملة للصدق والكذب، واسم الاستفهام، وكم الخبرية) لا تقع أسماء الاستفهام، وكم الخبرية أخباراً لهذه الحروف، لأنها تلزم صدر الكلام، فيلزم لذلك تقديمها، وأخبار هذه الحروف لا يجوز تقديمها عليها، وأما الجمل غير المحتملة للصدق والكذب فلم تقع أخباراً لهذه الحروف لمناقضة معناها معاني هذه الحروف، فإن جاء ما ظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب في موضع الخبر تؤوّل ذلك نحو قوله^(٢):

إِنَّ الَّذِينَ قُلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدُهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا
وقول الجميع^(٣):

وَلَوْ أَصَابَتْ لِقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ

(١) الأحقاف: ٢٦.

(إن) جاءت لنفي الجملة الفعلية، بمعنى (ما) النافية، أي: فيما لم نمكنكم فيه، ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٧٠) و (التيان ٢: ١٥٨).

(٢) نسبة في الخزانة لأبي مكعت أخو بني سعد بن مالك، ترجمته في: (الخزانة ١٠: ٢٥٠).
الشاهد: (لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما) حيث وقعت الجملة الإنشائية غير المحتملة للصدق والكذب في موقع الخبر، وهذه الجملة تؤوّل على إضمار القول أي: أقول لكم: لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما. ينظر تفصيل هذه المسألة في: (أمالي ابن الشجري ٢: ٨٠) و (شرح التسهيل ٢: ١١) و (معجم الهوامع ١: ٤٩٢) و (الخزانة ١٠: ٢٤٦ وما بعدها).

(٣) الجميع هو: منقذ بن الطماح بن قيس طريف بن قيس بن الحارث بن أسد، صاحب امرئ القيس الذي وشى به إلى قيصر، ترجمته في: (الخزانة ١٠: ٢٤٩).

الشاهد: وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب في موضع الخبر، بإضمار القول أي: الرياضة أقولك لا تنصبك للشيب، فالخبر هو القول المحذوف. ينظر: (سر صناعة الإعراب ١: ٣٣٦) و (ابن الشجري ٢: ٨١) و (الخزانة ١٠: ٢٤٦).

فإنها يتخرجان على إضمار القول، أي: أقول لكم: لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم
 ناما، وإنَّ الرياضة أقول لك: لا تصبك للشيب، فالخبر هو القول لمحذوف
 وكثيراً ما يحذف القول إذا دلَّ المعنى عليه، قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ
 وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾^(١) أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم.
 وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا
 صَبَرْتُمْ ﴾^(٢) أي يقولون: سلام عليكم.

وقولي: (وانفردت، إنَّ، من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها) إلى
 آخره، مثال [دخولها]^(٣) في الخبر إذا كان اسماً، قولك إنَّ زيدا لقائم، ومثال
 دخولها فيه إذا كان فعلاً مضارعاً قولك: إنَّ زيدا ليقوم ومثال دخولها فيه إذا كان
 ماضياً غير متصرف قولك: إنَّ زيدا لنعم الرجل ومثال دخولها فيه إذا كان ظرفاً
 أو مجروراً قولك: إنَّ زيدا لخلفك، وإنَّ عمراً لفي الدار، ومثال دخولها فيه إذا كان
 جملة اسمية قولك: لأنَّ زيدا لوجهه حسنٌ.

وقولي: (فإن كان ماضياً متصرفاً لم يجز دخولها عليه) أعني أنه لا يجوز أن
 تقول: إنَّ زيدا لقام.

وقولي: (إلا أن يكون الخبر ظرفاً، أو مجروراً، فإن العرب اتسعت فيهما) مثال
 ذلك قولك: إنَّ في الدار زيدا، أو إنَّ عندك عمراً.

وقولي: (ويجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا لم يكن الخبر مانعاً من موانع تقديم
 المفعول على العامل) مثال ذلك: إنَّ زيدا عمراً ضاربٌ أي: ضاربٌ عمراً،
 فقدمت معمول ضارب عليه، إذ لا مانع يمنع من ذلك ولو قلت: إنَّ زيدا عمراً ما

(١) آل عمران: ١٠٦.

الشاهد: حذف القول إذا دلَّ عليه المعنى، أي: يقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم؟ فالمحذوف الخبر. ينظر:
 (إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٩٩) و(التيبان ١: ٢٨٤) و(البحر المحيط ٣: ٢٩٣).

(٢) الرعد: ٢٣.

الشاهد: حذف القول إذا دلَّ عليه المعنى، أي: يقولون: سلام عليكم. ينظر: (التيبان ٢: ٧٥٧).

(٣) في ش: (دخول اللام في خبرها).

ضرب، تريد: ما ضرب عمراً لم يجز ذلك لأن، ما لها صدر الكلام، فلا يجوز تقديم ما بعدها عليها.

وقولي: (ولا يجوز تقديمه عليها أصلاً) أعني أنه لا يجوز أن يقال: في الدار إن زيداً قائم، ولا عمراً إن زيداً ضارب، تريد: إن زيداً قائم في الدار، وإن زيداً ضارباً عمراً.

وقولي: (ولا على الاسم، إلا أن يكون ظرفاً، أو مجروراً) مثال ذلك قولك: إن في الدار قائم، وإن عندك زيداً جالس، تريد: إن زيداً قائم في الدار وإن زيداً جالس عندك.

وقولي: (في أحد القولين، لأنه قد قيل إن الظرف والمجرور متعلقان بمحذوف على طريق التبيين، وليسا متعلقين بالخبر واعترض بهما بين هذه الحروف وأسمائها).

وقولي: (وقول الآخر ^(١) كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم) أعني: أن اسم كأن ضمير محذوف عائد على ممدوحته، أي: كأنها ظبية، وليس بضمير شأن ولا قصة ^(٢).

وقولي: (والجملة الواقعة خبراً، لأن، إذا كانت فعلية) إلى آخره مثال الفصل بينهما بالسين وسوف، أو قد علمت أن سيقوم زيد، وأن سوف يقوم زيد، وأن قد يقوم زيد، ومثال الفصل بينهما، بلا، علمت أن لا يقوم زيد.

وقولي: (في أحد القولين) أعني أنك إن قلت: إن زيداً قائم، وعمرو ولكن بكراً منطلق، وعمرو، فمن النحويين من جعل عمراً معطوفاً على موضع أن/ ٢٣ ب ولكن مع اسميهما لأن معنى: إن زيداً قائم، ولكن بكراً منطلق: زيد منطلق، وبكر

(١) القائل: نسبه سيويه في الكتاب لباعث بن صريم الشكري (الكتاب ٢: ١٣٤) وهذا عجز بيت صدره: ويوماً توافينا بوجه مقسم ***.....

الشاهد: اسم كأن، ضمير محذوف عائد على ممدوحته، أي كأنها ظبية، وليس ضمير شأن، خلافاً لابن مالك الذي يراه ضمير الشأن، ويقدر كأنها ضمير الشأن خبراً وهذا البيت يروى برفع ظبية على حذف الاسم كأنه قال: كأنها ظبية، وعلى نصبها لأنها اسم كأن، ويخففها على زيادة أن. ينظر: (الكتاب ٣: ١٦٥) و (سر صناعة الإعراب ٢: ٢٢٢) و (شرح التسهيل ٢: ٦٤) و (اللسان (قسم) و (جمع الهوامع ١: ٥١٧) و (الخزانة ١٠: ٤١١ وما بعدها).

(٢) هذا خلافاً لابن مالك، إذ يرى اسم كأن ضمير الشأن، ينظر: (شرح التسهيل ٢: ٦٤) و (شرح ابن عقيل ١: ٣٩٢).

منطلق، ومنهم من يجعل عمراً مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه^(١)، كأنه قال: وعمرو قائم، وبكر منطلق، ولم يجوز العطف على الموضع، لأنَّ لا محرز له، ألا ترى أنَّ الرفع على الابتداء لا يكون إلا مع المتعدي، والتعدي قد زال بدخول إنَّ ولكنَّ، وإنما يجوز العطف على الموضع عنده في مثل قولك: ليس زيدٌ بقائم ولا ذاهباً، لأنَّ قولك: بقائم في موضع نصب، والطالب للنصب، ليس، وهي موجودة في اللفظ، فهي تحرز الموضع.

باب المفعول به

قولي: (يصلح وقوعها في جواب من قال: بأي شيء وقع الفعل^(٢) ؟) تحرزت بذلك من سائر المفعولات، فإنه لا يصلح في شيء منها أن يقال: بأي شيء وقع الفعل.

باب الأفعال المتعدية

قولي: (متعد: وهو ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول ويصلح للسؤال عنه، بأي شيء وقع) مثال ذلك: ضرب، تقول مضروب وتقول: بأي شيء وقع الضرب.

وقولي: (وغير متعد، وهو ما لا يصلح ذلك فيه) مثال ذلك: قام لا تقول: مقوم، ولا يقال: بأي شيء وقع القيام، بل من أي شيء وقع.

وقولي: (كضرب) أعني أنك تقول: ضربت زيدا، فتنصب ضربت مفعوله، ولا تحتاج في وصوله إليه إلى حرف خفض.

وقولي: (كسرت) أعني أنك تقول: سرتُ إلى زيد، فيطلبُ سرتُ مفعوله على معنى حرف.

(١) وهذا اختيار ابن مالك في الألفية، ينظر: (شرح ابن عقيل ٢ : ٣٧٦).

(٢) اختلف في ناصب المفعول به، يرى البصريون أنه عامل الفاعل، أي: الفعل ويرى الكوفيون، أنه الفاعل نفسه، لأنه لكل فاعل مفعول به. ينظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة: (مع الهوامع ٢ : ٥ وما بعدها).

وقولي: (نحو: نصح) أعني أنك تقول: نصحت زيدا، وإن شئت لزيد
فَيَصِلُ (نصحتُ) إلى زيد تارةً بنفسه وتارةً باللام، قال الله تعالى: ﴿ أَنْ أَنْصَحَ
لَكُمْ ۖ ﴾^(١).

وقولي: (ظننتُ، إذا لم تكن بمعنى اهتمت، بل يقيناً، أو شكاً) مثال ذلك: ظننتُ
زيداً قائماً، تريد أيقنت ذلك، أو شككت فيه مع تغليب وقوع القيام منه، فإن
بمعنى اهتمت لم تكن من هذا الباب، بل يتعدى إلى مفعول واحد، فنقول: ظننتُ
زيداً، كما تقول اهتمت زيدا.

وقولي: (علمتُ إذا لم تكن بمعنى عرفت) مثال ذلك: علمت زيدا قائماً، فإن
كانت بمعنى عرفت، لم تكن من هذا الباب، بل تتعدى إلى مفعول واحد.

وقولي: (ووجدتُ بمعناها) أي: بمعنى علمت، مثال ذلك وجدتُ زيدا ذا
الحفاظ، فإن لم / تكن بمعنى علمت لم تكن من هذا الباب، بل تكون متعدية إلى ٢٤ ظ
واحد بنفسها، نحو قولك: وجدتُ الضالة، أي: أصبتها، أو بحرف جر، نحو
قولك: وجدت على الرجل من المودة، أو وجدت في المال من الوجد.

وقولي: (وحسبتُ، وخِلْتُ، إذا كانتا بمعنى ظننتُ الشكِّيَّة) مثال ذلك:
حسبت زيدا قائماً وخلتُه ضاحكا، فإن لم يكونا بذلك المعنى لم يكونا من هذا
الباب بل تقول: حسبتُ الشعر، بمعنى: احمرَّ ولا يتعدى، وخِلْتُ من الخلاء فلا
يتعدى أيضاً.

وقولي: (وزعمت الاعتقادية) مثال ذلك: زعمت زيدا عالماً أي: اعتقدت
ذلك، فإن لم يكن بذلك المعنى لم يكن من هذا الباب، بل نقول: زعم زيد بكذا،
[إذا]^(٢) ضمنه.

وقولي: (ورأيت بمعنى علمت أو ظننتُ الشكِّيَّة) مثال ذلك: رأيتُ

(١) هود: ٣٤.

الشاهد: الفعل (نصح) وصل إلى مفعوله باللام، وقد يصل بدون اللام، كما هو موضح في المثال
السابق للآية.

(٢) في ش: أي.

زيداً قائماً، أي: علمت ذلك، أو ظننته، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾^(١) أي: يظنونونه بعيداً ونعلمه قريباً، فإن لم يكن

معناها ما ذكر لم تكن من هذا الباب، بل نقول: رأيت زيداً، أي: أبصرته، أو قطعت برؤيته، فسيتعدى إلى مفعول واحد.

وقولي: (وما كان من الأفعال متعدياً إلى ثلاثة إذا بُني للمفعول، صار من هذا الباب) مثال ذلك قولك: أَعْلَمْتُ زَيْدًا قائماً، ألا ترى أن، أعلم كانت قبل بنائها للمفعول تتعدى إلى ثلاثة، فلما بُنِيَ له نقصت من [المنصوبات الأول]^(٢) لقيامه مقام الفاعل، فبقي الثاني والثالث، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، وكذلك سائر أخواتها.

وقولي: (وهذه الأفعال يكون مفعولها الأول كل ما صلح أن يكون [مبتدأ]^(٣)، ومعمولها الثاني كل ما صلح أن يكون خبراً [كان] مثال ذلك قولك: ظننت زيداً يقوم أبوه، ألا ترى أن ذلك جائز كما يجوز [زيد يقوم أبوه]^(٤) ولو قلت: ظننت زيداً هل قام أبوه؟ فأما قول بعض الفصحاء (وجدت الناس أَخْبَرْتُ تَقْلَهُ؟) فعلى إضمار القول، أي: يقال: فمن خبرت منهم، أخبر تقله، وقد بينا أن القول كثيراً ما يضمّر، إذا دل معنى الكلام على ذلك.

وقولي: (وإن توسطت، أو تأخرت جاز الوجهان) مثال إلغائها مع التوسط قولك: زيدٌ ظننتُ قائم، ومن ذلك قوله^(٥):

أبا الراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور / ٢٤ ب

(١) المعارج: ٦-٧.

الشاهد: في الآية (رأى) أتت بمعنى علم، وظن الشكية، أي يظنون العذاب بعيداً، ونعلمه قريباً لأنه كائن، وكل كائن قريب. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٥ : ٢٩).

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٣) في ش: (اسماً لكان).

(٤) في ش: (كان زيد يقوم أبوه).

(٥) القائل: اللعين المنقري في: (الكتاب ١ : ١١٩) و (شرح التسهيل ٢ : ٨٥ وما بعدها) و (همع الهوامع ١ : ٢٥٧) و (الخزانة ١ : ٢٥٧). وهو في شرح التسهيل والخزانة برواية: وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل.

الشاهد: (خلت) إذا توسطت ظن أو إحدى أخواتها يجوز إلغاء عملها ويجوز إعماها، وقيل فيه خلاف، حيث إن إعماها أولى لأن الفعل أقوى من الابتداء، وقيل هما سواء لأن التأخير عادل قوته وقاومه الابتداء بالتقويم. ينظر: (همع الهوامع ١ : ٥٥٢).

وَمِنْ إلغائها مع التأخير قوله^(١):

القوم في إثري ظننت فإن يكنْ ما قد ظننت فقد طفرتْ خابوا

ويروى: القوم بالنصب، على الإعمال.

وقولي: (فإنْ أكدته بشيء من ذلك فالإعمال ليس إلاً تقدّمت أو توسطت، أو تأخرت) مثال تأكيده بالمصدر: ظننتُ ظناً زيداً ظناً ومثال تأكيده بضمير المصدر: ظننته زيداً قائماً، فتعيد الضمير على الظنّ المفهوم من ظننتُ، ومثال تأكيده بالإشارة إلى المصدر قولك: ظننتُ ذلك زيداً قائماً.

وقولي: (أو ما أصلهما كذلك إذ كانا معرفتين) مثال ذلك [زيدٌ هو قائم]^(٢).

وقولي: (أو نكرتين مقاربتين للمعرفة) مثال ذلك: خيرٌ من زيدٍ هو شرٌّ من عمرو، [وإنَّ خيراً من زيدٍ هو شراً من عمرو]^(٣).

وقولي: (أو معرفة، ونكرةً مقاربةً للمعرفة) مثال ذلك: زيدٌ هو خير من عمرو، وإنَّ زيداً هو خير من عمرو.

وقولي: (أن يكون المفعول اسم الاستفهام) إلى آخره، مثال ذلك قولك: علمت أيهم في الدار؟ ومثال كونه مضافاً إليه، قولك: قد علمت أبو أيهم زيد؟ ومثال دخول همزة الاستفهام عليه، قولك: قد علمت أزيدٌ قائم؟ أم عمرو ومثال دخول [ما النافية عليه قولك: قد علمت ما زيدٌ قائم]^(٤) ومثال دخول إنَّ [وفي خبرها اللام قولك: قد علمتُ أن زيداً لقائم].

(١) البيت بلا نسبة في (قطر الندى: ١٧٥).

الشاهد: إلغاء عمل (ظن) مع تأخيرها، حيث وقعت (القوم) مرفوعة ويروى (القوم) بالنصب على إعمال، ظنّ، قال سيبويه (..... تقول: أظنّ عمراً منطلقاً، وبكراً أظنه خارجاً فإن ألغيت قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ). ينظر: (الكتاب ١: ١١٩)

(٢) في ش: (إنَّ زيداً هو القائم).

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٤) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

وقولي: (وقد قيل: إِنَّ الفعل في جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين) إلى آخره، مثال كونه مما يتعدى إلى مفعولين [بحق]^(١) الأصل: قد علمت أَيْهم قائم، ومثال كونه مما يتعدى إليهما بالتضمن قولك: عرفنا أَيْهم قائم، ضمنت عرفت معنى علمت المتعدية إلى مفعولين وحيثئذ علقته، وإنما اخترت ذلك على القول الآخر، لأنك إذا علققتها كان مفعولها مضمن الجملة، كما إنها إذا تعدت إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كذلك، وأما المتعدية إلى واحدٍ فليس لها تسلط من جهة المعنى على معنى جملة، بل تطلب معنى مفرداً.

وقولي: (هو أعلم، إذا لم تكن بمعنى عَرَفَ) إنما اشترطت ذلك لأنها إذا كانت بمعنى عَرَفَ، تعدت إلى مفعولين، مثال ذلك: أعلم الله زيداً عمراً خيراً الناس، وكذلك تفعل سائر أخواتها.

وقولي: (وغير جائز اقتصاراً) إنما لم يجوز ذلك، لأنك لو قلت: أعلمت زيداً، لم يَدْرَ، هل هي المتعدية إلى ثلاثة، فيكون المحذوف منها اثنان، أو التي بمعنى، عَرَفَ فيكون المحذوف واحداً، وهو حذف من غير دليل، فلا يعرف قدر ما حذف، وسائر أفعال هذا الباب محمولة على أعلم في امتناع الحذف، لأنها مضمنة معناها فجرت مجراها.

[وقولي: (ويجوز أن تسد أن، وأن، وصلتيهما مسد المفعول الثاني والثالث) مثال ذلك: أعلمت زيداً أن عمراً خارجاً، وأعلمت زيداً أن يخرج عمرو]^(٢).

باب اسم الفاعل

قولي: (فإن ثبت النُّون لم يجوز فيه إلاَّ النَّصْب) مثال ذلك: هذان الضاربان زيداً والضاربون زيداً.

وقولي: (وإن كان من فعل يتعدى إلى أزيد) إلى آخر الفصل، مثال ذلك: هذا معطي زيداً درهماً أمس، وظانٌّ زيداً قائماً أمس فتخفض الأول وهو زيد، وتنصب

(١) في ش: (نحو الأصل قولك).

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

ما بعده، وفي الناصب له خلاف^(١) فمنهم من يجعله لفعل مضمر، تقديره، أعطاه درهماً، وظنّه قائماً، ومنهم من يجعل الناصب له اسم الفاعل نفسه، وهو الصحيح، لأنك إذا جعلت قائماً منصوباً تجعل مضمر كنت لم تذكر لاسم الفاعل، أكثر من اسم المخبر عنه، وحذفت الخبر، فلا يخلو أن تحذفه اقتصاراً، أو اختصاراً، الاقتصار لا يجوز في هذا الباب والاختصار بمنزلة الثابت، فكما يجوز لاسم الفاعل بمعنى المضي أن يعمل في ذلك المحذوف المراد، فكذلك يجوز له أن يعمل في هذا الملفوظ به، ولا يتكلف الإضمار ولا يمكن أن يقال: إن اسم الفاعل هذا بمنزلة صاحب لا يطلب مفعولاً لأننا قد فرضناه عاملاً في الظرف، والذي يجري من أسماء الفاعلين مجرى الجوامد لا يتعرض للزمان، وإذا أُعْمِلَ في الظرف كان متعرضاً للزمان.

وقولي: (بشروط وهي ألا يوصف)^(٢) أعني قبل العمل، فأما وصفه بعد العمل فذلك سائغ.
قال^(٣):

وولى كشؤبوب العشيّ [فوابل]^(٤) ويُخرجن من جعدٍ ثراه منصّب

فثراه، معمول الجعد، وقد وصف بعد ذلك، بمنصب، وإنما جاز ذلك لأنه تحصل له شبه الفعل، قبل توهين شبهه بالوصف، وكذلك التصغير أعني ما كان منه وارداً على مكبر ملفوظ، لا تقول: هذا ضويرب زيداً غداً لأن التصغير يبعده

(١) يذهب ابن مالك إلى أن الناصب له فعل مضمر، وأجاز أن يكون الناصب اسم الفاعل، وأكثر النحاة على نصبه بفعل مضمر. ينظر: (مع الهوامع ٣: ٧٠) و (شرح الأشموني ٢: ٥٧٩).

(٢) من شروط إعمال اسم الفاعل ألا يكون موصوفاً خلافاً للكسائي، ينظر: (شرح الأشموني ٢: ٥٦٤).

(٣) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ٥٠.

الشاهد: (ثراه) معمول جعد، وقد وصف بعد عمله، بمنصب، وهذا سائغ، فقد حصل الوصف بعد أن أخذ اسم الفاعل معموله، وهذا مذهب البصريين، ووافقهم الكسائي. ينظر: (مع الهوامع ٣: ٧٢ وما بعدها).

(٤) في ش: وبابل.

من شبه الفعل، لأن اسم الفاعل محمول في العمل على الفعل المضارع، والمضارع من الأفعال لا يصغر، [وإن كان الاسم ^(١) لم يستعمل إلا مصغراً، ولم / يُلفظ له ٢٥ ب مكسراً ^(٢) جاز إعماله نحو قوله ^(٣) :

فما طعم راحٍ في الزجاجة مدامةً تفرقُ في الأيدي كُميتٍ عصيرها
في رواية من جر كميتاً.

وقولي: (ويجوز تقديم اسم الفاعل عليه) ^(٤) مثال ذلك: هذا زيداً ضاربٌ.

وقولي: (ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع التي ذكرت في باب الفاعل) مثال ذلك: هذا الضارب زيداً، لا يجوز أن تقول: هذا زيداً الضارب، لأنَّ اسم الفاعل في صلة الموصول، وقد تقدم أنَّ الفعل إذا كان في صلة موصول لم تتقدم معموله على الموصول فكذلك اسم الفاعل، ولست أريد: أن كل مانع يمنع من تقديم المفعول على الفعل يوجد في اسم الفاعل، بل ما وجد من تلك الموانع في اسم الفاعل أيضاً منع من التقديم.

وقولي: (وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميراً متصلاً لم يثبت فيه نون،

(١) في ش: فإن كان اسم فاعل.

(٢) العبارة كاملة في: (ارتشاف الضرب ٣: ١٨١ - ١٨٢).

القائل: مضر بن ربعي كما ورد في: (هـم الهوامع ٣: ٧٠).

(٣) البيت بلا نسبة في: (ارتشاف الضرب ٣: ١٨١) و (هـم الهوامع ٣: ٧٠).

الشاهد: (كميت) لم يلفظ به مكسراً، لذلك جاز إعماله، ومذهب البصريين أنه لا يجوز إعماله مصغراً، ومذهب الكوفيين، وتبعهم أبو جعفر النحاس، أنه يعمل مصغراً، لأن المعتبر عندهم شبه اسم الفاعل للفعل المعني لا الصورة وتبعهم الكسائي، وخالف الفراء الكوفيين واشترط ابن عصفور لعمل المصغر أنه لم يلفظ به مكسراً فإذا انتفى الشرط فإن المصغر لا يعمل على رأيه لمخالفته الشرط فلا يعمل المصغر على رأيه لمجرد تصغيره. ينظر: (ارتشاف الضرب ٣: ١٨١ وما بعدها) و (هـم الهوامع ٣: ٦٩ وما بعدها).

(٤) هذا مذهب الكوفيين والكسائي، فيجوز عندهم تقديم معمول على اسم الفاعل قال أبو حيان " وأجاز الكسائي أيضاً تقديم معمول على اسم الفاعل..... ووافق بعض أصحابنا الكسائي في هذه المسألة ". ينظر: (ارتشاف الضرب ٣: ١٨٢) و (هـم الهوامع ٣: ٧٢).

ولا تنوين) إنما لم يحز ذلك لأن النون، والتنوين علامتان على تمام الاسم، وكماله^(١) وانفصاله عما بعده، والضمير المتصل يطلب الاتصال بها قبله فترافعا، وما جاء من ذلك في الشعر فضرورة^(٢)، ووجهة تشبيهه المضمير بالظاهر.

وقولي: (فإن أتبعته بنعت، أو تأكيد، فالحفض على اللفظ والنصب على الموضع) مثال ذلك: هذا ضارب زيداً العاقل نفسه الآن، أو غداً، بخفض العاقل ونفسه، ونصبها.

وقولي: (إلا أن يكون [خفضه بإضافة]^(٣) اسم الفاعل بمعنى المضمير إليه، وليس فيه الألف واللام) فإنه لا يجوز إذ ذاك إلا الحفض على اللفظ، إنما لم يحز النصب، لأن المخفوض باسم الفاعل إذ ذاك، ليس موضعه نصباً لأنه لا يعمل بمعنى المضمير، وليس فيه الألف واللام، فإن كانت فيه الألف واللام جاز في النعت. والتأكيد، النصب على الموضع، لأن المخفوض في موضع نصب، لأن اسم الفاعل [عامل]^(٤) إذ ذاك بسبب الألف واللام.

وقولي: (هذا الضارب الرجل وغلामه) إنما جاز النصب والحفض [في المضاف لضمير ما فيه الألف واللام إجراء] له مجرى ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، في كتاب س^(٥)، لفظ ظاهره أن المعطوف على المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه، وإن لم يكن متعرفاً بالألف واللام، ومضافاً إلى ضمير ما عرف بهما يجوز فيه النصب

(١) قال سيبويه: (فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى). ينظر (الكتاب ١ : ١٦٦).

(٢) ومما جاء من اسم الفاعل عاملاً بغير تنوين ولا نون ضرورة قول أبي الأسود الدؤلي:

فألفيته غير مُستَعْتَب *** ولا ذاكر الله إلا قليلا

فحذف النون من (ذاكر) لالتقاء الساكنين، وهذه ضرورة، ينظر: (الكتاب ١ : ١٦٩).

(٣) ساقطة من (ش).

(٤) ساقطة من (م).

(٥) المقصود كتاب سيبويه.

والخفض^(١) [٢] نحو قولك: هذا الضارب الرجل زيد، وزيداً، بنصب زيد، وخفضه، والصحيح أن عندي ذلك لا يجوز، لأن كلام س، له وجه غير ذلك الظاهر.

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

ظ ٢٦

قولي: (وهي فعُول، وفَعَّال، ومِفْعَال) مثال إعمال فعُول قوله^(٣):/

هَجُومٌ عليها نفسه غير أنه متى يُرْمَ في عينه فالشيخ ينهض
فنصب نفسه بهجوم، ومثال إعمال فعَّال قوله^(٤):

أخا الحرب لبأساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا

ومثال إعمال مِفْعَال، قولهم: (إنه لِمَنْحَارَ بَوَائِكها) فأعمل منحاراً في البوائك، وهي السَّمان.

وقولي: (ومن إعمال فَعِيل) قوله^(٥):

حتى شأها قليلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ باتت طراباً وبات الليل لم ينم

(١) أجاز الكوفيون والبغداديون نحو: ضارب زيداً وعمرو، وإن كان مخفوضاً والتابع نعتاً أو توكيداً، فيجب في التابع الخفض، نحو: هذا ضارب زيد العاقل نفسه، ويجوز النصب على الموضع، والجر على الموضع، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٨٨)؛
وقال سيويه: (وتقول في هذا الباب: هذا ضارب زيد وعمرو إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار.... وإن شئت تنصب على المعنى وتضم له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيد وعمراً كأنه قال: يضرب عمراً أو ضارب عمراً)، ينظر: (الكتاب ١ : ١٦٩).

(٢) ساقطة من (م).

(٣) القائل: ذو الرمة، ديوانه: ٥٠.

الشاهد: (فعول) من الاوزان التي تعمل عمل اسم الفاعل، حيث نُصبت (نفسه) بهجوم، التي أجريت للمبالغة، ينظر: (الكتاب ١ : ١١٠).

(٤) نسبه في (الكتاب للقلاخ ١ : ١١١) و (في الخزانة ٨ : ١٥٧)

الشاهد: (لباساً) حيث عمل فعَّال عمل اسم الفاعل فنصب (جلالها)، ينظر: (الكتاب ١ : ١١١) و (المقتضب ٢ : ١١٣) و (شرح التسهيل ٣ : ٧٩) و (همع الهوامع ٣ : ٧٤) و (الخزانة ٨ : ١٥٧).

(٥) نسبه سيويه لساعدة بن جوبة، ينظر: (الكتاب ١ : ١١٣)

الشاهد: (قليل) نصب (موهناً) لأنه على وزن فعل الذي عمل، عمل اسم الفاعل، وكنيل، بمعنى: مُكَلَّ ينظر (الكتاب ١ : ١١٣) و (المقتضب ٢ : ١١٤) وما بعدها و (شرح الرضي ٣ : ٤٢١) و (الخزانة ٨ : ١٥٥).

فنصب موهناً بكليل، على أنه مفعول به فإن قيل: فاعل موهناً منصوب على الظرف، كأنه قال: [كليل] ^(١) في موهن عمل في آخر، فالجواب: أنه إنما يريد: أكل الموهن بكثرة عمله فيه كما تقول: اتعبت نهارك، إذا أردت أنه عمل فيه عملاً كثيراً ولم يرد أنه ضعف في موهن، بدليل قوله: [في موهن] ^(٢) في آخر البيت: (وبات الليل مل ينم) فجعله عاملاً طول ليله كثير العمل، ولذلك قال: عمل، وفعل من أبنية المبالغة.

باب المصدر العامل عمل فعله

قولي: (أو بما والفعل، يكون مقدراً بما والفعل إذا أردت الحال) نحو قولك: يعجبني ذهابك الآن، أي: ما تذهب الآن وإنما لم يقدر بأن والفعل ^(٣) لأن أن تخلص المضارع للاستقبال فبطل بها معنى الحال، وما المصدرية ليست كذلك.

وقولي: (أو المفعول الذي لم يسم فاعله) مثال ذلك قولك: سُررتُ بقتل الكافر، أي: بأن قُتل الكافر.

وقولي: (وإن شئت حذف المفعول وأبقيت الفاعل ^(٤)) مثال ذلك قولك: يعجبني ضرب زيد، تريد: أن ضرب زيد.

وقولي: (وأبقيت المفعول أو بالعكس) أعني: أن تحذف المفعول وتبقي الفاعل، فتقول: عجبت من الضرب زيد، تريد: من أن ضرب زيد.

باب أسماء الأفعال

قولي: (فإن اتصلت به، كان مخاطباً) نحو قولهم: "رويدك زيدا" كانت حرف خطاب بمنزلتها في ذلك، إنما لم يجوز أن تجعل في موضع خفض بالإضافة، لأن أسماء

(١) في ش: (كليل).

(٢) ساقطة من (ش).

(٣) وهذا خلافاً لسيبويه حيث قدره، بأن والفعل، وأن نصبت ضمير الشأن، فيقدره في الماضي: أنه

ضرب زيداً، وفي الحال والاستقبال أنه يضرب زيداً، وقد اختار ابن عصفور الرأي الأول بتقديره،

ما والفعل، ينظر المسألة مفصلة في: (ارتشاف الضرب ٣: ١٧٣).

(٤) ينظر: (الكتاب ١: ١٨٩ وما بعدها).

الأفعال تنزلت منزلة الأفعال في أول وضعها، والأفعال لا تجوز إضافتها، فلم تضاف هي لقيامها في أول [وضعها] ^(١) مقام ما لا يضاف ^(٢).

وقولي: / (إلا أن يكون من لفظ الفعل ^(٣)) نحو قولك: نزال فيكرمك إنما جاز ٢٦ ب ذلك، إذا كان من لفظ الفعل، لأن فيه دلالة على المصدر، فتكون أن [المصدرية] ^(٤) بعد الفاء مع الفعل الذي نصبته معطوفة على المصدر الذي دلّ عليه اسم الفعل بلفظه، وإذا لم يكن فيه اسم الفعل من لفظ الفعل، لم يكن فيه دلالة على المصدر، فلم يجز النصب لذلك، فتقول: صه نكرمك، ولا يجوز فنكرمك.

وقولي: (فتكون بمنزلة قوله تعالى: ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ ^(٥)) قال: هلا لم يجز إضافة ضَرَبَ إلى ما بعده، لأنه قائم مقام الفعل، فالجواب: إنما ذلك ساغ، ولم يسغ في نزال لأن [ما] ^(٦) مصدر في الأصل، وليس باسم فعل فصمت إضافته لذلك لأنه لم يجعل اسم فعل، إلا بعد استقرار الإضافة فيه وليس كذلك نزال، لأنه وضع في أول أحواله على أن يكون اسم فعل.

باب الإغراء

قولي: (والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر، أو بإضافة الظرف إليها)، إن قال قائل: هلا جعلتم الكاف في مكانك، وأمثاله حرفاً لا موضع لها من الإعراب، مثلها في رويدك لأن الظرف قد جعل اسماً للفعل والأفعال كما تقدم لا تضاف فكذلك ما جعل اسماً لها، وأقيم مقامها، فالجواب إن الظروف في أصل وضعها لم

(١) ساقطة من (م).

(٢) أشار السيوطي بورود أسماء الأفعال معربة كقولك: رويدك، وتيذك. ينظر: (مع الهوامع ٣ : ١٠٥).

(٣) ما جاء على فعال مثل نزال، وحذار، فالقياس البناء على الكسر أما بنو أسد فينبونه على الفتح، وسمع نزال بالتشديد، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٩٧ وما بعدها).

(٤) في ش: المضمرة.

(٥) محمد: ٤.

(٦) في ش: (ضرب) وهو الصحيح لدلالة الكلام الذي بعده على ذلك.

تجعل أسماء للأفعال، وإنما طرأ ذلك فيها بعد استعمالها ظروفًا، فلم يكن فيها إضافة إلا قبل تسمية الفعل بها ثم سمي الفعل بها بعدما أضيفت.

وقولي: (ولا يغرى إلا المخاطب) إنما لم يجز إغراء الغائب، لأنه يلزم فيه إقامة الظرف، أو المجرور مقام فعلين ألا ترى أنك لو قلت على عمرو زيداً، لكان المعنى: نقل أنت أيها المخاطب لعمرو خذ زيداً، فتكون قد أنبت شيئاً واحداً مناب جملتين، فلما لزم ذلك ما ذكرناه من كثرة الحذف لم يميزوا ذلك بقياس.

وقولي: (لا يجوز أن يجاب شيء من ذلك بالفاء) لا تقول: عليك زيداً فتهينه، إنما لم يجز ذلك لأن الفعل قد [اعتزل]^(١) وأنبت الظرف، أو المجرور منابه، وليس في لفظ الظرف، أو المجرور دلالة على المصدر الذي يعكف عليه ما بعد الفاء.

ظ ٢٧

باب المنصوبات / على التشبيه بالمفعول به

قولي: (لأن الإضافة إنما تكون من نصب) إنما لم تجز الإضافة من رفع لما يلزم في ذلك من إضافة الشيء إلى نفسه، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل حسن وجهه، والحسن هو الوجه، لأنه مسند إلى الوجه في اللفظ، وهو صفة له في المعنى، فلم يجز إضافة الحسن إذ ذاك إلى الوجه، وإذا قلت: مررت برجل حسن الوجه، فالوجه، وإن كان الحسن له من جهة المعنى فقد نقل عنه وصير [الوجه]^(٢) مجازاً، ألا ترى أنه مسند إلى ضمير الرجل فلما صار الحسن واقفاً على الرجل في اللفظ، ساغت إضافته إلى الوجه، لأنه إذ ذاك لا يراد به الوجه، فلا يلزم في إضافته إليه إضافة الشيء إلى نفسه.

وقولي: (وإن كان معرفاً بالألف واللام) مثاله: مررت برجل حسن الوجه.

وقولي: (ومضافاً إلى ما عرّف بهما) مثاله: مررت برجل حسن وجه الغلام.

وقولي: (أو إلى ضميره) مثاله: مررت برجل حسن الغلام جميل وجهه.

وقولي: (أو إلى ضمير ما أضيف إليه) مثاله: [مررت برجل حسن الجارية جميل وجهه].

(١) في ش: (اختزال).

(٢) في ش: (للرجل).

وقولي: (أو إلى ضمير الموصوف) مثاله: مررت برجل حسن وجهه، [جميع ذلك يجوز فيه رفع الوجه ونصبه وخفضه]^(١).

وقولي: (إلا إنه لا يجوز في المضاف إلى ضمير الموصوف النصب والخفض، إلا في ضرورة^(٢)) هذا حسن وجهه، بنصب وجهه وخفضه، إنها لم يجز النصب، أو الخفض في ذلك إلا ضرورة لأن النصب في هذا الباب لا يكون إلا بأن ينقل الضمير المضاف إليه المعمول إلى الصفة وينصب المعمول على التشبيه بالمفعول به، تقول قبل التشبيه: مررت برجل حسن وجهه، برفع الوجه فإذا أردت التشبيه نقلت الضمير المضاف إليه الوجه إلى الصفة، ونصبت الوجه، فقلت: مررت برجل حَسُنَ وجهاً أي: حَسُنَ هو وجهاً، فالضمير الذي في حَسُنَ، هو الضمير الذي كان في الوجه مضافاً إليه، وإن عرفت الوجه بالألف واللام ليكون ذلك بدلاً من التعريف الذي كان فيه بإضافته إلى الضمير قبل نقله إلى الصفة قلت: مررت برجل حسن الوجه وتعريفه الوجه بعد هذا النقل بالإضافة إلى الضمير لا يتصور إلا في ضرورة لأنك إذا فعلت ذلك فقلت: مررت برجل حسن وجهه، كنت قد أعدت إلى الوجه ضمير الموصوف بعدما كنت قد نقلته عنه إلى الصفة فيجزي ذلك نوعاً من التراجع، فإذا أردت إضافة الوجه إلى ضمير الموصوف / ٢٧ب فينبغي أن تترك المسألة على أصلها، فيقال: مررت برجل حسن وجهه بالرفع، ولا ينقل الضمير، ثم لا يعاد^(٣) بعد نقله، فإن ذلك تكلف لا فائدة له، ومثال ما لزم في النصب يلزم في الخفض، لأن الإضافة لا تكون إلا من نصب، وقد تقدم تبين السبب في ذلك.

فمن النصب قول الشاعر^(٤):

وَادِقَةٌ ضَرَاتُهَا

(١) ساقطة من (ش).

(٢) أجاز الكوفيون ذلك في الضرورة وغيرها، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣: ٢٤٧).

(٣) قال أبو حيان: ".... وتلقفنا عن شيوختنا أن ما تكرر فيه الضمير من المسائل، أو عرى منه، فهو ضعيف"، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣: ٢٤٧).

(٤) لم أقف لهذا البيت على قائل على الرغم من دورانه في كتب النحو وهذا جزء بيت قبله:

أَنَعَمْتُهَا إِنِّي مِنْ نَعَاتِهَا *** كَوُمُ الذَّرَى وَادِقَةُ ضَرَاتِهِ

ويروى (سراتها في شرح التسهيل ٣: ٩٦).

الشاهد: (ضراتها) كسر التاء علامة نصب، ولا يجوز أن تكون علامة خفض، لأنه شبه بالمفعول للصفة المشبهة، وهو على سبيل الضرورة على رأي ابن عصفور، ينظر: (شرح التسهيل ٣: ٩٦) و (الخزانة ٨: ٢٢١ وما بعدها).

فكسر التاء علامة نصب، ولا يجوز أن تكون علامة خفض، لأن وادقة منون، ومن الخفض قول الآخر^(١):

جونتاً مصطلاهما

فجونتاً، صفة، لقوله: جارتا صفاً، والمصطلى في موضع خفض، بدليل حذف النون من جونتتين، فإن قال قائل: فلعل المصطلى ليس مضافاً لضمير الموصوف، بل كون قوله: هما، عائد على الأغالي، لأنها في معنى الأغليين فالجواب، إن ذلك لا يسوغ أعني: أن إضافة المصطلى إلى الأغالي، لأن المصطلى إنما هو للجارتين، لا الأغالي، ولو ساغ ذلك، لساغ أن تقول: مررت برجل حسن الوجه كبير رأسه، أو عظيم بطنه [فتنصب]^(٢) بطن الرجل أو رأسه إلى وجهه.

وقولي: (فإن كانت غير ذلك) أعني بذلك: أن تكون مفردة نحو: الحسن، أو مجموعة جمع تكسير نحو: الحسان، أو مجموعة جمع سلامة بالألف والتاء نحو الحسنات^(٣).

وقولي: (إن كان معرفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما عرّف بهما، أو إلى ضميره، أو إلى ما أضيف إلى ضميره) مثال المعرف بالألف واللام قولك: الحسن الوجه، والحسان الوجوه، والحسنات الوجوه ومثال المضاف إلى ما عرّف بهما قولك: مررت برجل حسن وجه الغلام ومررت برجال حسان وجوه الغلمان، [ومررت بنساء حسنات وجوه الغلمان]^(٤) ومثال المضاف إلى ضميره، أعني: المعرف بالألف واللام قولك: مررت برجل حسن الوجه، جميل أنفه، ومررت

(١) القائل: نسبه للشماخ في: (الكتاب ١ : ١٩٩) و (الخزانة ٤ : ٢٩٣) وهو عجز بيت، صدره:

أقامت على ربيعها جارتا صفاً***

الشاهد: (مصطلاهما) وقعت في موضع خفض، بدليل حذف النون من، جونتتين، فأضاف الصفة المشبهة إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبه، ينظر: (الكتاب ١ : ١٩٤) وما بعدها) و (شرح الرضي ٢ : ٢٣٥) و (الخزانة ٤ : ٢٩٣).

(٢) في ش: (تنصب).

(٣) الصفة المقرونة بالألف واللام مثناة أو مجموعة جمع سلامة وثبتت النون، فالنصب أولى، فإذا حذفت النون فالجر والنصب، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ٢٤٦).

(٤) ساقطة من (ش).

برجال حسان الوجوه جميل أنوفهم، ومررت بنساء حسنات الوجوه جميلات أنوفها، ومثال ما أضيف إلى ضمير المعرف بالألف واللام قولك: مررت برجل حسن الغلام، جميل أنف وجهه، ومررت برجال حسان الغلمان جميل أنوف وجوههم، ومررت بنساء حسنات الغلمان جميلات أنوف وجوههم، جميع / ذلك ٢٨ ظ يجوز في معمول النصب والخفض والرفع^(١).

باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على الدوام^(٢)

قولي: (ويشترط في جميع ذلك أن يكون منصوباً بعد فعل من لفظه)^(٣) مثال ذلك: قمت قياماً.

وقولي: (أو معناه) مثال ذلك: قمت وقوفاً^(٤)، ومن ذلك قوله^(٥):

ويوماً على ظهر الكتيب تعذرت عليّ وآلت حلفة لم تحلل

وقولي: (ومنه اسم الزمان) مثال ذلك: قمت يوم الجمعة [وقولي]^(٦) (أو عدده) مثال ذلك: سرت خمسة أيام.

وقولي: (اسم المكان) مثال ذلك: قولهم (قعدت أمامك).

(١) مذهب الكوفيين أن الألف واللام عوض عن الضمير، والأصل عندهم مررت بالرجل الحسن وجهه، فأدخلت الألف واللام على الوجه، وصارت عوض عن الضمير، وقد ردّ ابن عصفور هذا المذهب، قال: ".... وهذا فاسد لأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة، وأما على مذهبنا فإنما أدخلناها على النكرة، والأصل: (مررت برجل حسن وجهه منه، ثم أدخلت الألف واللام وحذفت الضمير لفهم المعنى....". ينظر: (شرح الجمل ١: ٥٨٤).

(٢) وهذا المصطلح يقصد به، المفعول المطلق.

(٣) ويشترط أن يكون الناصب له فعل من لفظه، هذا مذهب الجمهور، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ٢٠٢).

(٤) وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به، والتقدير قعد قعوداً فهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره. وهذا مذهب مخالف لما عليه الجمهور، ينظر تفصيل الخلاف في: (ارتشاف الضرب ٢: ٢٠٢).

(٥) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ١٢.

الشاهد: (آلت حلفة لم تحلل) وقعت بعد فعل من معناها فانتصبت حلفة لذلك، كأنه قال حلفت حلفة، ينظر: (شرح التسهيل ٢: ١٨٠).

(٦) ساقطة من (م).

وقولي: (فَإِنْ أَضَفْتَهُ إِلَى مَا تَصَحَّحَ إِضَافَتَهُ إِلَيْهِ، مِنْهَا لَمْ يَقَعْ إِلَّا فِي جَوَابِ مَتَى)،
أعني أنك إذا قلت: سرتُ شهر رمضان، جاز أن يكون السير، واقعاً في جميع
رمضان، أو في بعضه، وإذا قلت: سرت رمضان، كان السير في جميع رمضان.
ومما يبين ذلك قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾^(١) إنما كان
في بعضه، وهو ليلة القدر.

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٢).

ثم قال بعد ذلك: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾^(٣).

والصيام لازم في جميعه، وليس كذلك رمضان، بل يستعمل إلا والمراد استيعابه
بالعمل، قال عليه السلام: " من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من
ذنبه " ^(٤) والصيام واقع جميعه، فرمضان، بمنزلة قولك: ثلاثة أيام وشبههما من
المعدود في أن العمل لا يكون إلا في الجمع، وقولك شهر رمضان، بمنزلة يوم
الجمعة، ويوم الخميس وشبههما من المختص، في أن العمل قد يكون في بعضه، وقد
يكون في جميعه.

قولي: (وهو ما يصح وقوعه جواباً لأين نحو: الدار، والعمل قد يكون جميعه،
وقد يكون بعضه) أعني أنك إذا قلت: جُلتُ في الدار فالجولانُ قد يكون جميعها،
وقد يكون في بعضها.

(١) البقرة: ١٨٥.

الشاهد في الآية (أنزل فيه) أي: شهر رمضان، فإنزال القرآن كان في بعض شهر رمضان أي: في ليلة القدر
مما تدل عليه الآية القادمة.

(٢) القدر: ١.

الشاهد: إنزال القرآن في ليلة القدر، وهي دليل على أن الإنزال كان في بعض شهر رمضان.

(٣) البقرة: ١٨٥.

الشاهد: (الشهر) المراد صيام رمضان كله، لأن الصيام لازم في جميع الشهر، وهذا يستوعب الشهر
بالعمل وليس التقدير هلال الشهر، لأن لزوم الصوم على العموم وأيضاً، الفعل شهّد، بمعنى
حضر، فلا يقال حضرت هلال الشهر، ولكن يقال شأهدت الهلال، ينظر: (التبيان ١ : ١٥٢).

(٤) رواه مسلم في صحيحه، واللفظ له، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح ١ : ٥٢٣، رقم
الحديث (٧٦٠).

وفي صحيح البخاري بلفظ (غُفر له ما تقدم من ذنب)، رواه البخاري في صحيحه، كتاب
الإيمان، باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان، ١ : ٢٢، رقم الحديث (٣٨).
الشاهد: (رمضان) المقصود استيعاب الشهر كاملاً بالعبادة.

وقولي: (ومعدود هو ما يصح وقوعه جواباً لكم والعمل في جميعه) مثال ذلك: سرتُ ميلاً، ألا ترى أنه يصح أن يقع جواباً لمقال: كم سرتُ؟ وإن السير واقع في جميع الميل.

وقولي: (ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف والمصادر وضري الحال بنفسه) مثال ذلك قولك: قعد فلان قعوداً، وقعد قعدتين وقعد القرفصاء، وقمت أمامك، وسرت ميلاً، وقمت زماناً، وسرت يوم الجمعة، وسرت شهراً، وجاء زيد ضاحكاً، وتبسم ضاحكاً.

وقولي: / (إلا ظرف المكان المختص، فإنه لا يصل إليه إلا بواسطة) مثال ذلك: ٢٨ ب قعدت في الدار، ولا يجوز قعدت الدار.

وقولي: (ويتعدى الفعل إلى ضمير المصدر بنفسه) مثال ذلك قولك: ضربته زيداً، تريد: ضربت الضرب زيداً، فأعدت الضمير على المصدر المفهوم من الفعل.

وقولي: (ولا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان مطلقاً، إلا بواسطة في) أعني بقولي: (مطلقاً) جميع أحواله من إبهام، وعدد واختصاص، ومثال ذلك قولك: يوم الجمعة صمت فيه، ومكانك قعدت فيه وثلاثة أيام صمت فيها، والميل سرت فيه، وهذا زمان [قام]^(١) فيه زيد، وهذا مكان قعد فيه عمرو.

وقولي: (ولا يتسع^(٢) في الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعد) إلى آخره، وهذا الذي ذكرته من الاتساع في الظروف، لا يجوز إلا مع الفعل، أو ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين، والمفعولين. والأمثلة التي تعمل عملها، وهو مذهب جمهور النحويين^(٣)، وأجاز أبو الحسن الأخفش الاتساع في (ما) تشبيهاً لها بليس، نحو: يوم الجمعة ما زيد إياه قائماً، والصحيح أن ذلك لا

(١) ساقطة من (م).

(٢) يقصد بالتوسع في الظرف: أن تجعله مفعولاً به على طريق المجاز فتقول سرت يوم الجمعة: أي سرت في يوم الجمعة. ينظر: (همع الهوامع: ٢: ١٦٢).

(٣) قال أبو حيان: " والعامل في الوسع فيه هو الفعل أو ما جرى مجراه من الأسماء "، (ارتشاف الضرب ٢: ٢٧٢).

يجوز^(١)، لأن الحرف لا يعمل في مفعول به أصلاً، فلا يعمل في مشبّه به، وما ذكرته من أنّ الفعل المتعدي إلى ثلاثة لا يجوز الاتساع فيه^(٢)، وهو مذهب أبو بكر بن السراج، [وكثير^(٣)] من النحويين من ذهب إلى إجازة ذلك، والصحيح أن ذلك لا يجوز، لأنه إذ ذاك بمنزلة فعل يتعدى إلى أربعة مفعولين، والمفعول به نهاية ما يأخذ الفعل منه ثلاثة فلما لم يكن له في حالة التشبيه أصل يلحق به، لم يجز، وأمّا المتعدي إلى مفعولين فجمهور النحويين يميز الاتساع في الظرف إذا كان معمولاً له^(٤) لأنه يجيء إذ ذاك ملحقاً بآب ما يتعدى إلى ثلاثة، كأعلم، والصحيح عندي، أن ذلك لا يجوز^(٥) لأنه لم يرد السماع بالاتساع في الظروف، إلا فيما لا يتعدى نحو قولك: يوم الجمعة صمته، ومن ذلك قوله^(٦):

يا سارق الليلة أهل الدار

وفما يتعدى إلى واحد، نحو قوله^(٧):

ويوماً شهدناه سُلَيْماً وعامراً، البيت

(١) ذكر أبو حيان أن هذا مذهب الأخفش والجمهور، وأن بعض النحاة منهم ابن عصفور إن هذا لا يجوز، وأنه لا يتسع إلا مع الفعل اللازم أو المتعدي إلى واحد: ينظر تفصيله في: (ارتشاف الضرب ٢: ٢٧٢).

(٢) (ارتشاف الضرب: ٢: ٢٧٢).

(٣) ساقطة من: (م).

(٤) هذا مذهب الجمهور والأخفش، وخالفه ابن عصفور، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ٢٧٢).

(٥) هذا خلافاً لمذهب الجمهور والأخفش، وظاهر كلام سيوييه حيث قال: "وكذلك هذه المصادر التي عملت فيها أفعالها، إنما تسأل عن هذا المعنى، ولكنه يتسع ويجزّل الذي يقع به المفعول اختصاراً واتساعاً....."، (الكتاب ١: ٢٣٠).

(٦) بلا نسبة في: (الكتاب ١: ١٧٥) و (أمالى ابن الشجري ٢: ٥٧٧) و (همع العوامع ٢: ١٦٨) و (الخرزانه ٣: ١٠٨).

الشاهد: (الليلة) حيث جعل الليلة مسروقة وهي مفعول مضاف على سبيل التوسع، حيث تعدى الفعل إلى مفعولين كأنه قال: سرق في الليلة أهل الدار.

(٧) البيت بلا نسبة في: (أمالى ابن الشجري ١: ٦) و (همع الهوامع ٢: ١٦٧) و (الخرزانه ٧: ١٨١) ونسبه في لسان العرب لرجل من بني عامر (جزى) وهذا صدر عجزه: قليل سوى الطعن النihal توافله.

الشاهد: (شهدناه) والأصل شهدنا فيه.

وقول الآخر^(١):

في ساعة يُحِبُّها الطعام، أي: يُحِبُّ فيها، ولا يحفظ من كلامهم اتساع في المتعدي [إلى اثنين كما لم نسمع ذلك في المتعدي إلى ثلاثة]^(٢) وبعض امتناع الاتساع فيما يتعدى إلى مفعولين من طريق القياس من جهة ليس له ما/ يلحق به في حال ٢٩ ظ الاتساع، إذ الفعل المتعدي إلى ثلاثة، وليس في كلام العرب ما يتعدى إلى ثلاثة بطريق الأصالة، ألا يرى أنه لا يوجد متعدٍ إلى ثلاثة إلا منقولاً، كأعلم، وأرى، أو مضمناً، وأخبر، وخبر، ونبأ وحدث، فلما لم يكن له أصل يلحق به كذلك منعوا الاتساع في الظرف إذا كان معمولاً له.

وقولي: (نحو: رُجِعِي، وكبرياء) إنما امتنع مثل رجعي وكبرياء الصرف، للتأنيث اللازم، وأما تصرّفها، فإنها يستعملان في موضع النصب والخفض، والرفع، تقول: رجع رجعي، وتكبر كبرياء وهذه رجعي، وهذه كبرياء، وعجبت من رجعاك، ومن كبريائك.

وقولي: (وعكسه سبحانه الله) إلى آخره، وأما عدم تصرّفها، فإنها لا تستعمل إلا منصوبة على المصدر، وأما انصرافها فلائها، إمّا مضافة، وإمّا منونة.

وقولي: (ومتصرّف منصرف) وهو ما عدا ذلك، نحو، ضرب، وأما انصرافه، فلائنه يدخله التنوين، والخفض، وأما تصرّفه، فلائنه يستعمل مرفوعاً، ومنصوباً، ومخفوضاً، نحو قولك: ضربت ضرباً، وهذا ضرب وعجبت من ضرب^(٣).

(١) الرجز بلا نسبة في (معاني القرآن للفراء ١: ٣٢) و (أملالي ابن السجري ١: ٢٧٧).

وأوله:

قد صَبَحْتُ صَبَحَهَا السَّلامُ *** بكبدٍ خالطها تنامُ

في ليلة يُحِبُّها الطعام

ينظر: (معاني القرآن ١: ٣٢).

الشاهد (يُحِبُّها) أي يجب فيها، فحذف الجار توسعاً فجعل مفعولاً به على السعة.

(٢) ساقطة من (م).

(٣) الظروف بالنسبة للتصرّف وعدمه قد حصرها أبو حيان في ارتشاف الضرب في أقسام ثلاثة، كثير التصرف، وما هو متوسط التصرف، وما هو نادر التصرف، ينظر تفصيل هذه الأقسام: (ارتشاف الضرب ٢: ٢٥٧ وما بعدها).

وقولي: (وهو سَحَرٌ معيناً)^(١) مثال ذلك: خرجتُ يوم الجمعة سحر فلا ينصرف، لتعريفه، وعدله عن الألف واللام وذلك أن، سحر، استعمل نكرة فلذلك ينبغي إذا عَرِفَ أن يُعَرَّفَ بالألف واللام، فعَدَلَ عن ذلك ولا يتصرف لأنه لا يستعمل إلا منصوباً على الظرفية.

وقولي: (ومتَصَرِّفٌ لا منصرفٍ، وهو غدوة، وبكرةٌ معيتين) مثال ذلك: خرجت يوم الجمعة غدوة، وقعدت يوم الخميس بكرة، فيمتنعان الصرف، للتأنيث والتصرف، وهما مع ذلك متَصَرِّفان، لأنها تستعملان في موضع الرفع، والنصب، والخفض، تقول: هذه غدوةٌ، وبكرةٌ، وخرجت بكرة وبكرةً وذهبت من غدوة، وبكرة^(٢).

وقولي: (ومنصرف لا متَصَرِّفٌ^(٣)، وهو بُكَيْرٌ، وسُحَيْرٌ) إلى آخره أمّا انصرافها، فإنها منونة نحو: بكيرٌ، وسحيرٌ. وأخوتها معينات، أو مضافة نحو، بعيدات بين، وذات مرة، وأمّا عدم تصرفها فلأنها لا تستعمل إلا منصوبةً على الظرفية، نحو قولك: خرجت يوم الجمعة بكرا، وأقمت سحيرا، وقعدت عشية، وسرت صحوةً، وأتيت ضحىً وسرت مساءً، وقعدت مساءً، وزرتك صباحاً، وأقمت ليلاً، وخرجت نهراً تريد بجميع ذلك وقتاً معيناً، وأتيتك بعيدات بين / أي: ٢٩ ب أوقاتاً معينة، وقعدت ذات مرة، وذا صباح، وذا مساءً، أي: مرةً، وصباحاً، مساءً.

(١) إذا قصد بَسَحَر: سَحَر يوم بعينه، فهو ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف، وهذا على مذهب الجمهور، ووافقه ابن عصفور فامتنع الصرف لأنه معدول عن (أل) والعلمية، لأنه جعل علماً لهذا الوقت، وكذلك استعماله تغليباً على ذلك الوقت. ينظر تفصيل المسألة في: (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٢٧).

(٢) فلا ينصرف للعلمية إذا أريد به التعيين، أي إذا قصد بها غدوة يومك، أو بكرة يومك، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٢٧).

(٣) بعيدات، جمع بعد مصغراً، وبين، الفراق، وهذه الظروف المذكورة لا تصرف إذا تعينت، فلا تستعمل إلا منصوبة على الظرفية، وأجاز الكوفيون تصرّف ما تعيّن منها، نحو: ضحىً، وعتمة وليل، ونهار، وقال سيبويه: " لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفاً " (الكتاب ١ : ٢٢٥) ينظر تفصيل المسألة في: (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٢٧ وما بعدها).

وقولي: (نحو: أسفل، وأعلى) مثال ذلك: جلست أسفل، وقعدت أعلى، وهما متصَرَّفان، لأنهما يستعملان مرفوعين، ومخفوضين، فتقول: هذا أسفل، وهذا أعلى، وجئت من أسفل، وأتيت من أعلى.

وقولي: (وعكسه، وهو سواك، وسَوَاك، وسَوَاك، وعِنْد ووسط ساكنة السين) أعني: أنها متصَرِّفة لإضافتها، وغير متصَرِّفة، لأنها لا تستعمل إلا ظروفاً، نحو قولك قعدت عندك، وجلست وسط القوم، وقام سواك، ولا يجوز استعمال سوى اسماً إلا في ضرورة نحو قول الأعشى^(١):

تجانف عن [جَوْ]^(٢) اليمامة ناقتي وما قصدت [من]^(٣) أهلها لسوائكا
فجرَّ سوى باللام.

[وقولي]^(٤): (مُتَصَرِّفٌ مُنْصَرَفٌ، وهو ما بقي من ظروف المكان) مثال ذلك قولك: قعدت أمامك، وجئت من أمامك.

وقولي: (ويجوز أن يقع موقع الاسم المنتصب على الحال، الظرف والمجرور التَّامان) مثال ذلك قولك: جاء زيدٌ في زينته وجاء عمرو أمام بكرٍ / وأعني^{٣٠} بالتَّام، أن يكون في جملتهما حالين فائدة، فإن لم يفيدا كانا ناقصين، لا يجوز أن تقول: جاء زيد فيك، ولا أن تقول: هذا زيد اليوم.

(١) القائل: الأعشى، ديوانه: ١٣١. وهو في الديوان برواية: (تجانف عن جَلِّ اليمامة ناقتي).

(٢) في ش (حرّ).

(٣) ساقطة من (م)، وكذا وردت في (ش) فاستقام الوزن بذلك.

الشاهد: (سوى) استعملت اسماً، وهذا ضرورة حيث دخل حرف الجر على سوى، فجعل ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً، كغيره من الأسماء، أما وسط ساكنة العين، فهي من الظروف نادرة التصرف ومتحركة الوسط فهي اسم، والكوفيون لا يفرقون بين ساكنة الوسط أو متحركة فتجعلان ظرفين. ينظر تفصيل هذه المسألة في: (الكتاب ١: ٢٦ وما بعدها) و (المقتضب ٤: ٣٤٩) و (أمالى ابن الشجري ١: ٣٥٩) و (شرح الرضي على الكافية ٢: ١٣٢) و (الخرزاة ٣: ٤٣٥ وما بعدها).

(٤) ساقطة من (م).

وقولي: (وتلزم إن عُريت الجملة من ضمير عائد على^(١) ذي الحال)، مثال ذلك قوله تعالى:

﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾^(٢).

وقولي: (ولا يلزم إن لم تُعَرَّ منه) مثال دخول الواو مع وجود الضمير قوله تعالى [﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾]^(٣)^(٤) ومثال تعريبها من الواو مع وجود الضمير قول الشاعر^(٥):

نَصَفَ النَّهَارُ : الْمَاءُ غَامِرُهُ ورقبته بالغيب لا يدري

وقولي: (وإن كانت فعليةً ، وكان الفعل ماضياً) إلى آخره، مثال دخول الواو على الفعل الماضي، إذا لم يتصل به ضمير يعود على ذي الحال قولك: أتاني زيدٌ وقد طلع الفجر، ومثال دخول الواو عليه، وقد اتصل به ضمير يعود على ذي الحال قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾^(٦).

(١) أي: أن الجملة الواقعة حالاً يجب أن تتضمن ضميراً يعود على صاحب الحال يغني عنه الواو فإذا كانت الجملة فعلها ماض متلو قد لا يغني فيها الواو عن الضمير. ينظر تفصيل المسألة في: (ارتشاف الضرب ٣: ٣٦٤ وما بعدها).

(٢) آل عمران: ١٥٤.

الشاهد: (وطائفة) الواو للحال، وطائفة مبتدأ، والخبر (قد أهمتهم)، ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ١: ٤١٣) و (التبيان ١: ٣٠٣) و (البحر المحيط ٣: ٣٩٣ وما بعدها).

(٣) الحج: ٤٥.

الشاهد: (وهي) دخول الواو مع وجود الضمير.

(٤) ساقطة من: (ش).

(٥) القائل: البيت نسبة ابن الشجري للمسيب بن غلس، ينظر: (أمالي ابن الشجري ٢: ٤٧٣) وهو بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ٢: ١٨٥ وما بعدها) و (شرح الرضي على الكافية ٢: ٤٢) و (همع الهوامع ٢: ٣٢٤) و (٣: ٢٣٣).

الشاهد: (الماء غامره) حُذِفَ واو الحال، اكتفاءً بالضمير، والتقدير: والماء غامره، فحذف لوجود الهاء في، غامره.

(٦) الشعراء: ١١١.

الشاهد: (واتبعك) دخل الواو على الفعل الماضي، وقد اتصل به ضمير يعود على صاحب الحال وهو (الكاف) في: (اتبعك) و (اتبعك الأردلون) جملة حالية، وهي قراءة الجمهور، اتبعك فعلاً ماضياً، ينظر: (التبيان ٢: ٩٩٨) و (البحر المحيط ٨: ١٧٦).

ومثال الاستغناء بالضمير عن الواو قوله^(١):

إذا قامتَا تَضَوَّعَ المسكُ منهما نَسِيمَ الصَّبَا جاءت برياً القَرْنُفَل

وقولي: (يجوز تقديمها على العامل كائناً ما كان)^(٢) مثال ذلك: ضرباً ضربت، وقعدةً قعدتُ، والقرفصاء قعدتُ، ويوم الجمعة سرت وثلاثة أيام صمت، وحيناً أقمت، وخلفك قعدت، وميلاً سرت.

وقولي: (ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع التي ذكرت في باب الفاعل) مثال ذلك: ما ضربتك ضرباً، وأقعد زيداً خلفك، وأجاء زيدٌ يوم الجمعة، لا تقول: ضرباً ما ضربتك، ولا خلفك قعد زيدٌ، ولا يوم الجمعة جاء زيدٌ.

[وقولي]^(٣): (وأما الحال، فإن كان العامل فيها فعلاً، أو ما جرى مجراها تقدمت عليه)^(٤) مثال ذلك قولك: ضاحكاً جاء زيدٌ، ومسرعاً أنت أنت .

وقولي: (ما لم يمنع من ذلك مانع من تلك الموانع) مثال ذلك: ما جاء زيدٌ ضاحكاً، وأجاء زيد مسرعاً؟ .

لا يجوز أن تقول: ضاحكاً ما جاء زيدٌ، ولا مسرعاً أجاء زيدٌ؟

[وقولي]^(٥).

(١) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ١٥.

الشاهد: الاستغناء عن الواو بالضمير: تَضَوَّعَ المسكُ حالة كونه منهما، تَضَوَّعَ نَسِيمَ الصَّبَا، ينظر: (الخزائن: ٣: ١٦٠).

(٢) أجاز أبو علي الفارسي تقديم المصدر على الجملة، فالمصدر منصوب بإضمار فعل من لفظه ينظر المسألة في: (ارتشاف الضرب ٢: ٢١٥).

(٣) ساقطة من (م).

(٤) إن كان العامل في الحال فعلاً متصرفاً خال من موانع التقديم، جاز أن يتقدم الحال عليه، ومنع الكوفيون تقديمها، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ٣٤٩) و (همع الهوامع ٢: ٣٠٨).

(٥) ما بين القوسين زيادة في: (م) لا يستوجبها السياق.

باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على غير اللزوم^(١)

قولي: (مفسراً لما أٌبهم من الذوات) [تحزرت]^(٢) بذلك من الحال^(٣)، فإنها مفسرة لما أٌبهم من الهيئات، ألا ترى أنك إذا قلت: عندي عشرون درهماً، بينت بقولك: درهماً، حقيقة العشرين، وذاتها ما هي؟ وإذا قلت: جاء زيد ضاحكاً، بينت بقولك: ضاحكاً، الهيئة التي كان عليها زيد وقت المجيء.

وقولي: (حتى يُردَّ إلى أصله من الجمعية) مثال ذلك قولك: عندي/ عشرون ٣٠ ب درهماً، فإن أدخلت، من، قلت: عندي عشرون من الدراهم.

وقولي: (ولا يجوز تقديم التمييز)^(٤) أي أنه لا يجوز أن يقال: عرقاً تصبب زيدٌ.

وقولي: (ولا يكون التمييز [إلاّ]^(٥) بالأسماء المختصة بالنفي) إلى آخره، أعني أنه لا يقال: ما عندي عشرون أحداً وسبب ذلك، أن الأسماء المختصة بالنفي شديدة الإبهام، فلا يكون يبين لذلك، وكذلك الأسماء المتوغلة في البناء ما كان منها نكرةً، فهو شديد الإبهام، فلا يحصل له تبيين، لا تقول:

عندي عشرون من، ولا عشرون ما، وما كان منها معرفةً فلا يميز به، لأن التمييز لا يكون إلاّ نكرة.

(١) المقصود بهذا المصطلح: التمييز.

(٢) في ش (بحروف).

(٣) التمييز يوافق الحال في ثلاثة أمور ويخالفه في أمرين.

الأمر الذي يوافقه فيها: أن يكون التمييز اسماً، وكذلك الحال، وأن يكون فضلة، وأن يكون نكرة وكذلك الحال أيضاً. أما الأمران اللذان يخالفه فيهما: أن يكون التمييز جامداً، والحال مشتقاً، مفسراً لما أٌبهم من الذوات والحال مشتقاً، مفسراً لما أٌبهم من الهيئات. ينظر: (قطر الندى : ٢٣٧).

(٤) اختلف النحاة في تقديم التمييز على الفعل المتصرف، فمذهب سيويه والبصريين والفراء، وأكثر الكوفيين إلى منعه، وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جوازه، واختاره ابن مالك، وذهب ابن عصفور إلى اختيار الرأي الأول، وهو المنع، ينظر تفصيل المسألة في: (الكتاب ١ : ٢٠٤ وما بعدها) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٣٨٥) و (معجم الهوامع ٢ : ٣٤٣) و (شرح الأشموني ٢ : ٣٤٧).

(٥) ما بين القوسين زيادة في (ش) لا يستوجبها السياق.

باب المفعول معه

قولي: (ولا يجوز توسط المفعول معه)^(١) أعني أنه لا يقال: استوى والخشبة الماء.

باب المفعول من أجله^(٢)

قولي: (وذلك نحو: قمت إجلالاً لك) أعني أن إجلالاً قد استوفى الشروط^(٣) الثلاثة؟ ألا ترى أنه مصدر، وأنه فعل للمتكلم، كما أن قام فعل للمتكلم أيضاً، وأن الإجلال اقترن بالقيام في زمن واحد.

باب الاستثناء

قولي: (إلا، وهي حرف) الدليل على أنها حرف، لا موضع لها من الإعراب.

وقولي: (وحاشا، وحشى، وخلا، وعدا، فهي حروف إذا جرّت ما بعدها) الدليل على أنها حروف، أنها لا يمكن أن تكون أفعالاً، لأنّ الأفعال لا تعمل خفضاً، ولا يمكن أن تكون أسماء بدليل أنها لا تباشر العوامل لا تقول: قام حاشا زيد، كما تقول: قام عمرو وزيد، وكذلك سائر أخواتها ولا ينبغي أن تحمل على أنها ظروف، لأنها ليست أسماء زمان، ولا مكان والظروف لا تنقاس في هذين الصنفين، وما عدا ذلك لا يجعل ظرفاً إلا بدليل وقد عدم هاهنا.

وقولي: (وأفعال إذا نصبت) الدليل على أنها إذا أفعال، أنها لا تخلو من أن تكون أفعالاً، أو أسماء، أو حروف استثناء، فلا يمكن أن تكون أسماء لانتصاب ما بعدها

(١) أي أن المفعول معه على عامله باتفاق النحويين، لأن الأصل في الواو العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه، وقد أجاز تقدمه ابن جني في مثل: استوى والخشبة الماء. ينظر تفصيل المسألة في: (الكتاب ١ : ٢٩٨) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٩٨٦) و (معجم الهوامع ٢ : ٢٤١) و (شرح الأشموني ٢ : ٢٣١).

(٢) وقد يرد باسم المفعول له، أو المفعول لأجله، قال سيبويه " وفعلت ذاك أجل كذا، فهذا ينتصب لأنه مفعول له ". ينظر (الكتاب ١ : ٣٦٩).

(٣) اتفق النحاة في شروط صياغة المفعول لأجله، أن يكون مصدراً وأن يكون فعله للمتكلم، ولم يشترط القدماء اقتران مشاركته لفعله في الزمن، حيث يجوز عندهم: أكرمتك أمس خوفاً من غداً أما المتأخرون، ومنهم ابن عصفور فقد اشترطوا ذلك. ينظر: (الكتاب ١ : ٣٦٩) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٢١ وما بعدها) و (معجم الهوامع ٢ : ١٣٠ وما بعدها).

مع أنها ليست من قبيل الأسماء العاملة، ولا يمكن أن تكون حروف استثناء، لأنها لو كانت حروفاً لجاز أن تقول: ما قام حاشاً زيدٌ، فترفع ما بعدها، كما تقول: ما قام إلا زيدٌ، فلما لم يجز ذلك في حاشاً وأخواتها، دلّ على أنها ليست حروفاً، وتمثيل ذلك يستدل على أن/ ليس، ولا يكون فعلاً.

وقولي: (وغير، وسُوى بضم السين وكسرهما، وسَوَى بالفتح والمد) وهي أسماء، أما غير فالدليل على أنها اسم، تأثير عوامل الأسماء فيها، وأمّا سُوى بضم السين، وكسرهما وفتحها مع المد، فلا يمكن أن تكون فعلاً بخفضها ما بعدها والأفعال لا تعمل خفضاً، فلم يبق إلاّ أن تكون أسماء أو حروفاً.

فجعلها أسماء لدخول الخافض عليها في الضرورة نحو قوله^(١):

تجانف عن جوّ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا

وقولي: (والمخرج لا يكون إلاّ النصف فما دونه) مثال ما استثنى منه النصف قولك: عندي عشرة إلاّ خمسة، ويمكن أن يكون من ذلك

﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نَّصْفُهُ ﴾^(٢). والأحسن في كلامهم أن يكون المخرج ما دون

النصف نحو قولك: عندي عشرة إلاّ اثنين.

وقولي: (ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام)^(٣) أعني أنه لا يجوز أن تقول: إلاّ زيداً قام القوم.

(١) القائل: الأعشى، ديوانه ١٣١، وهو برواية (تجانف عن جلّ اليمامة).

الشاهد: (لسوائكا) جعل يسوى اسماً لدخول الخافض عليها حيث اضطر إلى إخراجها من الظرفية إلى الاسمية بمعنى غير. ينظر تفصيله في: (الكتاب ١ : ٣٢) و (المقتضب ٤ : ٣٩٤ وما بعدها) و (أما لي ابن الشجري ١ : ٥٩ / ٢ : ٢٥٠) و (ضرائر الشعر ٢٩٢) و (الخرانة ٣ : ٤٣٥ وما بعدها).

(٢) المزمّل: ٢-٣.

(٣) لا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام، هذا مذهب الجمهور خلافاً للكسائي والزجاجي، وأجاز الكوفيون نحو إلاّ زيداً قام القوم. ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٣٠٧).

وقولي: (إلاَّ أنَّ الوصف يقوى ويحسُن) أعني بذلك إذا قلت: قام القوم إلاَّ زيداً العقلاء^(١)، جاز في زيد النصب على الاستثناء [والرفع]^(٢) على الوصف، كما كان يجوز فيه لو لم تأتِ بالوصف فقلت: قام القوم إلاَّ زيداً. إلاَّ أنَّ الوصف يقوى في حال التقديم على صفة المستثنى منه وسبب ذلك أنك إذا قلت: قام القوم إلاَّ زيداً العقلاء كنت فاصلاً بين الموصوف، وصفته بالاستثناء، والفصل بينهما قبيح، فضعف النصب لذلك، فلما ضعف النصب قوى الرفع على الصفة، لأنه لا يلزم فيه من الفصل ما يلزم في النصب على الاستثناء.

وقولي: (فتقول: قام القوم غيرُ زيدٍ، برفع غير ونصبه)^(٣) إنما جاز في غير، الرفع والنصب، لأنك لو قلت: قام القوم إلاَّ زيداً لجاز في زيد الرفع والنصب، إلاَّ أنَّ الرفع أحسن كما أنَّ الاسم الواقع بعد إلا، رفعه أحسن من نصبه، وتقول: قام القوم غير زيدٍ، بالنصب على الاستثناء، والرفع على الصفة، والنصب أحسن لأنك لو قلت: قام القوم إلاَّ زيداً، لكان النصب على الاستثناء أحسن من رفعه على الوصف.

وقولي: (ولا يجوز كذلك في اتباع الاسم الواقع بعد إلاَّ، غير الحمل على اللفظ خاصّة)^(٤)، مثال ذلك قولك: قام القوم إلاَّ زيداً وعمراً فت نصب عمراً لنصبك زيداً، ولا يجوز غير ذلك، فإذا قلت: قام القوم إلاَّ زيداً وعمرو، لم يجز في عمرو إلاَّ الرفع لرفعك زيداً.

(١) قال أبو حيان: " وشرط الوصف بالا، أن يتقدمها موصوف، فلا يحذف وتبقى هي "، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ٣١٤).

(٢) حكم (غير) هو حكم الاسم الواقع بعد (إلا) فيجوز النصب والرفع، فالرفع على أنها صفة للقوم والنصب أنها أخذت موضع المنصوب بعد إلا. ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ٢٢٢).

(٣) وذهب أبو حيان إلى أنه " لا تستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان " ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ٣٠٨ وما بعدها).

(٤) مذهب سيبويه والفراء، وأكثر النحاة أنها ملازمة للظرفية وتبعهم ابن عصفور. فهي لا تكون إلاَّ ظرفاً، إلا في الضرورة كما تقدم. ينظر: (الكتاب ١: ٣١ وما بعدها) و (ارتشاف الضرب ٢: ٣٢).

وقولي: (وتكون هي أبدأ منصوبة على / الظرفية)^(١) والدليل: أنها منصوبة على ٣١ ب الظرفية، أنه تقدم الدليل على أنها اسم، وإذا أثبت أنها اسم، تبين أنها من قبيل الظروف، بدليل وصل الموصول بها في فصيح الكلام نحو قولك: جاءني الذي سواك، كما تقول: جاءني الذي عندك، ولو كانت غير ظرف لم يكن بد من أن تقول: جاءني الذي هو سواك، كما تقول: جاءني الذي هو عندك.

باب النداء

قولي: (حروف النداء: يا، وأيا) إلى آخره، النداء بيا أفصح. قال سبحانه: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾^(٢). ومن النداء بأيا قوله^(٣):

أيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا أنت أم أم سالم ؟
ومن النداء بهيا قوله^(٤):

هيا أم عمر وهل لنا اليوم عندكم بقية أبصار الوشاة سبيل ؟
ومن النداء بأي قوله^(٥):

ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير
ومن النداء بأي الممدودة ما حكاها الكسائي من قول بعضهم: "أي أمه"^(٦).

(١) سبأ: ١٠.

الشاهد: (يا جبال) النداء بالياء، حيث نادى الله الجبال وأمرها، فجعلها بمنزلة العقلاء الذين يؤمرون فيطيعون. ينظر: (البحر المحيط ٨ : ٥٢٤).

(٢) القائل: ذو الرمة، ديوانه ٩٥، وهو برواية: (هيا ظبية) في (أمالى ابن الشجري ٢ : ٢٦٣). الشاهد: (أيا) حرف نداء.

(٣) بلا نسبة في: (جمع الهوامع ٢ : ٣٥).

الشاهد: (هيا أم عمرو) جاءت هيا حرف نداء للبعيد.

(٤) القائل: كثير عزة، ديوانه ١١٣، وهو برواية (لن هديل) في: (جمع الهوامع ٢ : ٣٤). الشاهد (أي عبد) النداء بأي.

(٥) ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١١٧).

(٦) القائل: امرؤ القيس، ديوانه ١٢، وهو صدر بيت، عجزه:

" وإن كنت قد أزمعتي صرمي فأجلي "

الشاهد: (أفأطم) استعمل الهمزة حرف نداء للقريب، وهذا النوع من النداء، نداء الترقيم والأصل فاطمة. ينظر: (ابن الشجري ٢ : ٣٠٨) و (الخرانة ١١ : ٢٢٢).

ومن النداء بالهمزة قوله:

أفاطم مهلاً بعض هذا التّدلل البيت

وحكى ابن كيسان النداء بالهمزة الممدودة نحو: آزيد^(١) ومن النداء بـ(وا) قوله^(٢):

وافقعساً وأين مني فقعسُ

وقولي: (وإن كان مضافاً منصوباً بإضمار فعل، لا يجوز إظهاره) مثال ذلك : يا عبد الله .

وقولي: (فإن كان مطولاً) وأعني به ما كان عاملاً في غيره مثال ذلك: يا ضارباً زيداً، ويا خيراً من عمرو، ومن قبيل المطّول ما سمي بتابع ومتبوع نحو تسميتك رجلاً بثلاثة وثلاثين فإنك تقول في ندائه: يا ثلاثةً وثلاثين بالنصب، لطوله وذلك أن الثاني كأنه يعمل فيه تبعه الأول، فكأنك سميت بعامل ومعمول.

وقولي: (فإن كان معرفة) إلى آخره، مثال المعرفة يا زيد، ومثال النكرة المقبل عليها^(٣) يا رجل، ومثال النكرة غير المقبل عليها^(٤): يا رجلاً.

وقولي: (والأسماء [المتصرفّة]^(٥) غير الملازمة للصّدر) تحرّزت بذلك من الأسماء اللازمة للصّدر، نحو أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، فإنه لا يجوز نداء شيء منها، ومن الأسماء اللازمة ضرباً واحداً من الإعراب نحو: أيمن، ولعمرك الله، وبعيدات بين، وأمثال ذلك، فإنه لا يجوز نداء شيء منها.

(١) ينظر: (ارتشاف الضرب ٣: ١١٧) و(معجم الهوامع ٢: ٣٥).

(٢) القائل: بلا نسبة في: (ارتشاف الضرب ٣: ١٤٥) و(معجم الهوامع ٢: ٣٥).

الشاهد: (وافقعساً) النداء بوا، ومذهب الجمهور أنها مختصة بالنّدة، ولا يجوز استعمالها في غير ذلك، والأكثر في النّدة (وا) أو اقل منها (يا). ينظر: (ارتشاف الضرب ٣: ١٤٣) و(معجم الهوامع ٢: ٣٥ وما بعدها).

(٣) من المصطلحات المستعملة عند ابن عصفور، النكرة المقبل عليها، والنكرة غير المقبل عليها، أي: النكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، ينظر استعماله عند أبي حيان في: (ارتشاف الضرب ٣: ١٢١).

(٤) في ش: (المتصرفّة).

وقولي: (فإن كان معرباً، فإن أتبعته ببدل، كان حكم التابع كحكمه لو باشر حرف النداء) مثال ذلك قولك: يا عبد الله زيد.

وقولي: (إن كان مفرداً ولم يكن إلا معرفة) مثال ذلك / قولك: يا عبد الله وزيد. ٣٢ ظ

وقولي: (إلا أن يكون فيها الألف واللام فيكون منصوباً) مثال ذلك قولك يا عبد الله والرجل.

وقولي: (وإن كان مضافاً كان منصوباً أبداً)^(١) مثال ذلك: يا عبد الله وغلّام زيد.

وقولي: (فان كان مبنياً، فإن أتبعته ببدل، أو عطف نسق فحكمه حكم المعارف في ذلك) مثال ذلك قولك: يا سعيد كرز، ويا زيد وعمرو وصاحب بكر.

وقولي: (وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع، فإن كان التابع مفرداً، فالرفع على اللفظ، والنصب على الموضع)^(٢). أعني بقولي: (بغير ذلك من التوابع) : النعت، وعطف البيان، والتأكيد، ومثال ذلك قولك: يا زيد العاقل، ويا سعيد كرز، ويا تميم أجمعون، برفع العاقل وكُرز وأجمعين ونصبها إن شئت.

وقولي: (ما عدا أيا، فإنه لا يجوز في نعتها إلا الرفع)^(٣) مثال ذلك: يا أيها الرجلُ برفع (الرجلُ) لا غير.

[وقولي: (فإن ضممته) إلى آخره مثال ذلك قولك: يا زيدُ زيدُ عمرو]^(٤)

وقولي: (وإذا نوّنت المنادى المبني على الضم) إلى آخره مثال ما بقي على ضمّه قوله^(٥):

فَطِرْ خَالِدَ إِنْ كُنْتَ تَسْطِيعُ طَيْرَةً وَلَا تَقْعُنَ إِلَّا وَقَلْبُكَ خَافِقُ

(١) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الكسائي، والفراء، والأنبا ري الرفع، ينظر: (شرح الأشموني ٣ : ٢٧١).

(٢) ينظر: (همع الهوامع ٢ : ٥٧ وما بعدها) و (شرح الأشموني ٣ : ٢٧١ وما بعدها).

(٣) قال أبو حيان " وإذا قدرت اسم الإشارة، وصلة لنداء ما فيه (ال) لم يجوز في نعته إلا الرفع... " (ارتشاف الضرب ٣ : ١٢٩).

(٤) ساقطة من (م).

(٥) القائل: بلا نسبة في: (معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٢١) وهو برواية (وقلبك حاذر) ينظر: (ضرائر الشعر: ٢٦).

الشاهد: (خالدٌ) يريد يا خالدُ، حيث بناه على ما كان عليه قبل النداء.

يريد: فطر يا خالد.

وقول الآخر^(١):

يا هرم وأنت أهل عدل إن وُلدَ الأحوصُ يوم قتلِي

ومثال ما رُدَّ إلى أصله من النصب قوله^(٢):

ضربت صدرها إليّ وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي

وقولي: (المعنى: يا ربي، ولذلك جاز حذف حرف النداء) أعني: أنه لو كان " ربّ " في قراءة من قرأ " ربّ " نكرة مقبلاً عليها لم يجز منها [كما لا يجوز أن تقول: رجلٌ، تريد يا رجلُ فلما]^(٣) حذف حرف النداء دلّ ذلك على المراد، يا ربي كما كان ذلك في القراءة الأخرى^(٤).

وقولي: (فإنه يجوز فيه خمس اللغات الجائزة في المضاف إلى ياء المتكلم)^(٥) مثال ذلك قولك: يا بن أمّ، ويا بن عمّ، ويا ابنة أمّ، ويا ابنة عمّ، ويا بن أمي، ويا بن عمّي، ويا ابنة أمي، ويا ابنة عمّي، ويا ابن أمّ، ويا ابن عمّ، ويا ابنة أمّ، ويا ابنة عمّ، فهذا الوجه الأخير هو الذي

(١) القائل: لبيد بن ربيعة . ديوانه ١٤٠، وهو برواية: (إن ورد الأحوص ماء قبلي).

الشاهد: (يا هرم) وجوز ابن عصفور النصب ينظر: (ضرائر الشعر ٢٧).

(٢) القائل: (نسب في المقتضب للمهلهل ٤ : ٢١٤) وفي (" وقى ").

الشاهد: (يا عدياً) حيث رُدَّ المتادي إلى أصله، منوناً: (المقتضب ٤ : ٢١٣ وما بعدها) و (همع الهوامع) و (الخزانة ٢ : ١٦٥).

(٣) ساقطة من (م).

(٤) القراءة في الآية ١١٢ من سورة الأنبياء، حيث قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع :- ﴿ ربُّ احكم بالعدل ﴾ برفع الباء في " ربّ " كأنه جعله نداءً مفرداً، وهذا لحن عند النحويين، ذكر سيبويه في الكتاب: " وبعض العرب يقول: يا ربُّ اغفر، ويا قومُ لا تفعلوا ... " الكتاب ٢ : ٢٠٩ فابقى حرف النداء. تنظر القراءة السابقة في: (إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٨٤) و (إعراب القراءات لابن خالويه ٢ : ٦٩ وما بعدها) و (التبيان ٢ : ٩٣٠) و (البحر المحيط ٧ : ٤٧٤).

(٥) المتادي المضاف إلى ابن له عدة لغات، فمنها: فتح أم وعم اتباعاً لها بنون " ابن " وتقع أم وعم عندها في موضع الخفض على الإضافة ومنها: كسر أمّ، وعمّ لحذف الياء وإبقاء الكسرة، عند جعلها اسماً واحداً، ومنها: إثبات الياء، مثل يا ابن عمي، ومنها: وضع الألف بدل الياء: يا ابن أمّا. ينظر: (الكتاب ٢ : ٢١٤).

يجعل فيه الاسم بعد الحذف بمنزلة اسم واحد، إلا أنك [بقيت]^(١) الاسم الآخر على الفتح للتركيب.

وقولي: (ويجوز حذف المستغاث من أجله، وإبقاء المستغاث وعكسه) مثال ذلك قولك: يا لزيد، بفتح اللام، ومثال عكسه يا العمر بكسر اللام.

وقولي: (ولا يجوز حذف حرف النداء منها) أعني: أنه لا يقال للتعجب: وتزيد، تريد: يا لزيد، ويا للتعجب.

وقولي: (من نبز، أو كنية) مثال النبز: قفة، وكُرز، ومثال الكنية، أبو بكر، فتقول: يا كرزاهُ: ويا أبا بكراهُ.

وقولي: (أو مضافاً إلى معرفة) مثال ذلك قولك: في ندبة غلام الرجل: وا غلامَ الرجل.

وقولي: / (ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب)^(٢) أعني: أنهم لا يقولون: ٣٢ب يا زيد، ولا يلحقون علامة.

[وقولي]^(٣): (ولا يرخم مندوب ولا مستغاث به ولا متعجب منه)^(٤) أعني: أنه لا يقال: يا لحار، ولا، يا لحاره، تريد: يا لحارث، ويا لحارثاهُ.

وقولي: (فإن لم يَبْنُ لم يجز ترخيمه) أعني: أنه لا يقال: يا امرأاً تريد: يا امرأةً.

(١) في ش: بنيت.

(٢) حرفا الندبة (يا) و (وا) فلا يجوز حذفهما من المندوب، قال سيويه " واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه (يا) أو (وا) " ينظر: (الكتاب ٢ : ٢٢٩) و (ارتشاف الضرب ٣ : ١٤٣).

(٣) ساقطة من (م).

(٤) المندوب، والمستغاث به لا يرخان سواء لحقته علامة الندبة، أو لا، قال سيويه: " ولا ترخم مستغاثا به إذا كان مجروراً لأنه بمنزلة المضاف إليه، ولا ترخم المندوب لأن علامته مستعملة " . ينظر: (الكتاب ٢ : ٢٤٠) و (ارتشاف الضرب ٣ : ١٥٢).

وقولي: (فإن كان مركباً رخمته بحذف الاسم الثاني منه)^(١) مثال ذلك " يا
حضر، تريد: يا حضر موت.

وقولي: (لا يرخم منه ما كان على حرفين، أو ثلاثة ليس أحدهما تاء التانيث)
أعني: أنه لا يقال: يا حك، تريد يا حكم.

وقولي: (وإن كان فيه زيادتان زيدتا معاً) إلى آخره مثال ما فيه ألف التانيث
قوله^(٢):

قسي فانظري يا أسم هل تعرفينه؟ أهذا المعيدي الذي كان يذكر؟
يريد: يا أسماء.

ومثال ترخيم ما في آخره الألف والنون الزائدتان قوله^(٣):

يا مرو إنَّ مُطَيَّسِي محبوسةٌ ترجو الحباء ورُبُّها لم ييأس
ومثال ترخيم ما في آخره علامتا تثنية، أو جمع، أو ياء يُنسب قولك: يا أبان في
ترخيم أبائين، ويا عرف في ترخيم عرفات، ويا نجيت في ترخيم رجل نجتي.
وقولي: (وإن كان قبل الآخر حرف مدّ، ولين نحو: منصور حذفته مع الآخر)
مثال ذلك قولك: يا منصّ.

(١) هذا مذهب الكوفيين في جواز ترخيم المركب، وتبعهم ابن عصفور، ومذهب البصريين لا يجوز
عندهم ذلك لأنهم قاسوا الاسم المركب على المضاف والمضاف إليه الذي لا يجوز ترخيمه في النداء
مثل يا غلام زيد ويرى الخليل جواز ذلك معتبراً المرخم بمنزلة الهاء في الاسم المصغر مثل تمر،
تمرة، والخلاصة أنَّ الترخيم في هذا الباب ممنوع على كثرة، وجوازه على قلة. ينظر: (الكتاب ٢ :
٢٥٨ وما بعدها) و (ارتشاف الضرب ٣ : ١٥٤) و (شرح الأشموني ٣ : ٣٣٦).

(٢) نسبه في أمالي ابن الشجري: (لعمر بن ربيعة ٢ : ٣١٤).

الشاهد: (يا أسم) يريد يا أسماء حيث رخم ما فيه ألف التانيث.

(٣) القائل: الفرزدق، ديوانه ١٢٨، وهو من شواهد سيبويه، (الكتاب ٢ : ٢٥٧).

الشاهد: (يا مرو) وهي ترخيم مروان حيث حذف الألف والنون الزائدتين، حيث كان الاسم ثلاثياً
بعد الحذف، ينظر (الكتاب ٢ : ٢٥٧) و (أمالي ابن الشجري ٢ : ٣١٣) و (الخزائن ٦ : ٣٤٦ وما
بعدها).

وقولي: (ما لم يؤد ذلك إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف) إلى آخره مثال ذلك يا لَمِى في لميس، قال الشاعر^(١):

تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِى [وبعد التصافي والشباب والكريم]^(٢)

وقولي: (ما كان عليه قبل الترخيم من حركة وسكون) مثال ذلك: يا حار: تريد يا حارث، فتحذف الثاء، وتبقى الراء على كسرهما، وقولك: يا هرق، تريد يا هرقل، فتحذف اللام، وتبقى القاف على سكونها.

وقولي: (فتحكم لما بقي بحكم الاسم الذي لم يحذفه منه شيء فيبنى على الضم) مثال ذلك قولك في ترخيم حارث: يا حارُ بضم الراء^(٣).

باب لا

قولي: (فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً، ولزم تكرارها)^(٤) مثال ذلك قولك: لا زيد في الدار/ ولا عمرو.

وقولي: (وعمل إن فتنصبها لأنها نقيضتها) مثال ذلك قولك: لا غلام رجل قائم ولا خيراً من زيد [ذاهب]^(٥).

وقولي: (فإن كان مفرداً بني معها على الفتح وحذف التنوين)^(٦) مثال ذلك قولك: لا رجل في الدار.

وقولي: (إن كان ظرفاً أو مجروراً جاز إثباته وحذفه) مثال ذلك قولك: لا رجل في الدار، ولا رجل عندك، وإن شئت حذفتهما إذا دلّ دليل على عليهما.

(١) القائل: نسبه سيبويه لأوس بن حجر، (الكتاب ٢ : ٢٥٤).

الشاهد (يا لَمِى) ترخيم لميس، بحذف السين. ولميس اسم امرأة بمعنى المرأة اللينة الملمس.

(٢) هذا تصحيف من الناسخ، أدى ذلك إلى كسر الوزن في البيت وهو من الطويل، والصحيح قوله:

..... *** وبعد التصافي والشباب المكرم.

(٣) الترخيم على لغتين، لغة من ينتظر الحرف، ولغة من لا ينتظر ويقال لغة يا حار ، ولغة يا حارُ ينظر:

(ارتشاف الضرب ٣ : ١٥٧) و (شرح الأشموني).

(٤) من شروط عمل (لا) عمل (إن) أن لا تتكرر، فإن تكررت جاز إعمالها وإغاؤها، ينظر: (ارتشاف

الضرب ٢ : ١٦٤) و (مغني اللبيب ٢٤٠).

(٥) ساقطة من (م).

(٦) قال ابن هشام: " وبناؤه على ما ينصب به لو كان معرباً فيبنى على الفتح " ينظر: (مغني

الليبيب ٢٣٨).

وقولي: (وقد حكى الأخفش البناء على الفتح بلانية لا)^(١) مثال ذلك: لا غلام رجل وامرأة في الدار.

وقولي: (فالأمر على ما كان عليه لو لم تكرر) مثال ذلك قولك: لا غلام رجل في الدار ولا امرأة [بغير تنوين]^(٢).

وقولي: (وإن كان الاسم الواقع بعدها مبنياً، كان حكمه في الإتيان كحكم المعرب في جميع ما ذكر) [تمثيل ذلك تمثيل المعرب في جميع ما ذكر]^(٣) إلا أنك تبدل من الاسم المعرب مبنياً.

وقولي: (وإن دخلها معنى التحضيض كان الاسم الذي بعدها على فعل مضمّر ولم تعمل شيئاً)^(٤) مثال ذلك: ألا رجلاً كريماً أي: ألا تقصد رجلاً كريماً.

وقولي: (وإن دخلها معنى التمني كان حكم الاسم الذي بعدها كحكمه قبل دخول الهمزة عليها) مثال ذلك قولك: ألا مالاً، وإن شئت قلت: ألا مالاً ومن ذلك قوله^(٥):

ألا رجلٌ يرثي لشجوة أبي الفضل

وقولي: (ولا يتبع الاسم الذي بعدها إلا على اللفظ خاصة)^(٦) أعني: أنك تقول: ألا مالاً كثيراً، ولا يجوز رفع كثير.

(١) ينظر مذهب الأخفش في: (ارتشاف الضرب ٢: ١٦٥).

(٢) ساقطة في: (ش).

(٣) ساقطة في: (ش).

(٤) وعلى هذا فإنه لا يليها إلا الفعل ظاهراً، أو مقدراً، ينظر: (الكتاب ٢: ٣٠٧) و (ارتشاف الضرب ٢: ١٧٨).

(٥) القائل: لم أقف على القول والقائل في كل المصادر التي بحثت فيها.

الشاهد: (لا) دلت على التمني بعد دخول الهمزة عليها

(٦) هذا مذهب سيبويه، إذ يرى حين دخل معنى التمني على (لا) استغنى عن الخبر، يقول: "ومن قال: لا غلاماً أفضل منك لم يقل في ألا غلاماً أفضل منك إلا بالنصب، لأنه دخل فيه معنى التمني وصار مستغنياً عن الجواب...." (الكتاب ٢: ٣٠٨) وذهب المازني والمبرد إلى أن حكمها وهي للتمني كحكمها وهي مجردة من الهمزة، محضة للنفي، فيكون لها خبر في اللفظ، أو في التقدير. ينظر الخلاف في: (ارتشاف الضرب ٢: ١٧٧).

باب حروف الخفض

قولي: (وقسم لا يجز إلا الظاهر)^(١) إلى آخره. مثال الجر بهاء التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل في القسم هألله ليقومن زيد، والله ليقومن عمرو، والله لا يقوم بكر، ومثال الجر بالميم المكسورة والمضمومة في القسم أيضاً قولك: مَ اللهُ لأفعلن، ومَ اللهُ لأفعلن، ومثال الجر بواو ربّ قوله^(٢):

وَمِثْلِكَ بَيْضَاءُ الْعَوَارِضِ طَفْلَةٌ

ومثال الجر بفائها قوله^(٣):

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعاً البيت.

ومثال الجر بمذ، ومنذ^(٤)، قولك: ما رأيته مذ ثلاثة أيام، ومنذ ثلاثة أيام.

ومثاله بكاف التشبيه قولك: جاء الذي كزيد، ومثاله بحتى قولك: قام القوم حتى زيد.

وقولي: (وقسم يجز الظاهر والمضمر) وهو^(٥): الباء، ولام الجر ومن، وإلى، وعن، وعلى، وحاشا / وخلا، وعدا، وربّ.

ب ٣٣

(١) الحروف التي تختص بجر الظاهر هي: (منذ) و (مذ) و (حتى) و (الكاف) و (الواو) و (ربّ) و (التاء) و (كي) و (ولعل) و (ومتى) وما دون هذه الحروف فيجر الظاهر والمضمر، ينظر: (شرح الأشموني ٢ : ٣٦٥).

(٢) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ٣٠، وهذا صدر بيت عجزه:

(لعوب تنسّيني إذا قمت سر بالي).

الشاهد: (ومِثْلِكَ): مجرور بواو ربّ، ينظر: (مغني اللبيب ٤٧٢) و (الخزانة ١ : ٣٧٣).

(٣) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ١٢، وهو صدر بيت عجزه:

(فاهيتها عن ذي تمام مُحول).

الشاهد: (فَمِثْلِكَ) الجر بقاء ربّ، وإعمال ربّ محذوفة بعد الفاء كثير، وبعد الواو أكثر، ينظر:

(مغني اللبيب ١٣٦) و (الخزانة ١ : ٣٣٤).

(٤) يشترط في الاسم المجرور بعد مذ، ومنذ، أن يكون دالاً على الوقت، وأن يكون هذا الوقت

مستقبلاً، تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة ولا تقول: مذ يوم، ينظر: (شرح الأشموني ٢ : ٣٦٥).

(٥) في ش: [وهو ما عدا ذلك].

وقولي: (منها ما يجر بعض الظواهر دون بعضها) إلى آخره مثال جرّ اسم الله تعالى بالقسم [قولك]^(١): "لله لا يبقى أحد وقد تقدّم تمثيل جرّ الميم المكسورة، والمضمومة، وهاء التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل.

وقولي: (ومنْ في القسم إلا الربّ)^(٢) مثال ذلك قولك: مُنْ ربي لأقومنّ.

وقولي: (ورُبّ، وفائها، وواوها) مثال جرّ رب وفائها للنكرة [ربّ رجلٍ عالمٍ لقيتهُ، وقد تقدم تمثيل جرّ واوربّ وفائها]^(٣) للنكرة.

وقولي: (ومنذ، ومنذ) مثال ذلك قولك: ما رأيته مذ ثلاثة أيام، ومنذ أربعة أيام.

وقولي: (ومنها ما يجر كلّ ظاهر وهو ما عدا ذلك) الذي يجر كلّ ظاهر، هو كلّ ما يجر الظاهر، والمضمر، ما عدا (ربّ) فإنها لا تجرّ إلا النكرة، وقد تقدم تبينه، وحتى، وكاف التشبيه، وواو القسم، مما يجر الظاهر دون المضمر.

وقولي: (ومنذ ومنذ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما)^(٤) مثال ذلك قولك: ما رأيته مذ يومان، ومنذ عامان.

وقولي: (وقسم يستعمل حرفاً [واسماً]^(٥) وفعلاً) إلى آخره، قد تقدم تبين النصب والخفض، بحاشا، وحشى، وخلا، وعداء، في باب الاستثناء.

وقولي: (وتكون فعلاً إذا رفعت الفاعل) مثال ذلك قوله^(٦):

(١) ساقطة من (ش).

(٢) من حروف القسم: (أيمن) يفتح الهمزة، وضم الميم، ومن لغاتها (مُنْ) بضم الميم والنون و(إيمن) بكسر الهمزة، و (وأيم) بالفتح والضم، والأصل: (أيمن)، تنظر اللغات في: (أيمن: الأزهية: ٢٨) و(همع الهوامع ٢: ٤٨١).

(٣) ساقطة من (م).

(٤) مذ ومنذ حالات باختلاف الاسم الواقع بعدهما، فإن كان مرفوعاً فهما اسمان مبتدأان، وقيل هما ظرفان وما بعدهما فاعل وهو مذهب الكوفيين، وإذا جرّ ما بعدهما حرفاً جر، ينظر تفصيل المسألة في: (شرح الأشموني ٢: ٤١٤ وما بعدها).

(٥) ساقطة من (م) و (ش) وهي كذلك في المقرب.

(٦) القائل: طرفة بن العبد ديوانه: ٥١.

وهو وعجز بيت صدره: (وتساقى القوم كأساً مرّة).

الشاهد: (دماء) رفع الفاعل بعد الواو.

وعلا الخيل دماءً [كالشعر]^(١)

وقولي: (ولذلك تقع واو ربّ، وفاؤها أول الكلام) مثال ما جاءت فيه الواو
أول الكلام قول رؤية^(٢):

وقائم الأعماق خاو المخترق
وهو أول شطر من أرجوزته.

قولي: (فتكون مفتوحة، أو مضمومة، أو ساكنة)^(٣) أعني: أنه يقال: ربّ،
وربّ، وربّ.

وقولي: (فللوعاء حقيقة) مثال ذلك قولك: المال في الكيس.

وقولي: (وأما الكاف فالتشبيه) مثال ذلك قولك: زيد كعمرو.

وقولي: (وأما حاشا، وخلا، وعدا، فللاستثناء) قد تقدم تبين ذلك في باب
الاستثناء.

وقولي: (وأما مذ، ومنذ فإن كان ما بعدهما حالاً انجر) مثال ذلك: ما رأيته مذ
يومنا، ومنذ اليوم.

وقولي: (والموجب الذي يقتضي الدوام) مثال ذلك قولك: ففهمتُ مُذ يوم
الجمعة.

وقولي: (فتكون زائدة في خبر (ما) و (ليس) وفاعل (كفى)) مثال ذلك قولك:
ما زيد بقائم، وليس زيد بقائم، ﴿ وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا ﴾^(٤).

(١) كذا في (م) وهو خطأ من الناسخ والصحيح هو: (كالشعر)، هذا ما في الديوان وفي: (اللسان:
شقر) .

(٢) هو: رؤية بن العجاج، والعجاج: عبد الله بن رؤية ويكنى: أبا الجحّاف، وهو من الطبقة التاسعة
من فحول شعراء الإسلام، توفي سنة: خمس وأربعين ومائة في خلافة المنصور، ينظر: (طبقات
فحول الشعراء ٢ : ٧٦١) و (معجم الأدباء ١١ : ١٤٩) .

الشاهد: (وقائم الأعماق) وقوع واو ربّ أول الكلام.

(٣) في (ربّ) ست عشرة لغة، ذكر منها هذه الأوجه الثلاثة التي تخص حرف الباء فيها، وهي فتح
الباء، وضمها، وسكونها وكل ذلك مع ضمّ الراء، تنظر بقية اللغات في: (مغني اللبيب ١٣٨)
و (مع الهوامع ٢ : ٤٢٩) .

(٤) النساء : ٧٩ .

الشاهد: ورود الباء زائدة مع كفى، والتقدير: كفى الله شهيداً.

وقولي: (وتكون للإلصاق حقيقةً)^(١) مثال ذلك قولك: مسحت برأسي.

وقولي: (وكذلك تاء القسم) إلى آخره، وتقدم تمثيله.

وقولي: (إلا أنَّ التاء قد يدخلها معنى التعجب) / أعني: أنك قد تقول: تالله لا ٣٤ ظ يبقى أحدٌ، تقسم على عموم الفناء لجميع البشر، وتتعجب من ذلك^(٢)، ولا يلزمها التعجب بل قد تقول: تالله لا يقوم زيدٌ، فتقسم على نفي القيام عن زيد من غير تعجب من ذلك، وليست كذلك (اللام) بل يلزمها معنى التعجب نحو قولك: لله لا يبقى أحد.

وقولي: (وإن شئت أتيت بأنَّ وحدها) مثال ذلك قولك: والله إنَّ زيدا قائم.

وقولي: (ومع قد إن أردت تقريب الفعل من الحال) مثال ذلك قولك: والله لقد قام زيدٌ.

وقولي: (أدخلت عليه في الإيجاب اللام، وإحدى النونين) مثال ذلك قولك: والله ليقومنَّ زيد.

وقولي: (أدخلت عليه (ما)) مثال ذلك: والله ما يقومُ.

وقولي: (يجوز إظهار الفعل مع (الباء) خاصةً)^(٣) مثال ذلك قولك: أقسم بالله ليقومنَّ زيد.

(١) من معاني الباء، الإلصاق، وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر، والإلصاق على نوعين: الأول: لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالباء، مثاله: مررت بزيد أي: أن المرور التصق بمكان يقرب من زيد.

والثاني: دخول الباء على المفعول المنصوب لتفيد مباشرة الفعل للمفعول، مثاله: أمسكت بزيد فالأصل: أمسكت زيدا، ينظر: (الكتاب ١ : ٤٦ - ٦٦) و (همع الهوامع ٢ : ٤١٦ وما بعدها).

(٢) قال سيويه: " وقد تقول: تالله ! وفيها معنى التعجب " (الكتاب ٣ : ٤٩٧).

(٣) يجوز إظهار فعل القسم مع (الباء) دون غيره من الحروف، كقوله تعالى ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ النور: ٥٣. ينظر: (همع الهوامع ٢ : ٤٧٧).

وقولي: (إذا جاء أثناء كلام يُدُلُّ على الجواب أو عقبه) مثال ما جاء القسم فيه
أثناء الكلام قولك: زيد والله قائم، ومثال ما جاء فيه عقب الكلام قولك: زيد قائم
والله.

وقولي: (بُني الجوابُ على المتقدم منهما)^(١) مثال ذلك قولك: والله إن قام زيدٌ
ليقومنَّ عمرو، فتبني الجواب على القسم، وإن قام زيد والله يقيم عمرو، فتبني
الجواب على الشرط.

باب الإضافة

قولي: (وهي التي يتعرَّف بها المضاف إن كان معرفة)^(٢) مثال ذلك قولك: غلامٌ
زيد.

وقولي: (وتخصَّص إن كان نكرة) مثال ذلك قولك: غلام امرأة.

وقولي: (الإضافة لاسم الفاعل، والمفعول بمعنى الحال، والاستقبال)^(٣) مثال
ذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ غداً، أو الآن، وهذا معطى درهمٍ اليوم، أو الآن.

وقولي: (والصفة المشبهة باسم الفاعل) مثال ذلك قولك: مررت برجلٍ حسنٍ
الوجه.

وقولي: (والأمثلة التي تعمل عمله) مثال ذلك قولك: مررت برجلٍ ضَرَبَ
زيد، وضروب زيد، ومضارب زيد.

وقولي: (وأفعل التي للمفاضلة) مثال ذلك قولك: مررت برجلٍ أفضلِ القومِ.

وقولي: (ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة إلا في اسم الفاعل،
والمفعول بمعنى الحال، والاستقبال، والصفة المشبهة)^(٤) مثال ذلك قولك: هذا
الضاربُ الرجلِ، والمعطى الدرهم، والحسن الوجه.

(١) ينظر: (الكتاب، باب: (الجزاء إذا كان القسم في أوله) ٣: ١٨٤) و(معجم الهوامع ٢: ٤٩١).
(٢) إذا أفادت الإضافة تعريفاً للمضاف إليه المعرفة، أو أفادته تخصيصاً إذا كان نكرة، فهذا النوع من
الإضافة هي الإضافة المحضة، والإضافة غير المحضة هي التي أفادت التخفيف فقط كحذف
التنوين. ينظر تفصيل المسألة: (معجم الهوامع ٢: ٥٠٣).
(٣) ينظر: (معجم الهوامع ٢: ٥٠٤).
(٤) أي: لا يجوز دخول الألف واللام على الإضافة المحضة، ويجوز دخولها على الإضافة غير المحضة،
ولذلك أتى بالأمثلة، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ٥٠٥).

وقولي: (جميع ذلك لا يكون إلا مضافاً لفظاً) أعني أنك تقول: فوق زيد، وتحتة، وأمامه، وقدّامه، وخلفه، ووراءه،/ وقبله وبعده، وتلقاءه وتجاهاه، وحذاء، وحدته، ٣٤ ب وعنده، ولدنّه، ولدنّه، وسؤاه، ووسط القوم ومعهم ودونهم، وبين زيد أي: غيره، وقيد ميل، وقاب ميل، وقيس ميل أي: قدره وأي القوم، وبعضهم، وكلهم، وكلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وذو مال وذات جمال، ومثناهما، ذوا مال، وذواتا مال، ومجموعهما ذوو مال، وألو مال وألات جمال، وقدك، وقطك، وحسبك^(١).

وقولي: (أو محكوماً لها بحكم الإضافة) مثال ذلك قوله^(٢):

أَقْبُ من تحت عريض من عل

يريد: أقب من تحتة، فحذف المضاف، وهو يريده، ولذلك بني.

وقولي: (وإن أضيفتا إلى نكرة، أضيفتا إلى الواحد والاثنين، والجماعة) مثال ذلك قولك: أي رجل عندك، وأي رجلين عندك وأي رجال عندك، وهو أفضل رجل، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجال.

وقولي: (وأما أحد، وإحدى، فلا يضافان إلا إلى اثنين أو جماعة) مثال ذلك قولك: جاءني أحد رجلين، وأحد الرجال، وجاءتني إحدى امرأتين وإحدى النساء.

وقولي: (وغير المثناة) أعني: أنه يقال: عجبت من يومي قام زيد ويقال عجبت من يوم قام زيد، ومن أيام قام زيد.

(١) ينظر: (الكتاب ٣ : ٢٨٩ وما بعدها و ٤١٢ وما بعدها) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٥١١ وما بعدها).

(٢) القائل نسبه لأبي النجم في (الكتاب ٣ : ٢٩٠) و (اللسان (على)) و (الخزانة ٢ : ٣٩٧) ورواة في المقاييس (من عل) بكسر اللام، وفي (اللسان من على).

الشاهد: بناء (تحت) على الضم، وأراد بها الغاية مثل قبل وبعد. ينظر: (الكتاب ٣ : ١٩٠) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٢٨ وما بعدها).

[وقولي^(١)]: (وآية وحيث) مثال ذلك في آية قول أمية^(٢):

بآية قام ينطق كل شيء وخان خيانة الديك الغراب

ومثال ذلك في حيث قوله تعالى: ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾^(٣).

وقولي: (كان على حسبه في حال الأفراد) مثال ذلك قولك: قام غلام زيد، فتعربه بما كنت تعربه قبل الإضافة، ويكون حرف الإعراب منه ما كان حرف الإعراب قبل أن تضيفه.

وقولي: (ولا يجوز إثبات الميم) أعني: أنه لا يجوز إثبات الميم أن يقال: فمي، فإن حاشا من ذلك ضرورة لم يقس عليه^(٤).

وقولي: (إلا لذي فإنه لا يجوز فيها إلا قلب الألف ياءً نحو لذي) أعني: أنه لا يجوز قبل التسمية بها إلا لذي، والذي يقول: لداك ولداه، لا يقول ذلك مع ياء المتكلم، فإن سميت بها قلت: لداي، كعصاي، وفي كتاب سيبويه لفظ محتمل^(٥) وإنما المراد ما ذكرته.

باب النعت

قولي: (النعت / اصطلاحاً) أعني: في اصطلاح النحويين [لا بالنظر إلى ٣٥ ظ اللغة، فانه لغة من قبيل المعاني، وفي اصطلاح النحويين]^(٦) من قبيل الألفاظ.

(١) ساقطة من (م).

(٢) هو: أمية بن أبي الصلت بن ربيعة من شعراء الطوائف، شاعر جاهلي وأدرك الإسلام. ينظر: (طبقات فحول الشعراء ١: ٢٥٩).

البيت في ديوان أمية ١٥٨، وقد رواه في الحيوان: (وخان أمانة الديك الغراب ٢: ٣٢١).
الشاهد: (أي): لا تضاف إلى المشي.

(٣) الطلاق: ٦.

الشاهد: (حيث) وقع بعدها جملة فعلية في محل جر مضاف إليه.

(٤) أي: لا يجوز إبقاء الميم فيقال: فسي برد الواو وقبلها واوا مع إدغامها الياء، ويجوز (فمي عن قلة، وهذا في ضرورة الشعر، وقد رد أبو حيان قول ابن عصفور، قال: "وقول من زعم أن ثبوت الميم مع الإضافة لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ليس بصحيح ولا يجيز البصريون إلا في الشعر ..."، (ارتشاف الضرب ٢: ٥٤٠). ينظر الخلاف في هذه المسألة في: (همع الهوامع ٢: ٥٣٤ وما بعدها) و (ارتشاف الضرب ٢: ٥٤٠).

(٥) اللفظ في كتاب سيبويه: "وأما ما يتغير فلكندي، والي، وعلى، إذا صرف أسماء لرجال، أو نساء قلت: لداك، وعلاك وإنما قالوا لذيك، وعليك، وإليك في غير تسمية"، (الكتاب ٣: ٤١٢).

(٦) ساقطة من (ش).

وقولي: (عبارة عن اسم) مثال ذلك قولك: مررت برجل، تريد العاقل.

وقولي: (وما هو في تقديره من ظرف، أو مجرور، أو جملة) مثال ذلك قولك: رجل عندك ذاهبٌ، ورجل من أصحابك عالم، ومررت برجل أبوه قائم.

وقولي: (لتخصيص نكرة) مثال ذلك قولك: مررت برجل مهندس فقولك: مهندس أخص من قولك رجل.

وقولي: (أو إزالة اشتراك عارض في معرفة) مثال ذلك قولك: مررت برجل يزيد الفارس، إذا كان العهد بينك وبين مخاطبك في شخصين مُسمى كل واحد منهما زيد، وأحدهما فارس، والآخر ليس كذلك.

وقولي: (أو مدح) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾^(١) فوصفه سبحانه بالرحمن الرحيم على جهة المدح لا يتصور الاشتراك، فيكون الوصف بالرحمن الرحيم إزالة له.

وقولي: (أو ذم) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾^(٢) [فالْمَقْصُودُ بوصف الشيطان الرجيم الذم] لا إزالة اشتراك، فإن كل شيطان رجيم^(٣).

وقولي: (أو ترحم) مثال ذلك: مررت بزيد المسكين إذا قدرت أن مخاطبك يعلم من قصدت بزيد، إلا أنك وصفته بالمسكين على جهة التوجع له، والترحم.

[وقولي: (أو توكيداً) مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٤)]^(٥).

(١) الفاتحة : ١.

الشاهد: (الرحمن الرحيم) حيث أفاد الوصف المدح، ولا يتصور اشتراك غير الله في هذا الوصف لذا كان الوصف على سبيل إزالة الاشتراك.

(٢) النحل : ٩٨.

الشاهد: (الشيطان الرجيم) وصف الشيطان بالرجيم على جهة الذم، والمقصود بوصفه بالرجيم الذم لإزالة الاشتراك، للزوم الصفة له، لأن كل شيطان رجيم.

(٣) ساقطة من (ش).

(٤) الحاقة : ١٣.

الشاهد: (واحدة) توكيد، لأن النفخة لا تكون إلا واحدة (البيان ٢ : ١٢٣٧)

(٥) ساقطة من (م).

وقولي: (بما يدل على حليته) أعني بذلك كل صفة للموصوف ثابتة فيه غير منجزة له من غيره، وسواء كانت ظاهرة للحس، كالطول، والقصر وغير ظاهرة، كالعلم والفهم، ولا يضر اصطلاح من جعل الحلية كالصفة الظاهرة للحس خاصة كالطول، والقصر، فإن اللغة قابلة لما ذكرته، تقول تحلى زيد بالعلم ومن ذلك قوله^(١):

مَنْ تَحَلَّى بِغَيْرِ مَا هُوَ فِيهِ أَفْضَحَتْهُ شَوَاهِدُ الْاِمْتِحَانِ

وقولي: (أو نسبة) لم أرد بذلك النسب بياء النسب خاصة، نحو: قرشي، بل أردت بذلك ما يسميه النحويون نسباً، نحو: تميمي، ودارع، ونبال ورجل، وجعلت الوصف بذني، وذات من قبيل النسب، لما كان معنى الوصف بهما كمعنى الوصف بدارع، ونایل، وما أشبه ذلك، مما يراد به النسب، ألا ترى أن يكون معنى قولك: دارع ذو درع، [ونایل ذو نيل]^(٢).

وقولي: (أو فعلة) / أعني بذلك مثل قولك: مررت برجل قائم، ومثله: ٣٥ ب مررت برجل مضروب، لأن الفعل قد يضاف إلى الفاعل، والمفعول، كما تضاف سائر المصادر، ومن إضافة المصدر إلى المفعول قوله^(٣):

وَأَنْتُمْ لِهَذَا النَّاسِ كَالْقَبِيلَةِ الَّتِي لَهَا أَنْ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلَالَهَا
والقبيلة لا ضلال لها، وإنما المعنى ضلالهم إياها.

وقولي: (ويشترط في الظرف، والمجرور، أن يكونا تامين) وأعني بذلك أن يكون في الوصف بهما فائدة، مثال ذلك: هذا رجل دون عمرو وهذا ثوب لك، ولو قلت: هذا رجل لليوم بك، لم يجوز.

(١) البيت من إنشاد أبي عمرو بن العلاء، كذا في العقد الفريد، ٢ : ١٩١ ، وبلا نسبة في: (البرهان في علوم القرآن ٢ : ١٥٣).

الشاهد: الحلية: هي كل صفة للموصوف ثابتة فيه ، غير منجزة فيه من غيره، ظاهرة كالطول والقصر، أو غير ظاهرة كالعلم والفهم .

(٢) ساقطة من (ش).

(٣) القائل: الفرزدق، ديوانه: ١٩٨ برواية (فأنتم لهذا الدين).

الشاهد: إضافة المصدر إلى المفعول، والقبيلة لا ضلال لها، ولكن المعنى: (ضلالهم إياها) حيث أضاف (ضلال) إلى المفعول به وهو (الهاء) في ضلالها. ينظر (الكتاب ٣ : ٨٤ وما بعدها).

وقولي: (ويشترط في الجملة أن تكون محتملة للمصدق والكذب) مثال ذلك قولك: مررت برجل أبوه قائم، ولو قلت: برجل هل قام أبوه؟ لم يجوز.

وقولي: (ويكون حكم ذلك الضمير في الإثبات والحذف كحكمه لو وقعت صلة) إلى آخره، أعني: انه يجوز أن تقول: مررت برجل يضرب أبوه، ويضربه أبوه، كما تقول: جاءني الذي يضرب أبوه، ويضربه أبوه.

وتقول: هذا رجل مرَّ به زيدٌ، كما تقول: هذا الذي مرَّ به زيدٌ، ولا يجوز أن تقول: هذا الذي مرَّ زيدٌ، ويجوز أن تقول: مررتُ برجل مرَّ به زيدٌ، ومررتُ برجل مرَّ زيد، تريد: مرَّ به زيد، كما تقول مررتُ بالذي مرَّ به زيدٌ، ومررتُ بالذي مرَّ زيدٌ، تريد: مرَّ به.

وقولي: (والنعت لا يكون إلا بالمشتق، وهو المأخوذ من المصدر)^(١) مثال ذلك: قائم، فإنه مأخوذ من القيام وضاحك، مأخوذ من الضحك.

وقولي: (إلا يكون الاسم منسوباً) مثال ذلك: مررتُ برجل قرشيٍّ.

وقولي: (أو اسم عدد) مثال ذلك: مررت بثوب عشرين شبراً.

وقولي: (أو اسم كيل) مثال ذلك: مررت بثوب ذراع.

وقولي: (إن لم يرفع ضميراً عائداً على المنعوت)^(٢) إلى آخره أعني: أنه إذا كان كذلك فلا يلزم اتباعه إلا في واحد من ألقاب الإعراب، وفي واحد من التعريف، والتنكير، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بامرأتين قائم أبوهما، لم يتبع قائم، أبوهما، امرأتين، إلا في التكرير، والخفض، ألا ترى أن الأول مثنى مؤنث، والثاني مفرد مذكر، وقد يتبع في أكثر من ذلك نحو قولك: مررت برجل قائم أبوه، ألا ترى أن قائماً موافق لرجل في الخفض، والتنكير والإفراد والتذكير.

(١) النعت الذي يرفع ضمير المنعوت لا يخلو أن يكون مشتقاً، أو في حكم المشتق، فالمشتق هو ما أخذ من المصدر مثل قائم من القيام، وضاحك من الضحك، والذي هو في حكم المشتق، الذي هو في معناه، أي معنى الذي أخذ من المصدر، مثال هذا رجل أسد، أي: شجاع مأخوذ من الشجاعة. ينظر: تفصيل المسألة في: (شرح الجمل ١: ١٩٨).

(٢) ينظر: (شرح الجمل ١: ٢٠١ وما بعدها).

وقولي: / (وإن رفع ضميراً عائداً عليه) إلى آخره، مثال ذلك قولك: مررت ٣٦ ظ
بامرأة أكرم من هند، وبامرأتين أكرم من الهندين، وبنساء أكرم من الهندات،
وبرجلين أكرم من الزيدَين، وبرجال أكرم من الزيدَين.

وقولي: (أما الاثنان الباقيان فبعض الصفات يتبع فيهما كحسن) أعني: بالاثنتين
الباقيين واحداً من التذكير والتأنيث، وواحداً من الأفراد، والتثنية والجمع، ألا ترى
أنك تقول: مررت بامرأة حسنة، وبرجلين حسنين، وبرجال حسنين.

وقولي: (وبعضها يتبع في أحدهما، كصبور) أعني: أن صبوراً يتبع ما قبله في
واحد من الأفراد، والتثنية، والجمع، نحو قولك: مررت برجل صبور وبرجلين
صبورَين، ورجال صُبر، وتقول للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، نحو قولك: مررت
برجل صبور، وبامرأة صُبور، وكذلك الوصف الجامد الذي في معنى المشتق، نحو
قولك: مررت برجلين حجريَّ الرأس، ورجال حجار الرأس، ويكون للمذكر
والمؤنث بلفظ واحد.

وقولي: (وبعضها لا يتبع في واحد منهما كالمصدر)^(١) مثال ذلك: مررت برجل
عدل، وامرأة عدل، وبرجلين عدل، وبامرأتين عدل، وبرجال عدل، ونساء عدل،
فتفرد، وتذكر على كل حال.

وقولي: (بمنزلة ما أضيف إليه في التعريف، إلا المضاف إلى المضمَر، فإنه في رتبة
العَلَم) أعني أن قولك: غلام هذا، وغلام زيد وغلام الرجل، وغلام الذي عندك،
بمنزلة قولك: هذا وزيد والرجل، والذي عندك في التعريف، وليس غلامك بمنزلة
أنت في التعريف، بل هو في رتبة زيد، وعمرو.

وقولي: (وقسم ينعت به، وهو اسم الإشارة، وكل اسم مشتق؛ أو في حكمه)
مثال الوصف باسم الإشارة، ووصفه قولك: مررت بهذا الرجل، وبزيد هذا، ومثال
وصف المشتق والوصف به قولك: مررت بالكريم العاقل، ومررتُ بزيد الكريم،

(١) يقدر البصريون حذف المضاف في قولك: مررت برجل عدل. أي ذي عدل إذا أريد به المبالغة، أما
الكوفيون فيقدرون عادل. ينظر: (شرح الجمل ١ : ٢٠٠) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٨٧ وما
بعدها).

ومثال وصف ما في الحكم والوصف بهقولك: مررت برجل أسد، ومررت بأسدٍ مفترسٍ أقرانه.

وقولي: (والاسم المنعوت إن كان نكرة لم يَنْعَتْ إِلَّا نكرة)^(١) مثال ذلك قولك: مررت برجل كريم/.

ب ٣٦

وقولي: (أمَّا المضاف إلى المضمَر والعلم، والمضاف إليه) إلى آخره، مثال وصف المضاف إلى العلم بما فيه الألف واللام قولك: مررت بغلامك العاقل، ومثال وصفه بالمشار [إليه]^(٢) قولك: مررت بغلامك هذا، ومثال وصفه بما أضيف إلى معرفة قولك: مررت بغلامك ملازم هذا أخي بكر صاحب صديق ذلك الرجل، والعلم مثل: زيد، والمضاف إلى العلم مثل: صاحب زيد، تصفها بكل ما وصفت به المضاف إلى المضمَر، نحو غلامك وقد تقدم تبين ذلك، ومثال وصف المشار بما فيه الألف واللام، قولك: مررت بهذا الرجل، ومثال وصف المضاف إلى المشار، بالمشار، نحو قولك: مررت بصاحب هذا ذاك، ومثال وصفه بما فيه الألف واللام قولك: مررت بجارية هذا الجميلة، ومثال وصفه بما أضيف إليها قولك: مررت بغلام هذا صاحب ذاك، ومررت بجارية هذا محبوبة عمرو، ومثال وصف المعارف بالألف واللام بما فيه الألف واللام قولك: مررت بالرجل العاقل، ومثال وصفه بما أضيف إليه قولك: مررت بالرجل صاحب الدابة.

ومثال وصف المضاف إلى الألف واللام بما فيه الألف واللام قولك: مررت بجارية الغلام الجميلة، ومثال وصفها بما أضيف إليه قولك: مررت بجارية الغلام ذات الجمال.

وقولي: (إن لم تكرر كانت تابعة للمنعوت لا غير إلا أن يكون المنعوت معلوماً، أو منزلاً منزله) مثال ذلك قولك: مررت بزيد العاقل ومررت برجل كريم.

(١) هذا مذهب سيويه، قال في الكتاب: كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة " (الكتاب ٢: ٢٢٩).

وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت بالموصوف. ينظر الخلاف في: (ارتشاف الضرب ٥٨٠: ٢).

(٢) ساقطة من (م).

وقولي: (وإن تكررت)^(١) إلى آخره، مثال اتباعها قولك: مررت بزيد الكريم الشجاع الفاضل، ومثال قطعها قولك: مررت بزيد العاقل الكريم الشجاع برفعها ونصبها، ورفع بعض ونصب بعض، ومثال اتباع بعض وقطع بعض قولك: مررت بزيد العاقل الكريم الشجاع، برفع الكريم والشجاع، ونصبهما أو رفع أحدهما ونصب الآخر، ولا يجوز أن تقول: مررت بزيد العاقل الكريم بخفض الكريم إتباعاً بعدما قطعت العاقل فرفعته، أو نصبته.

وقولي: (وما عدا ما ذكر مما تكررت فيه النعوت لا يجوز فيه إلا الإتيان) مثال ذلك قولك: مررت بزيد النجار صاحب بكر الطويل، لا يجوز قطع شيء من ذلك، لأن الصفة ليست في معنى مدح/ كالفارس، والكريم، ولا في معنى ذم كالفاسق،^{٣٧} واللئيم، ولا في معنى ترحم كالبائس، والمسكين، وكذلك أيضاً لا يجوز القطع في مثل مررت برجل كريم فارس، لأن النعوت نكرة وليست الصفات في معنى واحد.

وقولي: (ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض)^(٢) إلى آخره، مثال المختلفة المعاني: مررت بزيد العاقل والكريم الفارس، ومثال المتفقة المعاني: مررت بزيد الشجاع الفارس البطل.

وقولي: (كان حكم ذلك كحكم المنعوت المفرد في الإتيان والقطع في الأماكن المذكورة) أعني بالأماكن المذكورة، أن يكون معلوماً والصفات صفات مدح، أو ذم، أو ترحم، أو يكون المنعوت غير معلوم إلا أن صفات المدح، أو الذم، أو الترحم متكررة، وبعضها في معنى بعض.

(١) الموصوف إذا كان معلوماً بدون الصفة، يجوز فيه ثلاثة أوجه، الاتباع بالخفض، والقطع بالرفع والنصب بإضمار فعل، نحو: أخص، وأعني. أي: إذا كانت الصفة صفة مدح، أو ذم، أو ترحم جاز اتباع الجميع، وقطع الجميع، وقطع البعض واتباع البعض. ينظر: (شرح الجمل ١ : ٢١٠) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٩٣ وما بعدها) و (شذور الذهب ٤٦١).

(٢) الصفات إذا اختلفت معانيها جاز عطف بعضها على بعض، فإذا كانت المعاني متقاربة لم يجر العطف. ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٩٤).

وقولي: (فإن اختلفوا في الإعراب) إلى آخره، مثال اختلافهم في الإعراب: قام زيد، وضربت عمراً ومررت ب بكر العقلاء، ومثال اختلافهم في التعريف، والتنكير قولك: قام زيد، ورأيت رجلاً، ومررت ب بكر الطويل ومثال اختلافهم في الاستفهام، وعدمه قولك: مَنْ زيد وهذا محمد وبكر الطوال؟ جميع ذلك لا يجوز فيه الإتياع، بل ترفع على خبر ابتداء مضمّر، أو تنصب على إضمار فعل.

وقولي: (وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذكر، فإن كان العامل فيهم واحداً جاز الأتياع، والقطع في الأماكن المذكورة) مثال ذلك: قام زيد وعمرو وجعفر الكرام العقلاء الفضلاء.

وقولي: (فإن اتفق جنس العامل) الاتفاق في جنس العامل هو أن يكون كل واحد من العوامل من [جنس الأسماء، أو جنس الأفعال]^(١) نحو قولك: هذا زيد، وهذا جعفر، وهذا محمد العقلاء، ونحو قولك: قام زيد، وخرج محمد، وقعد بكر العقلاء.

وقولي: (واختلاف جنس العامل هو أن يكون أحد العوامل من جنس الأفعال، والآخر من جنس الأسماء أو الحروف) مثال ذلك قولك: قام زيد وهذا محمد وقعد بكر العقلاء، وضربت زيدا وأكرمت عمراً فإن محمداً يخرج العقلاء، لا يجوز في الصفة إذ ذاك إلا القطع.

باب عطف النسق^(٢)

قولي: (حمل الاسم على الاسم) مثال حمل الاسم على الاسم قولك: قام زيد وعمرو، ومثال حمل الفعل على الفعل قولك: يعجبني أن يأتيني زيد، ويحسّن إليك، ومثال عطف الجملة على الجملة قولك: / قام زيد، وخرج عمرو.

٣٧ ب

وقولي: (وترتيبها قد يكون في معنى العامل) قام زيد فعمرو إذا أردت أن قيام عمرو وقع بعد زيد بزمان.

(١) ساقطة من: (ش).

(٢) أبو حيان: " والنسق عبارة الكوفيين " (ارتشاف الضرب ٢: ٦٢٩).

[وقولي: (وأما ثم، فللجمع والمهلة) مثال ذلك قولك: قام زيد ثم عمرو إذا أردت قيام عمرو وقع بعد قيام زيد بزمان]^(١).

وقولي: (إلا أنها تفارقها في أن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها) مثال ذلك: قام القوم حتى زيد^(٢).

وقولي: (ولا يكون إلا عظيماً، أو حقيراً) مثال ذلك قولك: خرج الناس حتى الأمير، وأنبئت الفصال حتى القرعاء، وهي التي أصابها القرع، وهو جذري الفصال.

وقولي: (وأما، (أو) فلها خمسة معانٍ) إلى آخره، مثال ذلك: [الشك]^(٣)، قام زيد أو عمرو، إذا كنت لا تعلم القائم منهما^(٤).

ومثال الإبهام قوله تعالى: ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾^(٥) فأبهم متى يأتيها أمره على المخاطب واستأثر سبحانه بعلم ذلك، ومثال التخيير قولك: خذ من مالي ديناراً أو ثوباً، ومثال الإباحة قولك: جالس الحسن، أو ابن سيرين ألا ترى أنه أباح له أن يجالسهما، أو يجالس أحدهما، وليس له مثل ذلك في التخيير.

وقولي: (بشرط أن يكون في الكلام ما يغني عن تكرارها وهو (إما، أو) (و)) مثال ذلك قوله^(٦):

إِمَّا مُشِيفٌ عَلَىٰ مَجْدٍ وَمَكْرَمَةٍ وَإِسْوَةٌ لَكَ فِيمَنْ يَهْلِكُ الْوَرَقُ

(١) ساقطة من: (م).

(٢) (حتى): مذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف، ومذهب سيبويه أنها لا تعطف الأفعال: " واعلم أن ما بعد حتى لا تشرك الفعل الذي قبل حتى في موضعه " (الكتاب ٣ : ٢٣) ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٢٩).

(٣) ساقطة من: (م).

(٤) مذهب الجمهور: (أو) لأحد الشيئين، أو الأشياء، وأكثر النحاة أنها مشركة في اللفظ لا في المعنى، فمن معاني (أو) الشك في الخبر. ينظر (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٣٩).

(٥) يونس: ٢٤.

الشاهد: (أو) حرف عطف بقيد الإبهام، حيث أبهم على المخاطب متى يأتيها أمره، واستأثر الله سبحانه بعلم ذلك الوقت.

(٦) البيت بلا نسبة في: (ضرائر الشعر ١٦٣) و (اللسان: (شوف))، وهذه روايته في الأصل. وهو في الضرائر برواية: (أو إسوَةٌ لَكَ فِيمَنْ يَهْلِكُ الْوَرَقُ) وروايته في اللسان:

(إِمَّا مُشِيفٌ عَلَىٰ مَجْدٍ وَمَكْرَمَةٍ وَإِسْوَةٌ لَكَ فِيمَنْ يَهْلِكُ الْوَرَقُ).

والإضراب، إما على جهة الإبطال، مثال ذلك قوله تعالى:

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ بَلْعِبَادٍ مُّكْرَمُونَ﴾^(١) قيل: أضرب بها عما تقدم

على جهة إكذابهم، وإبطال ما قالوا.

وقولي: (وإمّا على جهة الترك من غير إبطال) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ وذكر اسم ربه فصلي * بل يؤثرون الحياة الدنيا ﴿^(٢) ألا ترى أنّ الخبر عن (من تزكى) لم يرد إبطاله بل ترك، وانصرف عنه إلى خبر آخر.

وقولي: (ولا، المصاحبة لها لتأكيد معنى الإضراب)^(٣) مثال ذلك قولك: قام زيد، لا بل عمرو قائم.

وقولي: (ولا يعطف بها في الاستفهام) أعني انه لا يقال: أقام زيد بل عمرو؟، ولا هل قام زيد لا بل عمرو؟.

وقولي: (ولا يعطف بها إلا بعد نفي)^(٤) أعني أنه يقال: ما قام زيد لكن عمرو، ولا يجوز أن يقال: قام زيد لكن عمرو.

وقولي: (وأما لا فلاخراج الثاني مما دخل فيه الأول ولا يعطف بها إلا بعد أمر، أو إيجاب)^(٥) مثال ذلك قولك: اضرب زيدا، لا عمرا، وقام زيدا لا عمرو.

وقولي: (بعد تأكيده بضمير رفع منفصل) مثال ذلك قولك: قمت أنت وزيد.

(١) الأنبياء: ٢٦.

الشاهد: (بل) تستعمل للإضراب على جهة الإبطال، حيث أضرب بها على جهة الإكذاب والإبطال لما قالوه.

(٢) الأعلى: ١٤ - ١٥ - ١٦.

الشاهد: (بل) للإضراب على جهة الترك من غير إبطال فالخبر عن (من تزكى) لم يرد إبطاله، بل ترك وانصرف إلى خبر آخر.

(٣) أبو حيان: " فلا، زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول " (ارتشاف الضرب ٢: ٦٤٤).

(٤) أجاز الكوفيون: أتاني زيد لكن عمرو (ارتشاف الضرب ٢: ٦٤٦).

(٥) " ومن ذلك: مررت برجل لا امرأة، أشركت بينها (لا) في الباء وأحققت المرور للأول.... " (الكتاب ١: ٤٣٩)، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ٦٤٥).

وقولي: (بشرط أن يكون المعطوف مخفوضاً) إلى آخره، أعني أنه لا يقال: مررت وعمرو بزيد، لأن المعطوف مخفوض / ولا يقال: وعمرو زيد قائمان، لأن ذلك ٣٨ يؤدي إلى [وقوع حرف العطف صدرأ ولا يقال: إنَّ وعمراً وزيداً قائمان]^(١) لأن ذلك يؤدي إلى أن يباشر المعطوف إنَّ، وهي عامل غير متصرف.

وقولي: (وحتى كذلك بمنزلة الواو) أعني أنه لا يقال: القوم حتى زيد قام، إلا في ضرورة.

وقولي: (وإن كان العطف بـثم)^(٢) إلى آخره، مثال ذلك قولك: إن يقيم زيد ثم عمرو قام، وإن شئت قاما.

وقولي: (على حسب إعراب المعطوف عليه [في ذلك]^(٣)) مثال ذلك قولك: قام زيد وعمرو.

وقولي: (أو في الموضع [إن كان له موضع]^(٤)) مثال ذلك: ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة، برفع امرأة عطفاً على موضع رجل، وهو الرفع لأنه فاعل.

باب التوكيد

قولي: (وكل جمع لما لا يعقل فالعرب تعامله معاملة جماعة المؤنث، وقد تعامله معاملة [الواحدة]^(٥)) مثال ذلك قولك: قبضت الدراهم كلهن، أو كلها، كما تقول: رأيت الهندات كلهن، ورأيت هنداً كلها [التوكيد]^(٦).

وقولي: (وأما النفس، والعين، وتشبيهها وجمعها) إلى آخره مثال تأكيد غير المتبعض قولك: قام زيد نفسه، وعينه، ومثال تأكيد المتبعض: قبضت المال نفسه عينه، ورأيت الزيدَين أنفسهما أعينهما، ومررت بالزيدَين أنفسهم أعينهم.

(١) ساقطة من: (ش).

(٢) ينظر: (الكتاب ١: ٤٣٨ وما بعدها).

(٣) ساقطة من: (ش).

(٤) ساقطة من: (ش).

(٥) ساقطة من: (م).

(٦) ساقطة من: (م).

وقولي: (وسائر ألفاظ التأكيد لا يؤكد بها إلا ما يتبعض بذاته) مثال ذلك قولك: قبضت المال كله.

وقولي: (وإذا اجتمعت ألفاظ التأكيد، بدأت منها بالنفس) إلى آخره، مثال ذلك قولك: قبضت المال كله أجمع أكتع أبصع أبتع [وإن شئت قلت: أبصع أبتع]^(١).

وقولي: (وإن لم تأت بالنفس أتيت بما بقي على الترتيب) مثال ذلك قولك: قبضت المال نفسه عينه أجمع أكتع أبصع أبتع، أو قبضت المال أجمع أكتع أبصع أبتع^(٢).

باب البدل^(٣)

قولي: (بدل شيء من شيء) إلى آخره، مثال ذلك قولك: قام زيد أخوك.

وقولي: (بعض من كل) إلى آخره، مثال ذلك قولك: قبضت المال بعضه.

وقولي: (معرفة من معرفة) مثال ذلك: ضربت زيدا أخاك، قال تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٤).

وقولي: (نكرة من نكرة) مثال ذلك قوله سبحانه: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾^(٥).

وقولي: (ومعرفة من نكرة) مثال ذلك قوله/ تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطَ اللَّهِ ﴾^(٦).

(١) ساقطة من: (ش).

(٢) تنظر ألفاظ التوكيد في: (الكتاب ١١: ٢ وما بعدها).

(٣) البدل، مصطلح بصري، والكوفيون يطلقون عليه، الترجمة، التبيين والتكرير. ينظر: (ارتشاف الضرب ٦١٩: ٢).

(٤) الفاتحة: ٦-٧.

الشاهد: (صراط الذين) بدل معرفة من معرفة. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٤) و (التبيان ١: ٨).

(٥) النبأ: ٣١.

الشاهد: (حدائق) بدل نكرة من نكرة. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٥: ١٣٥) و (التبيان ٢: ٢٦٧).

(٦) الشورى: ٥٢-٥٣.

الشاهد: (صراط الله) بدل نكرة من معرفة. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٤: ٩٥) و (التبيان ٢: ١١٣٦).

وقولي: (ونكرة من معرفة) مثال ذلك قوله جلّ وعلا: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ
نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾^(١).

وقولي: (ظاهر من ظاهر) مثال ذلك: قام أخوك [محمد]^(٢).

وقولي: (ومضمر من مضمر) مثال ذلك قولك: زيد ضربته إياه، إياه بدل من
الهاء في ضربته، ولا يتصور أن يكون تأكيداً، إذ لو كان تأكيداً لكان على صيغة
ضمير الرفع على كل حال، فكنت تقول: زيد ضربته هو.

وقولي: (وظاهر من مضمر)^(٣) مثال ذلك قولك: زيد ضربته أخاك.

وقولي: (ومضمر من ظاهر) مثال ذلك قولك: ضربت زيدا إياه.

وقولي: (وإذا اجتمعت التوابع الأربع لاسم واحد) إلى آخره، مثال ذلك قولك:
مررت بزيد العاقل نفسه أخيك وبكر.

باب عطف البيان

قولي: (وإن جعلت بدلاً لم تنونه) أعني أنك تقول: يا زيد زيد وسبب ذلك أن
البدل في تقدير تكرار العامل، فكأنك قلت: يا زيد يا زيد، كما لا تنون
زيداً في فصيح الكلام، إذا دخل عليه حرف النداء، فلذلك لا تنونه، إذا
كان في نية ذلك.

(١) العلق: ١٥.

الشاهد: (ناصية) بدل نكرة من معرفة. ينظر: (إعراب القرآن النحاس ٥ : ٢٦٣) و (التبيان ٢ :
١٢٩٥) و (البحر المحيط ١٠ : ٥١١).

ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظ الأول، وأجاز البصريون
بدل النكرة من المعرفة وليست من لفظ الأول، قال سيبويه " واعلم أن المعرفة والنكرة في باب
الشريك والبدل سواء "، (الكتاب ١ : ٤٤١) ولمزيد إطلاع ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٢٠).

(٢) ساقطة من (ش).

(٣) يجوز إبدال الظاهر من المضمر الغائب، نحو: زيد ضربته أخاك، فإذا أبدل من ضمير متكلم، أو
مخاطب ولم يند معنى الإحاطة ففيه عدة مذاهب: الأول: أنه يجوز وهو مذهب الكوفيين والأخفش.
والثاني: أنه يجوز في الاستثناء. والثالث: أنه لا يجوز، وهو مذهب جمهور البصريين. ينظر: (ارتشاف
الضرب ٢ : ٦٢٢).

وقولي: (أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه في مرفوع) مثال ذلك قولك: ضربت وضربي زيداً، ففي [ضربي] ^(١) ضمير مرفوع يعود على زيد.

[وقولي: (أو منصوب) مثال ذلك قولك: ضربني، وضربته زيد] ^(٢).

وقولي: (ومخفض) مثال ذلك قولك: مرّ بي، ومررت به زيد.

وقولي: (والآخر أن تحذفه) مثال ذلك قولك: ظنّني وظننتُ زيداً قائماً.

باب ذكر نواصب الأفعال

قولي: (ولا يتقدم شيء مما بعدها عليها لأنها من قبيل الموصولات) أعني أنّه لا يجوز لك أن تقول: يعجبني زيداً أن أضربه، تريد أن أضربَ زيداً.

وقولي: (والفعل الذي بعدها إن كان ماضياً، أو حالاً لم تعمل) ^(٣) مثال ذلك قولك لمن قال زرتك: إذن أكرمك، ولمن قال زرتك: إذن أكرمك الآن.

وقولي: (وإن كان مستقبلاً، فإن وقعت صدرّاً نصبته) إلى آخره مثال ذلك قولك لمن قال أزورك: إذن أكرمك غداً، وبعض العرب يرفع اكرم.

وقولي: (إذا لم يكن بعدها لا، لأنها إذا بعدها لا، لزم إظهارها) نحو قولك: جئت لئلا يقوم زيد، الأصل: لأن لا يقوم زيد فأدغمت النون في اللام / .

ظ ٣٩

وقولي: (في لغة من يقول كيّمه) ^(٤) مثال ذلك قولك: جئتك كي يقوم زيد، لمن قال كيّم جئتك.

(١) ساقطة من: (م).

(٢) ساقطة من: (ش).

(٣) لنصب المضارع (بإذن) شروط، منها: أن يكون دالاً على الاستقبال، وأن يليها الفعل فإذا فصل بغير الفهم رُفِعَ الفعل، وأن تكون إذن مصدرية فلا يجوز تقديم الفعل عليها. ينظر تفصيل المسألة في: (همع الهوامع ٢ : ٣٧٤ وما بعدها).

(٤) مذهب سيويّه والأكثرين هي حرف لنصب المضارع، وكذلك حرف جر بمعنى، اللام، ومذهب الكوفيين أنها لا تكون جارة، بل أنها تختص بالفعل ولا تكون جارة للاسم، وعلى مذهب سيويّه فإن كيّمه حرف جر بمعنى اللام، كأنه قال: لّه. ينظر تفصيل المسألة في: (همع الهوامع ٢ : ٣٦٨ وما بعدها).

وقولي: (والفاء، والواو، في جواب أمرٍ) إلى آخره، مثال ذلك في الأمر قولك: ايتني فأكرمك، وجئني وأحسن إليك. ومثاله في النهي: لا تضربني وتكرم زيدا، ولا تؤذني وتكرم عبد الله ومثاله في النفي قولك: ما تأتينا فتحدثنا، وما تأتينا وتحسن إلينا، ومثاله في الاستفهام قولك: هل تأتينا وتحدثنا؟، وهل تأتينا فتكرمنا؟ ومثاله في التمني قولك: ليت لي مالا وأنفق منه، وليت لي مالا فأنفق منه، ومثاله في التحضيض قولك: هلا تأتينا وتحدثنا، وهلا تأتينا فتكرمنا، ومثاله في العرض قولك: ألا تنزل عندنا فتحدثنا، وألا تقعد عندنا وتحدثنا، ومثاله في الدعاء قولك: غفر الله لزيد فيدخله الجنة، وغفر الله لزيد ويدخله الجنة.

وقولي: (والنصبُ بإضمار (أن)^(١) فيكون له المعنيان المتقدمما الذكر) أعني بذلك: نفي الإتيان فينتفي من أجله الحديث، فتقول: لن تأتينا فتحدثنا، كأنه قال: لن تأتينا فكيف تحدثنا، أو إيجاب الإتيان، ونفي الحديث كأنه قال: لن تأتينا محدثاً، بل غير محدث.

وقولي: (وإن كانت اسمية لم يجز فيها بعد الفاء إلا النصب على المعنيين المتقدمي الذكر) مثال ذلك قولك: ما أنت ذو إتيان لنا فتحدثنا، أي: فكيف تحدثنا؟ أو ما أنت ذو إتيان محدثاً، بل غير محدث.

وقولي: (والرفع على القطع لا غير) أي: ما أنت ذو إتيان فأنت محدثنا الآن.

وقولي: (وإن تقدمها دعاء، وكان فعله على صيغة الأمر كان حكمه حكم فعل الأمر) مثال ذلك قولك: ليغفر الله لزيد فيدخله الجنة، برفع يدخله على القطع^(٢) ونصبه على السببية، [وجزمه على العطف]^(٣).

(١) هـم الهوامع ٢ : ٣٩٩ وما بعدها.

(٢) الفاء، إذا تضمنت معنى السبب، وكانت هي ومدخولها تفيد الدعاء، نصب الفعل جواباً للدعاء ويجوز الرفع على القطع. ينظرك (هـم الهوامع ٢ : ٣٨٥ وما بعدها).

(٣) ساقطة من: (ش).

وقولي: (بالنصب على التقدير الثاني) أعني: دخول حتى بعد النفي فتنصب على معنى: إلى أن، تركت السير إلى أن أدخل المدينة.

وقولي: (والنصب والرفع على التقدير الأول)^(١) أعني: أن يكون النفي دخل بعد دخول حتى، فينصب على المعنيين المتقدمي الذكر، وترفع على المعنيين المتقدمي الذكر، فمثال النصب على معنى: إلى أن، وكى، قولك ما سرت حتى أدخل المدينة، وكى أدخل المدينة، ومثال الرفع على المعنيين المتقدمي الذكر قولك، ما سرت حتى أدخل المدينة، تريد بذلك: نفي قول من قال: / سرت حتى تدخل المدينة، أي: ما^{٣٩} ب وقع مني سير بدخول، أو ما وقع مني سير فأنا في حال دخول للمدينة بسببه.

باب ذكر جواز الفعل المضارع

قولي: (وإذا دخلت عليها همزة الاستفهام كان الكلام تقديرًا)^(٢) مثال ذلك قولك: ألم يقم زيد؟ وألمّا يقم زيد؟ تقديره بذلك علم بقيام. وقولي: (وقد يحذف الفعل بعد لمّا) أعني: أنها انفردت بذلك في فصيح الكلام، ولا يجوز ذلك في غيرها إلّا في ضرورة نحو قوله^(٣):

يَا رَبِّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِي فِيهِ فَصَمٌ
أُحْلَجَ لَمْ يَشْمُطْ وَقَدْ كَانَ وَلَمْ

أي: وقد كان ولم يملح. وأنشد الفارسي^(٤):

وَعَلَيْكَ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ تُنْبَأَتْهُ أَهْلُ السِّيَاسَةِ إِنْ فَعَلْتَ وَإِنْ لَمْ

(١) ينظر: (الكتاب ٣: ٢٥ وما بعدها).

(٢) يجوز دخول همزة الاستفهام على (لم) كثيراً و (لما) وهو استفهام عن انتفاء الفعل في الماضي. ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ٥٤٦).

(٣) القائل: نسبه لإبراهيم بن هرمة في: (الخرانة ٩: ١٠)، وهو بلا نسبة في: (الضرائر ١٣٨) والرجز برواية: (في كفه زيع وفي الفم فقم) (الخرانة ٩: ١٠).
الشاهد: (كان، ولم) حذف الفعل بعد لم، وهذا لا يجوز إلّا في ضرورة الشعر، جائز في (لما). ينظر: (شرح التسهيل ٤: ٦٥) و (الخرانة ٩: ٩ وما بعدها).

وإبراهيم بن هرمة هو: أبو إسحاق إبراهيم بن هرمة، بفتح الهاء وسكون الراء، ابن علي بن سلمة بن عامر ابن هرمة، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، توفي في خلافة الرشيد بعد سنة خمسين ومائة. تنظر ترجمته في: (الخرانة ١: ٤٢٤ وما بعدها).

(٤) القائل: نسبه في الخرانة لإبراهيم بن هرمة. ينظر: (الخرانة ٩: ٩).

وهو برواية: (عليك عهد الله أن يباه). ينظر: (ضرائر الشعر ١٨٣) و (الخرانة ٩: ٩).
الشاهد: (وإن لم) حذف الفعل بعد لم، أي: إن لم يفعل، ولم يجوز الاكتفاء بلم وحذف ما نعمل فيه إلّا في ضرورة الشعر.

أي: وإن لم تفعل.

وقولي: (فالحرف (إن) و (إذما)) مثال ذلك قولك: إن يقيم زيدٌ وإذما تأتني
آتك.

وقولي: (فغير الظرف، (من) و (ما) و (مهما)) مثال ذلك قولك: من يكرمني
أكرمه، وما تفعل أفعل، ومهما تفعل أفعل.

وقولي: (فالزمانى متى، وأيان، وأي حين، وإذا في الشعر) مثال ذلك قولك: متى
تكرمني أكرمك، وأيان تأت آت، وأي حين تخرج أخرج، وإذا تقم أقم، إلا أن ذلك
لا يجوز إلا في الشعر نحو قوله^(١):

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

فكان في موضع جزم، ولذلك عطفَ عليها، فنضارب، وهو مجزوم.

وقولي: (والمكاني: أي، وأي مكان، وحيث) مثال ذلك قولك: أين تكن أكن،
قال الشاعر^(٢):

أين تضربُ بنا العُدَّةَ تجدنا نصرف العيسَ نحوها للتلاقي

وأنى تكن أكن، قال الشاعر^(٣):

فأصبحت أنسى تستجر بها كلا مركبها تحتَ رجلِك شاجرٌ

(١) القائل: نسبه لقيس بن الخطيم في (الكتاب ٣: ٦١) و (الخرانة ٧: ٢٦)، وقيس بن الخطيم هو:
قيس بن الخطيم بن عدي بن عمرو بن سواد، شاعر الأوس، شهد الإسلام، وقيس مات كافراً
ترجمته في: (الخرانة ٧: ٣٤-٣٥).

الشاهد: (إذا) لا تكون للجزم إلا في ضرورة الشعر، ف وقعت كان جواباً للشرط في موضع جزم
وعطف عليها، فتضارب، التي جُزمت عطفاً على موضع، كان. ينظر: (الكتاب ٣: ٦١)
و (الخرانة ٧: ٢٥).

(٢) القائل: نسبه لابن همام السلوي في (الكتاب ٣: ٥٨).
الشاهد: (أين) من الحروف التي تجزم الفعل المضارع، وهي مكانية. ينظر (الكتاب ٣: ٥٨)
و (المقتضب ٢: ٤٨ وما بعدها).

(٣) القائل: لبدي بن ربيعة، ديوانه: ٦٥.
الشاهد: (أنى) مكانية، وهي من الحروف التي تجزم الفعل المضارع. ينظر: (الكتاب ٣: ٥٨)
و (المقتضب ٢: ٤٨) و (شرح التسهيل ٤: ٧٠) و (شرح الرضي ٣: ٢٠٣ وما بعدها)
و (الخرانة ٧: ٤١ وما بعدها).

وأي مكان تجلس أجلس، وحيثما تقعد أقعد.

وقولي: (وهذه الأدوات منه ما يلزمه، ما، وهو إذ، وحيث) أعني: أنه لا يجازي بهما إلا مقرونين، بها، فلا يقال: إذ يقيم زيد يقيم عمرو ولا حيث يكن زيد يكن عمرو.

وقولي: (ومنها ما لا يلزمه (ما) وهو: إن، وأين، وأي، ومتى وإذا) أعني أنك تقول: إن ما تقم أقم، وأينما تكن أكن، وأياً ما تضرب أضرب، وما تخرج أخرج / ٤٠ ظ وإذا ما تكرمني أكرمك، وإن شئت لم تلحق (ما) في جميع ذلك.

وقولي: (ومنها ما لا تلحقه (ما) وهو ما بقي) الذي لا تلحقه ما، (ما)، و (من)، و (مهما)، و (أئني)، و (أيان)، لا يقال: أيان ما تقم أقم، ولا، أئني ما تخرج أخرج، ولا مهما ما تصنع أصنع، ولا ما، ما تفعل أفعل، ولا من ما تضرب أضرب، بل لا يستعمل منها شيء في الجزاء إلا غير مقرون بها.

وقولي: (فإن كانت الجملة الثانية شيئاً مما ذكر أدخلت عليها الفاء) إلى آخره، مثال ذلك قولك: إن قام زيد فاضربه، وإن قعد بكر فلا تضربه، وإن غفر لي زيد فغفر الله له، فإن جاء زيد فهل أكرمه؟ وإن أكرمني زيد فقد أكرمته، وإن أكرمني زيد فسأكرمه، أو فسوف أكرمه، وإن لم يأتني زيد فما آتبه، وإن لم يكرمني عمرو فلن أكرمه. جميع ذلك لا بد فيه من دخول الفاء على الجواب^(١).

وقولي: (وجزمت الفعل الأول إن كان مضارعاً وإن كان ماضياً كان في موضع الجزم) أما الماضي فقد تقدم تمثيله، وأما المضارع نحو قولك: إن يقيم زيد فأضربه، فظهر أثر الجازم في الفعل المضارع، لأنه معرب، ولم يظهر في الماضي لأنه مبني.

وقولي: (فإن كانا ماضيين، كانا في موضع جزم) مثال ذلك قولك: إن قام زيد قام عمرو، وإن كانا مضارعين جزمتهما، مثال ذلك قولك: إن يقيم زيد يقيم عمرو.

(١) أي: إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون شرطاً، يجب اقترانه بالفاء، فقد حصر هذا في الجملة الاسمية. وجملة الأمر الطلبية، أو الجملة المنفية (بها)، أو (لن)، أو (لا) أو كانت مقرونة (بقد) أو (السين) أو (سوف) وهو المقصود بالتنفيس، أو إذا كان فعلاً جامداً مثل عسى، وليس ينظر: (شرح ابن عقيل ٤: ٣٦) و (ارتشاف الضرب ٢: ٥٥٤).

وقولي: (إلا أن تدخل الفاء على الثاني فإنك ترفع) مثال ذلك قولك: إنَّ مَنْ يخرج أخرج معه، ولا يجوز الجزم.

[وقولي: وإذا تقدمها عامل، بطل عملها) مثال ذلك قولك: إنَّ مَنْ يخرج أخرج معه فلا يجوز الجزم ^(١).

وقولي: (وما كان من الجوازم حرفاً فلا موضع له من الإعراب) مثال ذلك قولك: إنَّ يَتِمُّ زيد يقيم عمرو، وإذا ما تَقَمَّ أقم، لا موضع (لأن، وإذا ما) من الإعراب لانهما حرفان.

وقولي: (وما كان منهما اسم مكان [أو زمان، أو مصدر] ^(٢)) إلى آخره، مثال اسم المكان قولك: أين تكن أكن [وحيثما تكن أكن، وأيَّ مكان تكن أكن] ^(٣)، ومثال اسم الزمان: متى تقيم أقم، وأيان تقيم أقم، وأيَّ حين تخرج أخرج، وإذا تضرب زيدا أضربه، إلا أن إذا لا تجزمهما إلا في الشعر كما تقدم، ومثال المصدر: أيَّ قام تقيم أقم مثله.

وقولي: (فإن دخل عليه حرف خفض) إلى آخره، مثال ذلك قولك: بمن تمرُّ أمرُّ، فالمجرور الذي هو، بمن، متعلق بتمرر.

وقولي: / (فإن كان فاعل الفعل ضميراً يعود على اسم الشرط كان مبتدأ) مثال ٤٠ ب ذلك قولك: مَنْ يضرب زيدا أضربه ^(٤).

وقولي: (وإن كان قد أخذه) أعني لفظاً، نحو: مَنْ يضربني أضربه، أو تقديرًا، نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضْلِلْهُ ﴾ ^(٥) فيشأ قد أخذ مفعولاً

(١) ساقطة من: (م).

(٢) ساقطة من: (ش).

(٣) ساقطة من: (ش).

(٤) لاسم الشرط إعرابات متعددة، حسب نوعه، فإن كان ظرفاً أو أريد به المصدر كان في موضع نصب، والعامل فيه فعل الشرط، وإن كان غير ذلك كأن يكون فعل الشرط لازماً، كان مبتدأ: مَنْ يقيم أقم له، فإذا كان الفعل متعدياً أخذ مفعولاً اسم الشرط. ينظر تفصيل إعراب اسم الشرط في: (ارتشاف الضرب ٢: ٥٦٤).

(٥) الأنعام: ٣٩.

الشاهد: (يَشَأْ) أخذ مفعولاً تقديرًا، والتقدير: مَنْ يَشَأْ الله إضلاله حيث حذف المفعول وهو (إضلاله). ينظر: (البحر المحيط ٤: ٥٠٥).

نِيَّةٌ فلا يتصور إعماله في، من، والتقدير: من يشأ الله إضلاله يضلّه فحذف المفعول، وهو مقدر، ولا يتصور أن تكون مَن، منصوبة، بيشأ، لفساد المعنى إذ لا يتصور أن يكون التقدير: مَن يرد الله يضلّه، فإن قلت فلعله على حذف مضاف، أي: إضلال من يرد الله يضلّه، فالجواب: إنَّ ذلك لا يسوغ لأن اسم الشرط، أو ما أضيف إليه، لا بد في الجملة الواقعة جواباً له من ضمير عائد عليه، تقول من يقيم أقم معه، و غلام مَن تضرب أضرب، ولا يجوز أن تقول: من يقيم يقيم عمرو، ولا غلام من تضرب أقم، فكذلك لا يجوز: إضلال من يشأ الله يضلّه، لأنّه لا ضمير في الجملة الواقعة جواباً عائداً على الإضلال، فلم يبق إلا أن يكون التقدير: من يرد الله إضلاله يضلّه.

وقولي: (وحكم المضاف إلى اسم الشرط في الإعراب كحكم اسم الشرط في جميع في ما ذكر) أعني أنك إذا قلت: غلامٌ من يقيم أقم معه، كان الغلام مرفوعاً بالابتداء، في موضع على الابتداء، وإذا قلت: غلام من يضرب زيد أضربه، كان الغلام مفعولاً بيضرب، كما كان، من، في قولك: من يضرب زيداً أضربه، مفعولةً بيضرب، وكذلك سائر المسائل حكم المضاف إلى اسم الشرط فيهما حكم اسم الشرط.

باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى

الفعل وهو الاسم غير المنصرف

قولي: (إذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف ثم خفض بعد ذلك منجرّاً) مثال ذلك قولك: قبضت من الدراهم ومن دراهمكم.

وقولي: (وهو التأنيث بالألف واللام)^(١) مثال ذلك: جبل، وصحراء فالهمزة هي في الأصل ألف، إلا أنها قلبت همزة، فتقول في صحراء:

(١) ينظر: (شرح الجمل ٢:٢١٨ وما بعدها).

صحاري، وصحاري، وصحاري ولا تقول صحاري، وقد بين ذلك/ في موضعه في ٤١ ظ الكتاب^(١).

وقولي: (وأحاد، وثلاث، ورباع، وعشار، وهو موقوف على السماع) أعني: أن هذه الأربعة هي التي استمر سماعها، قال تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(٢).

وقال الشاعر^(٣):

فَلَمْ يَسْتَرِثُوكَ حَتَّى رَمِيَتْ فَوْقَ الرَّجَالِ خِصَالًا عُشَارًا
وقال آخر^(٤):

تري المهندات^(٥) الزرق لبانه أحاد ومثنى أضعفتها مواهله^(٦)
وقد حكى خماس، وسداس، قال الشاعر^(٧):

ضَرَبْتُ خُمَاسَ ضَرْبَةِ عُبْشَمِي أَذَارَ سُدَّاسٍ أَنْ تَسْتَقِيمَا

(١) قال ابن عصفور في المقرب: "وأما التأنيث فإن كان بعلامة لازمة وهي الألف، نحو: (حبل) و (حمراء) مُنْعُ الصَّرف" ينظر (المقرب ١: ٢٨٣) وهذا ما يقصده بقوله "في الكتاب" أي: المقرب.
(٢) النساء: ٣.

الشاهد: أن هذه الألفاظ هي "معدولة على وزن (مَفْعَل) و (فَعَال)"، والعرب لا تتجاوز الأربعة فيها. ينظر: (شرح قطر الندى ٣١٦)..

(٣) نسبة للكميت في: (شرح الرضي على الكافية ١: ١١٤) و (الخزانة ١: ١٧٠).

والكميت هو: الكميت بن زيد بن الأخنس بن مجالد بن ربيعة بن القيس، شاعر، خير بأيام العرب، عالم بأنسابها، ولغاتها، ولد سنة ستين هـ، وتوفي سنة ست وعشرين ومائة للهجرة. تنظر ترجمته في: (الخزانة ١: ١٤٣ وما بعدها).

الشاهد: (عُشَارًا) من الالفاظ التي سمعت عن العرب وهي معدولة عن عشرة، وزعم ابن قتيبة أنها لم تسمع إلا في قول الكميت هذا. ينظر: (أدب الكاتب ٤٥٨) وينظر تفصيل المسألة في: (شرح الرضي على الكافية ١: ١١٤) و (معجم الهوامع ١: ٩٩) و (الخزانة ١: ١٧٠).

(٤) فيها نسبة فؤ: (معاني القرآن ١: ٢٥٥) و (البحر المحيط ٣: ٤٩١) و (معجم الهوامع ١: ٩٩).

(٥) والبيت برواية (النعرات) بدل (المهندات) في المصادر السابقة.

(٦) في كل المصادر التي بحث فيها هي: (صواهله).

(٧) البيت بلا نسبة في (معجم الهوامع ١: ١٠٠).

الشاهد: (خماس، سداس) من الأدلة على أنه سمع من العرب المعدول أكثر من رباع ردًا على من زعم أنه لم يسمع أكثر من رباع. ينظر: (معجم الهوامع ١: ١٠٠).

وحكى أبو عمر الشيباني^(١)، وابن السكيت^(٢)، وأبو حاتم^(٣) في كتاب الإبل له، أنَّ العرب قد جاء عنها حُماس، وسُداس إلى عشار، ولا يقدح في نقلهم ما زعم أبو عبيدة^(٤) في كتاب المجاز^(٥) له، من أنه لا يعلمهم قالوا فوق رباع^(٦).

وقولي: (ويُمنع الصرف مع العلل كلها إلا الوصف، والجمع المتناهي) أعني: أن التعريف يمنع الصرف مع وزن الفعل نحو: أحمد، ومع العجمة نحو: إبراهيم، ومع زيادة الألف والنون نحو: عثمان، ومع التركيب نحو: حضر موت، ومع العدل

(١) هو: إسحاق بن مرار، بكسر الميم، أبو عمر الشيباني، كان راوية كثير السماع عالماً بلغات العرب حافظاً لها، له من المصنفات: كتاب الجيم، والنوادر، والخيل، وغريب المصنف، وغريب الحديث، وغير ذلك، توفي أبو عمر الشيباني سنة ست ومائتين. تنظر ترجمته في: (الفهرست ١٠٢) و (بغية الوعاة ١ : ٤٣٩ وما بعدها).

(٢) هو: يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت، والسكيت لقب أبيه، وكان أبوه من أصحاب الكسائي ويعقوب كان عالماً بنحو الكوفيين، أخذ عنهم وعن البصريين، من تصانيفه: كتاب الألفاظ، وكتاب إصلاح المنطق، وكتاب الأمثال، وكتاب القلب والإبدال، وكتاب المقصور والممدود، وكتاب الإبل، وغيرها. توفي سنة ست وأربعين ومائتين، ينظر ترجمته في: (الفهرست ١٠٨) و (معجم الأدباء ٢٠ : ٥٠ وما بعدها) و (بغية الوعاة ٢ : ٣٤٩).

(٣) هو: سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني، البصري، كان إماماً في علوم القرآن، واللغة والشعر، قرأ كتاب سيويه على الأخفش مرتين، وروي عن، أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، من تصانيفه: إعراب القرآن، لحن العامة، القراءات، وكتاب الإبل، وغير ذلك. توفي سنة خمسين ومائتين.

تنظر ترجمته في: (الفهرست ٨٦ وما بعدها) و (معجم الأدباء ١١ : ٢٦٣ وما بعدها) و (طبقات المفسرين ١ : ٢١٠ وما بعدها) و (بغية الوعاة ١ : ٦٠٦ وما بعدها).

(٤) هو: معمر بن المثنى أبو عبيدة البصري، مولى بني تميم قريش وهم رهط أبي بكر الصديق، أخذ عن يونس ابن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي عثمان المازني، من مصنفاته: المجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث، ومعاني القرآن، وطبقات الفرسان، وغير ذلك كثير، توفي سنة تسع ومائتين. ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١٩ : ١٥٤ وما بعدها) و (بغية الوعاة ٢ : ٢٩٤ وما بعدها).

(٥) كتاب المجاز: من مؤلفات أبي عبيدة، وهو مطبوع الآن بتحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، منشورات مكتبة الخانجي/ القاهرة - مصر.

(٦) قال أبو عبيدة: " ولا تجاوزُ العرب، رباع ". ينظر هذا القول في: (مجاز القرآن لأبي عبيدة ١ : ١١٦).

نحو: عمر، ومع التأنيث نحو: فاطمة، وهذه جملة العلل بعد إخراج الوصف والجمع المتناهي.

وقولي: (ولا مع الوزن، والصَّرف، إلا مع التعريف، أو الصفة) إلى آخره، مثال منعه الصرف مع التعريف نحو: مررت بأحمد، ومثال منعه من الوصف: مررت برجل أحمر، ومثال منعه الصرف مع شبه أصله من الصفة ما حكاه أبو زيد^(١) من قول بعضهم: عندي عشرون أحمر، يريد عشرون رجلاً، اسم كل واحد منهم أحمر.

وقولي: (وسواء كان باقياً على المؤنث، أو منقولاً عنه إلى مذكر) مثال الباقي على المؤنثة: عائشة، ومثال المنقول عنه إلى مذكر: خاتمة، اسم رجل.

وقولي: (وإن لم تضاف إليه عجمة، كان فيه وجهان) مثال ذلك: دعد، اسم امرأة، فإنه يجوز الوجهان.

قال الشاعر مجمع بين الوجهين^(٢):

لَمْ تَكَلَّفْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقَّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ
فصرف الأول، وترك صرف الثاني.

وقولي: (نحو: هند، وقدم إذا سميت بهما رجلاً) من ذلك قوله^(٣):

تجاوزت هنداً رغبةً عن قتاله إلى ملك^(٤) يعيش إلى ضوء مالك / ٤١ ب

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) القائل: نسبة لجرير في: (اللسان: دعد، لَفَحَ) ولم أجده في الديوان. وهو بلا نسبة في: (الكتاب ٣:

٢٤١) و (الخصائص ٣: ٦١ - ٣١٦) و (شذور الذهب ٤٨٧) و (شرح الأشموني ٣: ٤٥٨)

الشاهد: (دعد) اسم لمؤنث ساكن الوسط يجوز فيه الصرف، والمنع. إذ صرف الأول، ومنع الثاني. ينظر: (الكتاب ٣: ٢٤١) و (المقتضب ٣: ٣٥٠).

(٣) القائل: بلا نسبة في: (اصلاح الخلل ٤٢).

الشاهد: (هنداً) جاء مصروفاً لأنه اسم رجل تخرج بذلك من علل منع الصرف، أي: التأنيث والعلمية.

(٤) البيت برواية: (إلى مالك أعشو إلى ذكر مالك).

فصرف هنداً، إلا أنه أوقعه على رجل.

وقولي: (وأما التركيب فالذي يمنع منه الصرف ما لم يكن فيه تضمين حرف، كبعل بك) إلى آخره من ذلك قوله^(١):

لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بَعْلَبَكَ وَأَهْلُهَا ... البيت.

فإنه روي بالوجه الثلاثة.

وقولي: (إلا إذا كانا في اسم علم) مثال ذلك: مررت بعثمان.

وقولي: (فإن أنث الاسم بالتاء، صرف)^(٢) نحو سكران في لغة من قال سكرانة، وهذا الذي ذكرته هو الفصح المستعمل. ويرد صرف مثل هذا شاذاً قليل الاستعمال، فلذلك لم أذكره، ومن ذلك قوله^(٣):

كم دون بُثينة من خرق ومن علم كأنه لامع عرفان مسلوكة^(٤)
وقال الآخر^(٥):

إِنَّ الْفَزَارِيَّ الَّذِي بَاتَ فِيكُمْ غَدَاً سَالِماً وَالْمَوْتُ عَرِيَانُ سَاغِبُ

(١) القائل: امرؤ التيس، ديوانه ٦٨، وهو صدر بيت عجزه: (ولا ابن جريح في قربه حمص انكرا).

الشاهد: (بعلبك) ممنوع من الصرف، لأنه مركب تركيباً مزجياً، ويقصد بالوجه الثلاثة أن (بعلبك) يقال فيه: بعلبك بإضافة الثاني وصرفه، وإضافته دون صرفه، وبعلبك، وذلك بجعله اسماً واحداً. ينظر: (الكتاب ٣ : ٢٩٦ - ٣٠٦) و (إصلاح الخلل ٢٧٨ وما بعدها) و (شرح الجمل ٢ : ٢٣٠).

(٢) هذا على لغة بني أسد، قال أبو حيان: " وبنو أسد يؤنثون باب سكران بالها، فيقولون: سكرانة ... " ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٤٢٨).

(٣) القائل: ذو الرمة، ديوانه ١٢، وهو برواية (مية) بدل بثينة وهو الصحيح. الشاهد: (عريان) مذكر، مؤنثه عريانة، جاء ممنوع من الصرف في ضرورة الشعر تشبيهاً له بسكران، وسكرانة. ينظر: (شرح الرضي ١ : ١٦٠) و (الخزائنة ١ : ١٤٧).

(٤) في: ش (مسلوب) وهو كذلك في الديوان.

(٥) لم أقف له على قائل في المصادر التي بحثت فيها.

الشاهد: (عريان) غير مصروفة مثل سكران على لغة من جعل له مؤنث عريانة.

وكانه شبه بباب غضبان، فأماً قول الشاعر^(١):

لقد منّ الحَد وأمنا عليكم وشيطان أو يحميكم وينوب

فإن شيطان اسم رجل معرفة.

وقولي: (أو نكرة، كقالون) أعني: أن قالون في كلام العجم بمعنى جيد، فهو نكرة عندهم، إلا أنه لم ينقل إلى كلام العرب إلا معرفة اسماً لرجل، فإن قال قائل: إن قالون قد نقل إلى كلام العرب نكرة، فروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(٢) أنه سأل شريحاً^(٣) عن مسألة فأجاب بجواب حسن، فقال له علي رضوان الله عليه: قالون^(٤)، فالجواب: إن، قالون لو كان بمعنى حسن في قول علي، للزم صرفه إذا سمي به رجلاً، لأنه قد نقل إلى كلام العرب نكرة، ثم بعد ذلك سمي به الرجل، وإنما زعموا أن معناه في كلام علي، أحسنت، فهو على هذا اسم فعل، فينبغي أن يعتقد فيه أنه معرفة، بدليل عدم قبوله الألف واللام، فعلى هذا لم ينقل إلى كلام العرب إلا معرفة اسم رجل كان، أو اسم فعل.

باب البناء

قولي: (البناء: أن لا تتغير الكلمة لعامل في حين جعلها جزء كلام عمّا كانت عليه قبل ذلك لفظاً لا تقديرًا) إنما اشترطت عدم التغير في الكلمة إلا في آخرها، لأن من المبنيات ما ليس له آخر نحو التاء في فعلت والكاف في ضربك، والياء في تفعلين/ ونحو ذلك، وإنما اشترطت عدم التغير لعامل، لأنه قد يتغير المبني من غير

٤٢ ظ

(١) لم أقف له على قائل في المصادر التي بحثت فيها.

الشاهد: (شيطان) اسم رجل معرفة يجوز صرفه لأن الألف والنون فيه غير زائدتين.

(٢) هو: الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

(٣) شريح هو: شريح بن هانئ، أبو المقدام الحارثي المذحجي الكوفي، صاحب علي بن أبي طالب حدث عن أمية، وعن علي، وعمر، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وعنه حدث أبناءه محمد، والمقدام، والشعبي، وغيرهم، توفي شريح سنة ثمان وتسعين للهجرة. ينظر ترجمته في: (سير أعلام النبلاء ٤: ١٠٧ وما بعدها).

(٤) سأل الإمام علي شريحاً عن امرأة طلقت، فذكرت أنها حاضت ثلاثاً في شهر واحد، فقال شريح: إن شهد ثلاث نسوة كذلك فالقول قولها، فقال علي: قالون. وقالون بالرومية، أحسنت. ينظر: (لسان العرب (قلن)).

عامل، ألا ترى أن العرب تقول: حيث^(١) بضم الثاء، وفتحها، وكسرها فيتغير آخرها، إلا أن ذلك ليس لعامل، وإنما اشترطت أن يكون ذلك في حين جعلها آخر كلام، فإن الاسم المعرب إذا لم يدخل عليه عامل في اللفظ، ولا في التقدير، نحو قولك: واحد، اثنان، ثلاثة يكون موقوفاً، ولا يقال فيه مبني، مع أنه في ذلك الحال لم يتغير لعامل، لأنه إذ ذاك ليس جزء كلام، وإنما اشترطت عدم التغير في اللفظ والتقدير، لأن المعرب قد لا يتغير في حال جعله جزء كلام في اللفظ نحو قولك: قام موسى إلا أنه وإن لم يتغير في اللفظ، متغير في التقدير.

وقولي: (فالماضي، والأمر بغير لام مبنيان)^(٢) مثال ذلك: ضربَ واضربَ.
وقولي: (والمضارع إن دخلت عليه النون الشديدة)^(٣)، أو الخفيفة، أو نون جماعة المؤنث، كان مبنيًا) مثال ذلك قولك: هل يخرجنَ الهندات، ويخرجنَ.

وقولي: (وإلا فهو معرب) أعني: أنه إذا لم تلحقه نون من هذه النونات كان معرباً، نحو قولك: زيد يقومُ، والزيدان يقومان، والزيدون يقومون، وأنتِ تقومين.
وقولي: (كالمضمرات، والموصولات) المضمرات مثل: أنا، وأنت وهو، والموصولات مثل: الذي، والتي، وقد تقدم تبين جميع ذلك في موضعه من الكتاب^(٤).

وقولي: (كأسماء الشرط) مثال ذلك: مَنْ يكرمني أكرمه، وما تصنع أصنع.
وقولي: (الاستفهام) مثال ذلك ما عندك؟، ومن عندك؟.
وقولي: (كالمناديات) يا زيد، ويا رجل.

(١) في حيث ثلاث لغات، وقد وردت عن طيبي: حوْثُ، أما اللغات فهي تكون بالفتح: حيث، والكسر: حيث، والضم: حيث. ينظر: (الكتاب ٣: ٢٩٢) و(مغني اللبيب ١٣١).

(٢) مذهب البصريين أن فعل الأمر مبني، وهو اختيار ابن عصفور، أما الكوفيون فإنه معرب، ومنشأ الخلاف، هل الإعراب أصلاً في الأفعال أم لا، فمن رأى أنه ليس أصلاً في الأفعال ذهب إلى بئانه ومن رأى أنه أصل في الأفعال ذهب إلى إعرابه. ينظر تفصيل الخلاف في: (معجم الهوامع ١: ٦٥).

(٣) النون الشديدة هي نون التوكيد الثقيلة، وأطلق سيبويه لفظ الشديدة على النون لمصاحبها الغنة. ينظر: (الكتاب ٣: ٤٣٥).

(٤) المقصود بالكتاب هو كتاب القرب له.

وقولي: (نحو: أي في الموصولات) إلى آخره، مثال ذلك قولك: يعجبني أيهم هو قائم، وإن شئت قلت: يعجبني أيهم قائم.

وقولي: (إلا المضاف إلى المبني فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء) مثال ذلك قولك: يعجبني يومٌ قام زيد، بفتح يوم ورفعه.
ومنه قوله^(١):

لَمْ يُمْنَعْ الشُّرْبُ مِنْهَا غَيْرٌ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي أَغْصَانِ ذَاتِ أَوْ قَالَ
فإنه روي [بفتح] غير، وبنائه على الفتح.

وقولي: (وأياً من الموصولات فإنه يجوز فيها الوجهان / وكلاهما حسن) أعني ٤٢ ب أنك تقول: اضرب أيهم أفضل، فت نصب أيًا، ولا تبنيها، وإن شئت قلت: أيهم فتبنيها على الضم، وكلاهما حسن، هذا إن كانت مضافة فإن كانت غير مضافة نحو قولك: اضرب أيًا أفضل، فإنه لا يجوز فيها إلا، الإعراب.

وقولي: (المنادى المبني فإنه قد ينون، ويعرب في الضرورة) أعني: المنادى المبني بسبب النداء نحو: يا زيد، ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

وقولي: (كالمنادى والفعل المضارع) مثال ذلك: يا حكم، وهل تضربن؟، وهل تضربن، فتبنيهما على حركة لما ذكرناه.

(١) القائل: نسبه للكناني في (الكتاب ٢ : ٣٢٩)، ونسبه لأبي قيس بن الأسلت في: (الخزانة ٣ : ٤٠٨).
الشاهد: (غير) تروى غير، بالرفع، وغير بنائه على الفتح. ينظر: (الكتاب ٢ : ٢٣٩ وما بعدها)
و (معاني القرآن للفراء ١ : ٣٨٢) و (شرح الرضي ٢ : ١٢٧) و (جمع الهوامع ٢ : ٢٣٤ وما بعدها) و (الخزانة ٣ : ٤٠٦).

(٢) في ش: (برفع) وهو الصواب.

(٣) القائل: نسبه للمهلل في: (المقتضب ٤ : ٢١٤) و (شرح التسهيل ٣ : ٣٩٦) و (الخزانة ٢ : ٢١٤) وهو عجز بيت صدره: (ضربت صدرها إليّ وقالت *****) وهو برواية (يا عدِيّ).
الشاهد: (يا عدِيّا) منادى مبني في النداء، وقع منوناً في الضرورة. ينظر: (المقتضب ٤ : ٢١٤)
و (شرح التسهيل ٣ : ٣٩٦).

وقولي: (وكذلك كان حكمه مع جماعة المؤنث) مثال ذلك: يضرُبُن، كان ينبغي للباء أن تكون متحركة للعلة التي تقدمت، لولا ما منع من ذلك، الحمل على فعلن.

وقولي: (في وقوعه صفة كما أنَّ الاسم كذلك) مثال ذلك قولك: مررت برجل يضحك، كما تقول: مررت برجل ضاحك.

وقولي: (ولم تكن على المعرفة معرفة قَط) مثال ذلك قوله^(١):

أَقَبَّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلٍ

أي: من فوقه، فالمضاف الذي اقتطعت عنه، على، معلوم، ومثال النكرة قول الآخر^(٢):

كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ

أي: من مكان مرتفع، ولم يرد فوق شيء معين.

وقولي: (وأما كون الحركة لم تكن للمتكلم في حين إعرابها نحو: قبل) أعني: أن قبل في حين إعرابها إنما تكون منصوبة، نحو قولك: جئت قبلك، أو مخفوضة نحو قولك: جئت من قبلك، فلنا بُنيت في حال القطع عن الإضافة بنيت على حركة لم تكن لها في حال الإعراب وهي الضم.

وقولي: (وأما مجانسته مقابل العمل) أعني: أن الجزم في الأفعال في مقابلة الخفض في الأسماء.

وقولي: (نحو: بعلبك) الشبه بين الحرف الذي قبل الاسم الثاني من الاسم المركب، وبين ما قبل تاء التانيث أنك لا تعتد في التصغير إلا باسم الأول من الاسم

(١) القائل: نسبه لأبي نجم العجلي في: (الكتاب ٣ : ٢٨٩) و (الخزانة ٢ : ٣٩٦) برواية: من على. الشاهد: (من عل) أي من فوقه مقطوع عن معلوم، فقد قرن بمعرفة وهي تحت، فكذلك (على) هي معرفة. ينظر: (الخزانة ٢ : ٣٩٧).

(٢) القائل: امرؤ القيس، ديوانه ١٩، وهو عجز بيت صدره: (مَكْرٌ مُقَرٌّ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَاً ***....). الشاهد: (من عل) أراد مكاناً مرتفعاً، ولم يرد فوق شيء معين. ينظر: (الكتاب ٤ : ٢٢٨) و (الخزانة ٢ : ٣٩٧).

المركب كما لا تعتد في تصغير الاسم المؤنث بالتاء إلاّ بها قبل التاء، فتقول في تصغير، بعلبك، بُعَيْلَبَكْ، ولا تحذف منه شيئاً، كما تقول في تصغير دجاجة، دُجِيجَة ولا تحذف / أيضاً منه شيئاً^(١).

باب الحكاية

قولي: (إلا بعد القول) مثال ذلك: قلت زيد منطلق.

وقولي: (نحو: نعم، وبلى) مثال ذلك: قال زيد نعم، وقال عمرو بلى.

وقولي: (فنعم تكون عدّة في جواب الاستفهام والأمر) مثال ذلك قولك في جواب من قال: اضرب زيدا، نعم، وفي جواب من قال: هل يقوم زيد؟ نعم.

وقولي: (نحو: بزيد، وفي زيد) أعني: أنك تقول إذا سميت رجلاً بالمجرور الذي هو بزيد، قام بزيد، ورأيت بزيد، ومررت بزيد، وكذلك تفعل إذا سميت في زيد، وأمثالها.

وقولي: (وإن سميت بمضاف ومضاف إليه، أو بتابع ومتتبع، أو باسم مطول) إلى آخره، مثال ذلك قولك: في رجل اسمه خير من زيد، أو زيد وعمرو، أو زيد العاقل: ضربت خيراً من زيد، وضربت زيدا وعمراً وجاءني زيد العاقل، فيكون حكمه بعد التسمية كحكمه قبلها.

وقولي: (وإنك تحكي جميع ذلك على لفظه، ولا يجوز إعرابه) أعني: أنك إذا سميت بشيء مما ذكر لم يتأثر للعامل، بل يبقى على لفظه الذي كان عليه قبل دخول العامل، فتقول: جاءني إنما، ورأيت إنما، ومررت بإنما وجاءني أنت، ورأيت أنت، ومررت بأنت، وجاءني في هلم، ورأيت هلم ومررت بهلم، وجاءني حبذا، ورأيت حبذا، ومررت بحبذا، وجاءني سيبويه ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه.

(١) ينظر: (الكتاب ٢: ١٧٦).

باب إسناد الفعل إلى مؤنث

قولي: (ولا يقال قامت إلا في ضرورة)^(١) مثال ذلك قوله^(٢):

ترى النحر و^(٣)الأحراز في ضلوعها فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجِراشُعُ

وقولي: (فإن كان حقيقياً ولم يفصل بينهما بشيء فالعلامة لازمة) مثال ذلك قولك: قامت هند، وقامت الهندان، وقامت الهندات^(٤).

وقولي: (وكلما طال الفصل كان الحذف أحسن) مثال ذلك: حضر القاضي اليوم امرأة.

وقولي: (وإن كان المؤنث غير حقيقي جاز لك إلحاق العلامة وحذفها، فصلت، أو لم تفصل) مثال ذلك قولك: طلعت الشمس، وطلع الشمس، وطلعت اليوم الشمس، وطلع اليوم الشمس، قال الله تعالى: ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾^(٥).

وقولي: (وإن أسندته إلى جمع التكسير من ظاهر المؤنث جاز لك إلحاق العلامة وحذفها) مثال ذلك قولك: قامت الهند.

وقولي: (وإن أسندته إلى ضمير المؤنث المفرد، أو المثني لحقته العلامة، حقيقياً كان التأنيث، أو غير حقيقي) مثال ذلك قولك: هند قامت، والهندات قامت، والقناة انكسرت، والقناتان انكسرتا.

(١) أي: لا تلحق التاء الفاعل المؤنث إذا فصل بين الفعل والفاعل، بفصل إلا في ضرورة الشعر. ينظر: (شرح الأشموني ٢: ١٠٣).

(٢) القائل: ذو الرمة ديوانه ٣٤١. وقد رواه في المحتسب:

(يرى النحر ما في غروضها *** فما بقيت إلا الصدور الجراشع)

(المحتسب ٢: ٢٠٧).

الشاهد: (فما قامت إلا الضلوع) حيث ألحقت علامة التأنيث بالفعل مع وجوب حذفها، وهذا في ضرورة الشعر.

(٣) ساقطة من (م).

(٤) يجب اتصال التاء بالفعل إذا كان الفاعل حقيقياً لم يفصل بينه وبين فعله بفواصل. ينظر: (شرح الأشموني ٢: ١٠٣).

(٥) القيامة ٩.

الشاهد: (جُمِعَ الشَّمْسُ) حيث يجوز إلحاق التاء بالفعل، ويجوز حذفها إذا كان المؤنث غير حقيقي مثل: الشمس. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٥: ٨١) و (البحر المحيط ١٠: ٣٤٦).

وقولي: (وجمع التكسير من المذكر في إسناد الفعل إلى ظاهره مجرى جمع التكسير / ٤٤ ظ من المؤنث) أعني: أنه يجوز لك أن تقول: قام الرجال، وقامت الرجال، كما تقول: قام الهنود، وقامت الهنود.

باب العدد

قولي: (ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ^(١) واحد، ويميّز بواحد منصوب) مثال ذلك: عندي عشرون رجلاً وعشرون امرأة.

وقولي: (ألحقها التاء إن أوقعتها على المذكر، وإن أوقعتها على المؤنث لم تلحقها إياها) من ذلك قولهم: " الثوب سَبْعٌ في ثمانية " أي: سبع أذرع، في ثمانية أشبار.

وقولي: (ويكون حكم النِّيف، والعقد في سائر الأحكام بمنزلتها قبل العطف) أعني: أن العقد يكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد [كما كان قبل العطف]^(٢)، والنيف يكون من ثلاثة إلى تسعة للمذكر بالتاء، وللمؤنث بغير تاء كما كان أيضاً قبل، ويكون واحد، وأحد، واثنان للمذكر، وواحدة، وإحدى واثنان، واثنتان للمؤنث، كما كان أيضاً قبل ذلك، فتقول: واحد وعشرون رجلاً، واثنان وعشرون غلاماً، وثلاثة وعشرون فارساً، وواحدة وعشرون جارية، واثنان وعشرون امرأة وثلاث وعشرون جارية.

وقولي: (ولا يجوز ذلك فيما دون الستة) أعني: أنه لا يجوز أن تقول: خمسة رجال ونساء، ولا أربعة رجال ونساء، ولا ثلاثة رجال، ونساء وسبب ذلك أن رجلاً ونساء جمعان، وأقل ما يقع عليه الجمع ثلاثة فلذلك كان أقل ما يصدق عليه رجال ونساء ستة.

وقولي: (والأحسن أن يؤرخ بالأقل مما مضى)^(٣) تقول: لخمسة عشرة خلت، أو لخمسة عشرة بقيت.

(١) في ش: (على واحد).

(٢) ساقطة من: (ش).

(٣) أي: أن تقع علامة التأنيث في آخر العدد المركب إن بنيت على التأنيث، حيث تقول: خمس عشرة وتقع العلامة في آخر الاسم الأول إذا قصدت التذكير، حيث تقول: ثلاثة عشر. ينظر: (شرح الجمل ٢: ٧٧).

وقولي: (فإن كانت استفهامية، كان تمييزها مفرداً منصوباً)^(١) مثال ذلك قولك: كم غلاماً عندك؟.

وقولي: (وإن كانت خبرية، كانت للتكثير، ويكون تمييزها مخفوضاً)^(٢) مثال ذلك: كم غلام لي، وكم غلامان^(٣) لي، أي: كثير من الغلمان لي.
وقولي: (فلا يتقدمه عامل إلاً بخافض) مثال ذلك قولك: بكم درهم اشتريت ثوبك، وبكم غلامٍ مررت.

باب اسم الفاعل المشتق من العدد

قولي: (فإذا أضيف إلى الموافق لم يعمل وتعرّف بالإضافة)^(٤) أعني: أنك تقول / ٤٤ ب مررت بزيد ثالثَ الثالثة فتنصب به المعرفة، لأنه معرّف بإضافته إلى المعرفة، ولا يجوز إعماله فيما بعده، لا تقول: ثالثَ ثلاثة فتنصب به ثلاثة.

وقولي: (فيعمل بمعنى الحال، والاستقبال، ولا يعمل بمعنى الماضي، إلا إذا أدخلت عليه الألف واللام)^(٥) مثال ذلك: هذا رابع ثلاثة الآن، وهذا الخامس^(٦) أربعة غداً، وهذا الرابع ثلاثة أمس، وهذا الخامس أربعة أمس.

وقولي: (ولا يعمل اسم الفاعل المأخوذ من العدد المركب أصلاً)^(٧) أعني أنه لا يجوز أن تقول: هذا ثالثُ اثني عشر، فتنون ثالثاً وتنصب به اثني عشر.

(١) ينصب ما بعد، كم الاستفهامية على التمييز، ما لم يدخل عليها حرف جر. ينظر: (إصلاح الخلل: ٢٢٨ وما بعدها).

(٢) وكم الخبرية تفيد التكثير، وهي بمنزلة، رُبَّ في ذلك، قال سيبويه: "واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه، ربّ، لأن المعنى واحد...." ينظر: (الكتاب ٢: ١٦١).

(٣) الصواب غلمان، لأن غلامان مثني، فإن كانت هي المقصودة لقال: كم غلامين بالخفض بعد كم الخبرية.

(٤) المشهور أنه لا يجوز إعمال اسم الفاعل في موافقته، فأجاز الكسائي، والأخفش، وقطرب إعماله. ينظر الخلاف في: (ارتشاف الضرب ١: ٣٨٧).

(٥) هذا مذهب أكثر النحويين، والأخفش، والمبرد، كما أخرجه في: (ارتشاف الضرب ١: ٣٧٣).

(٦) في ش: (خامس).

(٧) أجاز سيبويه، رابعُ ثلاثة عشر، وخامسُ أربعة عشر، في: (الكتاب ٣: ٥٦١)، وذهب الجمهور، والكوفيون، والأخفش، وأبو علي الفارسي، إلى عدم جواز ذلك. ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٣٧١).

باب الإدغام من كلمتين

وقولي: (وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه، إذا أدى الإظهار إلى خمسة أحرف متحركة فصاعداً)^(١) أعني: أن الإدغام في مثل: (جَعَلَ لَكَ) لتوالي خمسة أحرف فيه بالتحريك أقوى من الإدغام في مثل يجعل لك.

وقولي: [(وإن كان ما قبله ساكناً)]^(٢) أعني بذلك النون: الساكنة إذا وقع بعدها حرف من الحروف التي تخفى معها مثال ذلك: منكم، وإنفاق، وستبين سائر الحروف التي تخفى معها.

وقولي: (وذلك جائز في كل همزة متحركة تكون بعد ألف أو بعد حركة) مثال ذلك: ساء، وساءني.

وقولي: (ما لم تكن مفتوحة، مكسوراً ما قبلها فتبدل ياءً) مثال ذلك قولك: بير في بئر.

وقولي: (أو مضموماً فتبدل واواً) مثال ذلك: سُؤلة في سُؤلة.

وقولي: (وألف التّفخيم) أعني بذلك: كلّ ألف ينحى بها نحو الواو، مثال ذلك: الصلاة.

وقولي: (وسواء كانت الحركة في ذلك بناءً، أو إعراباً) أعني بقولي: بناءً، ثابتة]^(٣) ليست إعراباً نحو حذام.

وقولي: (وإن كان المستعلي يلي الألف) مثال ذلك: منّا فإني.

وقولي: (والمتصلة أقوى في إيجاب الإمالة من المنفصلة) أعني: أن الإمالة في مثل من النقص^(٤) أقوى من الإمالة في مثل حبط رياح.

(١) وعلى هذا فإن الإدغام إذا كان المثلين في كلمتين مثل، جعل لك، يكون الإدغام في هذه الحالة جائزاً، لا واجباً، عند البصريين. ينظر: (شرح الأشموني ٤ : ٥٨٦).

(٢) ساقطة من: (م)، و (ش)، والزيادة من: (المقرب ١ : ٣١٨).

(٣) ساقطة من: (ش).

(٤) في ش: (من النقر).

وقولي: (فإن لم يكن حلقياً فالإمالة قبيحة، وقد حُكِيتْ: لُغِيَة) مثال ذلك: رمى بإمالة فتحة الراء، لأجل إمالة فتحة الميم، وإن لم تكن الميم من حروف الحلق كما تفعل ذلك في، زاي وأمثاله، إلاَّ أنَّ ذلك لغة ضعيفة.

وقولي: (وسواء كانت الكسرة في راء أو غير ذلك من الحروف) أعني: أنه لا تمال / فتحة حرف المضارعة مثل يوم^(١) كما لا تمال في مثل: يعد.

٤٥ ظ

باب أحكام المتقارب في الإدغام

قولي: (وأما الياء فلا تدغم إلا في الواو خاصة بشرط أن يكونا في كلمة واحدة) مثال ذلك: سَيِّد، الأصل سَيِّود، لأنه من ساد يسود، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء^(٢).

وقولي: (وتظهر عند حروف الحلق) مثال ذلك: ينهى، وينأى وينعى، ومنخل، ومنغل، وينعق.

وقولي: (وقد تخفى مع الغين، والحاء) مثال ذلك قولك: منخل ومنغل، حُكي فيهما الإخفاء^(٣).

وقولي: (وقد تخفى مع سائر حروف الفم) مثال ذلك: ينفذ ويستنكف، فتخفى النون مع الفاء، والكاف، وكذلك تفعل بها مع سائر حروف الفم، إلا الباء، فإنها تقلب ميماً إذا وقعت قبلها، نحو: شنباً.

وقولي: (ثم الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، كل واحد منها يدغم في الخمسة الباقية) مثال إدغام الطاء في الخمسة الباقية: اربط داراً، ولم تربط تميماً، واربط ثابتاً، واربط ظالملاً، واربط ديناً.

ومثال إدغام الدال في الخمسة الباقية: قد طوى، وقد ثوى، وقد ظلم، وقد درى، وقد ثبت.

(١) في ش: (يرم).

(٢) هذه الأحكام الحاصلة في الإدغام بين الياء، والواو هدفها إحداث الخفة أثناء تأدية الكلام. ينظر: (الكتاب ٤: ٣٦٥).

(٣) حكم النون مع الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، هو الإظهار، وهو الأكثر، وقد سمع إخفاؤها. ينظر: (الكتاب ٤: ٤٥٤).

ومثال إدغام التاء في الخمسة الباقية: قالت طائفة، وجاءت دنيا، ورأت ظلاماً، وقبلت ديناً، وأخذت ثعلباً.

ومثال إدغام الظاء في الخمسة الباقية: عِظ تمياً، وعِظ دارماً، وعِظ طائفة، وعِظ ثابتاً، وعِظ ذبياناً.

ومثال إدغام الذال في الخمسة الباقية: إذ توى، وإذ ثوى، وإذ دنا، أنشد أبو البلاد النحوي^(١):

عَسْعَسُ حَتَّى لَوْ نَشَأَ إِذْ دَنَا كَانَ لَنَا مِنْ ضَوْءِهِ مَقْبَسُ
وَإِذْ ظَلَمَ، وَإِذْ طَالَ.

ومثال إدغام الثاء في الخمسة الباقية: ابعت تمياً، وابعت ذا، وابعت طائفة، وابعت ديناراً، وابعت ظافراً.

وقولي: (وتدغم أيضاً الستة في الضاد، والجيم، والشين والصاد، والزاي، والسين) مثال إدغام الطاء في الضاد، وأخواتها: اربط ظابتا، ولا تربط جابراً، اربط شراً، حط صابراً، واربط زماماً، لا تربط سلمة.

ومثال إدغام الذال في الضاد وأخواتها: قد ضرب، قد جاء، قد صاد، قد زال، قد ساء.

ومثال إدغام التاء في الضاد وأخواتها، مَقَتَّتْ صَرَ تَهَا، هَبَّتْ جنوب هبت شمال، جاءت فج، أتت زينب، أقبلت سلمى.

ومثال إدغام الظاء في الضاد وأخواتها: عِظ ظابتا، وعِظ جابراً، وعِظ سيئاً، وعِظ صابراً، وعِظ زيداً، وعِظ سلمة.

(١) هو أبو البلاد الكوفي، موسى بن عبد الله بن غطفان، كان راوية ناسباً. ينظر ترجمته في: (البيان والتبيين ١: ٣٥٤).

وقد نسبته القرطبي في تفسيره لامرئ القيس، ولم أجده في ديوان امرئ القيس، ينظر: (تفسير القرطبي ١٠: ١٠٣٠).

الشاهد: (إذ دنا) أدغمت الدال في الذال. ينظر: (معاني القرآن للفراء ٣: ٢٤٢) و (البيان والتبيين ٢: ١٠٤) و (مقاييس اللغة ٤: ٤٢) و (اللسان (ع س س)) و (تفسير ابن كثير ٧: ٢٢٩) و (تفسير القرطبي ١٠: ٢٠٣٠).

ومثال إدغام الذال في الصاد وأخواتها: / إذ ضرب، وإذ جعل، وإذ شرب وإذ ٤٥ ب صيّر، وإذ زال، وإذ سمع.

ومثال إدغام الثاء في الصاد وأخواتها: ابعث ظابطاً، وابعث شفيعاً، وابعث صابراً، وابعث زيداً، وابعث سلمة.

وقولي: (ثم الواو، وهي لا تدغم إلا في الياء)^(١) مثال ذلك: طيئ^(٢) والأصل طويئ، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، على ما يبين بعد إن شاء الله.

باب التقاء الساكنين

قولي: (كذلك تحذف إن كان التنوين) إلى آخره، مثال ذلك: هذا زيد بن عمرو، وهذا أبو بكر بن عمرو، وهذا زيد بن أبي بكر^(٣).

باب الوقف

قولي: (ويجوز إقرارها ساكنةً في الأحوال الثلاثة) من ذلك قوله^(٤):

بَاتَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ
وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتٌ

(١) ينظر: (الكتاب ٤ : ٣٦٥ وما بعدها).

(٢) ينظر المثال مفصلاً في: (الخصائص ٣ : ٧).

(٣) إذا التقى الساكنان، وكان الأول منهما منوناً، فالأصل فيه الكسر، نحو هذا زيد الظريف، ومررت بعمر المجد، وما ذكر في المثال هو حذف التنوين في حالة الرفع، وهي لغة عند العرب. ينظر: (همع الهوامع ٣ : ٤١٣). وقد قرئ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ الإخلاص : ١. ينظر: (معاني القرآن للأخفش ٢ : ٥٨٩) و (البيان ٢ : ١٣٠٩).

(٤) القائل: نسبه لأبي النجم العجلي في: (اللسان (غلصم) وهو بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ١ : ١٥٠) و (الخزانة ٤ : ١٧٧ وما بعدها).

الشاهد: (الغلصمت) من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل فيقول الغلصمت في الغلصمة). ينظر: (سر صناعة الإعراب ١ : ١٥٠).

وقولي: (وبعض المقرّين لها، إذا كان الاسم منصوباً منوناً أبدل من التنوين ألفاً فتقول تمرتا) من ذلك قوله^(١):

يا حسن سلمتها سلمتا^(٢)

وقولي: (أحدها إبدال التنوين ألفاً) مثال ذلك قولك: رأيت رجلاً .

وقولي: (والآخر إبدال همزة ساكنة من الألف المبدلة من التنوين) مثال ذلك قولك: رأيت رجلاً .

وقولي: (وفي حال الرفع إن كان قبل الآخر متحركاً، خمسة أوجه)^(٣) إلى آخره، مثال السكون: قام جعفر، ومثال إبدال التنوين واواً: قام جعفر .

وقولي: (وإن كان ما قبل الآخر ساكناً معتلاً) إلى آخره، مثال التسكين: قام زيد، ومثال الإشمام^(٤): قام بكر، ومثال الروم^(٥): قام بكر، ومثال إبدال التنوين واواً قولك: قام زيد .

وقولي: (ويجوز فيه أيضاً جميع ما جاز في المرفوع الذي قبل آخره متحرك إلاّ التضعيف) مثال التسكين: قام زيد، ومثال الإشمام: قام بكر ومثال الروم: قام زيد، ومثال إبدال التنوين واواً قولك: قام بكر .

وقولي: (والمخفوض المنون) إلى آخره، أعني: أنه لا يجوز في مثل مررت بجعفر، ومررت بزيد، ومررت ب بكر الإشمام، ويجوز ما عدا ذلك من الوجوه المذكورة في حال الرفع .

(١) بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ١ : ١٥٥ وما بعدها).
الشاهد: (شملتا) ألحقت ألفاً عندما كانت اسماً منصوباً منوناً، والأصل (شملة). ينظر: (سر صناعة العراب ١ : ١٥٥).

(٢) في ش: (يا حسن شملتها شملتا) وكذلك في: (سر صناعة الإعراب ١ : ١٥٥).

إذا اعتزلت من بَقَامِ الْفَرِيرِ *** فَيَا حُسْنَ شَمَلْتَهَا شَمَلْتَا .

(٣) إن كان آخر الاسم غيرها التانيث ففيه خمسة أوجه عند الوقف وهي: التسكين، الروم، الإشمام التضعيف، النقل. ينظر: (شرح ابن عقيل ٤ : ١٧٤).

(٤) الإشمام: ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيا حركته ضمة: (شرح ابن عقيل ٤ : ١٧٥).

(٥) الروم: الإشارة إلى الحركة بصوت خفي. ينظر: (شرح ابن عقيل ٤ : ١٧٥).

وقولي: (وإن كان غير منون، فإن المرفوع منه والمخفوض بمنزلة المرفوع والمخفوض المنون) إلى آخره، أعني: أنه يجوز في الوقف على الرجل، من قولك: قام الرجل، ومررت بالرجل ما كان يجوز في / الوقف على جعفر من قولك: قام جعفر، ومررت بجعفر، إلا البدل، وفي الوقف على البسر، من قولك: طاب البسر، ما كان يجوز في الوقف على بكر، من قولك: قام بكر، ومررت ببكر، إلا البدل، وإنما لم يحز البدل في شيء من ذلك للعلة التي ذكرت في الكتاب^(١).

وقولي: (وأما المنصوب فيجوز فيه الإسكان والروم خاصة، إن لم يكن ما قبل آخره متحركاً) مثال الوقف: رأيت البسر، وأدأبت السير ومثال الروم: رأيت البسر، وأدأبت السير.

وقولي: (وهما والتضعيف إن كان ما قبله متحركاً)^(٢) مثال الإسكان قولك: رأيت الرجل، ومثال التضعيف قولك: رأيت الرجل.

وقولي: (فإن كان حرف علة فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح) أعني: أن الوقف على شيء، وضوء، في جميع أحواله كالوقف على عين، وعون، في جميع أحواله، والوقف على شيء، وضوء كالوقف على شريف، وقطوف في جميع الأحوال.

وقولي: (وإن كان حرفاً صحيحاً كان الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح) أعني: أن الوقف على برء، وخبء، [وبطء]^(٣) كالوقف على بكر، وبسر، وعدل إلا فيما استثنى.

(١) يقصد بالكتاب، كتاب المقرب، وهذا ما دأب عليه ابن عصفور في هذا الكتاب. أما العلة التي أشار إليها، أنه يجوز في غير المنون المرفوع والمخفوض، ما يجوز في المنون المرفوع والمخفوض، إلا الإبدال، والعلة في ذلك، أنه ليس في آخره تنوين يبدل منه واو في الرفع، ولا ياء في الخفض. ينظر: (المقرب ٢: ٢٦).

(٢) يشترط للوقوف بالتضعيف، ألا يكون الحرف الأخير همزة، مثل نبأ، ولا حرف علة مثل فتى ويجب أن يكون بعده حركة، فإذا كان ما قبل الآخر ساكناً، بطل التضعيف، مثل: الرمل. ينظر: (شرح ابن عقيل ٤: ١٧٤).

(٣) ساقطة من: (م).

وقولي: (وإن كان ما قبلها ساكناً فخففتها بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن)
إلى آخره، مثال ذلك قولك: خبٌ، وبردٌ، وبطٌ [في تخفيف: خبءٍ، وبرءٍ،
وبطءٍ]^(١)، تقف عليها في جميع الأحوال، كما تقف على جعفر، وتقف عليها إذا لم
تكن منونة، نحو: الخبٌ، والردٌ، والبطٌ، كما تقدم على الرجل في جميع الأحوال، وقد
تقدم تمثيل ذلك.

وقولي: (وإن كان ما قبل الهمزة متحركاً) إلى آخره، مثال ذلك: رشأ، الوقف
عليه في جميع الأحوال منوناً كان أو غير منون، كالوقف على رجل، إلا ما استثنى.
وقولي: (فإن كان آخره ألفاً، وقفت عليه بها) أعني: بالألف، فتقول في رحيّ،
وعصأ، رحيّ، وعصأ.

وقولي: (والألف في الوقف على غير المنون، هي التي كانت في الوصل) مثال
ذلك: حبل، وأعمى، والعصا.

وقولي: (نحو: ظبي، وتميمي، وغزو، فالوقف عليه كالوقف على نظيره من
الصحيح) أعني: أنك تقف على ظبي، وغزو كما تقف على بُكرٍ، وعلى تميمي
كالذي تقف على سعيد^(٢).

باب همزة الوصل

قولي: (والأمر بغير لام تلحق منه ما كان من مثال من الأمثلة المتقدمة الذكر)^(٣)
مثال ذلك/ انْطَلِقْ، اقْتَدِ، واحْمَرَّ، احْمَرَّ، اقْعَنْسِسْ اسلنقي، اغدودنْ، اغلوطْ، ٤٦ ب
استخرج، اقشعرْ، اطَّأير، اطَّير، قال الكسائي: " سمعت أعرابياً يقول: إني
لمحتاج إلى بيت الله اطَّهر به اطَّهْرَة ".

(١) ساقطة من: (ش).

(٢) قال السيوطي: " وشرط المنقول منه أن يكون صحيحاً، فلا ينقل من غزو، لأنه يؤدي إلى كون
الآخر واواً قبلها ضمة في المرفوع " (مع الهوامع ٣: ٤٣٥).

(٣) تقع همزة الوصل في الأفعال، والأسماء، والحروف، ويذكر هنا موقعها في فعل الأمر، مثلاً له
بالأمثلة الواردة، والهدف من استعمال همزة الوصل، أن العرب لا تبدأ كلامها بساكن لذا جاءت
همزة الوصل، للوصول إلى النطق بالساكن. ينظر: (الكتاب ٤ : ١٤٤ وما بعدها) و(شرح ابن
عقيل ٤ : ٢٠٨).

وقولي: (وفي كل مصدر جاء على فعلٍ من الأفعال التي في أولها همزة وصل)^(١)
مثال ذلك: انطلاق، اقتدار، احمرار، احمرار، اقنساس اسلنقاء، اغديدان، اغلواط،
استخراج، اقشعرار، اطاير، اطرير.

باب التثنية وجمع السلامة

قولي: (وأسماء العدد) أعني: أنها لا تثني في الكلام، وأمّا في الضرورة فقد
تثني، قال^(٢):

فَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُزِيلُوا الَّذِي رَسَا لَنَا عِنْدَ عَالٍ فَوْقَ سَبْعَيْنَ دَائِمٍ
يريد: (سبع سموات، وسبع أرضين) فثني، إلا أن ذلك من الضرائر التي
لا يقاس عليها.

وقولي: (واسم الشرط، والاستفهام، وإن كان معرباً إلا في الحكاية) أعني: أن،
أيّاً في الاستفهام لا تثني، إلا في الحكاية، كقولك: أيان؟ لمن قال: ثوبان، وأيين؟ لمن
قال: اشتريت ثوبين، وقد تقدم تبين ذلك.

وقولي: (وأمّا أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم
المفعول، فجميعها لا يثنى إذا رفع ظاهراً) مثال ذلك قولك: مررت برجل قائم
أبواه، ومررت برجل مضروب أبواه، ومررت برجل كريم أبواه، ولا تقول: مررت
قائمين أبواه، ولا مضروبين أبواه، ولا كريمين أبواه، إلا في لغة من قال: أكلوني
البراغيث، وهي لغة ضعيفة.

وقولي: (والاسم المثنى إن كان منقوص الآخر، على قياس) إلى آخره، مثال
ذلك: قاضيان، وداعيان.

(١) وكذلك تلحق همزة الوصل المصدر الذي كان فعله ذا همزة وصل مثل: انطلاق، واستخراج، فإن
أفعال هذه المصادر في الماضي انطلق، واستخرج. ينظر: (شرح ابن عقيل ٤ : ١٠٨).

(٢) القائل: الفرزدق ديوانه ٨٥٤ (الصاري).

الشاهد: (سَبْعَيْنَ) حيث ثني سبعاً، وهذا لا يجوز في سعة الكلام، جائز في الضرورة، لأن أسماء
العدد لا تثني إلا مائة، وألف. ينظر: (همع الموامع ١ : ١٥٩ وما بعدها).

وقولي: (ويرد المحذوف في أخ، وأب، وحَم، وهن، وفم) أعني أنك تقول:
أَحَوَان، وَأَبَوَان، وَحَمَوَان، وَهَنَوَان، وَفَمَوَان.

وقولي: (فإن كان غير ذلك ألحقته العلامة من غير تغيير) مثال ذلك: رجلان،
وقائمان.

وقولي: (وإن كانت أصلية كقرأ) إلى آخره، أعني أنك تقول في قرأ: قرآن،
وقراوان^(١).

وقولي: (وإن كانت زائدة للتأنيث) إلى آخره، أعني أنك تقول: في حمراء،
وأمثاله: حمراوان، وحمرايان.

وقولي: (وقد شذَّ العرب في أربعة أشياء، فحذفت الهمزة والألف، وحيث
ألحقت العلامتين) أعني أنهم قالوا: خنفسان، وباقلان وعاشوران وقرفصان، وكان
القياس أن يقولوا: خنفساوان، وباقلاوان وعاشوراوان، / وقرفصاوان^(٢). ٤٧ ظ

وقولي: (وإن كانت بدلاً من أصل ككساء، أو زائدة) إلى آخره أعني أنك تقول:
في كساء، وعلباء، وكساءان، وعلباءان، وكساوان، وعلباوان وكسايان، وعلبايان،
وكذلك تفعل بأمثالها.

وقولي: (نحو قوله: أقمنا بها يوماً ويوماً البيت)^(٣).

مما جاء من ذلك في شعر العرب قوله^(٤):

كَأَنَّ حَيْثُ يَلْتَقِي مِنْهُ الْمُحُلُّ مِنْ جَانِبَيْهِ وَعِلَانٍ وَوَعْلٌ

(١) ينظر: (الكتاب ٣ : ٣٩١).

(٢) قال سيبويه: " وأعلم أن ناساً من العرب يقولون: علباوان، وحرباوان، " (ينظر:
الكتاب ٣ : ٣٩١ المقصور والممدود ٣٠٨).

(٣) القائل: أبو نؤاس (ديوان الخمریات لأبي نؤاس : ٢٤٩).
الشاهد: استعمال التكرير بالعطف، يوماً ويوماً (كأنه قال: أقمنا بها يومين، وهذا جائز للضرورة وهو
صدر بيت والبيت بكامله:

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً *** ويوماً له يوم الترحل خامس

وهذا يدل على أن أصل المثني العطف بالواو يوماً ويوماً وهذا مما يرجع له الشاعر في الضرورة. ينظر:
(آمالي ابن الشجري ١ : ١٣ وما بعدها) و (المقرب ٢ : ٤٧) و (الخزانة ٧ : ٤٦٢).

(٤) القائل: نيسب لابن ميادة في: (تأويل مشكل القرآن ٢٠١) و (اللسان: محل).
المحل: جمع، محالة، هي الفقرة من فِقَار البعير، حيث شبه ضلوع البعير بقرون وعلين، ووعل، أي
ثلاثة وعول حين اشتباكها.

الشاهد: (وعِلان وَوَعْل) عطف وعِلان على وعْل مع اختلاف المعنى، وهذا جائز في الضرورة. ينظر:
(تأويل مشكل القرآن ١٩٨ وما بعدها) و (اللسان: محل).

وقولي: (الذكورية^(١)، والعلمية، والعقل، وعدم التركيب نحو: زيد) أعني أنك تقول: الزيدون، لاستيفاء الشروط ولا تقول بعلبكون، لأنه مركب، ولا طلحون، لأن فيه تاء التأنيث، ولا هندون، لأنه مؤنث، ولا ضمرانون في جمع ضمران، اسم كلب، لأنه غير عاقل.

وقولي: (وإن كان صفة، اشترط فيه الذكورية، والعقل والتنزيل منزلة ذي العقل، والخلو من تاء التأنيث، وأن لا يمتنع المؤنث من الجمع بالألف والتاء) إلى آخره، مثال ذلك قولك: ضاربون، ألا ترى أنه استوفى الشروط، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٢).

جاز الجمع وبالنون، لما وصفت بالسجود، وهو من صفة من يعقل، ولا تقول في جمع، رُبْعَة رجال، رُبْعُون، لأنه لم يخلُ من تاء التأنيث، ولا في حائض، حائضون، لأنه وصف لمؤنث، ولا في أصفر، أصفرون، لأنك لا تقول في صفراء: صفراوات، ولا في سكران، سكرانون، لأنك لا تقول في سكرى سكرانات.

وقولي: (ويكون حكم آخر الاسم كحكمه في الثنية إلا في مكانين)^(٣) إلى آخره، أعني أنك تقول في قاضٍ : قاضون، فلا تُرَدُّ الياء كما رددتها في الثنية حين

(١) وهذا الشرط على مذهب البصريين، أي يشترطون لجمع الاسم جمع مذكر سالم، أن يكون مذكراً خالياً من تاء التأنيث في مفرد، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك، فيجوز عندهم طلحون، في جمع طلحة، وحزون، في جمع حمزة، محتجين بالسماع، والقياس. ينظر تفصيل المسألة في: (مع الهوامع ١ : ١٦٦ وما بعدها).

(٢) يوسف: ٤.

الشاهد: (ساجدين) جاز فيه الجمع بالياء والنون، والواو والنون، عندما وصفت بالسجود، وهي صفة من يعقل، وأفعاله. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣١٣) و (التبيان ٢ : ٧٢٢) و (البحر المحيط ٦ : ٢٣٨).

(٣) يحذف آخر الاسم المنقوص، والمقصود وهو الياء، والألف لالتقاء ساكنين مع الواو، والياء، فيضم آخر المنقوص في الرفع، نحو: قاضون، ويكسر مناسبة للحرف نحو: قاضين أمّا المقصور فيفتح دلالةً على الألف المحذوف، حتى لا يلتبس بالمنقوص نحو: مصطفين، والأعلون. وجوز الكوفيون إجراء مجرى المنقوص بضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء حملاً له على جمع المذكر السالم. ينظر: (الكتاب ٣ : ٣٩٠) و (مع الهوامع ١ : ١٦٩).

قلت: قاضيان، وتقول أيضاً في موسى: موسون وموسين، فتحذف الألف، ولا تقلبها، كما قلبتها في التثنية حين قلت: موسان موسين.

وقولي: (كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث) مثال ذلك: طلحة، اسم رجل، تقول فيه: طلحات، وعائشة اسم امرأة تقول فيه: عائشات.

وقولي: (ماعدا، فعلاء أفعل، وفعلى فعّلان)^(١) أعني أنك لا تقول: صفراوات، ولا سكرّيات، كما لا تقول أصفرون، ولا سكرانون، فإن كان فعّلاء اسماً نحو: صحراء، قيل / فيه صحراوات، لأنه ليس مؤنثاً لأفعل وإن كان فعلى ٤٧ ب اسماً نحو: سلمى قيل فيه: سلمات، لأنه إذ ذاك ليس مؤنثاً لفعّلان.

وقولي: (وكل اسم علم لمؤنث، وإن لم تكن فيه علامة تأنيث) مثال ذلك قولك: في هند: هندات.

وقولي: (حذفها وألحقت العلامتين) [مثال]^(٢) ذلك ضاربات في جمع ضاربة، وكذلك تفعل بنظائرها.

وقولي: (إلا فعلة من ذوات الياء، وفِعلة من ذوات الواو، فإنه يمنع فيهما الإتياع) أعني أنه لا يقال: كُلية، وكُليات، ولا في رِشوة رِشوات^(٣).

وقولي: (وأما معتل العين) إلى آخره، مثال ذلك: جوزة، وبيضة فتقول في جمعها: جَوَزَات، وَيِيضَات، وفي لغة هذيل: جَوَزَات، وَيِيضَات^(٤).

وقولي: (وأما غير ذلك فبفتح العين) أعني بذلك: الصحيح العين غير المضعف، فتقول في جمع قصعة: قَصَعَات.

(١) ينظر: (الكتاب ٣: ٣٩٠) و(معجم الهوامع ١: ١٦٩).

(٢) ساقطة من: (م).

(٣) قال سيويه: ".... وذلك قولك ... كُلية وكُلى، ومُدِيّة، ومُدَيّ.... كرهوا أن يجمعوا بالناء فحركوا العين بالضممة فتجيء هذه الياء بعد الضمة، فلما ثقل ذلك عليهم تركوه ... ومن خفف قال: كليات ومُديّات " ينظر: (الكتاب ٣: ٥٨٠) وفي المقصور والممدود: " والكل جمع كلية " (المقصور والممدود ٢١١).

(٤) قال في الارتشاف: ".... بنو تميم يقولون: جَوَزَات ... وهذيل تقول: دِكَيَات بالفتح في جميع هذا الباب " (ارتشاف الضرب ١: ٢٧٤ وما بعدها).

باب النسب^(١)

قولي: (والنسب يكون إلى الأب، والأم، والحي، والقبيلة والمكان) إلى آخره،
مثال النسب إلى الأب قولك: علويّ، ومثال النسب إلى الأم: فاطميّ، ومثال
النسب إلى الحي: معديّ، وثقيفيّ، ومثاله إلى القبيلة: مجوسيّ، ويهوديّ، ومثاله إلى
المكان: مكّيّ، وطوسيّ.

وقولي: (وإن كان باقياً على جمعيته نسبت إلى واحد)^(٢) هذا الذي ذكرته، وهو
حكم النسب إلى الجمع في فصيح الكلام وأما قوله^(٣):

إن الجنيد أزلق ورملق
جاءت به عنس من الشام تلّق
قسوة الخلق كلابي الخلق

فضرورة لا يلتفت إليها.

وقولي: (وإن كان على غير ذلك من الأوزان على لفظه على لفظه، وألحقته بآءي
النسب) مثال ذلك قولك في النسب إلى: جرم، وعجل وبست، وحكم، وعمر،
وضلع، وأحد، وعضد، جرميّ، وعجليّ، وبستي وحكميّ، وعمريّ، وضلعيّ،
وأحديّ، وعضديّ.

وقولي: (ولا يحسن ذلك في فعيل، ولا في فعيلة) أعني: أنه لا يحسن أن يقال
في النسب إلى عدي، ورميّة، عديّ، ورميّ.

(١) يسميه سيبويه: الإضافة، والنسبة. ينظر: (الكتاب ٣ : ٣٥ - ٣٧٨).

(٢) قال سيبويه: " اعلم أنك إذا أضفت إلى جمع أبداً فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كُسر عليه
.... " ينظر: (الكتاب ٣ : ٣٧٨).

(٣) القائل: نسبه في: (اللسان للفلاخ بن حزن (زلق) ونسبه للشياخ (ولق)). ينظر: (الشعر
والشعراء ٢ : ٤٩٨) وهو بلا نسبة في: (معاني القرآن للفراء ٢ : ٢٤٨) و (الخصائص ١ : ٩ - ٢ :
٢١٩) و (مقاييس اللغة ٦ : ١٤٥ - ٣ : ٢٢).

الشاهد: (كلابيّ) نسب إلى الجمع، والأصل أن ينسب إلى المفرد، كلبّي إلا أن ذلك ضرورة.

وقولي: (وما بقي من الأسماء التي على أربعة أحرف نسبت إليه على لفظه لا غير^(١)) مثال ذلك قولك: في النسب إلى جعفر، وقمطر، جعفري، وقمطري، وكذلك تفعل بكل اسم ليس على وزن فُعَيْلٍ، أو فُعَيْلَةٍ أو فَعُولٍ، أو فَعُولَةٍ، ولا في آخره ألف، ولا همزة، أو ياء / بعد ألف زائدة.

٤٨ ظ

وقولي: (وما بقي من الأسماء التي على خمسة أحرف فصاعداً وألحقته ياء في النسب من غير تعيير^(٢))، ومثال ذلك في: سفرجل وقَرْشُب سَفَرَجَلِيٍّ، وقَرْشُوبِيٍّ، وكذلك تفعل بكل خماسيٍّ ليس قبل آخره ياء مشددة، ولا في آخره ألف، ولا ياء بعد كسرة، ولا همزة، ولا ياء بعد ألف زائدة.

وقولي: (وإلى البحر، بحراني، في أحد القولين) لأنه قد قيل: إن البحراني منسوب إلى البحرين.

باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة

قولي: (ولحقتها في لغة طيمٍ، وتميم لأنها فعل^(٣)) مثال ذلك: هَلُمَّتْ في الأمر للواحد، وهَلُمَّنَّ في الأمر للواحدة، وهَلَمَّا في الأمر للثنتين والاثنتين، وهلمن في الأمر لجماعة المذكرين، وهلمنان في الأمر لجماعة المؤنثات.

وقولي: (ولا يلحقان الفعل إلا في مواضع لا يتعدها^(٤)) إلى آخره، مثال لحاقها في الأمر: اضْرِبْنِ، واضْرِبْنَ [ومثاله في النهي: لا تَضْرِبْنِ، ولا تَضْرِبْنَ، ومثاله في

(١) ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٢٨٥).

(٢) قال أبو حيان: " والذي يقتضيه النظر أن ينسب إلى دهليز على لفظه من غير تغيير " (ارتشاف الضرب ١: ٢٨٥).

(٣) قال أبو حيان: " وأكثر النحاة على أنها في لغة تميم وإذا ألحقها النون الشديدة قلت: هَلُمَّنَّ وهَلِمْنِ، وهَلَمَّا " ينظر: (ارتشاف الضرب ٣: ٢١٠).

(٤) أي: النون المؤكدة لا تلحق الفعل إلا في مواضع، وهذه المواضع هي أن يكون الفعل دالاً على: الأمر، والطلب، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني، والقسم، والدعاء. ينظر: (المغني في شرح اللمع للعكبري ٢٨٢ وما بعدها).

الاستفهام: هل تَضْرِبَنَّ، وهل تَضْرِبَنَّ^(١) ومثاله في العرض: ألا تنزلن، وألا تنزلن، ومثاله في التحضيض: هَلَّا تَضْرِبَنَّ زيداً، وهَلَّا تَضْرِبَنَّ زيداً، ومثاله في الدعاء: ارحمَنُ زيداً يا الله وارحمَنُ.

ومثاله في الجزاء: إذا ما وقعت ما بين أداة الشرط، وبين الفعل الذي دخلت عليه النون، قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾^(٢).

وقولي: (وإن كان معتلاً، فإن اتصل به شيء مما تقدّم ذكره، كان حكمه [في لحاق إحدى النونين]^(٣) كحكم الصحيح) [مثال ذلك]^(٤) في أرمى، وأغزى، وأرميا، واغزوا، وأرموا، وأغزوا: ارمينَ واغزُون، وارمينَ واغزَن، وارميا، واغزوان، وارمينَ، واغزَن، وارميا، واغزوانان^(٥).

باب التصغير

قولي: (والأسماء كلّها تصغر إلا المتوغلة في البناء، وهي التي لم تُعرب قط)^(٦) مثال ذلك: مَنْ، وما، وأين، ومتى.

وقولي: (والأسماء الواقعة على ما يجب تعظيمه شرعاً) أعني بذلك: أسماء الباري سبحانه، وأسماء الأنبياء - صلوات الله عليهم - وما جرى مجرى ذلك، لم يجز تصغير ذلك لأنه غُصٌّ، لا يصدر إلا عن كافر، أو جاهل لما يلزم عنه، قال

(١) ساقطة من: (م).

(٢) الأنفال: ٥٨.

الشاهد: (تخافَنَّ) من المواضع التي لحقت فيها نون التوكيد، الفعل بين النون وأداة الشرط.

(٣) ساقطة من: (ش).

(٤) ساقطة من: (ش).

(٥) تحذف النون من آخر المعتل الواوي، أو البائي وبضم ما قبل الواو، وبكسر ما قبل الياء. ينظر: (شرح ابن عقيل ٤: ٣١٤ وما بعدها).

(٦) قال الانباري: " قالوا في تصغير ذا: دُيّا، وفي تا: تُيّا، وفي الذي: الدُّيّا، وفي التي: اللُّتِيّا (أسرار العربية ٣٦٧)، والأصل ألا يصغر المبني، بخلاف: (هذا) و (الذي).

قال العكبري: " إلا أن (هذا) وفروعه، و (الذي) وفروعه، أشبهها بالمعرب في التشنية، والجمع ووصفه، والوصف به، فحقر كما حُفرت المعربات " (المتبع في شرح اللمع ٢: ٦٨٨ وما بعدها).

المبرد: " بلغني أن ابن قتيبة^(١) قال: إن مهيمناً، هو مؤمن، والهاء بدل من الواو، فوجهت إليه: أن اتق الله، فإن هذا خطأ يوجب الكفر على مَنْ تعمده، وإنما هو مثل مسيطر^(٢) فإن قيل: إنما كان يلزم الكفر لمعتمده على مذهبكم في إنكار/ تصغير ٤٨ ب التعظيم، وأما على مذهب من يميز ذلك فلا، فالجواب، إن تصغير [الترخيم]^(٣) لم يثبت من كلامهم، وبتقدير أن ذلك ثابت في كلامهم فينبغي أن لا يُقدّم على ذلك لما فيه من الإبهام.

وقولي: (والأسماء المصغرة) مثال ذلك: كميته^(٤).

وقولي: (وأما الأفعال، والحروف فلا تحقر منهما شيء إلا فعل التعجب) من ذلك قوله^(٥):

يَا مَأْمِيلَحْ غَزَلْنَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَاؤِلْيَا كُنَّ الضَّالَّ وَالسَّمَرُ

وقولي: (وإن لم يكن له جمع قلة صغرت الواحد ثم جمعته على ما ذكر) مثال ذلك قولك في تصغير دراهم: دريهمات، وفي تصغير جعافر: جعيفرون^(٦).

(١) ابن قتيبة هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي الدينوري، كان عالماً باللغة والنحو حدث عن إسحاق بن راوية، وأبي حاتم السجستاني، من مصنفاته: إعراب القرآن، معاني القرآن، مختلف الحديث، توفي سنة سبعين ومائتين. ينظر ترجمته في: (الفهرست ١١٥) و (بغية الوعاة ٢ : ٦٣ وما بعدها).

(٢) قول المبرد هذا لم أعثر عليه في المقتضب، والكامل للمبرد. وذكر أبو حيان: " وأما ما ذهب إليه ابن قتيبة أنه تصغير مؤمن، وأبدلت همزته هاء، فقد كتب إليه أبو العباس المبرد يحذره من هذا القول، وأعلم أن أسماء الله لا تصغر " (البحر المحيط ٤ : ٢٥٩).

أما العكبري فذهب إلى مذهب ابن قتيبة حيث يقول: " وأصل مهيمن: مؤتمن لأنه مشتق من الأمانة لأن المهيمن: الشاهد، وليس في الكلام همن حتى تكون الهاء أصلاً. ينظر: (التبيان ١ : ٤٩١).

(٣) في ش: (التعظيم).

(٤) الكميته من الخيل الحمر، وهو من الألفاظ التي جاءت مصغرة، ولم يلفظ لها بمكبر، فلا تستعمل إلا مصغرة. ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٨١) و (مع الهوامع ٣ : ١٨٩).

(٥) بلا نسبة في: (الإنصاف ١ : ١٢٧) و (أمالي ابن الشجري ٢ : ٣٨٣) و (مغني اللبيب ٦٨٢). الشاهد: (أَمِيلَحْ) تصغير فعل التعجب، أي: لا يجوز تصغير الأفعال أو الحروف إلا فعل التعجب. هذا على مذهب البصريين وتبعهم الكسائي من الكوفيين على أن (أفعل التعجب) فعل، وخالفهم الكوفيون، حيث احتجوا بهذا البيت على اسمية (أفعل) التعجب. ينظر الخلاف في هذه المسألة في: (الإنصاف ١ : ١٢٦ وما بعدها).

قال ابن هشام: " وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل ولم يسمع ذلك إلا في أحسن، وأملح " (المغني ٦٨٢).

(٦) أي: تُصغر أسماء الجمع، وجمع القلة على لفظها، بخلاف جمع الكثرة، فلا يصغر على لفظه عند البصريين، فلا يقال: زعفران، زُعفران، لأن التصغير يدل على القلة، وهذا الجمع يدل على الكثرة، فيتنافيا. ينظر: (مع الهوامع ٣ : ٣٨٧).

وقولي: (وفي عرس، ودرع، وحرب، وعرب) مثال ذلك قولك: عَرَّيس،
ودريع، وحُرَيْب، وعريب.

وقولي: (وإن جهل أصلها قلبت واواً) مثال ذلك قولك: في تحقير أي اسم
سحر آوَى^(١).

باب جمع التكسير

وقولي: (وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منها شيء، جُمع كجمع نظيره من غير
المضعف)^(٢) أعني: أن مثل أَدَد، وسُرُر يجمعان جمع نظائرهما من الصحيح وهما
صُرَد، وضلع فيقال: أَدَان، وأسرار، كَصُرْدَان وأَضْلَاع، وكذلك تفعل بكل ما يجيء
من المضعف على مثال من أمثلة الصحيح، تجمععه كما تجمع نظيره.

وقولي: (وسائر أمثلة الثلاثي، تجمع ما جاء منه على قياس نظيره من الصحيح)
أعني: أنك تجمع رِيًّا على أرياء، كأضلاع، وكذلك تفعل بكل معتل اللام يجيء على
مثال من أمثلة الصحيح، تجمععه كما تجمع نظيره.

وقولي: (وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منه شيء كُسِر على قياس نظيره من
الصحيح)^(٣) أعني: أنك تجمع، طولاً على أطوال كأضلاع وكذلك تفعل بكل
معتل العين يأتي على مثال من أمثلة الصحيح، تجمععه كما تجمع نظيره.

وقولي: (وسائر أبنية الثلاثي، استغنى عن تكسيره باسم الجنس)^(٤) أعني أنك
تقول: لبننة، ولبن، وتستغني بذلك عن تكسيره، وكذلك سائر أبنية الثلاثي.

(١) أي: إذا كانت الألف مجهولة الأصل مثل آدم، آوى، فإن أصلها أَدَم، وآوى، فتصغر على أَوِيدَم،
وأوَّى. ينظر: (السابق ٣ : ٣٨٠).

(٢) أي: أن (فَعَّل) تجمع على (فِعْلَان).
قال المبرد: " فأما (فَعَّل) فإن جمعه اللازم له (فِعْلَان) وذلك قولك: صُرَد، وصِرْدَان هذا باب
.... " (المقتضب ٢ : ٢٠٣).

(٣) إذا كان معتل العين يجمع على أفعال في جمع التكسير، قال سيويه: " أما ما كان (فَعْلًا) من بنات
الياء والواو كسرتة على (أفعال) وذلك: سوط وأسواط، وثوب وأثواب، وقوس وأقواس
" (الكتاب ٣ : ٥٨٦) و (همع الهوامع ٣ : ٣٤٩).

(٤) ينظر: (همع الهوامع ٣ : ٣٧٣).

وقولي: (وإن جاء شيء من ذلك على [فَعَلَة] ^(١) كُسِرَ على فِعَال أيضاً، إلا أنه عزيز جداً) مثال ذلك: دَلَاءٌ، ودِلَاءٌ ^(٢).

وقولي: / (وإن كان على (فَعَلَة) ^(٣) كان للكثير بحذف الياء نحو: حصي، ٤٩ ظ
وإن جاء شيء منه مضعفاً فكذلك قياسه) مثال ذلك: شَرَرَةٌ، وشُرُر.

وقولي: (وأما فُعُول، المؤنث فجمعه كجمع المذكر، لا فرق بينهما) ^(٤) مثال ذلك: قَدَمٌ، وقَدُمٌ، كزُبُورٍ، وزُبُر.

وقولي: (وما كان منها على (فُعَال) نحو شُجَاع، جُمع جَمْعَ فَعِيل) أعني أنك تقول: شجاع، وشُجاعان، كما تقول: شجاع، وشجاعان.

وقولي: (وعلى فُعَال نحو كُفَّار) نحو قوله ^(٥):

وَشُقَّ الْبَحْرُ عَنْ أَصْحَابِ مُوسَى وَغُرِّقَتِ الْفَرَاغَةُ الْكُفَّارُ

وقولي: (والخلاف في ذلك على ما أحكم في التصغير) ^(٦) مثال ذلك: فرزدق، وفرازق ^(٧)، وفرازيد، وفرازيق، كما تقول: فريزد وفريزيد، وفريزق، وفريزيق، وتقول: قلنسوة، وقلانس، وقلانيس، وقلاس وقلاسي، كما تقول: قلينة، وقلينيسة، وكذلك كل ما يحذف منه في التكميس شيء قياسه في ذلك قياس التصغير.

(١) ساقطة من: (ش).

(٢) قال سيويه: " والواو، والباء بتلك المنزلة، تقول ودُلُو، ودِلوان، وأدِل، ودِلَاء كما قالوا: الدِّلَاء، والدِّلِي " (الكتاب ٣: ٥٦٧).

(٣) قال سيويه: " ويكسرونه على (فَعَلَة) وذلك نحو: فسقة، وبررة، وجهلة وهذا كثير " (الكتاب ٣: ٦٣١).

(٤) (فُعُل) من أوزان جمع الكثرة، مفردة على وزن، فَعُول، مذكراً، أو مؤنثاً، مثل: عَمُودٌ عُمُدٌ قَلُوصٌ قُلُوصٌ. ينظر: (معجم الهوامع ٣: ٣٥٢ - ٣: ٣٦١).

(٥) القائل: نسبة في اللسان، للقطامي، اللسان (كَفَر).

الشاهد: (الكُفَّار) جمع كافر، كفار على وزن فُعَال، وقد رواه في اللسان (الكِفَار) بكسر الكاف.
(٦) جمع الكثرة على وزن (فَعَالِي) بفتح اللام أو كسرهما من الأوزان التي أول زائديها مثال: حَبَّطِي يجمع على حَبَّاطِي، وقلنسوة على قلاسي. ينظر: (معجم الهوامع ٣: ٣٦٣).

(٧) وذهب الكوفيون والأخفش، إلى أنه يجوز عند الجمع حذف الحرف الذي قبل الرابع، فيجوز فرادق في فرزدق. ينظر: (ارتشاف الضرب ١: ٢١٣).

باب المصادر

قولي: (في موضعين من هذا الباب، وفِعَال، وفِعْلَة، فيما تقدم ذكره) أعني: أن فعلاً ينقاس في الهياج^(١) والأصوات وفِعْلَة في هيئة الفعل^(٢).

باب أسماء الفاعلين، والمفعولين وما جرى مجراهما

من الصفات المطردة في بابهما

قولي: (وهي فعُول، وفَعَّال، ومِفْعَال، وفَعِل، وفَعِيل)^(٣) مثال ذلك: ضَرَبَ زيداً، وضَرَّاب زيداً، وَمَنْحَارَ بَوَائِكِهَا، وَحَذِرَ زيداً، وعَلِمَ الشيء.

باب الإدغام في الكلمة الواحدة

قولي: (نحو: مَيِّت، أصله مَيُوت، وشقي، أصله شَقِيؤُ ما لم يمنع من ذلك مانع، على ما بين بعد)^(٤) أعني أنك تقول: سويد، وديوان^(٥)، فلا تدغم أحد حروف العلة في الآخر لعله ستذكر بعد.

-
- (١) إذا كان المصدر على وزن (فِعَال) فإنه يدل على الهياج. قال أبو حيان: " ويعني فيه، امتناع كالشَّراد وزعم ابن عصفور أنه ينقاس في الهياج، وما جرى مجراه " ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٢٢٣).
- (٢) إذا جاء مصدر الفعل الثلاثي على وزن (فعلة) فإنه يدل على هيئة الفاعل أثناء تأدية الفعل. قال سيويه " وذلك قولك: حسن الطعمة، وقتلته قَتْلَةً سوء تريد الضرب الذي أصابه من القتل، والذي هو عليه من الطعم " (الكتاب ٤ : ٤٤).
- (٣) اختلف النحاة في أعمال الصيغ المبالغة فيما بعدها، فالكوفيون لا يجيزون إعمال الصيغ الخمسة لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة في أفعالها، فيما ورد منصوباً، بعدها فهو بإضمار فعل. أما البصريون فقد أجازوا إعمال الصيغ إلا (فعيل) و (فَعِل) بسبب قلة ورودها في السماع. ينظر: (شذور الذهب ٢١ وما بعدها) و (همع الهوامع ٣ : ٧٥).
- (٤) أي: شرط إدغام الواو في الباء أن تكونا في كلمة واحدة، وإن تسبق بالسكون، وأن يكون السكون أصلياً، لذا تدغم الواو في الباء، مثال ذلك: سَيِّد، ومَيِّت، الأصل سَيُود، ومَيُوت، فتقلب الواو ياءً وتدغم الباء في الباء. ينظر: (الكتاب ٤ : ٣٥٦ وما بعدها) و (المقتضب ١ : ١٧٢) و (الخصائص ١ : ١٥٥) و (شرح ابن عقيل ٤ : ٢٢٨) و (همع الهوامع ٣ : ٤٧٣) و (شرح الأشموني ٤ : ٥٢٢).
- (٥) أي: لا يجوز الإدغام في (سَوَيْد) و (ديوان) لأن الباء في هاتين الكلمتين ليست من أصل بنية الكلمة، ولهذه العلة انعدم الإدغام، لأن الباء في سَوَيْد هي ياء التصغير فهي ليست من أصل الكلمة كذلك لا يجوز سكون على الواو، لذا لا يجوز الإدغام فيها، أما ديوان، فالأصل فيها دُوَّان، فالباء ليست أصلاً فيها، قال سيويه: " ألا تراهم يقولون دُوَّين في التحقير، ودواوين في الجمع، فتذهب الباء " (الكتاب ٤ : ٣٦٨ وما بعدها) وينظر: (المقتضب ١ : ١٧٢).

باب حروف البدل

قولي: (وفي التثنية إذا كانت بدلاً من ألف التانيث، أو بدلاً من أصل، أو زائد ملحق به، واقعة بعد ألف زائدة في لغة بعض بني فزارة)^(١) مثال ذلك قولهم: حمرايان، وكسايان، وعلبايان في: حمراء وكساء، وعلباء^(٢).

٤٩ ب

باب القلب والحذف^(٣)

قولي: (وما عدا ذلك يثبت فيه) مثال ذلك: وعد^(٤).

وقولي: (أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها في باب البدل) مثال ذلك: وجوه، ووراء، ووفادة، تقول فيها إن شئت: أجوه، وإفادة، وأوراء وأواصل، في جمع وأصل لا غير.

وقولي: (وأما حيوة^(٥) فشاذ، وما عدا ذلك يثبت فيه) مثالي ذلك: غرو، ودلو.

وقولي: (نحو سيد، أصله سيود، وما عدا ذلك يثبت فيه، أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها في باب البدل) مثال ما ثبت فيه جدول ومثال ما ثبت فيه أدور، والأصل أدور.

وقولي: (نحو: تقوى، فإنها واو، وما عدا ذلك يثبت فيه، أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها في باب البدل) مثال ما ثبت فيه: [جرى]^(٦)، ومثال ما تبدل فيه سقاء والأصل سقاي لأنه من سقيت.

(١) قاس على هذه اللغة الكوفيون، ومنع البصريون ذلك. ينظر: (همع الهوامع ١: ١٦٣ وما بعدها).
(٢) هذا المثال على مذهب الكوفيين، أما البصريون إن كانت الهمزة مبدلة من ألف التانيث، فإنهم يبدلونها واواً عند التثنية، فيقولون: حمراوان، وكساوان، وعلباوان، قال سيبويه: " واعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون علباوان، وحرباوان شبهوها ونحوهما بحمراء " ينظر: (الكتاب ٤: ٢٤١ وما بعدها).

(٣) في المقرب: (باب القلب، والحذف، والنقل). ينظر: (المقرب ٢: ١٨٣).
(٤) تحذف في (وعد) إذا كانت في الفعل المضارع، لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة، وكسرة ظاهرة في (يوعِد). ينظر: (همع الهوامع ٣: ٤٦٢).
(٥) قال سيبويه: " وقالوا: حيوة، كأنه من حيوت لأنهم قد كرهوا الواو ساكنة، وقبلها الياء فيما لا تكون الياء فيه لازمة " ينظر: (الكتاب ٤: ٣٩٩).
(٦) ساقطة من: (م).

وقولي: (وأما محيط فهو مقصور من مفعال، وما عدا ذلك تثبت فيه، أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها) مثال ما تثبت فيه: جَذِيمَ ومثال ما تبدل فيه بائع، والأصل بايع، لأنه من البيع.

وقولي: (ولا تكون أصلية، إلا منقلبة عن ياء، أو، واو، وقد تقدم حكمهما) مثال ذلك: غزا، لأنه من الغزو، ورمى لأنه من الرمي^(١).

باب الضرائر

قولي: (اضطرَّ إلى ذلك، أو لم يضطرَّ، لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر) مثال تجويزهم فيه ما لا يجوز في الكلام^(٢) من غير اضطرار قوله^(٣):

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

ففصل بين كم، وما أضيف إليه بالمجرور، ومن غير اضطرار إلى ذلك إذ له أن ينصب، أو يرفع، ويجعل، كم، واقعة على المراء^(٤)، كأنه قال: كم مرة مقرّف نال العلا بجوده، وقد يروى البيت بثلاثة أوجه^(٥).

(١) قال سيبويه: " والألف تكون بدلاً من الياء، والواو، إذا كانتا لامين في: رمى، وغزا... "، (الكتاب ٤ : ٢٣٨).

(٢) أي أن الضرورة إجازات تختص بالشعر، فلا يجوز إيقاعها في الكلام، وقد صرح بهذا القيد سيبويه حيث قال: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام.... "، (الكتاب ١ : ٢٦).

ويؤكد ابن عصفور على ذلك حيث يقول: " أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك، أو لم يضطروا إليه، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر.... "، (ضرائر الشعر: ١٣).

(٣) بلا نسبة في (الكتاب ٢ : ١٦٧) و (إصلاح الخلل ٤٠٥) و (الإنصاف ١ : ٣٠٣) و (شرح الأشموني ٤ : ١٥٠) و (المقرب ١ : ٣١) و (ضرائر الشعر ١٣ : ١٩٢).

= ونسبه في الخزانة لأنس بن زنيم وغيره. ينظر: (الخزانة ٦ : ٤٧١).

الشاهد: (كم بجودٍ مقرّف) فصل بين كم ومعمولها بالجار والمجرور، الأمر الذي لا يجوز على مذهب البصريين، إلا أن هذا الموضع موضع ضرورة. ينظر: (الكتاب ٢ : ١٦٧) و (همع الموامع ٢ : ٣٥٤).

(٤) في ش: (المراد).

(٥) يجوز في إعراب (مقرّف) ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الرفع: مقرّف، على أنه مبتدأ، وخبره، نال العلا، والتقدير: كم مرة مقرّف نال العلا.

الوجه الثاني: النصب على التمييز، كم مقرّفًا.

الوجه الثالث: الجر لكم الخبرية، والتقدير: كم مقرّف، ولا يجوز الفصل بين كم ومعمولها إلا في

الضرورة. ينظر: (المصادر السابقة).

وأما تجويزهم ذلك فيه عند الاضطرار، فعليه أكثر الضرائر والله أعلم.
 نجزتُ (مُثْلُ المقرَّب)، والحمد لله وحده، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد،
 وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وآل كلٍّ منهم أجمعين.

ووقع الفراغ منها في ليلة يسفر صباحها عن تاسع عشر شهر الحجة، سنة إحدى
 وعشرين وسبع مائة. غفر الله لكاتبها، ولوالديه، ولسائر المسلمين.

علقها لنفسه، أو لمن شاء الله تعالى عبيدُ الله المستجير به، محمد ابن أبي القاسم بن
 خلف الله بن أبي القاسم بن علي / المغربي القرشي الشافعي، غفر الله ذنوبه، وستر ٥٠ ظ
 عيوبه، وختَمَ نطقه بالشهادة، وختَمَ له بالخلود في دار السعادة إنه سميع الدعاء
 فعَالٌ لما شاء، آمين آمين^(١).

يَا نَاطِرًا فِي الْكِتَابِ بَعْدِي مُجْتَبِيًا مِنْ ثَمَارِ جُهْدِي
 بِيَّ افْتِقَارًا إِلَى دُعَاءٍ تَهْدِيهِ لِي فِي ظِلَامِ لَحْدِي^(٢) ٥٠ ب

(١) هذه خاتمة النسخة (م)، وقد جاء في خاتمة النسخة (ش) ما نصّه: " تم الكتاب بحمد الله،
 وعونه، وحسن توفيقه، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وآله، وصحبه، وأزواجه، وذريته، وسلّم
 تسليماً كبيراً".

(٢) أظن أن هذين البيتين من شعر الناسخ، وليس للمؤلف، وإني لم أعتز على هذين البيتين فيما روي من
 شعر لابن عصفور في المصادر التي ترجمت له.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

فهرس القرآن الكريم

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾	١	٢١٧
الفاتحة	﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾	٧-٦	٢٢٧
البقرة	﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾	٢٦	١٢١
البقرة	﴿ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾	١٤٢	١١٨
البقرة	﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	١٨٤	١٤٣
البقرة	﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾	١٨٥	١٩٠
البقرة	﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾	٢٢١	١٤٤
البقرة	﴿ لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ ﴾	٢٢٦	١١٣
البقرة	﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾	٢٥٩	١١٧
البقرة	﴿ إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتَ فَنِعَمًا هِيَ ﴾	٢٧١	١٢٨
آل عمران	﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ آفَتَدَىٰ يَمَةٍ ﴾	٩١	١٥٢
آل عمران	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾	١٠٦	١٧٣
آل عمران	﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾	١٥٤	١٩٧
النساء	﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾	٣	١١٥
النساء	﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَّةَ وَزُرْعَ ﴾	٣	٢٣٦

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
١١١	١٦	﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾	النساء
٢١٢	٧٩	﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	النساء
٢٣٤	٣٩	﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾	الأنعام
١٠٥	١٣٧	﴿قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾	الأنعام
١٢١	١٥٤	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾	الأنعام
١٦٨	٢٢	﴿وَطَفِقًا مَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾	الأعراف
٢٦٢	٥٨	﴿وَمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ﴾	الأنفال
١٥٤	٦	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	التوبة
٢٢٤	٢٤	﴿أَتْنَهَا أَثَرْنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾	يونس
١٢٥	٤٢	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾	يونس
١١٦	٤٣	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى﴾	يونس
١٧٦	٣٤	﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ﴾	هود
٢٥٨	٤	﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَايُهُمْ لِي سَجْدِينَ﴾	يوسف
١٢٠	٢٤-٢٣	﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٣٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾	الرعد
١٧٣	٢٤-٢٣	﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٣٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾	الرعد
١٦٠	٥٨	﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾	النحل
١١٥	٩٦	﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾	النحل

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
النحل	﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾	٩٨	٢١٧
الكهف	﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾	٥	١٣١
الكهف	﴿ لَا أَتْرَحُ حَتَّى أَتْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾	٦٠	١٦٢
الكهف	﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾	١٠٧	١١٨
مريم	﴿ أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصِرْ ﴾	٣٨	١٣٦
مريم	﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾	٦٩	١١٨
مريم	﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾	٧٥	١٥٧
الأنبياء	﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ۚ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾	٢٦	٢٢٥
الحج	﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾	٤٥	١٩٦
المؤمنون	﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾	٥٣	١٤٤
الفرقان	﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾	٤١	١٢٢
الشعراء	﴿ قَالُوا أَنْتُمْ مِنْ لَدُنَّا وَأَتَّبَعَكَ الْأَلْدُثُونُ ﴾	١١١	١٩٦
الأحزاب	﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلْ صَالِحًا ﴾	٣١	١٢٦
الأحزاب	﴿ وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظِينَ ﴾	٣٥	١١٨
الأحزاب	﴿ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ﴾	٥٠	١١٣
سبأ	﴿ يَسْجَبَالُؤُوبِ مَعَهُ ﴾	١٠	٢٠٢
الصافات	﴿ سَلِّمْ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ آلِهِ سَلِيمٌ ﴾	١٣٠	١٤٤
الزمر	﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۖ ﴾	٣٣	١١٧

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
فصلت	﴿أَرَأَى الَّذِينَ﴾	٢٩	١١١
الشورى	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ﴾	٥٢-٥٣	٢٢٧
الزخرف	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾	٨٤	١٢١
الأحقاف	﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾	٢٦	١٧٢
محمد	﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾	٤	١٨٥
الطور	﴿وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾	٤	١١٨
القمر	﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾	١٢	١٢٩
المجادلة	﴿الَّتِي تَجْدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾	١	١١٨
الطلاق	﴿وَالَّتِي يَبْسُنَ﴾	٤	١١٣
الطلاق	﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾	٦	٢١٦
الطلاق	﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾	١١	١٢٦
الحاقة	﴿حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾	١١	١١٨
الحاقة	﴿نَفَخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	١٣	٢١٧
المعارج	﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَتَرَاهُ قَرِيبًا﴾	٦-٧	١٧٧
المزمل	﴿السَّمَاءِ مُنْقَطِرٍ بِهِ﴾	١٨	١٠٤
المزمل	﴿أَدْنَى مِنْ ثُلثِي إِلِيلٍ وَنِصْفَهُ﴾	٢-٣	٢٠٠
القيامة	﴿وَجُمُعَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾	٩	٢٤٦
النبأ	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٥﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾	٣١-٣٢	٢٢٧

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
١٤٤	١	﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾	المطففين
٢٢٥	١٦-١٤	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۖ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ۝ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾	الأعلى
٢٢٨	١٥	﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾	العلق
١٩٠	١	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	القدر

فهرس الحديث النبوى الشريف

الصفحة	الحديث
١٦٠	١- "..... فإنه لا يدرى أين باتت يده"
١٩٠	٢- "من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه"

فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	القافية
	حرف الألف	
١٤٣	الحارث بن حلزة	الولاءُ
	حرف الباء	
١٠٣	—	ذهاباً
٢١٦	أمية بن ابى الصلت	الغرابُ
١٤٠	ذو الرمة	الغربُ
١٧٨	—	فابوا
٢٣٩	—	ساغبُ
١٢٧	—	جانبهُ
١٢٢	عدى بن زيد	عواقبُها
١٥٣	بعض بنى فقعس	أنكبُ
١٢٧	—	تُحلبُ
٢٤٠	—	ينوبُ
٢٣٢	قيس بن الحطيم	فنزاربُ
١٨٠	امرؤ القيس	منصبُ

الصفحة	القائل	القافية
١٧٣	منقذ بن الطماح	للشيب
٢٣٨	جرير	العلب
١٠٤	—	متغيب
	حرف التاء	
١٦١	امرؤ القيس	عبراتي
١١٣	—	لداتي
	حرف الجيم	
١٠٥	الراعي	شجاج
	حرف الهاء	
١١٢	—	ملحاحا
١١٢	—	حناحي
١٥٨	الربيع من ضبع الفزاري	نقرا
	حرف الدال	
١٢٤	الأعشى	يحصدا
١١٠	—	فاصطيدا
١٦٩	—	والدا
١٠٤	النابعة الدياني	قاصد
١١٤	—	عهود
١٥٢	—	تصريد
١٠٧	—	معد

الصفحة	القائل	القافية
١٦١	امرؤ القيس	الأرمد
١٠٨	—	اليتعهد
١٥٨	النابعة الديباني	لُبْد
	حرف الراء	
٢٣٦	الكميت	عشارا
١٤٥+١٣٠	—	صبرا
١١٠	—	مشمخرا
١٦٣	نقري ذو الرقة	نقرا
١٥٨	الربيع بن ضبع	قفرا
١١١	—	يغمرا
١٤٥	أمرؤ القيس	أجرُ
١٢٧	—	قصارُ
١١٦	الأعشى	الفاخرُ
٢٣٣	ليبد	شاجر
١١٧	أبو زيد الطائي	يحذرُ
٢٦٥	القطامي	الكفارُ
٢٠٧	عمر بن ربيعة	يذكرُ
١١٨	—	الشطُرُ
٢٦٤	—	السمُرُ
١٧٨	اللعين المنقري	الخورُ

الصفحة	الناقل	القافية
١٥٩	جميل بن معمر	وعورُ
١٣١	الفرزدق	تصاهره
١٤٥	الفرزدق	متيسرُ
٢٠٠	كثير عزة	هديرُ
١٨١	—	عصيرها
١١٤	—	الضرار
١١٤	الأسود بن يعفر	القوارير
١٩٦	المسيب بن غَلَس	لا يدري
١٥٩	ابن الدسيثة	آخرة
	حرف السين	
٢٥١	أبو البلاد	مقبسُ
٢٠٧	الفرزدق	يياسُ
	حرف الضاد	
١٥٧	ابن احمر	بيوضها
١٨٣	ذو الرمة	ينهض
٢٤٦	ذو الرمة	الجراشعُ
	حرف العين	
١٦٧	القطامي	الوداعا
١١٩	القطامي	المصاعا
٢٦٨	—	وضعه

الصفحة	القائل	القافية
١٠٩	المهلل	مسمعا
١٠٨	—	اليتبع
١٥٢	الصمة القشيري	شفيعها
١١٦	الحطيثة	لكاع
١٥٧	—	صناع
	حرف الفاء	
١٠٩	—	الصفى
	حرف القاف	
٢٢٥	—	الورق
٢٠٥	—	خافق
١١٩	مضرّس	وريق
٢٣٢	ابن همام السلوى	التلاقى
٢٠٥	المهلل	الأواقى
	حرف الكاف	
٢٣٩	ذو الرمة	مسلوك
٢٠٠+١٩٥	الأعشى	لسوائكا
٢٣٨	—	مالك
	حرف اللام	
٢٥٨	ابن ميادة	وعل
١٨٣	القلاخ	أعفلا

الصفحة	القائل	القافية
٢٤٣	أحرف العش	من عَال
٢١٨	الفرزدق	ضلاها
١١٤	—	المعقلا
١٦٠	بعض بنى اسد	لم يفعلوا
٢٠٢	—	سبيلُ
٢٣٦	—	مواهله
١١٧	امرؤ القيس	الخالي
١١٢	—	الخوالي
٢٠٥	لبيد بن ربيعة	قتلِ
١٠٨	—	فاصطلي
٢٣٢	قيس ابن الخطيم	وان
١٩٧	امرؤ القيس	القرنفل
٢٤٢	الكناني	أوقالِ
١٦١	عنتره	المأكلِ
١٨٩	امرؤ القيس	تحللّ
	حرف الميم	
١٣٧	—	لما
٢٣١	إبراهيم بن هرمة	فصمّ
١٧٢	—	ناما
١٥٨	—	السّمّا

الصفحة	القائل	القافية
٢٣٦	—	تستقيماً
١١١	—	صميم
١٨٤	ساعدة بن جبة	لم ينم
٢٠٢	ذو الرمة	أم سالم
١١٠	—	بالتميم
٢٥٦	الفرزدق	دائم
١١٤	—	بالكتم
١٢٥	امرؤ القيس	قطام
٢٣٢	إبراهيم بن هرمة	إن لم
٢٠٨	—	الكريم
	حرف النون	
١٥٩	—	الوسنا
١٢٤	الفرزدق	يصطحبان
١٤٣	الاقشي	اليمن
٢١٨	—	الامتحان
١٠٤	عمران بن حطان	فعدنان
	حرف الهاء	
١٢٠	الفرزدق	أزورها
١٠٢	امرؤ القيس	أزأبها
	حرف الياء	
١٠٩	—	الذي
١٠٩	—	وللصقي

الأرجاز وأنصاف الأبيات

الصفحة	القائل	الرجز
٢٥٢	أبو النجم	أمت
٢٥٢	أبو النجم	الغلصمت
١٨٨	—	ضرايتها
١١١	—	الحجج
١١٣	—	المسد
١٦١	—	ناراً
١٢٥	على ابن أبي طالب	حيدرته
١٩٢	—	الدار
١٩٣	—	عامراً
٢١٢	طرفة	الشقر
٢٠٣	—	فقعس
٢١٠	امرؤ القيس	مرضعاً
٢١٢	رؤية	المخترق
٢٦٠	القلاخ	رملق

الرجز	القائل	الصفحة
عُلْ	أبو النجم	
الفضل	—	٢٠٩
وأهلها	أمرؤ القيس	٢٣٩
يفعلوا	بعض بني أن	١٦٠
عل	أمرؤ القيس	٢١٥
التدلل	أمرؤ القيس	٢٠٣
ويومًا	أبو نؤاس	٢٥٧
الطعام	—	١٩٣
السلم	باعث بن صريم	١٧٤
مصطلاهما	الشاخ	١٨٨
تهامى	يحيى بن عبد الله بن سلمة	١٣٠

فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة

- ١ - "دوار ودواري" ١٠٤
- ٢ - "هذان ذوا تعرف" ١١٥
- ٣ - "سبحان ما سبغ الرعد بحمده" ١١٦
- ٤ - "ما أنا بالذي قائل لك سوءاً" ١٢١
- ٥ - "والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء وبرها سرقة" ١٢٦
- ٦ - "ما رأيته مذهب إلى دب" ١٢٧
- ٧ - "ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها" ١٣٦
- ٨ - "أولك عند" ١٤٠
- ٩ - "الكلاب على البقر" ١٤٦
- ١٠ - "ما جاءت حاجتك" ١٥٧
- ١١ - "قام وقعد" ١٦٢
- ١٢ - "ليس خلق الله مثله" ١٦٢
- ١٣ - "شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة" ١٥٧
- ١٤ - "أنبتت الفصال حتى القرعاء" ٢٢٤
- ١٥ - "الثوب سبع في ثمانية" ٢٤٧
- ١٦ - "إنى لمحتاج إلى بيت الله أطهر به أطهرة" ٢٥٥

فهرس القبائل واللهجات

الصفحة

١٣٦	البصريون
١٢٩	١ - بني أسد
١١٢	٢ - البغداديون
١٦٨	٣ - اللغة التميمية
	٤ - لغة الحجاز
١٠٨	٥ - لغة طيئ
٢٦٧	٦ - بني فزارة
١٣٦	٧ - الكوفيون
٢٥٩	٨ - لغة هذيل

فهرس الكتب

الصفحة	الكتاب
٢٣٧	١ - كتاب الإبل لأبي حاتم السجستاني
١١٥	٢ - كتاب الأزهية = الأزهية في علم الحروف للهروي
١٨٧	٣ - كتاب سيبويه
١١٢	٤ - كتاب الشيرازيات = المسائل الشيرازية لأبي على الفارسي
٢٣٧	٥ - كتاب المجاز = مجاز القرآن لأبي عبيدة
٩٧	٦ - كتاب المقرب

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم. (مصحف الجماهيرية رواية حفص عن عاصم).
- ١ - الإتيان في علوم القرآن لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي. ت ٩١١ هـ تحقيق فواز احمد زمري، (الطبعة الأولى) ١٩٩٩ ف، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان.
- ٢ - التبيان في إعراب القرآن تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦ هـ، تحقيق علي محمد البيجاوي، (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع)، منشورات دار الشام للتراث بيروت - لبنان.
- ٣ - أدب الكاتب لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت ٢٧٦ هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (الطبعة الرابعة) ١٩٦٣ ف، مكتبة السعادة القاهرة مصر.
- ٤ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت ٧٤٥ هـ تحقيق د. مصطفى أحمد النحاس، (الطبعة الأولى) ١٩٨٩ ف مطبعة المدني القاهرة - مصر.
- ٥ - أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت ٥٧٧ هـ، تحقيق محمد بهجت العطار، (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع)، مطبوعات المجمع العربي، دمشق - سوريا.
- ٦ - الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، ت ٣٢١ هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (الطبعة الثالثة) و (بدون تاريخ طبع)، مطبعة الخانجي، القاهرة - مصر.

- ٧- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لعبد الله ابن السيّد البطليوسي، تحقيق د. حمزة عبد الله الشرقي، (الطبعة الأولى) ١٩٧٤ ف، دار المريخ الرياض - السعودية.
- ٨- أصول التفكير النحوي تأليف د. علي أبو المكارم، طبعة سنة ١٩٧٣ منشورات الجامعة اللبنانية - كلية التربية دار العلم بيروت - لبنان.
- ٩- أصول النحو العربي تأليف د. محمد عيد، (الطبعة الرابعة) ١٩٨٩ ف عالم الكتب، القاهرة - مصر.
- ١٠- إعراب القراءات السبع وعللها تأليف أبي عبد الله حسين بن أحمد بن خالويه ت ٣٧٠ هـ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (الطبعة الأولى) ١٩٩٢ مطبعة الخانجي، القاهرة - مصر.
- ١١- إعراب القرآن تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨ هـ تحقيق د. زهير غازي زاهد (الطبعة الثالثة) ١٩٨٨، عالم الكتب بيروت - لبنان.
- ١٢- الأعلام للزركلي قاموس التراجم تأليف خير الدين الزركلي، (الطبعة التاسعة) ١٩٩٠ دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- ١٣- الإيضاح في علل النحو تأليف أبي القاسم الزجاجي ت ٣٣٧ هـ، تحقيق د. مازن المبارك (الطبعة الرابعة) ١٩٨٢ ف، دار النفائس بيروت - لبنان.
- ١٤- البحر المحيط تأليف محمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق زهير جعير طبعة سنة ١٩٩٢ ف، دار الفكر بيروت - لبنان.
- ١٥- البرهان في علوم القرآن تأليف بدر الدين محمد الزركشي، (بدون رقم طبعة) و(بدون تأريخ طبع)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث القاهرة - مصر.
- ١٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت - لبنان.
- ١٧- البيان والتبيين للجاحظ ت ٢٥٥ هـ، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، (بدون رقم طبعة) و(بدون تأريخ طبع)، دار الجيل بيروت - لبنان.

١٨- تاريخ الأدب العربي تأليف كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب، (الطبعة الثانية) و(بدون تاريخ طبع)، دار المعارف القاهرة - مصر.

١٩- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي، طبعة سنة ١٩١١ تونس - تونس.

٢٠- تأويل مشكل القرآن تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، (الطبعة الثانية) ١٩٧٣، دار التراث القاهرة - مصر.

٢١- التطريز اللغوي تأليف د. محمد خليفة الدناغ، (الطبعة الأولى) ١٩٩٧ منشورات جامعة قار يونس بنغازي - ليبيا.

٢٢- التعليل اللغوي في كتاب سيويه، تأليف د. شعبان عوض العبيدي (الطبعة الأولى) ١٩٩٩، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا.

٢٣- تفسير القرآن لأبي عبد الله محمد بن احمد القرطبي، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، دار الريان للنشر.

٢٤- تفسير ابن كثير تأليف عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير ت ٧٧٤ هـ، تحقيق لجنة من العلماء، (الطبعة الخامسة) ١٩٨٤ ف دار الأندلس بيروت - لبنان.

٢٥- حجة القراءات لأبي زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، (الطبعة الأولى) ١٩٧٤ ف، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا.

خزانة الأدب:

٢٦- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري تأليف د. عبد القادر رحيم الهيتي، (الطبعة الثانية) ١٩٩٣ ف، جامعة قار يونس بنغازي - ليبيا.

٢٧- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ، تحقيق محمد علي النجار، (الطبعة الثانية) ١٩٥٢ ف، دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر.

٢٨- خلاصة الإعراب تأليف حاجي بابا الطوسي ت ٨٧٠ هـ، رسالة ماجستير بجامعة السابع من أبريل، دراسة وتحقيق فتحي الهادي علي الجغمي ١٩٩٩ ف.

٢٩- ديوان الأعشى طبعة سنة ١٩٩١ ف، دار صادر بيروت - لبنان.

- ٣٠- ديوان أمية بن أبي الصلت تحقيق بهجت عبد الغفور الحديشي، (الطبعة الثانية)
و (بدون سنة طبع وبدون دار نشر)، القاهرة - مصر.
- ٣١- ديوان جرير شرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه طبعة سنة
١٩٧١ ف، دار المعارف القاهرة - مصر.
- ٣٢- ديوان الخطيئة شرح أبي سعيد السكري، دار صادر بيروت - لبنان.
- ٣٣- ديوان ذي الرمة تحقيق هنري هيس مكارثني، كلية كامبردج (بنص) ١٩١٩
ف.
- ٣٤- ديوان ذي الرمة تحقيق سيف الدين الكاتب، (بدون نص) و (بدون رقم
طبعة) و (بدون تأريخ طبع)، دار الحياة بيروت - لبنان.
- ٣٥- ديوان رؤبة بن العجاج تحقيق وليم ابن الورد البروسي، طبعة سنة ١٩٠٣.
- ٣٦- ديوان طرفة بن العبد تحقيق سيف الدين الكاتب، وآخر (بدون رقم طبعة)
و (بدون تاريخ طبع)، دار الحياة بيروت - لبنان.
- ٣٧- ديوان الفرزدق تحقيق محمد أحمد الصاوي (بنص)، طبعة ١٩٣٦ القاهرة -
مصر.
- ٣٨- ديوان القطامي تحقيق د. إبراهيم السامرائي وآخر، (الطبعة الأولى) ١٩٦٠
بيروت - لبنان.
- ٣٩- ديوان كثير عزة تحقيق د. إحسان عباس، (بدون رقم طبعة) و (بدون تأريخ
طبعة)، دار الثقافة ١٩٧١، بيروت - لبنان.
- ٤٠- ديوان ليبيد بن ربيعة دار صادر بيروت - لبنان.
- ٤١- ديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (الطبعة الرابعة)
و (بدون سنة طبع)، دار المعارف القاهرة - مصر.
- ٤٢- ديوان النابغة الذبياني شرح د. علي أبو ملجم، (الطبعة الأولى) ١٩٩١ دار
الهلal بيروت - لبنان.
- ٤٣- ديوان ابي نؤاس (ديوان الخمریات) تأليف الحسن بن هانئ ت ١٩٨ هـ،
تحقيق د. علي نجيب عطوى، (الطبعة الأولى) ١٩٨٦ مكتبة الهلال، بيروت
لبنان.

- ٤٤ - الذيل والتكملة تأليف محمد بن عبد الملك المراكشي، طبعة سنة ١٩٥٦ (بدون رقم طبعة) بيروت - لبنان.
- ٤٥ - الرد على النحاة تأليف ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف (الطبعة الثالثة) و (بدون تاريخ طبع)، دار المعارف القاهرة - مصر.
- ٤٦ - سر صناعة الإعراب تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ، تحقيق أحمد فريد أحمد وآخر، (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع)، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.
- ٤٧ - السيرة النبوية لابن هشام ت ٢١٨ هـ، تحقيق د. عمر عبد السلام التدمري
- ٤٨ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب تأليف أبي الفلاح عبد الحي بن العناد الحنبلي، (بدون رقم طبع) و (بدون تاريخ طبع)، دار التراث بيروت - لبنان.
- ٤٩ - شرح أبيات المفصل تأليف فخر الدين الخوارزمي ٧٧٩ هـ، تحقيق محمد نور رمضان يوسف، (الطبعة الأولى) ١٩٩٩ ف، كلية الدعوة الإسلامية طرابلس - ليبيا.
- ٥٠ - شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق د. عبد الحميد محمد عبد الحميد، (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة - مصر.
- ٥١ - شرح التسهيل لأبن مالك ت ٦٧٢ هـ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وآخر (الطبعة الأولى) ١٩٩٠ ف، دار هجر للطباعة القاهرة - مصر.
- ٥٢ - شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) تأليف علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي ٦٦٩ هـ، تحقيق د. صاحب أبو جناح، (الطبعة الأولى) ١٩٩٩ عالم الكتب بيروت - لبنان.
- ٥٣ - شرح الحدود النحوية تأليف جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي ٩٧٢ هـ، تحقيق محمد الطيب الإبراهيمي، (الطبعة الأولى) ١٩٩٦ دار النفائس بيروت - لبنان.

- ٥٤- شرح الحماسة للمرزوقي تحقيق د. عبد السلام محمد هارون وآخر طبعة ١٩٥١ القاهرة - مصر.
- ٥٥- شرح ديوان ذي الرمة تقديم سيف الدين الكاتب وآخر، دار الحياة بيروت لبنان.
- ٥٦- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ تأليف جمال الدين بن محمد بن مالك ت ٦٧٢ هـ، تحقيق عدنان الدوري، (بدون رقم طبعة) ١٩٧٧ مكتبة العاني بغداد - العراق.
- ٥٧- شرح القصائد التسعة المشهورات تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨ هـ، تحقيق أحمد خطاب (بدون رقم طبعة) ١٩٧٣، دار الحرية بغداد - العراق.
- ٥٨- شرح قطر الندى وبل الصدى تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (الطبعة الرابعة) ٢٠٠٠، المكتبة العصرية بيروت - لبنان.
- ٥٩- شرح الكافية الشافية تأليف جمال الدين بن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد (بدون رقم طبعة) و(بدون تأريخ طبع).
- ٦٠- شرح المعلقات السبع للزوزني طبعة سنة ١٩٧٤، مكتبة المعارف بيروت - لبنان.
- ٦١- شرح المغني في النحو تأليف محمد بن عبد الرحيم بن الحسين الميلاني ت ٨١١ هـ، تحقيق عبد القادر الهيتي، (الطبعة الأولى) ١٩٩٨، جامعة قاريونس بنغازي - ليبيا.
- ٦٢- شرح المفصل لابن يعيش ت ٦٤٣ هـ، المجلس الأعلى للأزهر الشريف مكتبة المثنى القاهرة - مصر.
- ٦٣- شرح المقرب لابن عصفور تأليف د. علي محمد فاخر، (الطبعة الأولى) ١٩٩٠ مطبعة السعادة، القاهرة - مصر.
- ٦٤- الشعر والشعراء تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الثقافة بيروت - لبنان.

- ٦٥- صحيح البخاري تأليف محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري ت ٢٥٦ هـ، تحقيق د. مصطفى ذيب، (الطبعة الثالثة) ١٩٨٧ دار ابن كثير بيروت - لبنان.
- ٦٦- صحيح مسلم تأليف مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ت ٢٦١ هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، دار التراث العربي بيروت - لبنان.
- ٦٧- ضرائر الشعر تأليف علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي ت ٦٦٩ هـ تحقيق سيد إبراهيم محمد، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع) دار الأندلس بيروت - لبنان.
- ٦٨- طبقات فحول الشعراء تأليف محمد بن سلام الجمحي ت ٢٣١ هـ، تحقيق محمد محمد شاكر، (بدون رقم طبع) و(بدون تاريخ طبع) دار المدي جدة - السعودية.
- ٦٩- طبقات المفسرين تأليف شمس الدين محمد بن علي الداودي ت ٩٤٥ هـ تحقيق علي محمد عمر، (الطبعة الثانية) ١٩٩٤ مطبعة أميرة القاهرة - مصر.
- ٧٠- عصر المرابطين والموحدين تأليف محمد عبد الله عنان، طبعة سنة ١٩٦٤، (بدون رقم طبعة) القاهرة - مصر.
- ٧١- العقد الفريد تأليف أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين آخرين، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان.
- ٧٢- العمدة في صناعة الشعر ونقده تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق النبوي عبد الواحد شعلان، (الطبعة الأولى) ٢٠٠٠، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر.
- ٧٣- الفهرست تأليف محمد بن إسحاق النديم ٣٨٥ هـ، طبعة سنة ١٩٧٨ دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٧٤- فوات الوفيات تأليف محمد بن شاكر الكتبي ت ٧٦٤ هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان.

- ٧٥- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي تأليف د. محمود محمد الصغير (الطبعة الأولى) ١٩٩٩ دار الفكر المعاصر، دمشق - سوريا.
- ٧٦- كتاب الأزهية تأليف علي بن محمد الهروي ٤١٥ هـ، تحقيق عبد المعين الملوحي، (الطبعة الثانية) ١٩٩٣، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق - سورية.
- ٧٧- كتاب الأضداد تأليف محمد بن القاسم الأنباري ت ٣٢٧ هـ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة ١٩٨٧ المكتبة العصرية، صيدا - لبنان.
- ٧٨- كتاب الحيوان للجاحظ تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة سنة ١٩٩٦ دار الجليل، بيروت لبنان.
- ٧٩- الكتاب لسيويه ت ١٨٠ هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (الطبعة الثالثة) ١٩٨٨ مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر.
- ٨٠- كتاب المتبع في شرح اللمع تأليف أبي البقاء العكبري ت ٦١٦ هـ تحقيق د. عبد الحميد حمد محمد، (الطبعة الأولى) ١٩٩٤ منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا.
- ٨١- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تأليف أبي القاسم جار الله الزمخشري، (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع) دار المعرفة بيروت - لبنان.
- ٨٢- كشف الظنون حاجي خليفة مصطفى، دار صادر بيروت - لبنان.
- ٨٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها تأليف أبي محمد مكّي القيسي ٤٣٧ هـ، تحقيق محي الدين رمضان، (الطبعة الثانية) ١٩٨١ مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٨٤- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات للباقولي ت ٥٤٣ هـ، تحقيق عبد القادر عبد الرحمن السعدي، (الطبعة الأولى) ٢٠٠١ دار عمار عمان - الأردن.
- ٨٥- لسان العرب لابن منظور ت ٧١١ هـ، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب وآخر، (بدون رقم طبعة) و (بدون دار نشر) و (بدون سنة طبع).

- ٨٥- لمع الأدلة تأليف أبي البركات عبد الرحمن الانباري، تحقيق سعيد الأفغاني، (بدون رقم طبعة) ١٩٥٧ مطبعة الجامعة السورية دمشق - سوريا.
- ٨٧- مجاز القرآن تأليف أبي عبيدة بن المثنى التيمي، تحقيق محمد فؤاد سزكين، (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع)، مكتبة الخانجي القاهرة - مصر.
- ٨٨ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخر، طبعة سنة ١٩٩٤ مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - مصر.
- ٨٩- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ت ٣١٧ هـ، شرح براجستراسر، (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع) مكتبة المثنى، القاهرة مصر.
- ٩٠- مروج الذهب ومعادن الجوهر تأليف أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي ٣٤٦ هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة سنة ١٩٨٨ (بدون رقم طبعة) المكتبة العصرية، صيدا - لبنان.
- ٩١- المسائل العضديات تأليف أبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ، (الطبعة الأولى) ١٩٧٠ تحقيق شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة دمشق - سوريا.
- ٩٢- المسائل المنثورة تأليف أبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ، تحقيق مصطفى الحدرى، (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع)، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق - سوريا.
- ٩٣- معاني القرآن تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ٢٠٧ هـ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخر، (بدون تاريخ طبع) و (بدون رقم طبعة) دار السرور بيروت - لبنان.
- ٩٤- معاني القرآن تأليف أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ت ٢١٥ هـ، تحقيق هدى محمد قراعة، (الطبعة الأولى) ١٩٩٠ مكتبة الخانجي القاهرة - مصر.
- ٩٥- معجم الأدباء تأليف ياقوت الحموي، (الطبعة الثالثة) ١٩٨٠ ف دار الفكر القاهرة - مصر.

- ٩٦- معجم مقاييس اللغة تأليف أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥ هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (الطبعة الأولى) ١٩٩١ دار الجيل بيروت - لبنان.
- ٩٧- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم تأليف محمد فؤاد عبد الباقي (بدون رقم طبعة) و (بدون سنة طبع)، دار إحياء التراث بيروت - لبنان.
- ٩٨- معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كحالة، (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع)، دار المتنبي بيروت - لبنان.
- ٩٩- مغني اللبيب عن كتب الأعراب تأليف أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ٧٦١ هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع)، دار الشام للتراث بيروت - لبنان.
- ١٠٠- المقتضب تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥ هـ، تحقيق د. محمد عبد الخالق عزيمة، ١٩٦٣ ف عالم الكتب بيروت - لبنان.
- ١٠١- مقدمة ابن خلدون (الطبعة الثانية) ١٩٨٩، منشورات الدار التونسية للنشر تونس - تونس.
- ١٠٢- المقرب لابن عصفور الإشبيلي ٦٦٩ هـ، تحقيق احمد عبد الستار الجوارى وآخر، (الطبعة الأولى) ١٩٧١ (بدون دار نشر).
- ١٠٣- المقصور والممدود تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد ٣٣٢ هـ تصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي، (الطبعة الثانية) ١٩٩٣، مكتبة الخانجي القاهرة - مصر.
- ١٠٤- المقصور والممدود تأليف أبي علي القالي ٣٥٦ هـ، تحقيق د. أحمد عبد الحميد هريدي، (الطبعة الأولى) ١٩٩٩ مكتبة الخانجي القاهرة - مصر.
- ١٠٥- مناهل العرفان في علوم القرآن تأليف محمد عبد العظيم الزرقاني (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع)، دار السلام للتراث.
- ١٠٦- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف تأليف د. خديجة الحديشي، طبعة سنة ١٩٨١ (بدون رقم طبعة)، منشورات وزارة الثقافة الجمهورية العراقية دار الطليعة بيروت - لبنان.

- ١٠٧- نتائج الفكر في النحو تأليف أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ٥٨١ هـ تحقيق د. محمد إبراهيم البناء، طبعة سنة ١٩٧٨ (بدون رقم طبعة) منشورات جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا.
- ١٠٨- النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل تأليف د. شعبان عوض العبيدي طبعة سنة ١٩٨٩ (بدون رقم طبعة)، منشورات جمعة قاريونس بنغازي - ليبيا.
- ١٠٩- نفح الطيب تأليف أحمد بن المقرئ التلمساني، تحقيق د. حسين عباس طبعة ١٩٨٨ (بدون رقم طبعة)، دار صادر بيروت - لبنان.
- ١١٠- النواذر في اللغة تأليف أبي زايد سعيد الأنصاري، (الطبعة الثانية) ١٩٦٧ دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ١١١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي (بدون رقم طبعة) و (بدون تاريخ طبع)، المكتبة التوفيقية القاهرة - مصر.
- ١١٢- الوافي بالوفيات تحقيق علي رستم وآخر، (الطبعة الثانية) ١٩٩١ جمعية المستشرقين الألمانية، دار صادر بيروت - لبنان.

المحتويات

٥	المقدمة
	القسم الأول: الدراسة
١٣	الفصل الأول: ترجمة ابن عصفور
١٥	أسمه ونسبه
	مولده ونشأته
١٦	شيوخه
١٨	تلاميذه
١٩	مؤلفاته
٢١	شعره
٢٢	وفاته
٢٥	الفصل الثاني
٢٧	سبب تأليفه مثل المقرب
٢٩	مصادره
٣٠	منهجه
٣٦	شواهد
	أولاً: القرآن الكريم
٤٤	ثانياً: الحديث الشريف

٤٨	ثالثاً: الشاهد الشعري
٦٤	رابعاً: الأمثال وأقوال العرب
٦٦	العلة النحوية
٨٢	موقفه من الآراء النحوية المختلفة
٨٥	الخاتمة
٨٧	القسم الثاني: التحقيق
	أولاً:
٩١	أ- إثبات نسبة الكتاب لابن عصفور
٩٢	ب- النسخ المعتمدة في التحقيق
٩٤	ج- منهجى في تحقيق (مثل المقرب)
٩٥	ثانياً: تحقيق الكتاب
٩٧	مقدمة الكتاب
٩٨	ذكر حقيقة النحو
٩٩	باب تبين الكلام وأجزائه
٩٩	باب الإعراب
١٠١	باب معرفة علامات الإعراب
١٠٣	باب الفاعل
١٢٦	باب نعم ويش
١٣٢	باب حبذا
	باب التعجب
١٣٨	باب ما لم يسم فاعله
١٤٣	باب المبتدأ والخبر

١٤٨	باب الاشتغال
١٥٦	باب كان وأخواتها
١٦٧	باب الفعال الجارية مجرى كان وأخواتها
١٦٨	باب (ما)، (لا)، (لات)
١٧٤	باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر
١٧٥	باب المفعول به
	باب الأفعال المتعدية
١٧٩	باب أسم الفاعل
١٨٣	باب الأمثلة التي تعمل عمل أسم الفاعل
١٨٤	باب المصدر العامل عمل فعله
	باب أسماء الأفعال
١٨٥	باب الإغراء
١٨٦	باب المنصوبات على التشبيه بالمفعول به
١٨٩	باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على الدوام
١٩٨	باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على غير اللزوم
١٩٩	باب المفعول معه
	باب المفهول من أجله
	باب الاستثناء
٢٠٢	باب النداء
٢٠٨	باب لا
٢١٠	باب حروف الخفض
٢١٤	باب الإضافة

٢١٦	باب النعت
٢٢٣	باب عطف النسق
-	باب عطف النسق
٢٢٦	باب التوكيد
٢٢٧	باب البدل
٢٢٨	باب عطف البيان
٢٢٩	باب ذكر نواصب الأفعال
٢٣١	باب ذكر جوازم الفعل المضارع
-	باب ما جرى من الأسماء في الإعراب
٢٣٥	مجرى الفعل وهو الاسم غير المتصرف
٢٤٠	باب البناء
٢٤٤	باب الحكاية
٢٤٦	باب إسناد الفعل إلى مؤنث
٢٤٧	باب العدد
٢٤٨	باب اسم الفاعل المشتق من العدد
٢٤٩	باب الإدغام من كلمتين
٢٥٠	باب أحكام المتقارب في الإدغام
٢٥٢	باب التقاء الساكنين
-	باب الوقف
٢٥٥	باب همزة الوصل
٢٥٦	باب التثنية وجمع السلامة
٢٦٠	باب النسب

٢٦١	باب نونى التوكيد الشديدة والخفيفة
٢٦٢	باب التصغير
٢٦٤	باب جمع التكسير
٢٦٦	باب المصادر
-	باب أسماء الفاعلين والمفعولين
	وما جرى مجراهما من الصفات المطردة في بابهما
-	باب الإدغام فى الكلمة الواحدة
٢٦٧	باب حروف البدل
-	باب القلب والحذف
٢٦٨	باب الضرائر
٢٦٩	خاتمة الكتاب

الفهارس العامة

٢٧١	فهرس القرآن الكريم
٢٧٦	فهرس الحديث الشريف
٢٧٧	فهرس الأشعار
٢٨٣	فهرس الأرجاز وأنصاف الأبيات
٢٨٥	فهرس الأمثال وأقوال العرب
٢٨٦	فهرس القبائل واللهجات
٢٧٨	فهرس الكتب
٢٨٨	فهرس المصادر والمراجع
٢٩٩	فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

هذا الكتاب

هذا الكتاب (مثل المقرب) هو كتاب جمع فيه ابن عصفور مثل مسائل كتاب (المقرب) الذي ألفه ابن عصفور قبل هذا الكتاب ، والذي اعتمد فيه منهج الاختصار عند تأليفه ، فلم يكثر فيه من ذكر الخلافات النحوية أو العلال المختلفة حتى يكون ميسور الفهم عند القارئ فأصابه بسبب ذلك المنهج شيء من الغموض ، وعدم الوضوح بسبب قلة إيراد الأمثلة لمسائله ، لذا أشار عليه الأمير : أبو زكريا بن أبي محمد بن الشيخ أبي حفص أمير تونس أن يضع في ذلك تأليفاً يستوعب فيه مثله المهمة ، ومسائلة المشكلة ، فأنجز هذا الكتاب ليفي بالمطلوب . أهتم ابن عصفور في هذا الكتاب بذكر المسائل التي رأى أنها لم تستوف حقها في كتاب (المقرب) من حيث ذكر مثلاً ، فقد كان يذكر المسألة ثم يورد لها الأمثلة اللازمة لتوضيحها ، وإزالة الغموض عنها ، مع التزامه الشديد بالمحافظة على السير وفق المنهج الذي ارتسمه في المقرب ، وهو الإيجاز والبعد عن ذكر الخلافات والتعليقات ، وهذه سمة واضحة في مثل المقرب .

